

المُشْنُونِيَّ وَالْبَيْتَارُ

فِي نَجْرِ الْعَيْنِ الْمَعْتَارِ الطَّائِعِ غَزِيٍّ مَا صَحَّ مِنَ السِّنِّ وَالْآثَارِ

للفقيه خادم الحديث أحمد بن محمد بن الصديق الحسني المغربي

طبع سنة ١٣٥٢ هجرية

و تطلب من المكتبة التازية بمصر ومن جميع المكاتب ،

المطبعة الاسلامية بالأزهر
(صاحبها : عبد المعطى أحمد الحسيني)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا إنك أنت العليم الحكيم . وحمداً لك على ما هديتنا إليه من الصراط المستقيم . صراط الذين أنعمت عليهم باتباع سنة نبيك الكريم . غير المغضوب عليهم من أهل العناد ولا الضالين عن منهج القوم صلى الله وسلم عليه وعلى آله وأصحابه وأنصار سنته في الحديث والقديم .

الحمد لله المبدئ المعيد الحكيم المجيد الفعال لما يريد رافع منار الحق ومبديه ومشيد أركانه ومعليه يرحم من يشاء من عباده فيوقه لا تباع السنة ويشرح صدره ويهديه ويخذل من يشاء فيضله عن المحجة البيضاء ويربط على قلبه ويعمه عن الحق ويصميه فن وقفه فهو الفائز السعيد ومن خذله فهو المطرود البعيد أرسل رسوله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره الكافر الطريد وأبى سبحانه إلا أن يتم نوره وإن رغم أنف الخاسر الشقي والمتعصب العنيد والصلاة والسلام على سيدنا محمد القائل من تمسك بسنتي عند فساد أمتي فله أجر مائة شهيد وعلى آله العاهرين وصحابه المهتدين وأنصار سنته الأكرمين ذوى الخصال الحميدة والرأى السديد . (أما بعد) فإن وضع اليمين على الشمال في الصلوات كلها فرضاً وقللاً هو مذهب مالك وقوله الذي لم يقل غيره ولا نقل أحد عنه سواه وهو المذکور

في موطيه الذي ألفه يده وقرئ عليه طول عمره ورواه عنه الآلاف من تلامذته وأصحابه واستدل عليه بالحديث الصحيح الذي أخرجه فيه وهو الذي نقله عنه رواية الفقه وحملته من أصحابه المدنيين كمطرف بن عبد الله وعبد الملك بن عبد العزيز ابن أبي سلمة الماجشون وعبد الله بن نافع الخزومي وأصحابه المصريين كأشهب بن عبد العزيز وعبد الله بن وهب وعبد الله بن عبد الحكم وأصحابه العراقيين كمحمد بن عمر الواقدي وغيره وهو مقتضى رواية علي ابن زياد التونسي من أصحابه القرويين وهو الذي نقله ابن المنذر الامام الحافظ الذي تصدر لنقل المذاهب بالأسانيد الصحيحة والطرق المتعددة عن الأئمة المجتهدين وهو الذي لم ترد السنة المطهرة والاحاديث النبوية إلا به عن سيد المرسلين صلى الله وسلم عليه وعلى آله الطاهرين .

﴿ فصل ﴾ أما رواية أصحابه المدنيين فذكرها ابن رشد في البيان والتحصيل والباقي في المنتقى وابن بطلان في شرح البخاري والقرطبي في شرح مسلم وأبو الحسن في شرح المدونة وابن شاس في الجواهر وخیل في شرح مختصر ابن الحاجب المسمى بالتوضيح وابن عرفة في مختصره وابن غازي في تكميل التقييد والقلاني وزروق في شرح الرسالة والسدرا في شرح الموطأ وبناني في حاشية الزرقاني وخلق يطول عددهم قال ابن رشد في البيان وذهب في رواية مطرف وابن الماجشون عنه في الواضحة إلى أن فعل ذلك أفضل من تركه وهو الأظهر اه وقال الباقي في المنتقى وروى مطرف وابن الماجشون عن مالك أنه استحسناه اه وقال ابن بطلان في شرح البخاري قال ابن حبيب سألت مطرفا وابن الماجشون عن ذلك فقالا لا بأس به في المكتوبة والنافلة وروياه عن مالك اه وقال ابن شاس في الجواهر في الباب الرابع منه في كيفية الصلاة ثم إذا أرسل يديه يعني بعد التكبير قبض باليمنى عن المعصم والكوع من اليسرى تحت صدره على رواية

مطرف وابن الماجشون في استحسان ذلك اه وقال السدرا في شرح
الموطأ روى مطرف وابن الماجشون وابن نافع عنه انه استحسنته وهو قول
المدينين من أصحابه اه ونقول الباقيين بمعناها فلا نطيل بذكرها .
وأما رواية أصحابه المصريين فذكرها هؤلاء أيضا وغيرهم قال
في العتية في رسم كتاب الصلاة الأول من سماع أشهب مانصه مسألة
وسأله يعني مالكا عن وضع الرجل إحدى يديه على الأخرى في الصلاة
المكتوبة يضع اليمنى على كوع اليسرى وهو قائم في الصلاة المكتوبة والنافلة
قال لي لا أرى بذلك بأساً في المكتوبة والنافلة اه وقال أبو الحسن في شرح
المدونة قال النخعي قال في العتية لا أرى به بأساً في المكتوبة والنافلة وهو
أحسن انتهى وقال الباجي في المتقى وقد اختلف الرواة عن مالك في وضع
اليمنى على اليسرى فروى أشهب عن مالك أنه قال لا بأس بذلك في النافلة
والفريضة وذكر بقية الأقوال وقال ابن عرفة في المختصر وفي إرسال
يديه ووضع اليمنى على الكوع أربعة سمع أشهب لا بأس به والقرينان يستحب
الخ وقال ابن أبي زيد في اختصار المدونة وروى ابن وهب وأشهب عن
مالك أنه لم ير بأساً بوضع اليمنى على اليسرى في الفريضة انتهى . وقال ابن بطلال
في شرح البخاري رواه أشهب وابن نافع وابن وهب عن مالك اه وقال
الحافظ أبو الفتح بن سيد الناس في شرح الترمذي ذهب قوم إلى أن وضع
اليمنى على اليسرى في الصلاة سنة يحكى ذلك عن علي كرم الله وجهه وأبي
هريرة وعائشة وقوم من الصحابة رضوان الله عليهم وروى عن سعيد بن جبير
والنخعي وأبي مجلز وعمر بن ميمون وأيوب السخيتي وإليه ذهب سفيان
الثوري وأبو حنيفة وحماد بن سلمة والشافعي وأحمد وإسحاق إلى أن قال
وروى بن الحكم عن مالك الوضع وروى عنه ابن القاسم الإرسال وعن
مالك رواية لا بأس به في النوافل انتهى وأما رواية أصحابه العراقيين فذكر

ابن عرفة في المختصر عن القاضي عياض أنه قال روى الواقدي يمسك بالكف وبالرسغ واختار شيوخنا قبض كف اليمنى على اليسرى ووضع اليمنى على ذراعه اليسرى انتهى وذكر غير واحد منهم الباجي في المتقى ان للعراقيين عن الامام روايتين احدهما بالاستحسان والاخرى بالكراهة وستعلم ما فيها .

وأما رواية علي بن زياد فنقلها ابن أبي زيد في النوادر عن مجموعة ابن عبدوس عنه عن مالك أنه قال ليس الامساك بواجب ونفى الوجوب خاصة يفيد السنية كما هو ظاهر إذ لو كان مكروهاً لنفي فعله أو سنيته لا وجوبه وقد قال الحافظ في الفتح قال ابن عبد البر لم يأت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيه خلاف وهو قول الجمهور من الصحابة والتابعين وهو الذي ذكره مالك في الموطأ ولم يحك ابن المنذر وغيره عن مالك غيره اهـ

﴿فصل﴾ أما رواية ابن القاسم التي هي منشأ غلط من عز إلى مالك القول بالارسال وكذلك رواية العراقيين الموافقة لها فليست هي واردة في سنية وضع اليدين على الشمال أصلاً بل هي واردة في الاعتماد على اليدين للاستراحة والاستعانة على طول القيام كما قال القاضي عبد الوهاب والباجي والطرطوشي وعياض وابن رشد وجماعة كثيرون وحيث فليست هي مخالفة لنص الامام في الموطأ والعنتية والواضحة ولا لرواية الجمهور من أصحابه حتى تعد قولاً ثانياً في المسألة بل مورد القولين مختلف ومعنى الروايتين متباين غير مؤتلف وبايراد نص المدونة يتضح الحال ويرتفع الاشكال قال فيها تحت ترجمة الاعتماد في الصلاة والاتكاء ووضع اليد مانصه قال يعني ابن القاسم وسألت مالكا عن الرجل يصلي إلى جنب حائط فيتكى على الحائط فقال أما في المكتوبة فلا يعجبني وأما في النافلة فلا أرى به بأساً قال ابن القاسم والنصا تكون في يده عندي بمنزلة الحائط قال وقال مالك إن شاء اعتمد وإن شاء لم يعتمد وكان

لا يكره الاعتماد قال وذلك على قدر ما يرتفق به فليُنظر أرفق ذلك به فليصنعه قال وقال مالك في وضع النبي على اليسرى في الصلاة قال لا أعرف ذلك في الفريضة وكان يكرهه ولكن في النوافل إذا طال القيام فلا بأس بذلك يعين به نفسه قال سحنون عن ابن وهب عن سفيان الثوري عن غير واحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنهم رأوا رسول الله ﷺ واضع يده اليمنى على اليسرى في الصلاة هذا نص الباب بتمامه وهو كما تراه صريح في الاعتماد واضح في الاستناد غير محتاج إلى إيضاح وبيان ولا إقامة دليل وبرهان ومع ذلك فسنبزيده وضوحاً من وجوه .

(الوجه الأول) : أن الباب معقود للاعتماد في الصلاة وحكمه في الفريضة والنافلة ومسائلته التي سأل ابن القاسم عنها مالكا فذكر فيه الاعتماد على الحائط وعلى العصا وعلى اليد ولا معنى لادخال وضع اليمين على الشمال الذي هو من هيئات الصلاة في هذا الباب ولا للسؤال عنه مع الاتكاء على الحائط إلا إذا كان المراد به الاعتماد أما السنية فلا دخل للسؤال عنها في وقت السؤال عن الاتكاء وأحكامه ولا معنى لايرادها في غير بابها من السنن ولو كان المراد السنة لسأله عن بقية السنن أو شيء منها كسنية رفع اليدين في الانتقال والتسبيح في الركوع والسجود مثلاً ونحوهما من السنن الكثيرة حال سؤاله عن الاتكاء وحكمه فلما لم يسأله إلا عن وضع اليمين على الشمال الذي هو مظنة الاعتماد وذكره في باب غيره من الأبواب دل على أنه سأل عن الاعتماد وإياه أراد بوضعه في الباب المعقود للاعتماد .

(الوجه الثاني) : أن مالكا أجابه عن وضع اليد بمثل ما أجابه به عن الاتكاء على الحائط سواء بسواء فقال في وضع اليد لا أعرفه في الفريضة ولكن في النوافل إذا طال القيام فلا بأس بذلك يعين به نفسه وقال في الاتكاء على الحائط أما في المكتوبة فلا يعجني وأما في النوافل فلا أرى به بأساً فأجاب عن كل منها بجواب واحد وحكم واحد فدل على أن المسئول عنه الاعتماد والاتكاء

لاوضع اليد الذى هو من هيآت الصلاة .

(الوجه الثالث) : أنه فرق بين الفريضة وانافلة وذلك هو حكم الاعتماد لأن القيام فى النافلة ليس بفرض بخلافه فى الفريضة قال الباجى فى باب ما جاء فى قيام رمضان من المنتفى مانصه الاعتماد على العصا والحائط فى النافلة لا بأس به لطول القيام لأن ذلك معونة عليه وهذا مبنى على أن طول القيام فضيلة ولذا استعين عليها بالاعتماد على عصا وحائط لأن الاعتماد جائز فى النافلة مع القدرة على القيام وأما فى الفريضة فلا يجوز ذلك لأن القيام من فروضها مع القدرة عليه (الوجه الرابع) : أن قوله يعين به نفسه صريح فى الاعتماد صراحة لا تقبل التأويل والاحتمال ولا ينكرها إلى منكر الشمس فى رابعة النهار إذ السنة لا تعلل بالاستعانة وإنما تفعل للاقتداء والامثال فلما قال يعين به نفسه دل على أنه أراد الاعتماد

(الوجه الخامس) : أن قوله لا أعرف ذلك أن حمل على الوضع الذى هو من هيآت الصلاة أدى إلى الكذب والمحال والتناقض الذى لا يمكن الجمع بينه بحال لأن معرفة مالك بالوضع المذكور مقطوع بها كالمقطوع بوجوده لكونه ذكرها فى الكتاب المقطوع بصحة نسبته إليه والمتواتر عنه من رواية الآلاف من الخلائق الذين منهم ابن القاسم فإنه أجل من روى الموطأ عن مالك بعد الشافعى ولأن جمهور أصحابه نقلوه عنه كما سبق بيانه فإثبات عدم معرفته لذلك يعود على ابن القاسم بما هو برىء منه لأن الظنى إذا عارض القطعى بما لا يمكن الجمع بينه دل على كذبه كما هو مقرر فى محله فمن يحمل لأعزفه على الوضع المسنون فأنما يعرض بتهمة ابن القاسم وهو لا يندرى أو يطعن فى مالك وهو لا يشعر لأنه إما أن يصدق ابن القاسم ويكذب الجمهور وينكر العيان وهو محال وإما أن يصدق الجمهور ويكذب ابن القاسم وهو باطل لثبوت عدالة ابن القاسم وديانته وأمانته وإما

أن يصدقا معا فيعود الأمر بالتناقض والخلل على مالك وعدم ضبطه ومعرفته بما يقول وهو أبطل ولا بد لمن يحمل لأعرفه على الوضع المسنون من أحد هذه الأمور البتة أو يكون غيباً يجمع بين المتناقضات وهو جنون .

﴿فصل﴾ وإذا ثبت بالدليل القاطع أن حمل رواية ابن القاسم على الوضع الذي هو من هيئات الصلاة باطل بالضرورة والبدهة فاعلم أن غاية ما يحتمله تلك اللفظة في روايته أربعة معان .

(المعنى الأول) لأعرفه من واجباتها والأمور اللازمة فيها وعلى هذا حملها بعض الشيوخ فيما نقله أبو الحسن في شرح المدونة والقباب في شرح القواعد وجماعة وهو باطل لقوله وكان يكرهه إذ ما كان مكروها لا يقال فيه ليس بواجب ولقوله ولكن في النوافل إذا طال القيام إذ يكون مقتضاه حينئذ لأعرف ذلك من واجبات الفرائض ولو أزمها ولكن أعرفه من واجبات النوافل ولو أزمها وهو واضح البطلان ثم هو لا يتمشى مع قوله فلا بأس بذلك يعين به نفسه

(المعنى الثاني) : لأعرف ذلك من سننها ولا من مستحباتها وهذا أبطل من الأول بل هو عين ما أبطلناه بالأدلة السابقة

(المعنى الثالث) : لأعرف ما جاء من الأحاديث في ذلك واردا في الفريضة وإنما أعرفه واردا في النوافل وهذا أيضاً باطل من وجهين .

(الوجه الأول) : أن الأحاديث الواردة به جاءت في صفة صلاة رسول الله ﷺ في الفرائض وهي كثيرة وعلى فرض أنها لم تبلغ مالكا كما يتخرسه الجاهلون بمقامه وسعة حفظه فالحديث الذي بلغه بأقرارهم وذكره في موطنه صريح في ذلك إذ فيه أنه من أخلاق النبوة وأن الناس كانوا يؤمرون به في الصلاة .

(الوجه الثاني) : أنه علل ذلك في النافلة بالاستعانة ولو عرف أن الحديث

وارد به في النافلة لقال به من أجل الحديث ولم يحتاج إلى تعليله بالاستعانة .
(المعنى الرابع) : لأعرف ذلك من عمل أهل المدينة كما قال عlish
وهو أيضا باطل من وجهين .

(الوجه الأول) : أن هذا من الظن الباطل والتقول بدون علم ولا دليل
فان عمل أهل المدينة بالسدل لم ينقله أحد من خلق الله وإنما صار عملا لهم
بعد مرور ألف سنة فأزيد عليهم وهم في قبورهم كما ستعرفه .
(الوجه الثاني) أنه لو أراد ذلك لينة لأن قوله هذا يورهم أنه لا يعرفه في السنة
فيكون ذلك منه منافضاً لما ذكره في موطنه وإنكاراً للسنة المنوارة وما أورهم
هذا وجب على المفتي رفعه كما دلت عليه السنة المطهرة حيث كان النبي ﷺ إذا
ذكر نصاييهم السامع خلاف المراد عقبه بما يرفع الإيهام كما أوضح ذلك
وأنى بالكثير من شواهد ابن القيم في أواخر إعلام الموقعين فلو أراد مالك
هذا لقال مثلاً ان السنة واردة به ولكن وجدت العمل على خلافه كما صنع في
كثير من المسائل .

(فصل) وإذا ثبت بالدلائل القاطعة بطلان حملها على هذه المناني أيضاً لم
يبق لها معنى إلا الاعتماد الذي هي مسوقة له ومذكورة في بابه ومصرح به
فيها بقوله يعين به نفسه ومقرونة بما يدل عايه كما أوضحناه بالأوجه السابقة
وعلى هذا حملها أبو بكر الطرطوشي والقاضي عبد الوهاب وصوبه الباجي
وارتضاه عياض وبعض شيوخه والقباب وحكاه عن ابن رشد وجماعة
آخرون وهو الذي لا يعمل سواه قال الباجي في المنتقى عقب ذكره رواية
ابن القاسم مانصه وقال القاضي أبو محمد يعنى عبد الوهاب ليس هذا من باب
وضع اليمنى على اليسرى وإنما هو من باب الاعتماد والذي قاله هو الصواب
فإن وضع اليمنى على اليسرى إنما اختلف فيه هل هو من هيئات الصلوات أم
لا وليس فيه اعتماد فيفرق فيه بين النافلة والفريضة اهـ أى ورواية ابن القاسم
(٢ - المثونى)

فرفت بينهما فبدل على أنها غير مراد بها الوضع الذي هو من هيئات الصلاة وقال أبو الحسن في شرح المدونة على قوله ولا يضع يمينه على يسراه مانصه قال القاضي عياض يشير الى ما ذهب اليه بعض البغداديين أنه إنما أنكر أن يكون ذلك للاعتماد والمعونة لا لما جاء في ذلك من الفضل والكلام يدل عليه وترجمة الباب اه وقال ابن شاس في الجواهر ثم اذا أرسل يده يعني بعد التكبير قبض باليمين على المعصم والكوع من اليسرى تحت صدره على رواية مطرف وابن الماجشون في استحسان ذلك ويسدلها على ظاهر رواية ابن القاسم في الكتاب اذ روى لا بأس به في النافلة وكرهه في الفريضة لكن تأول القاضيان أبو محمد وأبو الوليد روايته وحملها على الاعتماد لأنه هو المكروه في الفريضة المباح في النافلة لا على وضع اليمنى على اليسرى الذي هو هيئة من هيئات الصلاة اه وقال شيخنا في سلوك السبيل الواضح عند ذكر المحامل التي حملت عليها رواية ابن القاسم مانصه الطريقة الرابعة لا تحمل رواية المدونة على موضوع هذه الطرق بل تحمل على خصوص الوضع الذي يفعل للاعتماد والتوكؤ على سبيل الاستعانة به وتخفيف تعب القيام عن نفسه قالوا وأما الذي يفعل لا لهذا بل للتسكين واتباع النبي ﷺ في قوله وفعله من غير اعتماد ولا قصده فلم يقصده الامام بكلامه هذا وليس هو عنده بمكروه بل من المستحبات الاكيدات التي يكره تركها بدليل كلامه في الموطأ والروايات المنقولة عنه وهذا لأن التوفيق بين كلام الأئمة مطلوب ما أمكن ووجد السبيل اليه فكيف بين كلامي الامام الواحد فلا يكون حينئذ بين الموطأ والروايات المنقولة عنه بالاستحسان وبين المدونة اختلاف لا اختلاف موضوعيهما وأيضا يحصل بهذا التوفيق الجمع بين كلام الامام في المدونة وبين الأحاديث الواردة في هذا الباب فلا يبق في كلامه مخالفة لها ولا ترك للعمل بمقتضاها وأيضا يندفع به الاعتراض الوارد عليه من كثير من أئمة المذاهب بأنه خالف في هذه المسألة الأحاديث الصحيحة

الصريحه التي لا معارض لها بلا موجب ظاهر يقتضى المخالفة ويندفع به أيضا ما يرد على ظاهر قوله لأعرنه في الفريضة من أنه معروف فيها ثابت صحيح في عدة أحاديث فكيف يتأتى انكاره اهـ .

(فصل) : فقد اتضح بالحجج القاطعة أن رواية ابن القاسم غير واردة في الوضع المذكور الذى هو من هيئات الصلاة بل واردة في الاعتماد وصح أن الوضع المذكور سنة في مذهب مالك قولاً واحداً له ورواية واحدة عنه كما قدمناه والله الموفق للصواب .

(فصل) : فإن كابر هذا متعصب أو نازع فيه جاهل واستعظم قبول الحق من غير الطريق المألوفة له واتسع ذهنه لقبول المتناقضات وأبى إلا الحكم على إمامه بما لا يصدر من عاقل خاطبناه بقدر فهمه وكلمناه على مقتضى عقله وعرفناه أن الوضع هو مذهب مالك حتى على القول بوجود الروايتين المختلفة فيه وذلك من طريقين .

١ (الطريق الاول) : ان علماء المذهب أجمعوا واتفقت كلمتهم على أن رواية ابن القاسم معلة . ثم اختلفوا فى تعيين العلة على ثلاثة أقوال أحدها أنها خشية اعتقاد الوجوب من الجهال ثانيها : خشية أن يظهر من الخضوع ما ليس فى باطنه وهذان القولان باطلان ضعفهما المحققون والجمهور بأن كل سنة ومندوب يطرأ عليه هذا ويمكن أن يعطل به فيؤدى إلى ترك جميع السنن والمندوبات وثالثها أنها خشية الاعتماد كما هو مصرح به فى الرواية وهذه هى التى ارتضاها الجمهور وصدر بها خليل فى مختصره وصححها شراحه وإذا ثبت هذا فهى من التعليل بغير المظنة وقد تقرر أن العلة تدور مع المعلول وجوداً وعدمه فعند وجودها يثبت الحكم وباتفاقها يرتفع فإذا وجد الاعتماد ثبتت الكراهة وإذا لم يوجد رفعت الكراهة وثبت أصل حكم المسألة الذى هو السنة وعلى هذا درج علماء المذهب قديماً وحديثاً خصوصاً شراح المختصر

ومختصره كالتأني في الكبير والسنهوري والانهوري والخرشى والزرقاني والشبرخيتي والسوداني والدردير والعدوي والامير والصفطي والتاودي وبناني والرهوني والصاوي وعليش وغيرهم قال الزرقاني عند قول خليل للاعتقاد مانصه اذ هو شبيه بالمستند فان فعله لا للاعتقاد بل تستننا لم يكره وقال أيضاً على قوله تأويلات والتعليل الاول فيها بغير المظنة فاذا انتفى الاعتقاد لم يكره كما قدمناه اه وسلبه بناني والتاودي والرهوني في حواشيههم وقال الخرشى عند ذكر التعليل بالاعتقاد فلو فعله لالذلك بل تستننا لم يكره اه وسلمه محشيه أبو علي بن رجال والعدوي ونصه نفى الكراهة صادق بالجواز والاستحباب وحيث كان له أصل في السنة فهو مستحب بقي إذا لم يقصد شيئاً لا اعتماداً ولا تستننا والظاهر حملة على التسنن لأنه حيث ورد في السنة فيحمل خالي الذهن عليه فالأحوال ثلاثة قصد الاعتقاد مكروه قصد التسنن أو لم يقصد شيئاً مندوب وهذا هو التحقيق والتأويلات بعده خلافه أي خلاف التحقيق ونص الدردير في الشرح كأصله للزرقاني ونصه في أقرب المسالك وجاز القبض بنفل وكره بفرض للاعتقاد قال محشيه الصاوي فلو فعله لا للاعتقاد بل تستننا لم يكره اه وكذا قال الامير في مجموعه وسلمه محشيه وقال عليش في شرح مختصر خليل مانصه وهل كراهته في الفرض لقصد الاعتقاد أي الاستناد به وهذا تأويل القاضي عبد الوهاب وهو المعتمد فلو فعله لا لاعتقاد بالنبي صلى الله عليه وسلم أو لم يقصد شيئاً فلا يكره ويجوز في النفل مطلقاً لجواز الاعتقاد فيه بلا عذر اه ونصوص الباقيين بمعناها فلا تطيل بها

(فصل) وأما الطريق الثانية وهي على فرض أن رواية ابن القاسم غير معلة فقد تقرر عند أهل الفقه والأصول أن اختلاف أقوال المجتهد بالنسبة للمقلدين كاختلاف أدلة الشرع بالنسبة إلى المجتهدين فكما أن المجتهد لا يجوز له اتباع الدليلين المتعارضين ولا أحدهما من غير اجتهاد ولا ترجيح كذلك

لا يجوز للمقلد إتباع القولين من غير اجتهاد ولا ترجيح كما أنه من المقرر المعلوم أن الإفتاء لا يجوز بغير الراجح والمشهور وأنه لا يجوز نسبة غيرهما إلى الإمام إلا على سبيل الحكاية والاختبار مع بيان حاله من الضعف حتى لا يقع به اغترار والراجح قد عرف أنه ما قوى دليله وفي المشهور ثلاثة أقوال أذكرها فيما بعد إن شاء الله تعالى.

(فصل) إذا تقرر لديك هذا وعرفت أن الراجح هو ما قوى دليله فوضع اليمين على الشمال هو ما وجد دليله ولم يوجد لمقابله دليل أصلاً لا قوى ولا ضعيف ودليل الوضع هو ما تواتر عن النبي ﷺ قولاً وفعلًا بوروده من طريق جماعة تحيل العادة تواطؤهم على الكذب أو توافقهم عليه وهم خمسة وعشرون صحابياً وأهل بن حجر وعلى بن أبي طالب وسهل بن سعد وهاب الطائي وخطيب بن الحارث وابن عباس وجابر بن عبد الله وابن الزبير وعائشة وشداد ابن شرحبيل وأبو هريرة وأنس بن مالك وعبد الله بن مسعود وحذيفة بن اليمان وعبد الله بن عمر وأبو الدرداء ويعلى بن مرة وعبد الله بن جابر ومعاذ بن جبل وأبو بكر الصديق وأبو حميد الساعدي وسعد ابن أبي وقاص وزيد مولى بني جمح وطرفة والد تميم وعمرو بن حريث وجماعة من التابعين مرسلًا منهم الحسن البصري وطاوس وأبو عثمان النهدي وإبراهيم النخعي وعبد الكريم ابن أبي المخارق وغيرهم ورواه عن وائل ابن حجر وحده سبعة من التابعين حتى قال البخاري فيه على انفراده حديث مشهور ورواه عن علي أربعة من التابعين ولكل طريق منها طرق متعددة عنهم أيضاً كما استراه مفصلاً بعزوه وأسانيده إن شاء الله تعالى واتفق على إخرجه وروايته أصحاب الكتب التي هي معصم الإسلام وحاملة رايته ومن بينهم الأئمة المتفق من الأئمة على صحة كتبهم وتلقي ما فيها بالقبول كموطأ مالك وصحيح البخاري وصحيح مسلم وصحيح ابن خزيمة وصحيح ابن حبان وصحيح الحاكم وصحيح أبي عوانة وصحيح ابن الجارود

٩
ومسند أحمد ومسند إسحاق بن راهويه والدارمي والطبراني وسنن أبي داود
والترمذي والنسائي وابن ماجه وسعيد بن منصور والدارقطني والبيهقي وغيرها
١٤
بما يزيد على ألف كتاب بأسانيدهم المتعددة وطرقيم المختلفة ومخارجهم المتباينة
حجازاً وعراقاً ومناً ومصرأ وشاماً ولفقه الخلف عن السلف بطريق التوارث
والتلقي في صفة الصلاة بالمشاهدة جيلاً عن جيل إلى زمان الصحابة التابعين
عن النبي ﷺ هذا كله في مقابلة قول لم يرد لما يدل عليه من السنة حديث
أصلاً لا صحيح ولا حسن ولا ضعيف كما نص عليه الحفاظ وكما سنوضحه بما
يزيل كل شك وريبة مع ما ينضم إلى هذا من الترجمات الكثيرة التي اقتصر
منها على أقوالها وأظهرها وهي أمور الأمر الأول أنه المنصوص في كتاب
الموطأ الذي ألفه الإمام بيده وتواتر عنه برواية الآلاف وقرئ عليه طول
عمره كما قال ابن العربي وما كان في كتابه المقطوع بصحة نسبه إليه يقدم على
ما في كتاب غيره وقد نص جماعة من أهل المذهب على أن الموطأ مقدم على المدونة
فقد قال ابن رشد في أوائل المقدمات وهي أي المدونة مقدمة على غيرها من الدواوين
بعد موطأ مالك رحمه الله اه وفي نوافل الجامع من المعيار من جواب لمؤامره
مانصه وعن أبي محمد صالح إنما يفتى بقول مالك في الموطأ فإن لم يجد في النازلة
فبقوله في المدونة فإن لم يجد فبقول ابن القاسم فيها اه : استمدوا الموطأ والـ
(الأمر الثاني) أنه المنصوص في كتاب الواضحة وهي من الكتب المعتمدة
في المذهب حتى قال عياض في المدارك لم يؤلف مثلاً في الفقه والسنن :
١
(الأمر الثالث) أنه رواية الجمهور من أصحاب مالك ورواية الجماعة مقدمة على
رواية الواحد كما هو مقرر لأن الواحد منهما كان حافظاً فهو عرضة للوهم والنسيان
الذي هو طبيعة الإنسان ولا نه قد تدخل عليه مسألة في أخرى بخلاف الجماعة المتعددة
(الأمر الرابع) : أن الوضع هو الذي كان عليه مالك في نفسه فانه كان
يقبض إلى أن لقي الله تعالى كما ذكره الامام الحافظ أبو عمر بن عبد البر وما

كان عليه عمل الامام في نفسه يقدم على غيره :

(الامر الخامس) : أنه الموافق ليهأة الصلاة وموضوعها من الخضوع والتذلل كما ورد في الحديث وما كان موافقا للشيء يقدم على غيره كما هو مقرر في محله ومن أجل هذا بل من أجل صحة الدليل وحده رجحه أئمة المذهب المفتي بقولهم والمعمول على اختيارهم وترجيحهم :

فمن رجحه سحنون الامام صاحب المدونة فانه عقب النص بالحديث الوارد في ذلك كما سبق اشارة منه إلى الترجيح على عاداته المعروفة عند الفقهاء فقد قال ابن عرفة إتيان سحنون بعد نص ابن القاسم بقول عمر ميل منه لقول عمر كما نقله عنه الموافق في سنن المهتدين وكذا نص ابن ناجي على أنه يفعل ذلك للاشارة الى أنه الراجح عنده فقال في باب الاستئذان عند قول صاحب الرسالة وكره مالك المعاينة وأجازها ابن عينة مانصه وإتيان الشيخ بقول ابن عينة في هذه المسألة دون غيرها كان فيه الاشارة إلى قوته عنده كإتيان سحنون بقول الغير في المدونة اهـ كذا قال شيخنا في سلوك السبيل الواضح هـ وعندي أنه لم يفعل ذلك إشارة إلى الميل والترجيح بل فعله رفعا للإيهام من نص ابن القاسم فقد ذكرنا أنه يجب على المفتي أن يعقب النص الموهوم بما يرفع منه الإيهام فلما ذكر سحنون نص ابن القاسم في الاعتماد الموهوم لارادة الوضع الذي هو من هيئات الصلاة عقبه بالحديث المثبت لذلك من فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم حتى لا يتوهم أحد أن النص على خلاف السنة وأنه وارد في الاعتماد المعقود له الباب :

ومن رجحه الامام أبو الوليد بن رشد فقال في البيان والتحصيل عند ذكره رواية مطرف وابن الماسجشون عن مالك أن فعله أفضل من تركه مانصه وهو الاظهر لما جاء في ذلك أن الناس كانوا يؤمرون به في الزمن الاول وأن النبي ﷺ كان يفعله اهـ وعده في المقدمات من مستجابات

الصلاة فقال وأما مستجاباتها فثمان عشرة وهي أخذ الرداء إلى أن قال ووضع
اليدين أحدهما على الأخرى في الصلاة :

ومن روجه الإمام اللخمي في تعلقته على المدونة المسماة بالتبصرة كما نقله
عنه غير واحد منهم أبو الحسن في شرح المدونة فقال وقال اللخمي قال في العتية
لا أرى به بأساً في المكتوبة والنافلة وهو أحسن للحديث الثابت عن النبي صلى
الله عليه وآله وسلم في البخاري ومسلم في ذلك ولائها وقفة الذليل والعبد للمولاه
اه وقال خليل في التوضيح وفي المذهب قول آخر باستجابته في النفل والفريضة
قاله مالك في الواضحة وهو اختيار ابن رشد واللخمي اه ومن روجه القاضي
أبو بكر بن العربي فقال في الأحكام والصحيح أن ذلك يفعل في الفريضة
والنافلة ثم استدل عليه بالحديث ونقل عنه العلامة محمد بن عبد السلام الناصري
في كتاب المزايا أنه قال لتلامذته في مسألة القبض والرفع في المواطن الثلاثة
ولا يفوتكم ما كنت أوصيكم به من أن مذهب مالك المعول عليه هو ما في
الموطأ يشير بذلك الى توهين رواية ابن القاسم عنه بالارسال وعدم الرفع إلا
عند التكبيرة الأولى .

ومن روجه الإمام الحافظ أبو عمر بن عبد البر ونصوصه في ذلك كثيرة
منها قوله في التمهيد ولا وجه لكراهة وضع اليمنى على اليسرى في الصلاة لأن
الأشياء أصلها الإباحة ولم ينه الله ورسوله عن ذلك فلا معنى لكراهة ذلك
هذا لو لم يرد عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أي فكيف ولم ينقل عنه غيره وقد
تقدم ما نقله عنه الحافظ في الفتح :

ومن روجه الإمام القاضي أبو الفضل عياض فقال في الإكمال كما نقله
عنه الأئمة وغيره صحت الآثار بفعله والحض عليه وعن علي رضي الله عنه في
قوله تعالى (فصل لربك وانحر) أنه وضع اليمنى على اليسرى في الصلاة على الصدر
عند التحرك واتفقوا على أنه ليس بواجب ثم اختلفوا فقال مالك والجمهور هو

سنة لأنه صفة الخاشع وقال مالك أيضاً والليث وجماعة بالكراهة لمن يفعله اعتماداً ولذا كرهه مرة في الفرض دون النفل لطول أمر النفل اه وعده في قواعده من فضائل الصلاة فقال ووضع اليمنى على ظهر اليسرى عند النحر وقيل عند السرة في القيام إذا لم يرد الاعتماد اه :

ومن رجحه الامام ابن يونس في ديوانه فانه بعد ما حكى رواية ابن القاسم عقبها بالحديث كما فعل سحنون على قاعدته في الترجيح والاختيار .

ومن رجحه الحفيد ابن رشد في البداية فقال بعد حكاية الخلاف مانصه وقد يظهر من أمرها أنها هيئة تقتضى الخشوع وذلك هو الأولى بها انتهى .

وممن رجحه القرافى في الذخيرة فانه صدر به وقال في خطبة كتابه وأقدم المشهور على غيره من الاقوال ليستدل الفقيه بتقديمه على شهرته اه :

وممن رجحه ابن جزى في القوانين فانه صدر بالاستحباب أيضاً وقال في أول كتابه وأكثر ما تقدم القول المشهور اه :

وممن رجحه ابن الحاج في المدخل فقال وأما الفضائل فأولها أخذ الرداء إلى أن قال والاعتماد على اليدين في الفريضة واختلفوا في وضع إحداهما على الأخرى في الصلاة وقد كرهها في المدونة ومعنى كراهيتها أن تعدن واجبات الصلاة اه ومن رجحه الامام ابن عبد السلام شيخ ابن عرفة في شرحه لمختصر ابن الحاجب فقال وكذلك قبض اليمنى على كوع اليسرى ينبغي أن يعد في السنن لصحته عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم :

ومن رجحه القباب في شرح قواعد عياض وأبو مهدي عيسى الثعالبي كما نقله عنه تلميذه أبو سالم العياشي والامام الجزولى ويوسف بن عمر في شرحيهما على الرسالة وأبو سالم العياشي في الرحلة وأبو على بن رجال في حاشية الخرشى والامام المسناوى في رسالة أفرد لها للمسألة ونقل كلامه فيها باختصار العلامة محمد بن الحسن بنانى في حاشية الزرقانى واتصر له وسلمه العلامة الرهونى

ومختصره محمد بن المدنى جنون ونقله أيضاً ابن الحاج فى حاشيته على شرح
المرشد المعين وأقره ورجه أيضاً العلامة الأثير وجماعة يطول ذكرهم ونقل
نصوصهم وسيأتى إن شاء الله بعضها أو جلها وهؤلاء المرجحون هم عمدة المذهب
وأركانهم والحاملون لرايته وفرسانه فما رجحوه فهو الراجح وما صححوه
فهو الصحيح وعلى قلوبهم العمل وبترجيحهم الفتوى كما هو واضح فما بعد
الحق إلا الضلال :

(فصل) وكما أن الوضع هو الراجح من المذهب كذلك هو المشهور فيه
حتى على قول من غاير بين الراجح والمشهور فى التعريف وذلك أنهم اختلفوا
فيه على ثلاثة أقوال :

(القول الأول) أنه ما قوى دليله من غير اعتبار كثرة القائلين فيكون
مرادفاً للراجح وهو الذى شهره صاحب المعيار وصححه ابن بشير وقال ابن
خويز منداد وابن عبد السلام أنه الذى تدل عليه مسائل المذهب واستدلوا عليه
بمسائل كثيرة واقتصر عليه جماعة وصوبه العقباتى وآخرون .

(القول الثانى) أنه ما كثر قائله بأن زاد على ثلاثة وعبر صاحب المعيار
بأن تزيد نقلته على ثلاثة واليه ذهب ابن الحاجب وشهره العدوى فى حاشية
الخرشى وقال السنوسى المتأخر أنه المعتمد :

(القول الثالث) أنه مذهب المدونة واليه ذهب شيوخ الأندلس والمغرب
كأبى زيد والقابسى وابن اللباز والباجى واللخمى وآخرين وأن وقع فى تصرفهم
ما يخالف ذلك فإن ذهبنا الى أن المشهور مرادف للراجح فالأمر واضح وإن
ذهبنا الى القول الثانى فإن قلنا أن المشهور ما كثر نأفله فحال رواية القبض
كذلك لأنه رواها مطرف وابن الماجشون وابن نافع وأشباههم وابن وهب وابن
عبد الحكم وابن زياد والواقدى والبغداديون وجميع رواة الموطأ ولم ينقل الأرسال
إلا ابن القاسم على فرض أنه نقله وإن قلنا أنه ما كثر قائله فقد عرفت أن جميع

علماء المذهب قائلون به وأنهم بين مرجح لروايات القبض ومؤول لرواية ابن القاسم بالحمل على الاعتماد وأنه عند انتفائه تنتفي الكراهة وإن ذهبنا إلى القول الثالث بأن المشهور مافى المدونة فقد عرفت بالأدلة القاطعة أن المدونة ليس فيها نص بالارسال أصلاً وإن روايتها في الاعتماد على فرض أنها في القبض فلا اتفاق حاصل على تعليقها وأنه الاعتماد على الراجح وأن الحكم مرفوع عند انتفاء العلة على أن القائلين بأن المشهور هو مافى المدونة هم الذين رجحوا القبض كما سبق ويأتي فصح بحمد الله أن هذه السنة هي مذهب الإمام مالك من جميع الطرق والوجوه والروايات والاحتمالات والله الموفق لقبول الحق والهادي إلى الصراط المستقيم

(فصل) وقد جهل هذا بعض المعاصرين لأن من الشناقة ألف رسالة تردبها على من نصر هذه السنة من علمائنا المغاربة الذين استوطنوا المشرق وها فيها أعلم رجلاً أحدهما العلامة المحقق البارع المطلع الشيخ محمد المسكين بن عزوز التونسي في كتابه هيئة الناسك وثانيهما شيخنا الإمام العلامة المحدث الصوفي العارف بالله تعالى أبو عبد الله سيدى محمد بن جعفر الكتانى في كتابه سلوك السبيل الواضح في أن القبض في الصلوات كلها على مذهب مالك مشهور وراجح إلا أنه أساء في رسالته الأدب وأورد نفسه موارد العطب وخاض ما لا علم له به ولا دراية فأخطأ طريق الرشده والهداية وسلك سبيل الاضلال فاضطر إلى التدليس والتحريف وتردى رداء التناقض والهذيان فانخرط في سلك المرفوع عنهم الملامة والتكليف وغلب عليه هواه فطعن فيما تواتر من سنة سيد المرسلين وكذب بما انعقد الإجماع على صحته من المسلمين كنت وقفت عليها وأنا بمدينة فاس في بعض رحلاتي إليها فعزمت على الشروع في الإملاء عليها بما يوضح أمرها ويكشف سترها ثم بلغنى عن بعض أهل العلم أنه قام بهذا الواجب فتأخرت عنه وقترت الهمة حيث سقط الطلب وتحققت برامة الذمة إلى أن رحلت إلى

انفاهرة وشرعت في قراءة مقدمة علوم الحديث لابن الصلاح بالجامع الأزهر ووصلت الى الكلام على المضطرب وما في حديث البسملة من الاضطراب جرى ذكر هذه المسألة وإيضاح الحق فيها فاستغرب من كان حاضراً من الطلبة المالكين ماقررتة واحتجوا بالرسالة المذكورة فعرفت أنهم أنه ليس بها جملة صحيحة صادقة ولا كلمة للموضوع مطابقة وأخبرتهم بما كان في العزم من شرح حالها وإيضاح أمرها فطلبوا مني ذلك وألحوا على في الاسراع به فقوى عند طلبهم العزم السابق لينفذ الأمر المحتوم والوعد الصادق وشرعت في الجواب مستعينا بالعلی الاعلی الوهاب مقدما هذه التنبذة بين يديه جامعا فيها أطراف الموضوع لمن يريد قصر نظره عليه مسميا له بالمشنوني والبتار في نحر العنيد المعثار الطاعن فيما صح من السنن والآثار انتصارا باسم رمح النبي صلى الله عليه وآله وسلم وسيفه في الدفاع عن سنته والله أسأل أن يجعله خالصا لوجهه ونصرة سنة نبيه وأن يهدي به من ضل بذاك الأصل المرود عليه آمين .

(فصل) : قال المتعصب الحمد لله نور السموات والأرض جاعل

الانبياء نجات يوم الحساب والعرض والصلاة والسلام على من جاءنا بكل مسنون وفرض محمد وعلى الله وأصحابه الناقلين عنه للارسال والقبض .
أقول في هذه الخطبة التي هي مفتاح كتابه وعنوان خطابه أو هام قبيحة واغلاط شائعة لا تصدر من عاقل يفهم ما يكتب أو متيقظ يعقل ما يقول وذلك ينضح في فصول .

(الفصل الأول) قوله الناقلين عنه للارسال والقبض يحتمل أنه ووصف خاص لعائفة منهم ويحتمل أنه عام لجميعهم فان كان الأول فهو تخصيص لناقلي القبض والارسال بالصلاة عليهم دون غيرهم من الآل والأصحاب والناقلون للقبض نفر لا يتجاوز عددهم الثلاثين وليس فيهم من الآل إلا إثنان أو ثلاثة وأما الارسال فلم ينقله أحد منهم كما ستعرفه فكانه صلى على النبي صلى الله عليه

وآله وسلم وثلاثة من آله وخمسة وعشرين من أصحابه وهذا خلاف المطلوب وربما كان خلاف قصده لكنه غير متدبر لما يقول وان كان الثاني فهو باطل من وجهين .

(الوجه الأول) : أن آل النبي صلى الله عليه وآله وسلم اخص قول فيهم انهم ذرية فاطمة عليها الصلاة والسلام واعمه انهم جميع امة الاجابة وبين هذين أدوال متوسطة بين هذا التخصيص وذلك التعميم وعلى كل فوصفهم بمطلق النقل عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كذب ومحال فضلا عن تقييده بالقبض والارسال لأنه اما أن يريد النقل عنه مباشرة أو بالواسطة فان أراد الأول فهو محال عقلا لأن جميع الذرية الطاهرة أو أمة الاجابة لم يدركوه صلى الله عليه وآله وسلم فكيف ينقلون عنه، وان أراد الثاني فهو بديهي البطلان أيضا لأن جميع الذرية أو الامة لم يثبت لهم مطلق النقل عنه فضلا عن خصوص القبض والارسال بل لم يثبت النقل لجميع أهل العلم في جميع الأعصار من الآل فكيف بالعوام منهم ولو سلمناه في أهل العلم فالمطلوب في الصلاة التعميم دون التخصيص .

(الوجه الثاني) : أن أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم خلائق لا يحصون كما قال الحافظ العراقي في ألفيته :

والعد لا يحصيه فقد ظهر سبعون ألفاً تبوك وحضر

الحج أربعون ألفاً وقبض عن ذين مع أربع آلاف تنض

وقال في نكتته على ابن الصلاح لاشك أنه لا يمكن حصرهم بعد فشو الاسلام وقد ثبت في صحيح البخارى أن كعب بن مالك قال في قصة تخلفه عن غزوة تبوك لا يجمعهم كتاب حافظ يعنى الديوان هذا في غزوة خاصة وهم مجتمعون فكيف بجميع من رآه مسلما اهـ .

فمن أين يحكم على خلائق لا يحصون بأن جمعهم نقل مطلقا فضلا عن

القبض والارسال (فان قيل) قد ثبت حصرهم عن الامام الشافعى فيما رواه أبو بكر الساجى فى مناقب الامام الشافعى بسند جيد عن محمد بن عبد الله بن عبد الحكم قال أنا الشافعى قال قبض الله رسوله صلى الله عليه وآله وسلم والمسلمون ستون ألفاً ثلاثون ألفاً بالمدينة وثلاثون ألفاً فى قبائل العرب وغير ذلك وعن الحافظ أبى زرعة أيضاً فيما رواه الخطيب عن محمد بن أحمد ابن جامع الرازى قال سمعت أباً زرعة وقال له رجل أليس يقال حديث النبى صلى الله عليه وآله وسلم أربعة آلاف حديث قال ومن قال ذا قلقل الله أنيابه هذا قول الزنادقة ومن يحصى حديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قبض رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن مائة ألف وأربعة عشر ألفاً من الصحابة ممن رآه وسمع منه (فالجواب) أن وصفهم بالناقلين على هذا الحصر باطل أيضاً لا مورد .

(الأمر الأول) أنه لم يثبت السماع لجميعهم بل فيهم من توفى رسول الله ﷺ وهو فى سن التمييز أو دونه من اتفق الحفاظ على أن روايتهم مرسلة وفيهم من رآه بمجرد رؤية ولم يسمع منه كما ثبت عن كثير منهم وعلى فرض ثبوت السماع لجميعهم فالنقل عنهم غير موجود جز ما كما ستعرفه .

(الأمر الثانى) أنه لم توجد سنة منقولة من رواية ألف صحابى فضلاً عن مائة ألف وأربعة عشر ألفاً .

(الأمر الثالث) ان هذا العدد لم يعرف عشرهم ولم تحفظ أسماؤهم فضلاً عن أن توجد الرواية عنهم قال الحافظ العراقى فى نسخته على ابن الصلاح عقب حكايته ما سبق عن الشافعى وأبى زرعة مانصه ومع ذلك فجميع من صنف فى الصحابة لم يبلغ مجموع ما فى تصانيفهم عشرة آلاف هذا مع كونهم يذكرون من توفى فى حياته صلى الله عليه وآله وسلم فى المغازى وغيرها ومن عاصره وهو مسلم وان لم يره وجميع من ذكره ابن منده فى الصحابة كما قال أبو موسى قريب من ثلاثة آلاف وثمانمائة ترجمة ممن رآه وصحبه أو سمع منه أو ولد فى عصره

أو أدرك زمانه أو ذكر فيهم وإن لم يثبت ومن اختلف له في ذلك اه وقال الحافظ في الإصابة بعد ذكره من ألف في الصحابة وقد وقع لي بالتبع كثير من الاسماء التي ليست في كتبهم فجمعت كتابا كبيرا في ذلك ميزت فيه الصحابة من غيرهم ومع ذلك فلم يحصل لنا من ذلك جميعا الوقوف على العشر من أسامي الصحابة بالنسبة الى ما جاء عن أبي زرعة الرازي قال توفي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ومن رآه وسمع منه زيادة على مائة ألف انسان من رجل وامرأة كلهم قد روى عنه سماعا أو رؤية قال ابن فنحون في ذيل الاستيعاب بعد أن ذكر ذلك أجاب أبو زرعة بهذا سؤال من سألته عن الرواة خاصة فكيف بغيرهم ومع هذا فجميع من في الاستيعاب يعني بمن ذكر فيه باسم أو كنية أو هاء ثلاثة آلاف وخمسمائة قال الحافظ وقرأت بخط الحافظ الذهبي من ظهر كتابه التجريد ثمانية آلاف إن لم يزيدوا لم ينقصوا ثم رأيت بخطه إن جميع من في أسد الغابة سبعة آلاف وخمسمائة وأربعة وخمسون نفساً اه .

(الامر الرابع) إن هذا عدد من عرف اسمه أو وقع فيهم ولو وهما أما الناقلون عنه فحصرهم الحاكم في أربعة آلاف وتعقبه الذهبي بأنهم لا يصلون الى ألفين بل هم ألف وخمسمائة فإذا كان هذا عدد الناقلين فوصف جميعهم بنقل مطلق السنة فضلا عن القبض والارسال كذب مزوج بهور وغاوة .

(الفصل الثاني) وصفه الآل والأصحاب بالناقلين للقبض والارسال اقرار منه واعتراف بشبوت كل منهما عن النبي صلى الله عليه وسلم وقد نقض هذا فقال في المبحث الأول ما ذكره من الأحاديث ليس فيه حديث صحيح سالم من الطعن كما سترى الخ وقال بعد ذلك في الكلام على حديث البخاري وبما ظهر لك من اطلاع البخاري على اعلال الحديث الذي لم يرو حديثاً في القبض سواء تعلم أنه لو اطلع على حديث صحيح في القبض سالم من الاعلال الذي ذكره في الحديث المروى من طريق الامام لا ورده واقتصر عليه وهذا أدل دليل على

ماقدمناه من أن القبض لم يوجد فيه حديث صحيح سالم من الطعن وكذا قال في مواضع أخرى من رسالته فتصديرها بهذا الاقرار والاعتراف عجيب في التناقض والغبابة والتلاعب والاضطراب .

(الفصل الثالث) حكمه بثبوت الارسال ونقل الآل والأصحاب له مكابرة ظاهرة وكذب على النبي ﷺ أوقعه فيه تعصبه لهواه فإن الارسال لم ينقله أحد من الصحابة ولم يرد فيه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم حديث لاصحيح ولا حسن ولا ضعيف لا مسند ولا مرسل كما استعرفه من وجوه .
(الوجه الأول) أنه لا سبيل الى معرفة السنن وتلقي الآثار الا طريقان الطريق الأول روايتها بالأسانيد المتصلة الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وثبوت الارسال الذي حكم به غير واقع من هذه الطريق لا أمور

(الامر الأول) أن السنن والآثار دون جميعها وضبط خفيها وجليها وانقرض عصر الاستقلال بروايتها في المائة الرابعة والخامسة فلا يوجد حديث مخرج في الكتب المسندة بعد هذه القرون كمؤلفات السلفي وابن عساكر وابن الجوزي وابن النجار والضياء والطارق وأقرانهم الا وهو مخرج في كتب من قبلهم مروى من طرقها الا أن غالبها أجزاء غريبة غير متداولة ولا مشهور أصحابها فلذلك يترك الحفاظ العز واليها ويعززون الى الكتب التي أخرج فيها الحديث من طرقها لتداولها وشهرة أصحابها وقد نص البيهقي وهو ممن توفي وسط القرن الخامس أن جميع الأحاديث دونت في مصنفات السنة قبله وإن من جاء بحديث في عصره غير موجود في جميعها لا يقبل منه ولو أتى به مسنداً قال والمحافظة على الاسناد إنما هو ابقاء للكرامة التي خص الله بها هذه الأمة وسبقه الى ذلك شيخه الحاكم وقد توفي في أوائل القرن الخامس فكيف بهذه العصور المتأخرة ومن أجل هذا وغيره كانت الرواية عن شهورش صحابي الجان باطلة كحديث من اشتكى ضرورته وجبت معونته فقد قرأت بخط أبي

الحسن البوتيجي في كتابه السمط المجيد أنه قرأه على شيخه محمد الجزائري وكتب له بخطه أن في أول ليلة من شهر ربيع الأول سنة اثنتين وخمسين وألف اجتمعت برجل من أهل طهطا وقد اشتهر أنه يجتمع بالجن فقلت له هل لك أن تجمعني الليلة بأحد منهم لأجل مصلحة فقال نعم فأجلسني في غرفة وأوقد سراجا وأعطاني بخوراً وقال لي قل شرهيل وكرر هذا الاسم ففعلت فإذا بنت عليها خمار وبرقع دخلت علي وجلست عندي وأخذت تواسني بالحديث وصرت أقول لها إن رؤياكم تزيد في الإيمان فقد كنتم غيباً والآن صرتم شهادة وجلست حصة تتحدث ثم قالت إني أخت شرهيل وأرسلني قدامه للطمانينة لك وهذا هو حاضر ثم قامت فدخل بعدها رجل ظريف في شكل تركي وتحدث ملياً ثم قام فدخل بعده رجل آخر فقيه من فقهاء الجان من يتلون القرآن فقلت له : ما اسمك فذكر اسماً سريانياً ثم قال واسمى بالعربية عبد الفتاح الميامي فتحدث ملياً ثم قالت له رضى الله عنك أن بعض أسيانراوى لنا حديثاً عن أسيانحه عن القاضي شهورش والقاضي سممه من النبي صلى الله عليه وآله وسلم فهل نحفظ عنه شيئاً ترويه لي أرويه عنك قال نعم سمعته يقول لا ستأذنا ميمون صاحب يوم السبت يوصيه ويقول له تنصف المظلوم إذا جاء إليك فقد قال صلى الله عليه وسلم من شكى ضرورته وجبت معونته ثم ذكر حكاية طويلة له معه وقرأت بخط السيد مرتضى قال أرويه عن شيخنا العفيفي وعن صالح بن موسى هما عن أحمد الصباغ ح وأعلامه عن شيخنا محمد البلدي عن سلمان الشبراخي عن السيد محمد بن الشيخ الثعالبي عن سلامة بن شبيب عن محمد جاك النيش عن شهورش إلا أنه حقت بدل وجبت اه قلت وهذا الكلام ذكره الحافظ السخاوى في المقاصد الحسنة وقال أنه من كلام بعض السلف فلا يجوز معه نسبته إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وذكر البوتيجي أيضاً عن شيخه الجزائري المذكور أنه اجتمع في السنة التي بعدها بوزير شهورش وطلب منه الرواية فذهب وأنى

له بكتاب في عشر كرامات كلها مسمرعات مشهورش من النبي صلى الله عليه وآله وسلم وذكر منها حديثين معروفين في الصحيح والسنن وروى البوتيجي عن جاد الله الغنيمي عن أحمد الطهراني عن علي الزعترى عن القاضي مشهورش أنه سمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول إنما الأعمال بالنيات الحديث وقرأت بخط العلامة أحمد بن مسعود المسعودي في كتابته قال قرأت بخط علم الاعلام العلامة المتقن فريد دهره وراويته عصره الحافظ المشارك سيدي محمد بن أبي بكر الدلائي الشهير بالمرباط ما هذا لفظه يقول كاتبه محمد بن محمد بن أبي بكر الدلائي الشهير بالمرباط حدثنا الفقيه الأئمة العلامة سيدي المختار بن سعيد بن الحاج التلمساني بحضرة تلمسان قال حدثنا الامام نحوي قطره المتقن أبو عبد الله محمد الشهر بانكرووف التلمساني قال حدثنا إمام عصره ونسج وحده في ضروب العلوم سعيد المقرئ التلمساني قال حدثنا الفقيه الاجل ابن جلال التلمساني قال حدثنا المايورقي التلمساني قال حدثني قاضي الجن مشهورش وقد ترافعت مع جنى اختطفني من تلمسان لقضية بيني وبينه إلى مكان بينهما وبين تلمسان مسيرة سبعين سنة فحكم لي على الجنى إذ تخا كئنا اليه فقال له ونحن قعود بين يديه سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من تشكل على غير شكله فدمه هدر قال وهو بضم الشين والهاء بعدها واو وراء مكسورة سمعته من ابن الرباط كذا وجدته مقيداً له وقرأت أيضاً بخط بعض تلامذة تلاميذ نور الدين القرافي قال قرأ شيخ شيوخنا نور الدين القرافي الفاتحة على قاضي القضاة التتائي المالكي وهو قرأها على قاضي القضاة برهان الدين ابراهيم المالكي وهو قرأها كذلك على العلامة علم الدين سليمان مؤدب أولاد الجن وهو قرأها على القاضي مشهورش قاضي الجن وهو قرأها على النبي صلى الله عليه وآله وسلم ورويت أناعدة أحاديث من طرق متعددة عالية ونازلة عن مشهورش منها حديث قراءة الفاتحة متصلة بالبسملة في نفس واحد المروي لنا مسلسلاً بالله العظيم

من غير طريقه وحديث أنه صلى الله عليه وآله وسلم قرأ مالك يوم الدين باثبات الالف وغيرها بل رويناه البخارى من طريقه وكذلك بعض الكتب النحوية وكل ذلك لا أصل له ولا استجيز روايته شيء منه ولا اعتمد إلا ما هو معروف فى كتب الحديث والذي أجزم به إن شاء الله تعالى أن هذا القاضى الصحابى لا وجود له وإنما هو من أكاذيب الجان وكنت أحسب أن القول به لم يحدث إلا فى الالف حتى رأيت العلامة المحدث شاه ولى الله الدهلوى ذكر فى بعض رسائله أن الشيخ الاكبر روى عنه فى بعض كتبه وقد اتحفت بهذا بعض أصحابنا ممن له غرام بالرواية عن هذا الجنى وإثبات لوجوده وله مؤلف فى ذلك وعلى كل حال فلم يروى من طريقه لا يعمل به أصلاً ولا يلتفت إليه كما قدمناه والله الموفق

(الامر الثانى) على فرض امكان الحصول على الحديث من طريق الرواية فى هذا العصر فهو غير معمول به كما قدمناه عن الحاكم والبيهقى ولو سلمنا قبوله وامكانه لأحد من الناس فهو غير مسلم امكانه لخصوص المدعى وأمثاله لأن رواية الاحاديث بأسانيد المتصلة ولو من طريق الكتب المدونة شأن العالم بالسنة المعتنى بالحديث وفنونه الخبير بطرقه ورجاله المكثرون الشيوخ والسماع والمدعى لو روى الارسال الدافع فى وجه السنة المتواترة الطاعن فيما اتفق الحفاظ وانهقد الاجماع على صحته أبعد الناس عن الحديث وأقلهم معرفة بقواعده وأجهلهم بعلومه كما ستراه إن شاء الله تعالى وأشدهم تعصبا عليه وعداوة لأهله والعاملين به كما هو مشهور عنه ومشاهد من كتبه فمن أين يهتدى لمشهوره فضلا عن غريبه

(الأمر الثالث) على فرض أن المدعى من أهل الحديث وروايته فقدم ايراده لحديث الارسال دليل على عدم وقوفه عليه اذ لو رآه لذكره ولما عدل عنه الى ايراد الاحاديث العامة التى لا تعرض فيها لوضع ولا ارسال خصوصاً

وهو ينقل عن الحفاظ انكارهم له وتصريحهم بأنه غير موجود في شيء من كتب السنة ولا وارد أصلاً .

(الطريق الثاني) الرجوع الى كتب السنة ودواوين الآثار التي لا سبيل الى معرفة الحديث وتلقي الروايات في هذه العصور ومقابلها كما سبق الا منها والحديث غير موجود في شيء منها بالمشاهدة والعيان فهذه الصحاح والسنن والمسانيد والمعاجم والمصنفات والمشيخات وكتب الخلاف ونقل المذاهب بأدلتها متداولة بين أهل العلم وموجودة بين أيدينا لله الحمد ليس في شيء منها حديث في الارسال (فان قلت) أ كثر كتب السنة غير متداول ولا موجود بل منه ما عدم منذ قرون كمانص عليه الحافظ وتلميذه السخاوى في صحيح ابن خزيمة وغيرهما في غيره فكيف يصح هذا النفي مع عدم الوقوف على تلك الكتب فاعله موجود فيها (فالجواب) يحتاج أولاً الى تمهيد وهو أن الارسال من الأحكام وأحاديثها قليلة مطبوعة بل ورد حصرها عن جماعة من الحفاظ وأئمة الفقه والأصول فقال الماوردى وجماعة إنها خمسمائة ونال عبد الله بن المبارك تسعمائة وقال أبو يوسف ألف ومائة وقال الامام أحمد ألف ومائتان وقال ابن العربي وجماعة ثلاثة آلاف حديث وحكاه الزركشى في البحر عن بعضهم وقال ابن القيم في إعلام الموقعين أصول الأحكام خمسمائة حديث وتفصيلها نحو أربعة آلاف (قلت) ويؤيد هذا أن الكتب الخاصة بالأحكام الجامعة لا غلب أحاديثها كالملتقى للمجد بن تيمية يقارب مافيه هذا العدد وان لم يباغعه مع مافيه من المكرر وحصر الغزالي أحاديث الأحكام في سنن أبي داود والبيهقي وحصرها ابن عبد السلام المالكي وتلميذه ابن عرفة في الأحكام الكبرى لعبد الحق (فان قيل) قال أبو علي الضرير قلت لأحمد كم يكفي الرجل من الحديث يكفيه مائة ألف قال لا قلت مائتا ألف قال لا قلت ثلاثمائة ألف قال لا قلت أربع مائة ألف قال لا قلت خمسمائة ألف قال أرجو وروى عنه الحسين بن اسماعيل مثل هذا ما طبع منه ع ج والباقي في معالم الغيب .

وقال أبو الفرج بن الجوزي في الباب الرابع من المناقب أخبرنا عبد الملك بن أبي القاسم قال أنا عبد الله بن محمد الأنصاري قال أنا اسحق بن إبراهيم قال حدثنا جدي قال أنا أحمد محمد بن ياسين قال سمعت ابن منيع يقول سمعت جدي يقول مر أحمد بن حنبل جاثيا من الكوفة ويده خريطة فيها كتب فأخذت يده فقات مرة الى الكوفة ومرة الى البصرة الى متى اذا كتب الرجل ثلاثين ألف حديث لم تكفه فسكت ثم قلت ستين ألفا فسكت فقات مائة ألف فقال حينئذ يعرف شيئا الى غير ذلك مما رواه أصحابه في هذا المعنى وذكر الخطيب أن ابن أبي شيبة كانت عنده عشرة آلاف حديث في الطهارة وأشار البخاري الى وجود عشرة آلاف حديث في الصلاة وغير ذلك من المنقول عن الحفاظ وهو يدل على كثرة أحاديث الأحكام (قلت) أجاب الزركشي في البحر المحيط بأن مراد الامام أحمد بهذا العدد آثار الصحابة والتابعين وطرق المتون ولهذا قال من لم يجمع طرق الحديث لم يحل له الحكم ولا الفتيا اهـ وأجاب بعض أصحابه كما في الارشاد بأن هذا محمول على الاحتياط والتغليظ في الفتيا أو يكون أراد وصف أكل الفقهاء فأما ما لا بد منه فقد قال أحمد رحمه الله الأصول التي يدور عليها العلم عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ينبغي أن تكون ألفا ومائتين اهـ وقال ابن بدران في المدخل حمل أصحاب الامام أحمد كلامه هذا على الاحتياط والتغليظ في الفتيا أو على أن يكون أراد وصف أكل الفقهاء حكى هذا القاضي أبو يعلى في العدة فأما الذي لا بد منه ودل عليه كلام أحمد أن الأصول التي يدور عليها العلم عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ينبغي أن تكون ألفا وألفا ومائتين قال ولا يخفاك أن لفظ الحديث عند السلف أعم مما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم ومن آثار الصحابة والتابعين وطرق المتون وإلا فالأحاديث المروية لا تصل إلى عشر هذا العدد وغاية ما جمعه الامام أحمد في مسنده الذي أحاط بالأحاديث ثلاثون ألفا وغاية ماضيه إليه ابنه عبد الله عشرة آلاف حديث

فكان مجموعهم أربعين ألفاً اهـ (قلت) ونحو هذا ما أجابوا به عن الاشكال
الوارد على قول الحافظ أبي عبد الله بن الأخرم إنه لم يفت الصحيحين إلا القليل
من الصحيح وقول النووي أنه لم يفت الخمسة وهي الصحيحان وسنن أبي داود
والترمذي والنسائي إلا اليسير فقد استشكل الحافظ العراقي هذا لما روى عن
البخارى أنه قال احفظ مائة ألف حديث صحيح ومائتي ألف حديث غير
صحيح ثم أجاب بقوله لعل البخارى أراد بالاحاديث المكررة الاسانيد
والموقوفات فربما عد الحديث الواحد المروى باسنادين حديثين زاد ابن جماعة
أو أراد المبالغة في الكثرة والاول أولى قال الحافظ السيوطى قيل ويؤيد أن
هذا هو المراد أن الاحاديث الصحاح التى بين أظهرنا بل وغير الصحاح لو
تبعنا من المسانيد والجوامع والسنن والاجزاء وغيرها لما بلغت مائة ألف
بلا تكرار بل ولا خمسين ألفا ويعد كل البعد أن يكون رجل واحد حفظ
مئات الامة جميعها فانه إنما حفظها من أصول مشايخه وهى موجودة وقال
فى ألفيته :

وأحمل مقال عشر ألف ألف أحوى على مكرر ووقف

زاد الحافظ السخاوى فى فتح المغيث مع المكرر والموقوف آثار الصحابة
والتابعين وغيرهم وفتاواهم مما كان السلف يطلقون على كل حديث قال وحينئذ
يسهل الخطب فرب حديث له مائة طريق فأكثر وهذا حديث الاعمال بالنيات
نقل مع ما فيه عن الحافظ أبى اسماعيل الهروى أنه كتبه من حديث سبعة من
أصحاب راويه يحيى بن سعيد الانصارى وقال الاسماعيلى عقب قول البخارى
وما تركت من الصحيح أكثر ما نصه لو أخرج كل حديث عنده لجمع فى الباب
الواحد حديث جماعة من الصحابة ولذا كثر طرق كل واحد منهم إذا صحت وقال
الجوزقى انه استخرج على أحاديث الصحيحين فكانت عدته خمسة وعشرين ألف
طريق وأربعمائة وثمانين طريقا قال شيخنا وإذا كان للشيخان مع ضيق شرطهما بلغ

جملة ما في كتابيهما بالمكرر ذلك فمالم يخرجاه من الطرق للمتون التي أخرجاها لعله يبلغ ذلك أيضا أو يزيد ومالم يخرجاه من المتون من الصحيح الذي على شرطهما لعله يبلغ ذلك أو يقرب منه فإذا انضاف ذلك إلى ما جاء عن الصحابة والتابعين بلغ العدة التي يحفظها البخاري بل ربما زادت وهذا الحمل متعين وإلا فلو عدت أحاديث المسانيد والجوامع والسنن والمعاجم والفوائد والاجزاء وغيرها ما هو بالدنيا صحيحا وغيره ما بلغت ذلك بدون تكرار بل ولا نصفه اه قال السخاوي وبمقتضى ما تقرر ظهران كلام البخاري لا ينافي مقالة ابن الاخرم فضلا عن النووي اه (قلت) ويزيد هذا وضوحا أن في مسند أحمد أحاديث يكررها في مسند الصحابي الواحد عشرين مرة فأكثر وهي فيه كثيرة داخلة في عدد أحاديثه وأن أصحاب المستدركات والزوائد أوردوا في كتبهم أحاديث مذكورة في الأصول بالفاظها وإنما استدركوها بحسب طرقها كأن يكون الحديث في الأصل من رواية أبي هريرة فيستدركه الآخر من حديث أنس مثلا ويعد حديثا وكذلك من جمع من الحفاظ طرق حديث في جزء مخصوص ذكر عدة أحاديثه بحسب طرقه وليس فيه في الواقع الا حديث واحد وقد قال الخطيب حدثني العتيقي قال حضرت الدارقطني وقد جاءه أبو الحسن البضاوي ببعض الغرباء وسأله أن يقرأ له فامتنع واعتل ببعض العلل وسأله أن يمل عليه أحاديث فاملى عليه الدارقطني من حفظه مجلسا يزيد عدد أحاديثه على العشرة متون جميعها نعم الشيء الهدية أمام الحاجة وانصرف الرجل ثم جاءه بعد وقد أهدى له شيئا فقربه وأملى عليه من حفظه بضعة عشر حديثا متون جميعها إذا أنا كم كريم قوم فأكرموه فعد الأول عشرة أحاديث والثاني بضعة عشر حديثا بعدد طرقها وهما حديثان وكذلك في تسمية الموقوف والمقطوع فان في كتبه الحديث مالم يخرج فيها من المرفوع ربعها ولا نصفه وسأرها آثار عن الصحابة والتابعين واتباعهم كسنان سعيد بن منصور ومصنف ابن أبي شيبة

ومصنف عبد الرزاق على كبرها وضخامة أجزائها وكتاب الزهد لأحمد ومولفات ابن أبي الدنيا البالغة ألفاً وغيرهما مما يزيد على عشرة آلاف جزء وكما مصنفات سنة ودواوين حديث ويقولون عن تفاسير السلف كتفسير أحمد وابن شاهين وابن جرير وأمثالها فيه كذا وكذا ألف حديث وليس فيه إلا آثار غالباً وبذلك على ذلك أيضاً أنهم عدوا في علوم الحديث أقوال الصحابة أحاديث وسموها موقوفات وكذلك أقوال التابعين وسموها مقطوعات فإذا أطلق الحافظ منهم لفظ الحديث في مثل هذا فائماً يريد جميع ما يشمل اسم الحديث في عرفهم واصطلاحهم كما هو ظاهر وإذا تقرر هذا وعرفت أن أحاديث الأحكام محصورة وانها لا تزيد على أربعة آلاف فالجواب حينئذ من وجهين .

(الوجه الأول من وجهي الجواب عن الإراد) أن أصول كتب أحاديث الأحكام المتداولة والموجودة بين أيدينا كموطأ مالك برواية يحيى بن يحيى ورواية محمد بن الحسن ومسنند الشافعي وسننه ومسانيد أبي حنيفة ومسنند أحمد وزيد بن علي وأبي داود الطيالسي وصحيح البخاري ومسلم وابن حبان والحاكم وابن الجارود وسنن الدارمي وأبي داود والترمذي والنسائي وابن ماجه والدارقطني والآثار لمحمد بن الحسن والحججه له ومصنف ابن أبي شيبة ومعاني الآثار للطحاوي والمحلى لابن حزم والحلية لأبي نعيم وترتيب أحاديثها للحافظ نور الدين الميشتي وزوائد مسند الحارث ابن أبي اسامة ورفع الدين والقراءة خلف الامام للبخاري والبيهقي والمعجم الصغير للطبراني وتاريخ الخطيب الذين رتب أحاديث كل منهما على حروف المعجم وغيرها جامعة للاضعاف ما حصروا فيه أحاديث الأحكام وذلك دال على أنه لم يشذ عنها من أحاديث الأحكام إلا النادر .

(الوجه الثاني من وجهي الجواب عن الإراد) أن تلك الكتب الغريبة النادرة أو المفقودة المعدومة في هذه الأزمان المتأخرة قد وقف عليها الحفاظ فليخصوها وجمعوا أطرافها وهذبوها بجذف أسانيدھا وترتيب ما ليس مرتباً منها على

الابواب والحروف وغاصوا على أحاديث الاحكام فاستخرجوها من بطون المعاجم والاحزاب والمسانيد والجوامع والفوائد والمشيخات ومعرفة الصحابة والرواة الثقات والضعفاء وتواريخ البلدان والايام وطبقات العلماء وغيرها لم يغادروا منها صحيحاً ولا سقيماً حتى أوردوا الموضوعات للتبويب عليها وعدم استدراكها والاعتراض بها وكتبهم الجامعة لهذا متداولة موجودة كمؤلفات ابن الجوزي وابن قدامة والنووي وابن تيمية الجدي وابن القيم وابن دقيق العيد وابن عبد الهادي والزبيعي والزرکشي وابن القطان وابن الملقن والباقيني والعراقي وولده ابني زرعة ونور الدين الهيثمي والحافظ. ابن حجر وابن الهمام والسيوطي وغيرهم فانهم وقفوا على جميع تلك الكتب وأطرافها ومختصراتها كما يعرف من عزوهم اليها وإلقائهم عنها ومن معاجمهم وفهارس مسموعاتهم ومروياتهم عن أشياخهم خصوصاً العراقي والحافظ فانهما استخرجا أحاديث الاحكام من جميع ما وقعت فيه مسندة حتى كتب الادب والوارد والاغاني وكذا الحافظ. الزبيلي وقد قرأنا كتبهم وكتب الائمة والفقهاء الذين صنفوا قبلهم في الخلاف وذكروا دليل كل مذهب ومستند كل قول فلم نر في شيء منها حديثاً في الارسال ومن أبعد البعيد أو المحال العادي أن يقفوا عليه فيتواطوا على تركه أو يحصل منهم توافق على أغفاله فلما لم يذكروه دل على أنه غير موجود في تلك الكتب المفقودة التي لم نقف عليها وكمن حديث بحثنا عنه في الكتب التي سمينا فلم نجده ولم نقطع بعدم وجوده ثم وجدنا الحفاظ نصوا على عدم وجوده فاشد عن هذه الكتب فهو غير موجود غالباً والله الموفق .

(الوجه الثاني) من وجوه الدلالة على عدم ورود حديث في الارسال عدم وجوده في شيء من هذه الكتب كما قررناه لأن السنن انحصرت فيها كما نص عليه غير واحد بل حصرها بعضهم في المسند والكتب الستة وبالغ بعضهم فحصرها في المسند على انفرادها والحق انحصارها فيها أشد نالیه قال المقلبي في العلم (٥ - مشنونی)

الشامخ قد انحصرت السنن في هذه الكتب الدائرة والزبر المتواترة مع تمام التفتن في كيفية الجمع للمسانيد والابواب والمعاجم من نحو صحيح وحسن وما عليها من الاطراف والمستخرجات الى أن قال فالمحدثون قربوا عليك النقل وقد أمنتك الله بهم أن يشذمن كتبهم شيء حتى تفرجل لطلبه كما كانوا يفرجلون اليه أه ونحوه لابن حزم في الاحكام وأبي شامة في المؤمل وابن الجوزي في التليس وابن القيم في الاعلام وغيرهم وقال الحافظ السيوطي في الكاوي بعد ذكره ان الصدر الاول كانوا يأخذون الحديث من الصدور مانصه أما الان فالعمدة على الكتب المدونة فمن جاء بحديث غير موجود فيها فهو رد عليه وان كان من أتقى الاتقياء ومن جاء بحديث من الكتب لم يتصور فيه الرد وان كان الذي رواه من أفسق الفاسقين اه وقال المحدث ولي الله الدهلوي لاسبيل لتلقى الروايات الا بتتبع الكتب المدونة في علم الحديث فانه لا يوجد اليوم رواية يعتمد عليها غير مدونة اه (قلت) ولهذا قرر وافى علمي الحديث والاصول ان من المقطوع بكذبه مانقب عنه في كتب الحديث فلم يوجد قال الحافظ السيوطي في التدريب وفي جمع الجوامع لابن السبكي أخذنا من المحصول وغيره كل خبراً وهم باطلا ولم يقبل التأويل فمكذوب ومن المقطوع بكذبه مانقب عنه من الاخبار ولم يوجد عند أهلهم من صدور الرواة وبطون الكتب وكذا قال صاحب المعتمد وقال ابن الجوزي ما أحسن قول القائل إذا رأيت الحديث يباين المعقول أو يخالف المنقول أو يناقض الاصول فاعلم انه موضوع قال وممن مناقضته للاصول أن يكون خارجاً عن دواوين الاسلام من المسانيد والكتب المشهورة اه باختصار وقال ابن عراق في تنزيه الشريعة ومن علامات الموضوع ما ذكره الامام فخر الدين الرازي أن يروى الخبر في زمن قد استقرت فيه الاخبار ودونت ففتش عنه فلا يوجد في صدور الرجال ولا في بطون الكتب اه وقال العلقمي في شرح الجامع الصغير كل شيء لا يوجد في كتب الحديث لا يسوغ

نسبته الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم اه وقال الزركشى فى البحر المحيط فى
أقسام الخبر الذى يقطع بكذبه مانصه الثالث ما نقل عن النبي صلى الله عليه وآله
وسلم بعد استقرار الاخبار عما قبل ذلك فى زمن الصحابة والتابعين وتابعيهم

فهر حيث كانت الاخبار منتشرة ولم تعتن الرواة بتدوينها

(الوجه الثالث) من وجوه الدلالة على عدم ورود حديث فى الارسال ان الحفاظ نصوا
على ذلك فقد نفاه ابن عبد البر وابن القيم والحافظ وجماعة نال الحفاظ. فى الفتح قال ابن
عبد البر لم يأت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيه خلاف وقال ابن القيم فى الاعلام
بعد إirاده أحاديث فى الوضع المفضلة فردت هذه الأحاديث برواية ابن القاسم عن
مالك قال تركه أحب إلى ولا أعلم شيئاً قط ردت به سواء اه ولولا إجلال
منصب الحفاظ وكلامه أن بعضه بأقرار غيره لسردت لك من أسماء من نقله
وأقره العدد الكثير وقد صرح القارىء فى المرقاة بعدم ورود حديث فى
الارسال أصلاً من فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا من قوله وكذا
قال العلامة أبو الحسن السندى فى حاشيته على سنن النسائى وابن ماجه
والعلامة محمد صالح الفلانى فى إيقاظ همم أولى الأَبصار وقال العلامة المطالع
نادرة المتأخرين الشيخ عبد الحى اللكنوى فى شرحه على موطأ محمد بعد نقل
كلام ابن عبد البر مانصه وذكر غيره أنه لم يرد الارسال عن رسول الله صلى
الله عليه وسلم لا من طريق صحيح ولا من طريق ضعيف نعم ورد فى بعض
الروايات أنه كان يكبر ثم يرسل وهو محمول على أنه كان يرسل ارسالا خفيفاً
ثم يضع يده وهو متعبد (قلت) مع أن هذه الرواية منكرو باطلة لانفراد
وضاع بها كما ستعرفه ثم فى نفس حديثه أنه صلى الله عليه وسلم كان يضع يمينه
على شماله وستعرف ما فيه وقال اللكنوى أيضاً فى السعاية على الوفاة مانصه
ومذهب مالك إرسال اليدين والوضع رخصة والعجب أنه لا يوجد حديث
بتمسك له به لافى جامع الأصول الذى جمع أحاديث الكتب اتى منها الموطأ ولا

في الجامع الكبير محبوب جمع الجوامع للسيوطي لامن رواية مالك ولا غيره اه
 وإنما اقتصر على هذين الكتابين لأنهما جمعا جميع ما هو مفرق في غيرهما فالأول
 جمع أحاديث البخاري ومسلم وموطأ مالك وسنن أبي داود والترمذي والنسائي
 والثاني جمع ما في هذه الكتب وزيادة سنن ابن ماجه ومسند أحمد وصحيح ابن
 حبان والحاكم وتاريخه والأدب للبخاري والتاريخ الكبير له وصحيح ابن خزيمة
 وأبي عوانة وابن السكن والجوزقي وابن الجارود ومعجم الطبراني الثلاثة وسنن
 سعيد بن منصور ومصنف بن أبي شيبة ومسند ومصنف عبد الرزاق ومسند البزار
 وأبي يعلى والعدني والطيالسي والدارمي والديلمي والمختارة للمقدسي وسنن الأثرم
 والتجاذ والبيهقي والمعرفة والشعب والخلافات له وسنن الدارقطني والأفراد
 والعلل والالزامات له والخلية لأبي نعيم والمستخرج والصحابة وتاريخ أصبهان
 له وتاريخ الخطيب والمتفق والمفترق والجامع ورواة مالك له وسائر
 مؤلفاته والكامل لابن عدى والضعفاء للعقيلي وابن حبان وكتب
 ابن شاهين وابن أبي الدنيا وأبي الشيخ وابن جرير على سعة كتابه تهذيب الآثار
 وتاريخ ابن عساكر وغرائب مالك له وكتب الطحاوي وغير ذلك من الأجزاء
 والفوائد البالغة آلاف مؤلفة كما سمي البعض في خطبة كتابه وقال القوجي في
 الروضة الندية لم يعارض هذه السنة معارض ولا قدح أحد من أهل العلم
 بالحديث في شيء منها وقد رواه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نحو ثمانية
 عشر صحابياً حتى قال ابن عبد البر أنه لم يأت عن النبي صلى الله عليه وسلم فيه
 خلاف وفي تنوير العينين أن وضع اليد على الأخرى أولى من الإرسال لأن
 الإرسال لم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن أصحابه بل ثبت الوضع
 بروايات صحيحة ثابتة عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن أصحابه رضي الله عنهم اه
 (فان قيل) نفي هؤلاء الحفاظ غير كاف في الجزم بعدم وروده لاحتمال
 قصورهم أو قصيرهم في البحث وتساهلهم في هذا الإطلاق فقد يكون غيرهم

من الحفاظ وقف عليه وقد قال الحفاظ السيوطي في التدريب عقب حكايته
 ما سبق عن الرازي وغيره أن من المقطوع بكذبه ما نقب عنه فلم يوجد ما نصه
 قال العز بن جماعة وهذا قد ينازع في إفضائه إلى القطع وإنما غاية غلبة الظن
 ولهذا قال العراقي يشترط استيماح الاستقراء بحيث لا يبقى ديوان ولا راو إلا
 كشف أمره في جميع أقطار الأرض وهو عسر أو معتذر وقد ذكر أبو حازم في
 مجلس الرشيد (١) حديثاً بحضرة الزهري فقال لا أعرف هذا الحديث فقال احفظت
 حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا قال فنصفه قال أرجو قال اجعل
 هذا في النصف الآخر اه وقال الزركشي في البحر المحيط عقب ذكره أن من
 أقسام الخبر المقطوع بكذبه ما نقب عنه إلى آخر ما نقلناه عنه مانصه قال ابن
 دقيق العيد وفيما ذكره نظر عندي لأنهم إن أرادوا جميع الدفاتر وجميع الرواة
 فلاحاطة بذلك متعذرة مع انتشار أقطار الاسلام وإن أرادوا إلا أكثر من
 الدفاتر والرواة فلا يفيد إلا الظن العرفي ولا يفيد القطع اه (فالجواب)
 عنه من وجوه .

(الوجه الأول من وجوه الجواب عن الايراد) أنتم ندع القطع بنى منافذه هؤلاء
 الحفاظ بل ندعى غلبة الظن كما قال ابن دقيق العيد وابن جماعة وغلبة الظن عليها
 مدار الأحكام ودلائلها كما هو مقرر في علمي الحديث والاصول فإن الصحيح
 الأحاد لا يفيد القطع بأنه من قول النبي ﷺ والموضوع لا يفيد القطع
 بأنه ليس من قوله إنما يفيد كل منهما غلبة الظن لجواز كذب الصادق وصدق
 الكاذب بل قيل في الموضوع لا يفيد القطع ولو مع اقرار واضعه لاحتمال
 كذبه في إقراره ولأنه كما قال ابن دقيق العيد فاسق باقراره على نفسه بالكذب
 وخبر الفاسق غير مقبول ومع هذا فلم يخالف في العمل بمقتضاها إلا من

(١) كذا في التدريب والصواب سليمان بن عبد الملك كما سيأتي في كلام
 الحفاظ السخاوي اه مؤلفه .

لا يعتد بخلافه من أهل المذاهب الزائغة والجهل المتراكم قال الحافظ في شرح النخبة وفهم من كلام ابن دقيق العيد بعضهم أنه لا يعمل بذلك الاقرار أصلاً ليكون كاذباً وليس ذلك مراده وإنما مراده نفي القطع بذلك ولا يلزم من نفي القطع نفي الحكم لأن الحكم يقع بالظن الغالب وهو هنا كذلك ولولا ذلك لما ساغ قتل المقر بالقتل ولا رجم المعتز بالزنا لاحتمال أن يكونا كاذبين فيما اعترفا به اه وهذا البعض هو الذهبي فإنه قال ذلك في مقدمته في الاصطلاح المسماة بالمروضة كما قال الكمال بن أبي شريف في حاشيته على النخبة فبما أن غلبة الظن كافية في الصحيح والعمل به والموضوع وعدم قبوله فهي أيضاً هنا كافية وذلك المطلوب .

(الوجه الثاني من وجوه الجواب عن الايراد) أن ما شرطه الحافظ العراقي من استيعاب الاستقراء متحقق في هؤلاء الحفاظ كما يعلم من استقرار أحوالهم والاطلاع على كتبهم خصوصاً قدوة الحفاظ وأمير المؤمنين في حديث سيد المرسلين الحافظ أبا الفضل ابن حجر العسقلاني الذي قال العلماء في حقه إنه أجل نعم الله على المؤمنين بعد الإيمان فإنه أوسع الحفاظ رواية وإطلاعا وأكثرهم حفظاً وأطولهم باعاً وقد قيل أنه يهتق زمانه وعندى أن تشبهه من لم ينصفه في حفظه ولم يقدر قدر اتقانه فإني لليهيق أن يشبه به أو يكون من أقرانه بل هو حجة الله البالغة وآيته الباهرة جمع فيه من الحفظ والانتان ما قسمه بين حفاظ هذا الشأن والآن له الحديث كما ألان لداود الحديد السنة معاصريه بهذا ناطقه وكتبه حاكمة بأن الخبر صحيح والشهود صادقة فمن رجع إليها رأى من تحقيقه وسعة حفظه وإطلاعه ما يحير الأبواب ومن أسماء المصنفات الحديثة التي قرأها وسمعتها على شيوخه العجب العجائب ويكفيك أنه قال كل حديث نقل عدد طرقه عن الحفاظ الأقدمين تتبع طرقه فوقع لي بأكثر مما نقل عنهم واني تتبع طرق حديث إنما الأعمال بالنيات من الكتب المشهورة والاجزاء

المنشورة حتى مرتت على أكثر من ثلاثة آلاف جزء فما استطعت أن أكمل
له مائة طريق ومن قرأ كتابه المعجم المفهرس وكتاباه المجمع المؤسس أو جمع
من غرضون كتبه أسماء ما ينقل عنه أو يعزوا إليه بما رواه ووقف عليه من الكتب
الحديثية رأى أكثر من هذا العدد بكثير فما شرطه الحافظ العراقي متحقق في
تليذه الحافظ الذي نفي حديث الارسال وكذا حافظ المغرب بل والمشرق كما
قيل أبو عمر بن عبد البر فانه كان أعجوبة زمانه في سعة الحفظ والرواية وكفاه
شهادة معاصره أبي محمد بن حزم الحافظ الذي لا يكاد يقر بالفضل لاحد من
الائمة الا قدمين فضلا عن معاصريه ومن تأخرت عنه وفاته فقد تلمذ له وأكثر
من الرواية عنه واعترف بحفظه وفضله وأثنى عليه وعلى كتابه التمهيد في المحلى
وكم من احاديث وآثار خرجها في تمهيده لم توجد مخرجة في غيره وذلك مما
يدل على سعة روايته وكثرة حفظه واطلاعه وقد نفي حديث الارسال وصرح
بأنه لم يرد عن النبي صلى الله عليه وسلم في الوضع خلاف وأقره الحافظ الذي
ما نقل عن أحد قولاً فيه ما يتعقب إلا وتعقبه وبالأخص ابن عبد البر فانه تتبع
جميع ما وقع له من الاوهام في الصحابة والرجال والاحاديث وأحكامها ومعانيها
في الفتح والاصابة وأقره على هذا وكذلك الحافظ ابن القيم فانه من أكابر
الحفاظ وأعظم المطلعين ويكفيك إملاؤه كتاب الهدى النبوى ذلك الكتاب
العجيب الغريب الكافي للمراء في دينه بل وللمجتهد في اجتهاده فما انفاه هؤلاء
أوشد عن علمهم يقطع بأنه كذب موضوع وانه غير موجود أصلاً
كحديث الارسال

(الوجه الثالث) من وجوه الجواب عن الايراد ان هذا الذي ادعيته وقررت
وأوضحت سبيله وبينته منصوص عليه في كتب الحديث مسلم بين أهله في
القديم والحديث قال ابن الصلاح في علوم الحديث اذا رأيت حديثاً باسناد
ضعيف فلك أن تقول هذا ضعيف وتعني أنه بذلك الاسناد ضعيف وليس لك

أن قول هذا ضعيف وتعني به متن الحديث بناء على مجرد ضعف ذلك الاسناد
 فقد يكون مروياً باسناد آخر صحيح يثبت بمثله الحديث بل يتوقف جواز ذلك
 على حكم امام من أئمة الحديث بأنه لم يرو باسناد يثبت به اه فنص على ان ثقي
 الامام الحافظ يعمل عليه وتبعه النووى فى التقريب والعراقى فى الالفية فقال

ولا تضعف مطلقا بناء على الضعيف إذ لعل جاء

بسند مجود بل يقف ذاك على حكم امام يصف

بيان ضعفه فان أطلقه فالشيخ فيما بعد قد حققه

وقال فى شرحه الوسط إذا وجدت حديثاً ضعيفاً باسناد ضعيف فلك أن
 تقول هذا ضعيف وتعني بذلك الاسناد وليس لك أن تعني بذلك ضعفه
 مطلقاً بناء على ضعف ذلك الطريق إذ لعل له إسناداً آخر صحيحاً يثبت بمثله
 الحديث بل يقف جواز إطلاق ضعفه على حكم إمام من أئمة الحديث بأنه ليس له
 إسناد يثبت به اه وقال الحافظ السخاوى فى فتح المغيث قال شيخنا يعنى
 الحافظ إذا باع الحافظ المتأهل الجهل وبذل الوسع فى التفتيش على ذلك
 المتن من مظانه فلم يجد إلا من تلك الطريق الضعيفة ساغ له الحكم بالضعف بناء
 على غلبة ظنه اه . وقال الشيخ زكريا فى فتح الباقي ما ذكر عن ابن الصلاح من
 منع إطلاق التضعيف قال شيخنا يعنى الحافظ الظاهر أنه على أصله من تعذر
 استقلال المتأخرين بالحكم على الحديث بما يليق والحق خلافه كما تقرر فى
 محله فإذا غلب ظن الحافظ المتأهل أن ذلك السند ضعيف ولم يجد غيره بعد
 التفتيش ساغ له تضعيف الحديث لأن الأصل عدم سند آخر اه وقال
 الحافظ مراح الدين الباقي فى محاسن الاصطلاح إذا رأيت حديثاً باسناد
 ضعيف فقل هو ضعيف بهذا الاسناد ولا تقل ضعيف المتن لمجرد ضعف
 الاسناد إلا أن يقول إمام أنه لم يرو من وجه صحيح أو أنه حديث حديث اه . وقال
 الحافظ السيوطى فى ألفيته .

ولا تضعف مطلقاً ما لم تجد تضعيفه مصرحاً عن مجتهد

وقال في التدريب إذا قال الحافظ الناقد في حديث لا أعرفه اعتمد ذلك في نفيه كما ذكر شيخ الإسلام يعني الحافظ. فان قيل يعارض هذا ما حكى عن أبي حازم أنه روى حديثاً بحضرة الزهري فأنكره وقال لا أعرف هذا فقال أحفظت حديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لا قال فنصفه قال أرجو قال اجعل هذا من النصف الذي لم تعرفه هذا وهو الزهري فما ظنك بغيره وقريب منه ما أسنده ابن النجار في تاريخه عن ابن أبي عائشة قال تكلم شاب يوماً عند الشعبي فقال الشعبي ما سمعنا بهذا فقال الشاب أكل العلم سمعت قال لا قال فشطره قال لعلى قال فاجعل هذا من الشطر الذي لم تسمعه فأنغم الشعبي فلما أُجيب عن ذلك بأنه كان قبل تدوين الاخبار في الكتب فكان إذ ذاك عند بعض الرواة ما ليس عند الحفاظ وأما بعد التدوين والرجوع إلى الكتب المصنفة فيبعد عدم الاطلاع من الحفاظ. الجهمي على ما يورده غيره فالظاهر عدمه اه وقال الحافظ السخاوي في شرح التقریب غلبة الظن بمن منحه الله وافر الاطلاع وأحاط بمتشور الاجزاء التي هي بحر لا ساحل له مع انضمام شيء من القرائن السابقة ونحوها كافية ولذا قال شيخنا أن الحفاظ المطلع الثقة الناقد يعتمد نفيه وقوله لا أعرفه وأما المحكي عن أبي حازم أنه ذكر في مجلس سليمان بن عبد الملك حديثاً بحضرة الزهري إلى آخر الحكاية السابقة فكان قبل تدوين الاخبار لعدم التمكن من الاحاطة بما عند كل فرد من الناس اه وقال ابن عراق في تنزيه الشريعة عقب حكايته ما سبق عن الفخر الرازي أن من الحديث الموضوع ما نسب عنه في كتب الحديث فلم يوجد مانصه قال الحافظ العلائي وهذا إنما يقوم به الحفاظ الكبير الذي قد أحاط حفظه بجميع الحديث أو معظمه كالامام أحمد وأبي حاتم وأبي زرعة ومن دونهم كالنسائي لأن المأخذ التي يحكم بها على الحديث غالباً (٦ - مثوني)

بأنه موضوع إنما هي جمع الطارق والاطلاع على غالب المروى في البلدان المتناثرة بحيث يعرف بذلك ماهو من حديث الرواة مما هو ليس من حديثهم اه (قلت) ومن خابر حفظ الحافظ وإطلاعه ورأى من تعقباته واستدرا كاته على هؤلاء المذكورين في كلام الحافظ العلائي وغيرهم علم أنه أولى منهم بهذا الاطلاق فكم صحح من حديث ضعفه أو حكوا بطلانه لعدم وقوفهم على ما وقف عليه من طريقه وكم من باب لم يحضرهم فيه حديث فاستدرك عليهم فيها أحاديث وكم من حديث حصروا طريقه في عدد فأوصلها إلى ضعفه واعتبر في ذلك بمؤلفات حافظ المشرق أبي بكر الخطيب في علوم الحديث فانه قل نوع من أنواعه إلا وأفرده بتأليف أورد فيه ما انتهى إليه علمه وبلنه حفظه من الأحاديث والأسانيد أمثال ذلك النوع حتى قال الحافظ أبو بكر بن نقطة كل من أنصف علم أن الحديثين بعد الخطيب عيال على كتبه ومع هذا فقد تتبع الحافظ تلك الكتب وجمع في كل نوع أضعاف ما ذكره الخطيب في الأصل وهكذا الحال في جميع مؤلفاته ما كتب في شيء من علوم الحديث ورجاله إلا واستدرك وزاد على من سبقه ولو من شيوخه وشيوخهم كالذهبي فانه إمام أهل النقد وأبصر المتأخرين بالرجال حتى قال تلميذه التاج السبكي كأن الله جمع له الخلائق في صعيد واحد فصار ينظر إليهم ويخبر عنهم أخبار مشاهدة وعيان ومع هذا فلا يحصى ما استدركه عليه الحافظ مما فاتته وتعقبه عليه فيما وهم فيه وكم استدرك على شيخه الحافظ العراقي مع ما كان عليه من الحفظ الباهر والاطلاع المدهش بل كان جبلا نفخ فيه الروح وكم هؤلاء في هذا من نظير والمقصود أن الحافظ رضى الله عنه فوق ما شرطوه في الحافظ الذي يستمدن فيه فكيف وهو لم ينفرد بذلك بل سبقه ابن عبد البر وابن القيم وجميع حفاظ الحديث من ابتداء تدوينه إلى عصره كما ستعرفه من الوجه الخامس وبالله تعالى التوفيق .

(الوجه الرابع من وجود الجواب عن الايراد) أن نفي الحافظ المطلع من

قيل حكاية الاجماع فان طريق ثبوته قول الامام الحافظ لا أعلم في المسألة خلافا كما قال ابن عبد البر وابن القيم والحافظ. في هذه المسألة قال الحافظ أبو الحسين بن القطان قول القائل لا أعلم خلافا إن كان من أهل العلم فهو حجة وإن لم يكن من الذين كشفوا الاجماع والاختلاف فليس بحجة اه وهذا وإن نازع فيه بعضهم فالواقع يرده فان من رما كتب الخلاف والفقه وجد أهلها يحكون الاجماع بهذه الصيغة ويعزون حكايته إلى من ذكرها ولان قول الحافظ لا أعلم في هذا خلافا هو بمعنى قوله أجمعوا على كذا لان جزمه باجماعهم ناشىء عن عدم علمه خلافا بينهم بل نهى العلماء عن حكاية الاجماع بصيغة الجزم وقالوا ينبغى أن يعبر بقوله لا أعلم خلافا ونحوها ليلا يكون كاذبا في حكمه قال ابن القيم فى الاعلام قال الامام أحمد فى رواية عبد الله من أجمعى الاجماع فهو كاذب لعل الناس اختلفوا هذه دعوى بشر المرسى والاصم ولكن يقول لانعلم الناس اختلفوا اولم يبلغنا وقال فى رواية الميزورى كيف يجوز للرجل أن يقول أجمعوا إذا سمعته يقولون أجمعوا فاتهمهم لو قال إني لم أعلم بخالفا كان وقال فى رواية أبى طالب هذا كذب ما أعلمه أن الناس يجمعون ولكن يقول ما أعلم فيه اختلافا فهو أحسن من قوله أجمع الناس اه ونقل نحوه الزركشى فى البحر المحيط مقتصرأ على رواية عبد الله ومن قبلها ابن حزم فى الأحكام فمن أجل هذا كثروا لهم فى مسائل الاجماع لانعلم فى هذا خلافا فغالب الاجماع الموجود إنما هو بهذه الصيغة ثم الصحيح فى الاجماع انه يثبت بخبر الأحاد كما عليه أهل الأصول خلافا للغزالى ومن وافقه لانه ليس آكد من سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم وهى تثبت بنقل الأحاد كما قال الماوردى فيما حكاه عنه الزركشى فى البحر وبسط الكلام فى هذا محله كتب الأصول والمنفصود ان قول الحافظ لم يرد فى الباب حديث أولا أعلم معارضا من السنة أو نحو هذا هو كقوله لا أعلم فى المسألة خلافا فلو كان نهى الحافظ غير معتمد لما ثبت من الاجماع شىء والله الموفق

(الوجه الخامس من وجوه الجواب عن الایراد) ان هؤلاء الحفاظ الذين قدما عنهم نفی الحديث لم یفردوا بذلك حتى یقال لعله باغ غیرهم ولم یبالغهم لاستحالة احاطتهم بجميع السنة أو بعدها فان جميع الحفاظ متفقون على ذلك و یجمعون على أنه لم یرد فی الارسال حديث لا صحيح ولا ضعيف فانعكست الاستحالة الى دعوى وجوده وذلك أنه من المستحيل عادة ان ترد سنة عن النبي صلى الله عليه وسلم متعلقة بالصلاة التي يحضرها الصحابة مع النبي صلى الله عليه وسلم خمس مرات فی اليوم والليلة و يحضرها معهم التابعون كذلك و يحضرها معهم أتباعهم وفيهم ظهر تدوين السنة وتبويب المسائل ثم لم تصل هذه السنة أحداً منهم ولم یوجد فیهم من یحفظ لها حديثاً مع حرصهم الشديد وعنايتهم التامة بكل ماورد عن النبي صلى الله عليه وسلم و ضربهم آباط الابل و شددهم انزحل البعیدة لسماع الحديث الواحد ولو لم یکن من أصول الدين فكيف بنة من سنن الصلاة التي هی عماد الدين وأساس الاسلام (فان قلت) اذا كان الحفاظ یجمعین على عدم ورود حديث فی الارسال فما بالک خصصت بالذكر منهم من سمیت ولم تذكر نص الباقرین (قلت) تخصیص أولئك بالذكر لتصریحهم بنفيه وعدم وروده أما الباقران ففیهم مأخوذ من استقراء صنیعهم المنزل منزلة النص والتصریح منهم وذلك انهم اعتادوا أن یذكروا فی مصنفاتهم المرئیة على الابواب كل سنة واردة عن النبي صلى الله عليه وسلم وان كانت غیر معمول بها بین الأئمة لنسخ أو غیره أو متعارضة بحسب الظاهر سواء كانت صحيحة أو ضعيفة عند من لم یتقید بالصحيح حتى أوردوا ما ثبت عندهم أنه منسوخ لا یتموز العمل به فیقول الحفاظ منهم باب کذا ویورد الحديث الدال على الترجمة ثم یعقب ذلك الباب بترجمة یخالف حکمها الأولی ویورد الحديث الدال لما أبصاً کقول مسلم باب إنما الماء من الماء ثم باب نسخ الماء من الماء وقوله باب الوضوء مما مست النار ثم باب ترك الوضوء مما مست النار وقول النسائي

الابعاد عند قضاء الحاجة ثم الرخصة في ترك ذلك وقوله النهى عن الاكتفاء في الاستطابة بأقل من ثلاثة أحجار ثم الرخصة في الاستطابة بحجر واحد وقول أبي داود باب الوضوء من مس الذكر ثم الرخصة في ذلك وهكذا باقي الكتب المرتبة على الأبواب ولم يفعلوا ذلك في مسألة القبض والارسال فكل من ترجم له ياب وضع اليمين على الشمال لم يعقبه ياب الارسال إلا الحافظ أبا بكر بن أبي شيبة فإنه ترجم في مصنفه لوضع اليمين على الشمال وأورد في الباب حديث غطف بن الحارث وهلب الطائي ووائل بن حجر وأبي الدرداء والحسن وأبي عثمان وعلي مرفوعاً وعن جماعة موقوفاً ومقطوعاً ثم قال من كان يرسل في الصلاة أحدثناه شيم عن يونس عن الحسن ومغيرة عن إبراهيم أنهما كانا يرسلان أيديهما في الصلاة أحدثنا عفان ثنا يزيد بن إبراهيم قال سمعت عمرو بن دينار قال كان الزبير إذا صلى يرسل أحدثنا ابن علية عن ابن عون عن ابن سيرين أنه سئل عن الرجل يمسك يمينه بشماله قال إنما فعل ذلك من أجل الدم أحدثنا عمر بن هرون عن عبد الله بن برد قال مارأيت ابن المسيب قابضاً يمينه في الصلاة كان يرسلهما أحدثنا يحيى بن سعيد عن عبد الله بن العيزار قال كنت أطوف مع سعيد بن جبير فرأى رجلاً يصلي واضعاً إحدى يديه على أخرى هذه على هذه فذهب يفرق بينهما ثم جاءهم من نسخة عتيقة منه فهذا جميع ما أورده ابن أبي شيبة في الباب وناهيك به حفظاً وسعة في الرواية حتى روى أنه كان عنده عشرة آلاف حديث في الطهارة ويشهد لهذا مصنفه فإنه أعظم كتاب جامع لأدلة الأحكام على اختلاف المذاهب والأقوال ولقد رأيت منه ثلاثة مجلدات ضخام لم يستوف فيها أحاديث الصلاة ومع هذا لم يورد في باب الارسال حديثاً مرفوعاً عن النبي صلى الله عليه وسلم كما فعل في باب القبض ولو كان هناك حديث لاقتح به الباب على عادته ولكون غيره من أصحاب الصحاح والسنن يتقيدون بذكر المرفوع

غالباً لم يتعرضوا للإرسال لأنه ليس فيه حديث مرفوع بخلاف ابن أبي شيبة فإنه يورد جميع ما وصل إليه في الباب فأتضح من هذا أن الحفاظ مجمعون على عدم ورود حديث في الإرسال كما قدمناه والله الموفق .

(الوجه الرابع) من وجوه الدلالة على عدم ورود حديث في الإرسال أنه لم يذكر ولو بلاغاً في جميع الكتب المروية عن مالك بل ذكر فيها مقابله وهو حديث الوضع فلو كان وارداً لكان أولى بذكره من مقابله ولكان أول من يورده مالك في كتبه وسحنون في مدوته التي روى فيها الإرسال على زعم من زعم ذلك فإنه قل أن يعقد ترجمة ورد ما يشهد لها من الأحاديث والآثار إلا وختمها ببعض ماورد كما فعل في رفع اليدين فإنه ختم الباب بالأحاديث التي تشهد لقول مالك فروى عن وكيع عن سفيان الثوري عن عاصم عن عبد الرحمن ابن الأسود وعلقمة قالاً قال عبد الله بن مسعود ألا أصلي بكم صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فصلى ولم يرفع يديه إلا مرة وذكر حديث البراء وعلى في ذلك ولم يفعل هذا في ترجمة وضع اليد على اليد بل ختمها بحديث الوضع كما سبق وكذلك فعل الإمام في الموطأ أورد فيه حديث الوضع ولم يذكر شيئاً في الإرسال وغير معقول أن يكون القائل بشيء عنده فيه دليل يستند إليه ويعتمد في مذهبه عليه ثم يتركه ويذكر مقابله الذي فيه رد عليه بل هو عادة من المحال وهكذا أئمة مذهبه من طبقة أصحابه والتي بعدها إلى زمن ظهور المختصرين الذين أذهبوا نضارة الفقه بل أتلّفوه وقضوا على حياته ما ذكر أحد منهم حديثاً في الإرسال بل كلهم يذكرون الأقوال ثم يعقبونها بحديث الوضع كما فعل ابن رشد في البيان والتحصيل والمقدمات وابن العربي في الأحكام وابن يونس في الديوان والخصى في التبصرة والقاضي عياض وأبو الحسن في شرح المدونة وغيرهم وهكذا أئمة المذاهب والمصنفون في الخلاف يذكرون لكل قول دليلاً ولم يذكر أحد منهم للإرسال حديثاً فإن من هذه الوجوه أنه لم يرد حديث

في الارسال جزما وأن نسبته إلى النبي ﷺ من تعمد الكذب عليه وقد حكى الحافظ العراقي في ألفيته وشرحها وغيرهما من كتبه كالباعث على الخلاص من أكاذيب القصاص عن الحافظ أبي بكر بن خير الأشبيلي وهو خال أبي القاسم السبكي أنه حكى في برناجه المشهور اتفاق العلماء على أنه لا يصح لمسلم أن يقول قال رسول الله ﷺ حتى يكون عنده ذلك القول مروياً ولو على أقل وجوه الروايات لقوله صلى الله عليه وسلم من كذب على متعمداً فليتبوأ مقعده من النار وفي بعض الروايات من كذب على مطلقاً دون تقييده وأقل وجوه الرواية هي الوجدادة كما حمل عليه كلامه جماعة على ما فيه منهم العارف بالله سيدى علي وفا في كتابه الذي رد به على الحافظ العراقي وسماه أيضاً الباعث على الخلاص من سوء الظن بالخواص فأين الكتاب الذي وجد فيه المتعصب حديث الارسال حتى جاز له أن ينسبه إلى النبي صلى الله عليه وسلم فهو آثم داخل في الوعيد الوارد في الحديث بالاجماع الذي حكاه هؤلاء الأئمة الحفاظ (فان قلت) ماتقول في الأحاديث التي أوردتها زاعماً انها صريحة في الارسال وكيف تنسبه إلى الكذب على النبي صلى الله عليه وسلم وهي متمسكة وشبهته (قلت) أما كونها صريحة في الارسال فواضح البطلان إلا على جاهل بقواعد الشريعة كما سنوضحه ان شاء الله تعالى وأما تمسكها بها في هذا الجزم فردود بما تقرر في علوم الحديث أنه لا يجوز نسبة شيء إلى النبي صلى الله عليه وسلم خصوصاً بصيغة الجزم التي عبر بها حتى يكون ذلك ثابتاً عنه ثبوتاً لا شك فيه وثبوت الارسال من تلك الأحاديث وان كان يدهى البطلان عند أهل العلم وذوئ المعرفة فلا أقل من أن يكون عنده محتملاً أو مشكوكاً فيه حيث لم ير أحداً من العلماء عندها من أحاديث الارسال بل وقف على انكار الحفاظ لحديث الارسال ونفيه وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم من حدث عني بحديث يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين فالجزم بحديث يتفق

الحفاظ على نفيه كذب على النبي صلى الله عليه وسلم وما عزوه هذا إلا كعزو بعض أهل الرأي ما دل عليه القياس الجلى إلى قول النبي صلى الله عليه وسلم وهو مما انفق العلماء على انكاره وعده من الوضع والكذب على النبي صلى الله عليه وسلم قال الحفاظ العراقي فى شرحه على ألفيته وحكى القرطبى فى المفهم عن بعض أهل الرأي أن ما وافق القياس الجلى جاز أن يعزى إلى النبي صلى الله عليه وسلم اه وقال الحفاظ السخاوى فى فتح الغيث عقب حكايته مذهب من جوز الوضع فى الترغيب والكلام الحسن مانصه وأغرب من هذا كله ما عزاه الزركنى وتبعه شيخنا لأبى العباس القرطبى صاحب المفهم قال استجاز بعض فقهاء أصحاب الرأي نسبة الحكم الذى دل عليه القياس إلى رسول الله ﷺ نسبة قولية فيقول فى ذلك قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا ولهذا ترى كتبهم مشحونة بأحاديث تشهد متونها بأنها موضوعة لأنها تشبه فتاوى الفقهاء ولا تليق بجزالة كلام سيد المرسلين ولا بهم لا يقيمون لها إسناداً صحيحاً قال وهو لا يشملهم الوعيد فى الكذب على النبي صلى الله عليه وسلم اه واقتصر الشارح على حكايته بعض هذه المقالة والضرر بهؤلاء شديد ولذلك قال العلانى أشد الاصناف ضرراً أهل الزهد كما قاله ابن الصلاح وكذا المتفقهة الذين استجازوا نسبة ما دل عليه القياس إلى النبي صلى الله عليه وسلم وأما باقى الاصناف كالزنادقة فالأمر فيهم سهل لأن كون تلك الأحاديث كذباً لا يخفى إلا على الأغبياء اه ولا يخفى أن الحامل لأهل الرأي على ذلك أو من فعله منهم فرط التعصب والشره فى نصرة الرأي وهوى كما وقع من المتعصب حيث استنبط الارسل من أحاديث ليس فيها إنباء ولا إشارة إليه ثم نزل استنباطه الباطل منزلة النص واجترأ على الله ورسوله فعزاه ذلك جازماً به إليه فهو داخل فى الوعيد الشديد حملاً الله به آمين

(الفصل الرابع) انه نسب الارسال الى النبي صلى الله عليه وسلم بصيغة الجزم فعلى تسليم ان هذا ليس من الكذب عليه صلى الله عليه وسلم فهو جهل بما تقرر انه لا يعبر بصيغة الجزم في الحديث الضعيف المشكوك في صحته قال ابن الصلاح اذا أردت رواية الحديث الضعيف بغير اسناد فلا تقل فيه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا وكذا وما أشبه هذا من الالفاظ الجازمة بأنه صلى الله عليه وسلم قال ذلك وإنما تقول روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا وبلغنا عنه كذا وورد عنه أو جاء عنه وما أشبه ذلك وهكذا الحكم فيما تشك في صحته وضعفه وإنما تقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما ظهر لك صحته بطريقة الذى أوضحناه أولا اه وقال النووى في شرح المذهب قال العلماء المحققون من أهل الحديث وغيرهم إذا كان الحديث ضعيفا لا يقال فيه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أو فعل وما أشبه ذلك من صيغ الجزم وكذا لا يقال فيه روى أبو هريرة أو قال أو ذكر وما أشبهه وكذا لا يقال ذلك في التابعين ومن بعدهم بما كان ضعيفا فلا يقال في شيء من ذلك من صيغة الجزم وإنما يقال في هذا كله روى عنه أو نقل عنه أو يذكر أو يحكى وما أشبه ذلك بصيغ التمريض وليست من صيغ الجزم قالوا فصيغ الجزم موضوعة للصحيح والحسن وصيغ التمريض لما سواهما وذلك ان صيغة الجزم تقتضى صحته عن المضاف إليه فلا ينبغي أن تطلق الا فيما صح وإلا فيكون الانسان في معنى الكاذب عليه اه وفي الالفية :

وان ترد نقسلا لواه أولما يشك فيه لا باسنادهما

فأت بتمريض كى روى واجزم بنقل ما صح كقال فاعلم

قال السخاوى نقل النووى اتفاق محققى الحديثين وغيرهم على اعتبار صيغ الجزم والتمريض وأنه لا ينبغي الجزم بشيء ضعيف لأنها صيغة تقتضى صحته عن المضاف إليه فلا ينبغي أن تطلق الا فيما صح اه (فان قلت) لعلة استند في تعبيره بصيغة الجزم إلى حديث المسىء صلاته فانه حديث صحيح (قلت) (٧ - مشنوفى)

حديث المسمى صلته لا يدل بنوع من أنواع الدلالة على أن النبي صلى الله عليه وسلم أرسل في الصلاة أو أمر به غيره كما سيأتي تحقيقه وعلى فرض أنه محتمل لذلك فالمقرر المنصوص لأهل الحديث أن المحتمل لا ينسب إليه بصيغة الجزم ولو كان الاحتمال راجحاً والحديث به صحيحاً فهذا إمام المحدثين أبو عبد الله البخاري رضي الله عنه يورد الحديث الصحيح على شرطه بصيغة التمريض إذا اختصره أو رواه بالمعنى كما فعل في مواضع من صحيحه منها أنه قال في باب الرقية بفاتحة الكتاب ويذكر عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم ثم قال بعده باب الشروط في الرقية بقطيع من الغنم حدثنا سيدان بن مضارب أبو محمد الباهلي ثنا أبو معشر يوسف بن يزيد البراء حدثني عبيد الله بن الأحنس أبو مالك عن ابن ملكية عن ابن عباس أن قرأ من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم مروا به فيهم لديغ أو سليم فعرض لهم رجل من أهل الماء فقال هل فيكم من راق فإن في الماء رجلاً لديغاً أو سليماً فانطلق رجل منهم فقرأ فاتحة الكتاب على شاة فبرأ فجاء بالشاة إلى أصحابه ففكروا ذلك وقالوا أخذت على كتاب الله أجرأ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن أحق ما أخذتم عليه أجرأ كتاب الله قال الحافظ العراقي في نكتته على ابن الصلاح إن ما يأتي به البخاري في الأول مجزوماً به لقوله فيه عن النبي صلى الله عليه وسلم والرقية بفاتحة الكتاب ليست في الحديث المتصل من قول النبي صلى الله عليه وسلم ولا من فعله إنما ذلك من تقريره على الرقية بها وتقريره أحد وجوه السنن لكن عزوه إلى النبي صلى الله عليه وسلم من باب الرواية بالمعنى والذي يدل على أن البخاري إنما يجزم به لما ذكرناه أنه علقه في موضع آخر بلفظه يجزم به فقال في كتاب الإجارة باب يعطى في الرقية بفاتحة الكتاب وقال ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم أحق ما أخذتم عليه أجرأ كتاب الله. وقال في باب ذكر العشاء والعمة ويذكر عن أبي موسى قال كنا نتناوب النبي صلى الله عليه وسلم عند صلاة العشاء فأعتم بها ثم قال باب

فضل صلاة العشاء حدثنا محمد بن العلاء ثنا أبو أسامة عن بريد بن أبي بردة عن أبي موسى قال كنت أنا وأصحابي الذين قدموا معي في السفينة نزولاً في بقيع بطحان والنبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة فكان يتناول النبي صلى الله عليه وسلم عند صلاة العشاء نفر منهم فوافقتنا النبي ﷺ وله بعض الشغل في بعض أمره فأعتم بالصلاة حتى أبهار الليل الحديث فلما اختصره البخاري هناك وذكره بالمعنى أتى به بصيغة التريض مع أنه صحيح على شرطه فإذا كان الحديث المروى بالمعنى والمختصر يعبر عنه بصيغة التريض فكيف بالميل عليه دليل أصلاً والله الموفق.

(فصل) قال المتعصب أما بعد فهذه رسالة صغيرة الحجم كثيرة الفائدة

والعلم ينشرح لها صدر كل ذي لب وفهم ينت فيمارد ما قيل من رجحان القبض في مذهب الامام مالك بياناً منبأ عما للارسال من الأدلة القواطع والمدارك مما يعتمد عليه كل سالك لمذهب مالك لغيره تارك وسميتها إبرام النقص لما قيل من أرجحية القبض ورتبتها على مقدمة وبحثين المقدمة في سبب التأليف لهذه الرسالة وجلب جمل تدل على قصور المعتنقين لمذهب مالك المقلدين له مع أخذهم بالقبض ودعواهم أنه الراجح في مذهبه اه كلامه . أقول قبيين ما في هذه الجملة أيضاً يأتي في فصول

(الفصل الأول) قوله في رسالته انها كثيرة الفائدة والعلم ينشرح لها صدر كل ذي لب وفهم دعوى باطلة وخبر كذب يفنده العيان فليس في رسالته ما يستفاد بعد توهمين الاحاديث الصحيحة وانكار السنة المتواترة بالشبه الواهية والحيل المكشوفة الباردة سوى معرفة ضعفه في العلم وجهله بنصوص مذهبه وتمصبه الذي لم يعهد له نظير من مثله ونعمت الفائدة ينشرح لها صدر اللبيب في كشف حاله والاطلاع على خفي سريره فلقد كان من الناس من ظن به الاطلاع ورسوخ القدم في العلم حين ظهور كتابه مشتهى الخارف الجاني على ما وقع له فيه من التخليط واشتباه الحق بالباطل فما كاد يتحقق ذلك الظن حتى

فاجأهم برسائله الكاشف بها لستره والهادم بباطلها ما بناه لمجده وفخره فخاب
الظن وانعكس الحال وسقط قدره من أعين ذوى الفضل والكمال وعاد مادحه
ذما وانقلب شكره عتابا ولو مما مع أنه جمع كتابه مشتهى الخارف الجاني فى
مدة تيف على عشرين سنة من أيام اتصاله بالسلطان عبد الحفيظ الى وقت
ظهور الكتاب ولم يكن يستغرق بضعا من الشهور خصوصا ولم يتعد فى أبحاثه
النقل عن ثلاثة كتب أو أربعة غالبا ولكنه لقصور باعه وقلة درايته واطلاعه
مع رضاه عن نفسه وشدة اغتراره يرى فى معلوماته البسيطة انها منتهى العلم
وأقصى ما يصل اليه البشر فى الاطلاع والمعرفة وان منزلته فى ذلك لم يبلغها أحد
من أهل عصره فلذلك استكثر علم هذه الرسالة الفارغة المنقولة إيجائها من رسالة
الوزانى واستعظم ما فيها من الفوائد لان ذلك كثير بل فوق الكثير بالنسبة
لامثاله وحكم مع ذلك بانشر اح صدر من يقف عليها من الفضلاء وذوى الالباب
لاعتقاده عجزهم عن تحصيل ما فيها من غيرها أو وصولهم الى رتبة ناقلا كما هو
مشهور عنه ومعروف من حاله وقد تواتر عنه انه قال فى عدة مجالس بمصر والمدينة
المنورة والله ان على لقد طبق ما بين السماء والارض والله انى لا أعلم من مالك حدثنى
بهذا جمع من الفضلاء بمن سمعه معه بالمدينة ومن سمعه منه بمصر وذكرك لى أنه كان فى
المجلس بعضهم فرد عايه وقال له لا نسلم لك انك أعلم من مالك وكفى بهذا غرورا
وجهلا بل كفى به سخافة وجنونا وليت شعرى كيف عذب عنه وهو أعلم من مالك
قول الله تعالى فلا تزكوا أنفسكم وقله جل وعلا ألم ترى الى الذين يزكون أنفسهم بل الله
يزكى من يشاء وما جاء عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه من طرق متعددة أنه قال لمن
قال أنا عالم فهو جاهل ومن قال هو فى الجنة فهو فى النار ورواه أحمد عن معتمر عن
أبيه عن نعيم بن أبى هند عنه ورواه الحارث بن أبى أسامة حدثنا عفان ثنا همام
أنا قتادة أن عمر بن الخطاب قال (من زعم أنه مؤمن فهو كافر ومن زعم أنه فى
الجنة فهو فى النار ومن زعم أنه عالم فهو جاهل قال فتازعه رجل فقال إن تذهبوا

بالسلطان فان لنا الجنة فقال عمر سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من زعم أنه في الجنة فهو في النار) ورواه ابن مردويه من طريق طلحة بن عبيد الله بن كريب عن عمر أنه قال أن أخوف ما أخاف عليكم أعجاب المرء برأيه فن قال أنا مؤمن فهو كافر ومن قال هو عالم فهو جاهل ومن قال هو الجنة فهو في النار وقد ورد مرفوعاً أخرجه الطبراني في الأوسط حدثنا محمد بن معاذ الحجابي ثنا محمد بن كثير ثنا همام عن ايث عن مجاهد عن ابن عمر لا أعلمه إلا عن النبي صلى الله عليه وسلم قال (من قال أنا عالم فهو جاهل) قال الطبراني لا يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا بهذا الاسناد وقال ابن عبد البر في العلم أخبرنا أحمد بن قاسم ومحمد بن إبراهيم قالوا حدثنا محمد بن معاوية قال ثنا أبو بكر بن محمد بن يحيى بن سليمان المروزي ثنا خلف بن هشام البزاز المقرئ ثنا أبو شهاب عن الأعمش عن مسلم بن صبيح عن مسروق قال كفى بالمرء علماً أن يخشى الله وكفى بالمرء جهلاً أن يعجب بعلمه) قال أبو عمر إنما أعرفه بعمله (قلت) كذلك أخرجه أبو نعيم في ترجمة مسروق من الحلية من طريق أحمد بن عبد الله ابن يونس ثنا زائدة عن الأعمش به لكن أخرجه البيهقي عن الأعمش مرسلًا فقال أن يعجب بنفسه ورواه أبو نعيم في الحلية موصولاً مرفوعاً من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال كفى بالمرء فقها إذا عبد الله وكفى بالمرء جهلاً إذا أعجب برأيه) والأحاديث والآثار في هذا كثيرة في السنن وغيرها منها حديث (ثلاث مهلكات شح مطاع وهوى متبع وأعجاب المرء برأيه) وهى واردة فيمن اغتر بنفسه وأثبت لها العلم فكيف بمن ادعى أن علمه طبق ما بين السماء والأرض وأنه أعلم من مالك الإمام الذي قال فيه النبي ﷺ (يوشك أن يضرب الناس أكباداً في طاب العلم فلا يجدون أعلم من عالم المدينة) رواه الترمذى وحسنه وصححه ابن حبان والحاكم والذهبي من حديث أبي هريرة وله طرق أخرى من حديث غيره فادعاه أنه أعلم من

مالك خصوصاً في هذا الزمان الذي أخبر النبي صلى الله عليه وسلم بظهور الجهل وانقباض العلم فيه كما ثبت في الصحيح كذب وتكذيب لهذه الأخبار الصادقة وكون مالك المراد بالحديث هو مارآه الأئمة سفيان بن عيينة وابن جريج وعبد الرزاق وقال لم يعرف بهذا الاسم غيره ولا ضربت اكباد الابل إلى أحد مثل ما ضربت إليه وهو قول جمهور السلف وعامتهم وقد أوضح ذلك عياض ومن قبله عبد الوهاب بما لا مزيد عليه وأما دعوى على القارىء أن المراد بعالم المدينة هو النبي صلى الله عليه وسلم نفسه وأنه المراد أيضاً بقوله صلى الله عليه وسلم (لا تسبوا قريشاً فإن عالمها يملأ طباق الأرض علماً) وشبهه الغارة على الامام أحمد ومن نسب إليه أنه فسرهُ بالشافعي فنفته مصدور بداء الحسد والبغضاء لأئمة العرب كما هو معروف عنه حتى إنه نسب النبي ﷺ إلى المبالغة في مدح العرب عند ذكره حديث (من سب العرب فأولئك هم المشركون) في رسالة ألفها في اكفار الروافض أما كلامه في حديثي الامامين فذكره في رسالته التي رد بها على إمام الحرمين (١) وسماها (تشيع فقهاء الحنفية لتشنيع سفهاء الشافعية) وهي رسالة أبان فيها عن جرأة خبيثة ووقاحة شنيعة صرح فيها بان الامام الشافعي لم يكن من العلماء المجتهدين وأخرج فيها امام الحرمين من طائفة المسلمين وطعن كما شاء له ذوقه واقتضاه تعصبه غير مكترث بأداب الشريعة ولا وازع الفضيلة ومن العجيب أنه صرف الحديثين الواردين في مالك الشافعي عما رآه الأئمة إلا ما سمعته من أبعد المحامل وابطلها وجزم بان حديث (لو كان العلم بالثريا لتناوله رجال من أبناء فارس) نص في أبي حنيفة لا يَحتمل غيره وأعجب منه عزوه الحديث بهذا اللفظ إلى الصحيحين مع أن الحديث فيهما

(١) في رسالته التي فضل بها مذهب الامام الشافعي على سائر المذاهب وسماها مغيب الخلق في ترجيح القول الا حق وقد طبعت حديثاً في المطبعة المصرية وهي جديدة بالافتاء .

بلفظ الدين قال البخارى فى تفسير سورة الجمعة من صحيحه حدثنا عبد العزيز بن عبد الله حدثنى سليمان بن بلال عن ثور عن أبى الغيث عن أبى هريرة قال كنا جلوساً عند النبي صلى الله عليه وسلم فأنزلت عليه سورة الجمعة وآخرين منهم لما يلحقوا بهم قال قلت من هم يارسول الله فلم يراجعهم حتى سأل ثلاثاً وفيما سليمان الفارسى فوضع رسول الله صلى الله عليه وسلم يده على سليمان ثم قال لو كان الايمان عند الثريا لناله رجال أو رجل من هؤلاء وقال مسلم فى كتاب الفضائل من صحيحه حدثنى محمد بن رافع وعبد بن حميد قال عبد أخبرنا وقال ابن رافع حدثنا عبد الرزاق أخبرنا معمر عن جعفر عن يزيد الأصم عن أبى هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (لو كان الدين عند الثريا لذهب به رجال من فارس أو قال من أبناء فارس حتى يتناولوه) ثم أخرجه من طريق أبى الغيث عن أبى هريرة بنحو لفظ البخارى وهكذا أخرجه جماعة من طرق متعددة عن أبى هريرة وهو وارد فى سليمان رضى الله عنه فقد ذكره الحافظ أبو عمر بن عبد البر فى ترجمته من الاستيعاب وقال روى عن النبي صلى الله عليه وسلم من وجوه أنه قال لو كان الدين عند الثريا لناله سليمان وفى رواية أخرى لناله رجال من أبناء فارس اه ورواه أبو نعيم فى مقدمة تاريخ أصبهان وزاد فى آخره (برقة قلوبهم) ورواه أيضاً من وجه آخر فزاد فيه (يتبعون سنتى ويكثرُونَ الصلاة على) قال القرطبى وقد وقع ما قاله صلى الله عليه وسلم عياناً فإنه وجد منهم من اشتهر ذكره من حفاظ الآثار والعناية بها ما لم يشاركهم فيه كثير من أحد غيرهم اه وأما رواية العلم التى استدلل بها القارىء فأخرجها أبو نعيم فى الحلية ووقعت فى بعض طرق الحديث عند أحمد وهى شاذة ضعيفة وعلى فرض صحتها فذلك أخبار منه صلى الله عليه وسلم بما ظهر بعده فى أهل فارس من حفاظ الحديث وحال الآثار كما قال القرطبى وبغيره رواية (يتبعون سنتى) ويكثرُونَ الصلاة على (لأنها صفة أهل الحديث ولا مانع أن يراد بالعلم ما هو أعم من الحديث

فبدخل فيه أبو حنيفة وغيره من كل عالم فارسى أما كونه نصاً فيه لا يحتمل غيره فظاهر البطلان ثم هذا على فرض صحة رواية العلم والا ففى ضعيفة شاذة وإن نقل القارى عن الحافظ السيوطى ما يشير إلى صحتها فإن نقله غير موثوق به لجهله بعلوم الحديث وعدم معرفته بموارد كلام أهله وكثرة الخطأ والأوهام فى تصرفاته ونقله حتى لا تكاد تخلوله عبارة من ذلك وما بالعهد من قدم فقد عزى الحديث بلفظ (العلم) إلى الصحيحين وهو فيها بلفظ (الایمان) بين مدلوليهما بون كبير وكيف يصححه الحافظ السيوطى وهو من رواية شهر بن حوشب وهو ضعيف وقلة وثقه قوم فيقبل حديثه على توثيقهم إذا توبع أو انفرد بأصل أما مع المخالفة للثقات فلا يقبل حديثه ومن أوهام على القارىء المضحكة قوله فيما قرأته بخطه أن سفيان بن عيينة من أكابر التابعين مع أن ولادة سفيان كانت بعد وفاة آخر الصحابة موتاً على الإطلاق بخمس سنين أو أربع سنين على الخلاف فى وفاة أبى الطفيل عامر ابن وائلة الليثى فكيف يكون تابعياً فضلاً عن أن يكون من أكابرهم الذين هم من ولدوا فى حياة النبي صلى الله عليه وسلم أو الذين أدركوا العشرة أو أكثرهم وإلحاله اغتر بقول القسطلانى فى شرح البخارى أنه تابعى ثم زاد هو من أكابرهم ولم يذكر أن هناك فرقاً بين اتباعى الكبير والصغير وكذلك قوله أن الزركشى نقل عن الحافظ ابن حجر تكذيب الرحلة المنسوبة إلى الامام الشافعى مع أن الزركشى مات والحافظ شاب وهو شبيه بالمتعصب أو قريب منه فى الدعوى فقد نقل فى رسالته الشيعة عن المزنى أنه قال فى أبى حنيفة سلم له العلماء ثلاثة أرباع العلم وهو لا يسلم لهم ربه فكتب بخطه على هامش النسخة ما لفظه وأنا أقول تحدثنا بنعمة الله لا افتخارا واستكباراً على أرباب الدنيا إن أهل زمانى من أصحابى وأقرانى سلموا لى ثلاثة الأرباع من العلوم الشرعية وهى علم القراءة والتفسير والحديث ونازعنى بعضهم فى علم الفقه ولا أسلم لهم فصاروا أعداء حاسدين ومنكرين علينا معاندين اه لكن دعواه هذه دون دعوى

المتعصب أن علمه طبق ما بين السماء والأرض وأنه أعلم من مالك مع أن القارى على ما وصفته لك سماء علم يهتدى بنجومها أمثال المتعصب فى ظلمات جهله المتراكم وقد قرأت فى كتاب (فتح البارى بما اختص به شيخ الاسلام زكريا الانصارى) لمراد بن يوسف الحنفى وكان والده تلميذاً لشيخ الاسلام أنه ذكر له يوماً أن الشيخ على النبتى الضرير بجامع الكامية كان يجتمع بالخضر عليه السلام كثيراً فبأسطه يوماً فى الكلام فقال ما تقول فى فلان وفلان وما تقول فى الشيخ زكريا الانصارى فقال لا بأس به إلا أن عذبه نفسية أو كلمة بمعناها فلما أرسل إلى الشيخ على بذلك ضاقت على نفسه وما عرفت التى أشار إلى بالنفسية فأرسلت إليه وقلت له إذا اجتمعت بالخضر عليه السلام فاسأله من فضلك عما أشار إليه بالنفسية فلم يجتمع به مدة تسعة أشهر فلما اجتمع به سألته فقال إذا أرسل تلميذه أو فاصده إلى أحد من الأمراء يقول له قال الشيخ زكريا كيت وكيت فيلقب نفسه بالشيخ فلما أرسل إلى بذلك فكانه حط عن ظهري جبلاً وصرت أقول للقاصد إذا أرسلته إلى أحد من الأمراء قل للامير أو الوزير يقول لك خادم الفقراء كذا وكذا اه فلامه الخضر عليه السلام على تسميته نفسه بالشيخ وهو من هو علماً وصلاً وفضلاً فكيف بهذه الدعوة الموجبة للمقت والعياذ بالله تعالى لكن صدور هذه المقالات الشنيعة والدعاوى الممقوتة من مثل المتعصب معجزة للصادق المصدق صلى الله عليه وسلم فقد قال ابن أبى حاتم فى تفسيره حدثنا أبى ثنا بن أبى مريم حدثنا ابن طيعة أخبرنى ابن الهادى عن هند بنت الحارث عن أم الفضل أم عبد الله بن عباس قالت (بينما نحن بمكة قام رسول الله صلى الله عليه وسلم من الليل فنادى هل بلغت اللهم هل بلغت ثلاثاً فقام عمر بن الخطاب رضى الله عنه فقال نعم ثم أصبح فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ليظهرن الاسلام حتى يرد الكفر إلى موطنه وليخوضن رجال البحار بالاسلام وليأتين على الناس زمان يتعلمون

(٨ - مشنوى)

القرآن ويقرمونه ثم يقولون قرأنا وعلمنا فمن هذا الذى هو خير منا فهل فى أولئك من خير قالوا يا رسول الله فمن أولئك قال أولئك منكم وهم وقود النار قال الحافظ ابن كثير ورواه ابن مردويه من حديث يزيد بن عبد الله بن الهاد عن هند بنت الحارث امرأة عبد الله بن شداد عن أم الفضل أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قام ليلة بمكة فقال هل بلغت يقولها ثلاثا فقام عمر بن الخطاب وكان أواماً فقال اللهم نعم وحرصت وجهدت ونصحت فاصبر فقال النبي صلى الله عليه وسلم ليظهرن الايمان حتى يرد الكفر إلى موطنه وليخوضن رجال البحار بالاسلام وليأتين على الناس زمان يقرمون القرآن فيقرمونه ويعلمونه فيقولون قد قرأنا وقد علمنا فمن هذا الذى هو خير منا فما فى أولئك من خير قالوا يا رسول الله فمن أولئك قال أولئك منكم وأولئك هم وقود النار (قلت) وبهذا السياق أخرجه الطبرانى فى الكبير وقال الحافظ نور الدين فى الزوائد رجاله ثقات إلا أن هند بنت الحارث الخثعمية التابعة لم أر من وثقها ولا جرحها اه وقال الحافظ المنذرى إسناده حسن اه ورواه البزار وأبو يعلى والطبرانى وابن مردويه من طريق موسى بن عبيدة الربذى عن محمد بن ابراهيم عن بنت الهاد عن العباس بن عبد المطالب به وفيه ثم يأتى من بعدكم أقوام يقرمون القرآن يقولون قد قرأنا القرآن من أقرأنا ومن أفقه منا ومن أعلم منا الحديث ورواه البزار والطبرانى فى الاوسط من حديث عمر بن الخطاب قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (يظهر الاسلام حتى يختلف التجار فى البحر وحتى تخوض الخيل فى سبيل الله ثم يظهر قوم يقرمون القرآن يقولون من أقرأنا من أعلم منا من أفقه منا ثم قال لأصحابه هل فى أولئك من خير قالوا الله ورسوله أعلم قال أولئك منكم من هذه الامة وأولئك هم وقود النار) قال الحافظ نور الدين رجال البزار موثقون وقال الحافظ المنذرى إسناده لأبأس به فما ادعاء المتعصب هو عين ما أخبر به صلى الله عليه وسلم وهو من جملة المذكورين فى هذا الحديث

نسأل الله السلامة والعافية بمنه آمين

(الفصل الثاني) : دعواه أنه بين ما للارسلال من الأدلة القواطع دعوى باطلة أيضاً لأنه إما أن يريد قاطع الثبوت أو قاطع الدلالة فقاطع الثبوت هو المتواتر وقاطع الدلالة هو النص وما جرى مجراه عند عدم المعارض وهو لم يورد حديثاً متواتراً ولا حديثاً نصاً لا معارض له وإنما استدلل بعمل أهل المدينة وبحديث أبي حميد الساعدي وما في معناه مما لم يتعرض الراوي فيه لذكر قبض ولا إرسال بل وصف الصلاة وأطلق في موضع قيده غيره بفعل زائد فيجب حمله عليه كما هو الواجب في جميع النصوص الواردة كذلك .

أما عمل أهل المدينة بعد تسليم حجتيه فلا يمكن لاحد أن يسميه دليلاً قاطعاً وعلى فرض أنه كذلك فدون إثباته في هذه المسألة خرط القتاد فإنه لم يدعيه أحد قبل الألف فيما نعلم فضلاً عن أن ينقله أو يثبت به بالطرق التي يثبت بها مثله .

وأما الأحاديث التي استدلل بها فإن خفي عليه أنها لا تسمى نصاً قاطعاً بالنسبة لمُدَّعاه فذلك غير خاف على أحد من الناس شئ رائحة العلم لأنها أحاديث مطلقة والآخرى جاءت مقيدة بزيادة غير منافية للمزاد عليه فوجب قبولها والعمل بها جمعاً بين الأدلة إجماعاً كما سيأتي تحقيقه عند ذكرها فتسميته لها أدلة قواطع لا يخلو أن يكون تدليلاً منه وخيانته أو جهلاً بما ذكرناه والله أعلم أي ذلك كان .

(الفصل الثالث) : زعمه أنه جلب جملاً تدل على قصور المرجحين للقبض زعم فاسد من وجوه .

(الوجه الأول) : أن الجمل التي ذكرها ليس لها تعلق بالدلالة على قصور المرجحين للقبض أصلاً بل هي نصوص مفادها أن الأئمة قد تقع لهم مخالفة بعض الأحاديث لأدلة رجحت لهم ذلك وأن الامام لما ذكر حديث القبض

في الموطأ وخالفه على زعمه في رواية ابن القاسم دل على أنه خالف الحديث
لامر أرجح منه عنده وان نصوص الامام تنزل منزلة نصوص الشارع في
العدل بمنطوقها ومفهومها وهذه النصوص التي استدل بها على قصور المرجحين
للقبض يكاد مضمونها يكون ضروريا للعوام فضلا عن أهل العلم فان الجميع
يعتقد تنزيه أئمة السلف عن مخالفة صريح السنة وان الامام منهم لا يعدل عن
القول بالحديث إلا لعدم وصوله اليه أو لعدم ثبوته عنده أو لقيام معارض أقوى
منه لديه أو غير ذلك مما هو معروف في محله والا كانوا بتعمد مخالفة السنة
من غير دليل أرجح فاسقين وحاشاهم من ذلك كما أن صغار الطلبة يعلمون أن
كثيرا من النصوص الفقهية مخرجة على قواعد المذهب ومستنبطة من منطوق
كلام الامام ومفهومه فبأى نوع من أنواع الدلالة تدل تلك الجمل على قصور
المرجحين للقبض فأنهم ما جهلوا ولا خالفوها بل هم عاملون بها وبضعف
أضعاف ما نقله منها كما أنهم عاملون بها و متمسكون بمقتضاها وعلى منهجها
رجحوا القبض على الأرسال وعلى فرض أنهم جاهلون بها فواجه الدلالة من
جهلهم بها على قصورهم في غيرها حيث رجحوا مسألة وذكروا دليلهم في
ترجيحهم وبينوا وجه وطرقه المقررة في الفقه وأصوله وحرروها أتم تحرير
وبينوها أكمل بيان فهم في ترجيحهم غير خارجين عن قول الامام ولا مخالفين
لمذهبه ولا معتقدين مخالفته للسنة بل مقيدون بأقواله ومطوقون بنصوصه
وقواعد مذهبه ومنزلون كلامه منزلة كلام الشارع كما حكيته فكما أن النبي صلى
الله عليه وسلم يرد عنه دليلان متعارضان فيسلك فيها العلماء مسلك الترجيح
كذلك المرجحون للقبض نزلوا القولين المرويين عن الامام منزلة الدليلين وسلكوا
فيهما مسلك الترجيح فترجح عندهم رواية القبض على رواية الأرسال بالطرق
المقررة للترجيح في الفقه وأصوله فانضح من هذا أنه لا دلالة في الجهل بتلك الجمل على
قصور الأئمة المرجحين لو فرضنا جهلهم بها فكيف والمرجحون هم أصحاب

تلك الجمل التي نقلها وتبين منه أن القاصر على الحقيقة هو المنعصب الجاهل بنصوص مذهبه وطرق الترجيح بينها وأن المرجحين هم أصحاب الجمل التي استدل بها على قصورهم وجهلهم وبالله التوفيق .

(الوجه الثاني) حكمه على المرجحين بالقصور من أجل تلك الجمل البسيطة هو مع بطلانه دال على فرط غباوة عنده فإن تلك الجمل نقلها عن عياض وابن عبد البر والقرافي وهؤلاء هم المرجحون للقبض والناصرين لسنيته والمؤولون لرواية الارسال أو المنكرونها كما تقدم فيكون كلامهم في تنزيه الامام عن مخالفة السنة دالا على قصورهم وجهلهم بما قالوه لأن كلامهم يدل في نظر المنعصب على قصور المرجحين وهم المرجحون فترجيحهم يدل على قصورهم وجهلهم وهو غاية في الفساد ونهاية في البطلان .

(الوجه الثالث) أن الحكم عليهم بالقصور قصور منه وجهل بمن رجع القبض على الارسال من أئمة المذهب المتقدمين لأنه ظن أن المرجحين له هم الذين أفردوه بالتأليف من المتأخرين فحكم عليهم بالقصور غمطاً لحقهم وتقيصاً من قدرهم العالي عنه في العلم والمعرفة وجهلاً منه بما ذكره في كتبهم من نصوص أئمة المذهب المرجحين له في كل عصر من وقت مالك إلى طبقة شيوخهم على أنه لو لم يسبقهم أحد إلى الترجيح لما استجاز عاقل أن يصفهم بالقصور لأنه ان أراد به نفس الترجيح فهو بديهي البطلان إذ الترجيح لا يصدر إلا من راسخ القدم في الفقه والحديث عارف بالقواعد والاصول مطلع على الفروع والنصوص بل هو أدل دليل على تبحر صاحبه وتضلعه من العلوم والمعارف والا كان جميع الأئمة قاصرين بترجيحهم وهذا من أبطل الباطل في قلب الحقائق وان أراد بالقصور جهلهم بقواعد الترجيح وأصوله وعدم اطلاعهم على القول الراجح عند الأئمة كذبه من وقف على كتبهم فأقسم بالله العظيم بارأ غير حاث أن ما ذكره شيخنا في كتابه سلوك السبيل الواضح

من نصوص الأئمة وأقوالهم في المسألة ومتعلقاتها وقواعد الترجيح ما سمع بعشره المتعصب ولا خطر له يبال أن يوجد في عصره من يعرف ذلك لما هو مركز في طبيعته من الجهل والاعتقار بنفسه بل ولا سمع بأسماء الكتب التي ينقل عنها فضلا عن أن يكون وقف عليها وعرف ما فيها على أن ترجيح القبض منصوص عليه في الكتب المتداولة المشهورة كشروح المختصر ومختصره المطبوعة وحواشيها وشروح المرشد وأمثالها مما هو في أيدي الناس كافة ولكن المبطل ليس في إمكانه غير الباطل والحق لا ينتصب لعداوته إلا الأحمق الجاهل .

(الوجه الرابع) وإن فرضنا أن المتعصب قد علم بالمرجحين للقبض من أئمة المذهب في قوله السابق حينئذ أمران .

(الأمر الأول) الخيانة والتدليس وإيهام القاصرين أمثاله أنه لم يرجح القبض أحد من المتقدمين وأن المتأخرين الذين ألفوا فيه ابتدعوا تشهيره وانفردوا بترجيحه وخالفوا فيه أئمة المذهب الأقدمين تنفيراً من قبول مارجحوه وهذا من الانتصار للباطل بالباطل وعظيم الخيانة في العلم والغش في الدين وقد اتخذ المتعصب هذا الطريق وسيلة إلى ترويج باطله ونفاذ ضلاله في رسالته فتراه يزور كلاماً من نفسه ثم يقول عقبه أه يريد بذلك التحيل على العقول وإيهام القراء أن تلك الجمل من كلام غيره ليسكون أو ثق في النفوس وأدعى للقبول ولائمه لبطان ما ادعاه وعدم وجوده ما يؤيد دعواه يومه بلفظة (أه) أن الكتاب مشحون بنصوص العلماء المؤيدة لما قاله وطعن به في الأحاديث لكنها حيلة مكشوفة ودسيسة واضحة لا تروج على فطن ولا تصدر إلا من مغفل عصمنا الله من الوقوع في شبكة الباطل وعماية التعصب بمنه وكرمه آمين .

(الأمر الثاني) سوء الأدب والاجترار على منصب أولئك الأئمة المنعقد على إمامتهم وجلالة قدرهم الإجماع كالحافظ أبي عمر بن عبد البر والقاضي عياض

وأبي الوليد بن رشد وأبي الوايد الباجي وأبي محمد عبد الوهاب وأبي بكر بن العربي وأبي الحسن اللخمي وابن يونس والقرافي وابن شاس وابن جزى وابن الحاج صاحب المدخل وأبي الحسن شارح المدونة وابن عبد السلام شيخ ابن عرفة والقاب والشمالي والعايشي والجزولي ويوسف بن عمرو المسناوي وبناني والرهوني والزهرهوني وابن الحاج محشي المرشد المعين وغيرهم ممن ذكرنا نفوسهم ومن لم نذكرهم فهم المرجحون للقبض وعليهم راجع حكم المتعصب بالقصور لأن المؤلفين في القبض ما زادوا على نقل كلام هؤلاء في الترجيح مع إيضاحه وبسط أدلته ثم الإقتصار على هؤلاء إنما هو لكونهم رجحوا القبض من غير تفصيل أما معه بأن قصد به السنة ولم يقصد به اعتياد فهو قول علماء المذهب طائفة فيكون الحكم بالقصور من المتعصب عائداً على جميع أئمة المذهب وفي هذا عبرة للمعتبرين (الفصل الرابع) انه حكم عليهم بالقصور لجهله بما في مؤلفاتهم وظنه أنهم رجحوا القبض بمجرد ذكر الاحاديث الواردة فيه مع مخالفتهم لنصوص الامام وما تقتضيه أصوله وقواعد مذهبه وعاب عليهم الاستدلال بالحديث وذكر أن المقلد ليس له أن يستدل بالحديث وان عليه اتباع نصوص امامه وتنزيلها منزلة ألفاظ الشارع إلى آخر ما قال وجعل ذلك دليلاً على قصورهم ثم صنع هو ما توهم أنهم صنعوه فشرع يستدل بالاحاديث الخارجة عن الموضوع ويظن في احاديث القبض المتواترة المخرجة في الموطأ والصحيحين فيكون ذلك دالاً على قصوره بإقراره ونص كلامه لا على قصورهم لأنهم لم يفعلوا موجب القصور في نظره بل فعلوا عكسه وهو الاستدلال بنصوص الأئمة الفقهاء وصرف رواية الارسال إلى الروايات الأخرى بالأدلة الواضحة جمعاً بين كلام الامام والروايات عنه ولم يأت هو بشيء من هذا ولا ذكر في رسالته نصاً واحداً وإنما ظن في احاديث الوضع وجلب الاحاديث الدالة في نظره القاصر على الارسال فبقى حكمه بالقصور مقصوراً عليه فاعتبروا يا أولى الابصار .

(فصل) قال المتعصب^{١٩} اعلم أن سبب التأليف لهذه الرسالة هو أني رأيت كثيراً من علماء المغاربة لما قدموا إلى المشرق ورأوا العظماء من الأمراء والأغنياء الأخذين بمذاهب الائمة القائلين بالقبض يقبضون استقبحوا مخالفتهم واحبوا الاتفاق معهم ولم يرضوا بأن يكونوا خارجين عن مذهب مالك فاضطروا إلى الأخذ بالقول الضعيف في مذهب الامام مالك القائل بالقبض واحتاجوا إلى قوته واحتجوا له بأن مالكا رواه في موطنه وهذه الحجة هي قاصمة الظهر عليهم كما سترى إن شاء الله تعالى قريبا فالفوا رسائلهم في تضعيف الارسال وترجيح القبض واستدلوا عليه بما أمكنهم من الادلة الواهية اه أقول كذب والله فيما قال وأنى بنهاية الزور والبهتان في المقال مع أنه مظهر على فيه إلا ما هو كامر فيه فهو المتصف بخدمة الامراء واعظامهم والتعلق للأغنياء واكبارهم لا يقاربه أحد في ذلك ولا يدانيه ولا يجاربه متملق فيه ولا يساويه لكنه كما قال القضاعي في مسند الشهاب أخبرنا هبة الله بن ابراهيم الخولاني أخبرنا علي بن الحسين بن بندار ثنا الحسن بن محمد الحراني ثنا كثير ابن عبيد ثنا حميرى عن جعفر بن برقان عن يزيد الاصم عن أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال (يصر أحدكم القذى في عين أخيه ويدع الجذع في عينه) صدق رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أبصر هذا الجاهل عيب أولئك الافاضل المبرئين من دنس ما قال ونسى أن الله تعالى لم يبتل غيره بهذا الداء العضال فانه منذ خرج من صحراء شنقيط وهو مبتلى في دينه بملازمة أعتاب الامراء والملوك وخدمتهم فنزل أولاياب سلطان المغرب عبد الحفيظ فلزم أعتابه ووافقه في كل ما كان يريد به وبهواه إلى أن انفصل عن الملك ثم رحل إلى الحجاز فأقام في طريقه أعتاب الخديوى عباس بمصر وصار يتملق للأغنياء إلى أن توسطوا له في اخراج مرتب من الاوقاف يتقاضاه بالمدينة المنورة فلما قدم الحجاز أبدى من التملق والتقرب لامرائها ما هو معلوم عنه .

ومعروف ثم لم يكتف بذلك فشد الرحلة إلى ملك حيدر آباد باقضى بلاد الهند وتملق له في اخراج مرتب فأجابه اليه ثم رجع إلى القاهرة مرة ثانية فسعى في مقابلة الملك فؤاد وطلب منه ألف جنيه وألح عليه في ذلك وطلب إعادة ما كان نفذه له عباس من الاوقاف وهو الآن ملازم لا عتاب أمير شرق الأردن ولما مات فيصل ملك العراق شد الرحلة إلى ولده غازي خوفاً على ذهاب معاشه الذي كان يأخذه من والده ولو علم أن بأرض يأجوج ومأجوج أمراء تصل القاصدين لاهمهم ولو سعياً على قدمه ولقد قدم القاهرة منذ عشرة أعوام وأناها فكان يظل يومه راكباً في العربة ومعه أولاده يطوف على بيوت الاغنياء ولو لم يكن لهم سابق معرفة بل كان اذا جرى ذكر أحدهم في المجلس وسمع عنه أنه بنى مسجداً كذا أو تبرع بكذا اذهب اليه في الحال وحدثنى بعض من حضر معه في بعضها أنه يلح عليهم في الطلب الحاحاً لم يعهد له نظير من الشحاذين الدائرين في الاسواق قائلاً نحن العلماء المكلفون بخدمة العلم والدين فاذا لم تكفونا مؤنة العيال فمتى تنفرغ لذلك ونحو هذه الالفاظ وهذا أمر مشهور عنه وعن شقيقه فانه يصدر منه في هذا الباب ما تمه الاسماع وتنفر منه الطابع ولا حاجة الى ذكر شيء منه ما لم تدع الضرورة اليه وقد حدثني بعض العلماء أنه كان في مجلسه وسأله بعض الحاضرين عن حكم حلق اللحية فأفتاه بالتحريم فقال له هذا العالم كيف هذا وأنت قلت فيما غلقته على زاد المسلم أنه ليس بحرام فقال له ان ذلك كان من أجل تيمور باشا لأنه كان صديقاً لي وكان يحلق لحيته وكذلك عبد العزيز بك الجنيهي كان يحلق لحيته والأول قد مات والثاني ترك حلق اللحية فأنا الآن أفتي بالتحريم ومن الغريب ما حدثني به بعض أهل العلم أيضاً عن المنتعصب أنه كان يقبض أيام رحلته إلى الهند والعراق وما ذاك الا لموافقة الاغنياء والعظماء الذين شد الرحلة اليهم يسألهم المعونة وهذا عين ما اثم به المؤلفين في القبض أفلا يستحي من كان هذا حاله أن يلزم العلماء العاملين بما

(٩ - مشنوني)

طهرهم الله منه وبرأهم من دنسه خصوصاً من كانت الملوك والأمرأء تخدمه وتشرف بالانتساب اليه وهو شيخنا الامام العارف بالله تعالى بقية السلف الصالح وخاتمة الطراز السالف أبو عبد الله سيدى محمد بن جعفر الكتانى الحسنى رضى الله عنه ونفعنا به وهذا معلوم لدى الخاص والعام من أهل البلاد المغربية والحجازية والشامية ومن وفد اليها من الاقطار البعيدة النائية وقد كان مخدوم المتعصب وولى نعمته سلطان المغرب عبد الحفيظ تلميذا لشيخنا المذكور وكان يتردد إليه أيام حجه ويخدمه بنفسه وكذلك كان يحترمه ويعظمه امرأء الحجاز والدولة التركية وعظماء البلاد الشامية ويفدون لزيارته والتبرك به والا هتداء بهديه ولقد أخبرنى عن المتعصب من شاهدته بشرق الاردن حين يدخل الامير عليهم فى المجلس فيقوم المتعصب مسرعاً اليه ويقبل يده ويقول هكذا أمرنا ان نفعل باهل بيت نبينا صلى الله عليه وآله وسلم مع انه لا يفعل هذا بغيره من أهل البيت ولو بلغ أعلى منزلة فى العلم وأفضل درجة فى الصلاح والمقصود أن المتعصب لافتتانه بالأمرأء والعظماء وامتلأ قلبه بمحبتهم وأعظمهم يرى أن العلماء مفتونون بفتنته مبتلون فى دينهم بيليته فلذلك ظن بهم هذا الظن الخبيث واقترى عليهم هذه الفرية الممقوتة وها أنا أذكر ما يريد انناظر يقينا بكذبه وتحققاً بماؤثرائه مع بيان ما اخطأ فيه وذلك من وجوه (الوجه الأول) أن شيخنا ألف كتابه فى ترجيح القبض قبل أن يرحل إلى المشرق ويرى العظماء والامراء الذين يقبضون بازيد من عشرة أعوام فانه فرغ من تبييضه فى المحرم فاتح سنة سبع عشرة واثلاثمائة وكانت رحلته إلى المشرق سنة خمس وعشرين وقد شرع فى جمعه وتسويده قبل ذلك بسنين (الوجه الثانى) أن سبب تأليفه هو الرد على بعض المتعصبه بفاس وبيان ماوقع لهم من الخبط والتخاطيط فى هذه السنة كما ذكره فى خطبة كتابه (الوجه الثالث) أنه هو وابن عزوز لم ينفردا بالتأليف فى ترجيح القبض

بل الف فيه من لم ير حل إلى المشرق أو رحل إليه حاجا ورجع إلى أهله كالإمام العلامة شيخ أهل وقته سيدى جعفر بن أدريس الكتانى وولده العلامة الأديب سيدى عبد الرحمن بن جعفر له فيه منظومة بديعة وصديقنا العلامة المحدث السيد عبد الحى الكتانى وسبقه إلى ذلك شقيقه وشيخه العلامة الصوفى المربى سيدى محمد بن عبد الكبير وصديقنا العلامة المؤرخ مولاي عبد الرحمن بن زيدان وابن عليوة المستغنى والعلامة عبد العزيز بن محمد بنانى وعبد الرحمن النيفى الزابانى الذى رد أيضا على المتعصب وغيرهم وألف من قبل هؤلاء جماعة كالعلامة محمد بن مسعود الطرباطى والعلامة محمد بن على السنوسى والشيخ محمد المجذوب السواكنى وغيرهم ومن قبلهم العلامة المستاوى رسالته الشهيرة ولم يستوطن أحد منهم المشرق ولا رأوا العظماء والأمراء القابضين حتى يؤلفوا لنصرتهم وموافقتهم

(الوجه الرابع) أن العظماء والأمراء لا تعود عليهم عائدة من موافقة العلماء لهم فى سنة من سنن الصلاة التى عليها عمل الناس كافة فى أقطارهم حتى يتقرب إليهم العلماء بموافقتهم وإنما يستفيدون من موافقتهم ونصرتهم فيما هم مختصون به من الأمور المخالفة للشرع التى يباحقهم عار وانتقاد من أجلها فيحبون من يوافقهم أو ينتصر لهم كما هم عليه من شرب الدخان والتزى بزي الكفار ولبس الحرير وخلق اللحى الذى صرح شقيق المتعصب أنه أباحه من أجلهم وأمثال هذه من الأشياء المحرمة أو المكروهة وقد خالفهم شيخنا فى سائر هذا فألف كتابا حافلا فى تحريم الدخان وآخر فى لبس الحرير وآخر فى سنية العامة وتعرض فيه لخلق اللحية ومن يجب موافقة العظماء لا يداهمهم بمثل هذه المؤلفات بل إن لم يوافقهم عليهم أو يجلب لهم الرخص فيها فلا أقل من أن يسكت ولا يؤلف فى ذم ما هم عليه . (الوجه الخامس) أنه لو كان الواقع ما اقترأه من أنهم أحبوا موافقة العظماء واضطروا إلى ترجيح القول الضعيف فى المذهب لما شحوا مؤلفاتهم بنصوص

أئمة المذهب ولا اضطروا إلى التبدليس وتزوير القول وتحريف القول كما اضطروا إليه في رسالته لأن من خالف الراجح والمشهور من المذهب ونصر القول الضعيف لا يمكنه أن يأتي من نصوص العلماء وأفواههم بما يسود به عشر كراسات لا يخرج فيها عن الموضوع ولا يبعد عن متعلقات المسألة كما أن من ادعى نسرة الحق وتبيين الراجح يكون في غنى عن التحريف والتدليس والخروج عن الموضوع بما لديه من النصوص المؤيدة والقواعد الشاهدة لصديق مدعاه وهذه رسالة المتعصب ليس فيها نص واحد في المسألة لا عن مالك ولا عن ابن القاسم المنسوب إليه رواية الإرسال ولا عن أحد من علماء المذهب بل اكتفى بشبهة كون الإرسال هو مذهب مالك حتى بين أصحاب المذاهب الأخرى وسود الرسالة بالنقول الخارجة عن الموضوع من أحكام الاجتهاد وانتفايد ونصوص الأئمة وحمل مطالقها على مقيدتها وتخصيص عامها بخاصها وأحاديث رفع اليدين ووضعهما في الطواف ومخالفة عمل الراوي لروايته وكون عمل أهل المدينة حجة وشم ابن القيم والدلجى وجهل الترمذى واستحقيقه في قوله أن القبض عليه عمل أهل العلم وأقذع أقول في أحاديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بدون علم ولا معرفة ولا دين ولا ورع فهذا كل ما في رسالته لم يأت فيها بدليل واحد ولا نص واحد ثم زعم فيمن جلب نصوص أئمة المذهب من عصر مالك إلى طبقة شيوخه وأحكم النقل وصححه وحقق الصواب ورجحه أنه شحن كتابه بالأدلة الواهية التي يعنى بها أحاديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لانه زعم أن ليس بيد المرجحين غيرها وعشا كفى بسمه أحاديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أدلة واهية فانهم ما اقتصروا في ترجيح هذه السنة على الأحاديث كما ظن بل جعلوها وجها من وجوه الترجيح كما سلكته فيما سبق فقد ذكرت من المرجحات للقبض مالا ينكره ويشك معه في رجحانه الا من سلب التعصب لبه وأعشى الجهل والعناد قلبه وأشارت إلى

الاحاديث ولم أورد منها شيئاً تنزيهاً لاحاديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يخاطب بها أمثاله ممن لا يقتنع بها ولا يلقي مقاليد التسليم اليها ويسميها أدلة واهية ويقتنع بمفهوم كلام الخرشى والزرقاني ويتخذ حجة بينه وبين الله سكوت التاودي وبناني مع اني أوجزت في النقول وبالغت في الاختصار اما لورأى كتاب شيخنا وما فيه من النصوص والقواعد لانتحلت حبه عجا وطار نغاسه حنقا وغضبا

(الوجه السادس) على تسليم بهتانه وأنهم ألفوا رسائلهم لموافقة الاغنياء والعظماء فمن هم العظماء والاغنياء الذين رجح القبض من أجل موافقتهم الائمة الماضون أبو عمر بن عبد البر وأبو الوليد ابن رشد والباجي واللمخي والقاضي عبد الوهاب وابن العربي وعياض وابن شاس وابن عبد السلام والقراقي وابن جزى وابن الحاج وغيرهم ومن هم الاغنياء والعظماء الذين من أجل موافقتهم قال الاجهوري وانتاني والسنهوري والرماسي والشبرخيتي والزرقاني والخرشي والامير والعدوي والدردير والساوي وعليش وغيرهم إن فعل بقصد السنة لم يكره ومن هم العظماء والاغنياء الذين من أجل موافقتهم رواه عن مالك مطرف وابن الماجشون وابن نافع وأشهب وابن عبد الحكم وابن وهب والواقدي وابن زياد ومن هم الاغنياء والعظماء الذين من أجل موافقتهم خالف مالك مذهبه وكان يقبض إلى أن لقي الله وذكر القبض في موطنه تالله ماتجرى مقالته هذه بجنان عاقل ولا ينطق بها لسان فاضل .

(فصل) قال المتعصب فلاجل هذا ألفت هذه الرسالة لابن فيها

أرجحية الارسال على القبض في مذهب مالك وأبين غلطهم فيما زعموا وألفوا فاحتجاجهم بان مالكا رواه في موطنه أبعد لهم عن الصواب وأقطع لعذرهم لانهم لو لم يعلموا أن مالكا اطلع عليه كان لهم أن يقولوا هذا حديث صحيح لم يطلع عليه مالك وقد أطلعنا عليه فتعمل به اه .

أقول في هذه الجملة من الفساد ما يضح في فصول .

(الفصل الأول) دعواه أنه ألف رسالته لاجل أن يبين فيها أرجية الارسال على القبض يسأل هل وفي بذلك فذكر وجوه الترجيح أم لا فان قال لم أفعل وإنما جعلت الرسالة مقدمة لذلك وتاصيلًا لما هنالك طالبًا بتلك الوجوه حتى تنظر أصوابا هي وحقًا فتدفعها أم باطلة فنوضح أمرها ونبطلها ثم نبطل حينئذ دعواه أنه ألف رسالته هذه لاجل تبين وجوه أرجحية الارسال ونثبت عجزه عن الوفاء بما قال ونعرفه أن وجود تلك الوجوه من المحال وان قال قد وفيت بما وعدت وذكرت في هذه الرسالة وجوه أرجحية الارسال كذوبته المشاهدة والعيان فانه لم يذكر فيها وجوها من وجوه الترجيح أصلاً بل ولا نقل نصاً واحداً يشهد لدعاه وإنما استند إلى أن الارسال مشهور بين الناس كافة أنه مذهب مالك وأقل ما كان ينبغي لمن زعم صحة دعواه إن تعسر عليه نقل أقوال الأئمة المتقدمين أن يذكر نصوص المتأخرين الموجودة بالكتب المتداولة كشروح المختصر وحواشيها لكنه أضرب عنها صفحا ولم ينقل إلا كلام عlish في الفتاوى مع أعراضه عن كلامه في شرح المختصر كانه لا يوجد بالدنيا كتاب في فقه مالك الا فتاوى عlish وذلك لأن جميع الكتب المذكورة مصرحة بأن وضع اليمين على الشمال هو السنة إن قصدت به ولم يقصده الاعتماد كما قدمنا بعض نصوصهم بذلك ويأتى أيضاً بأقباها ويزعم مع هذا التدليس والتليس أنه نصر مذهب مالك وبين وجوه أرجحية الارسال (فان ادعا) أنه رجع الارسال من جهة الدليل ولم يعتبر كلام هؤلاء الشراح ولا أنقاهم (قلنا) هذه دعوى فاسدة من وجوه .

(الوجه الأول) أنه صرح في مقدمة رسالته بأن صاحب هذه المرتبة وهو المرجح بالأحاديث مفقود في هذه الأزمان لتعذر احاطته بالسنة وعدم امكان علمه بانتفاء المعارض وأن نفيه غير معتبر إلى غير ذلك مما سيأتي لفظه فترجيحه

حينئذ غير مقبول بتقريره وإقراره .

(الوجه الثاني) على فرض وجوده وأنه هو فقد ألزمه التقيد بنصوص مذهبه وأن لا يخرج عنها فقال كما سيأتي أن المقلد ولو كان مجتهد مذهب لا يعدل عن مشهور امامه إلى الحديث ولو صح عنده أو عند امامه وهو قد عدل عن نص امامه الذى نقله عنه جمهور أصحابه ومشهور مذهبهم وراجع المذکور فى تلك الكتب المتداولة وغيرها فترجيحه فاسد بحكمه ونص كلامه .

(الوجه الثالث) وعلى فرض أنه من من البالغين رتبة الترجيح بالأحاديث والغاء ما شرطه على غيره من التقيد بنصوص الامام والمذهب فانه لم يذكر فى الارسال حديثاً لا صحيحاً ولا حسن ولا ضعيفاً كما أوضحناه فيما سبق وكما سيأتي أيضاً عند الكلام على ما أورد من أحاديث الصلاة فكيف يعرض عن نصوص المذهب ويرجح خلاف ما دلّت عليه بأحاديث خارجة عن الموضوع وبعيدة عن الارسال بعده عن الصواب .

(الوجه الرابع) وعلى فرض أنه ذكر حديثاً نصاً فى الارسال وصح ترجيحه به فرسالته حينئذ تكون مؤلفة لبيان غلط مذهب مالك وجميع علمائه لا لخاصة المؤلفين فى القبض لانه إذا لم يعتبر ترجيح من رجحه من علماء المذهب الذين ذكرنا منهم فيما سبق ولا تفصيل من فصل منهم فى الشروح والحواشى وأعرض عن الجميع مرجحاً بالحديث فقد رد على جميعهم وبين غلطهم لا غلط المؤلفين فى القبض وهذا مخالف لدعواه أنه نصر مذهب مالك وبين الراجح فيه .

(الفصل الثانى) وكذلك دعواه أنه بين غلطهم فيما زعموا من أرجحية القبض على الارسال يسأل فيها أولاً هل وقف على كتبهم وعرف ما ذكره من الأدلة وأبدوه من الحجج والبراهين حتى حكم عليه بالبطلان وأبدى غلطهم فيه أم لا (فان قال) لم يقف عليها (قلنا) كيف تحكم بطلان ما لم تتصوره

وتبين غلط ما لم تدركه فان الحكم على الشيء فرع عن تصوره وادراكه وبمجرد التوهم والظن لا يكفي في الحكم باجماع العقلاء (وان قال) وقفت عليها وعرفت أدلتها (قلنا) كذب من وجوه .

(الوجه الاول) أن تلك الكتب ماخرجت من يد أصحابها ولا تداولت بين الناس وانما المتداول منها رسالة المساوى وهى على كثرة وجودها ماوقف عليها المتعصب ولا عرف ما فيها وانما وصله خبرها كما يعلم من رسالته وكلام شقيقه فانى لما نشرت مقدمة هذا الكتاب ووصلت اليه قال ان جميعها ماخوذ من رسالة المساوى لانهما يعتقدان أن كل من كتب فى هذه السنة انما استمد من المساوى كما صرح به المتعصب فى كلامه الآتى وجهل أن نصف ما فى تلك المقدمة منقول عن العلماء الذين ولدوا بعد وفاة المساوى ومن بعدهم إلى أوائل هذا القرن ثم التمس من بعض الطلبة أن ينسخ له رسالة المساوى من دار الكتب المصرية ليقابلها على رسالتى فلما أتاه بها وتحقق بتخرصه وكذبه فى ظنه انتقل إلى أنها ماخوذة من رسالة ابن عزوز ولست أدرى الى أى رسالة يردّها عند انتضاح كذبه فى هذا الظن أيضاً والمتصوّد أن المتعصب لم يربما ألف فى هذه المسألة شيئاً الاّهم إلا أن يكون وقف على رسالة العلامة ابن عزوز فانها مطبوعة .

(الوجه الثانى) أنه لم يتعرض فى رسالته لدليل من أدلتهم ولا أشار إلى حجة من حججهم ولو وقف عليها لاقى منها ولو بما يمكنه أن يدخل فيه شبهة أو يبدى فيه احتمالاً على عادة المتعصبة المبطلين .

(الوجه الثالث) أنه صرح بان أدلة القائلين برجحان القبض هى مجرد الأحاديث الواردة فيه أخذاً لذلك من كتب الخلاف وشروح الحديث كالفتح والنيل وغيرهما وكتب المؤلفين على خلاف ما ظن وبعبكس ما فهم كما أوضحناه وهى موجودة شاهدة بصدق ما قلناه

ثم يسأل ثانياً فى أى موضع من رسالته بين أغلاطهم وأبطل مزاعمهم فانه

افتتحها بمقدمة في منع المقلد من الاحتجاج بالحديث ثم يبحث في أدلة القائلين بالقبض ولم يذكر فيه غير الاحاديث ثم يبحث في أدلة الارسال ثم يسأل ثالثا ما هي الاغلاط التي بين والمزاعم التي أبطل فان قال هي أدلتهم قلنا لم تذكر بعد الاحاديث دليلا واحدا حتى تبين غلطهم فيه فضلا عن جميعها فانهم استدلوا بأدلة كثيرة منها أن القبض رواه عن مالك جمهور أصحابه وسموا منهم تسعة أو عشرة وذكروا ألفاظ روايتهم وعزوها الى الاصول الصحيحة وأمات المذهب المعتمدة فما ذكرت هذا ولا بينت غلطهم فيه ومنها أن رواية الجمهور والجماعة الكثيرة مقدمة على رواية الواحد على فرض وجودها فما ذكرت هذا ولا بينت غلطهم فيه ومنها أن روايتهم هي الموافقة للكتاب والسنة وأنه يجب الرجوع اليهما عند وجود الخلاف فما ذكرت هذا ولا بينت غلطهم فيه ومنها أن رواية ابن القاسم غير واردة في الوضع أصلا وبينوا ذلك بالأدلة القاطعة فما تعرضت لشيء منها ولا بينت غلطهم فيه ومنها أن تلك الرواية معللة بالاعتماد والحكم تابع للعلة وتقلوا موافقة علماء المذهب على ذلك فما بينت غلطهم فيه بل دفعته بدون دليل ولا برهان ومنها أن جميع علماء المذهب قائلون به غير أنهم على قسمين كما قدمناه فما أجبت عنه ولا بينت غلطهم فيه الى غير ذلك مما ذكره من لم ينقف على كتبه فما أننا ذكرنا ما لم يذكره أحد من الذين قرأنا كتبهم وانما بين المتعصب غلط مالك والبخاري ومسلم في تصحيحهم أحاديث الوضع وغلط جميع المسلمين في اتفاقهم على صحة أحاديث هذه الكتب وعلى أن المتواتر يفيد العلم القطعي ولم يزد على ذلك والله المستعان .

(الفصل الثالث) وقوله فاحتجاجهم بأن مالكا رواه في موطنه أبعد لهم عن الصواب وأقطع لعذرهم كلام فاسد من وجوهين .

(الوجه الاول) ان هذا من الكذب عليهم والجهل بما في كتبهم فان

أحدا منهم لم يحتج بهذا ولا عرج في استدلاله عليه بل احتجوا بما سبق من

الأدلة القاطعة والترجيحات المقبولة الصائبة وبخصوص أئمة المذهب المتعددة
أما رواية مالك لحديث القبض في الموطأ فأنما عارضوا بها رواية ابن القاسم
عنه أنه قال لأعرفه وينو أن المراد بما في رواية ابن القاسم الوضع للاعتماد
لأنه هو الذي لا يعرفه مالك في الصلاة أما الوضع الذي هو من سنن الصلاة
فقد عرفه مالك وروى حديثه في الموطأ فإن هذا من الاستدلال به على الأرجحية
كما اقتراه .

(الوجه الثاني) وعلى فرض أن أحداً منهم استدل بذلك على الأرجحية
فهو استدلال مقبول واحتجاج قوى لأن الموطأ هو كتاب الإمام الذي ألفه
يده وخرج فيه لنفسه مآراء واختار العمل به من الأحاديث وآثار الصحابة
والتابعين وترجم لذلك بما أداه إليه اجتهاده وقصد بالكتاب أن يكون أصلاً
لمذهبه ومرجعاً لدلائله ولم يقصد أن يجعله ديواناً عاماً يجمع ما ورد من السنن
والآثار ما أخذ به منها وما لم يأخذ به إذ لو فعل ذلك لكتب فيه آلاف مؤلفة
من الأخبار والآثار على سعة حفظه وامتداد باعه ولجاء في عدة مجلدات ككتب
غيره من الأئمة والحفاظ الذين قصدوا إستيعاب السنن والآثار على حسب
ما بلغهم فلما لم يفعل ذلك ومكث في تنقيحه وتهذيبه نحو أربعين سنة إلى أن ترك
فيه من الأحاديث المرفوعة ما لا يبلغ السبعمائة دل على أنه ما ذكر فيه الإختياره
ومذهبه كما أنه يترجم للمسألة وفيها الحديث الصحيح باتفاق فلا يورده لكونه
غير قائل به لدليل أوجب له ذلك ويذكر في مقابله أثراً موقوفاً ومقطوعاً وهو
أدل دليل على أنه لم يقصد بتدوينه إلا ذكر ما هو إختياره ومذهبه فنسبة ما في الموطأ
إليه نسبة صحيحة راجحة لا يعيبها إلا جامل أو مماند بل لا ينبغي أن يقطع بنسبة
قول إليه إلا ما وقع في مرطئه للقطع بصحة نسبته إليه بخلاف غيره من الروايات
فإنها طيبة وعلى هذا درج العلماء كافة مقلدته وغيرهم حيث ينقلون مذهبه من
الموطأ وينسبون إليه ما ترجم له فيه واستدل به من الأحاديث عليه حتى إن

كثيراً من أئمة مذهبه يرجحون ما في الموطأ على غيره كما قدمناه عن أبي الوابد بن رشد وأبي محمد صالح وغيرهما وكما اعترف المتهصب به فيما سيأتى فأغنانا عن تتبع النصوص فيه (فان قلت) ما تقول في الأحاديث التي أخرجها في الموطأ ولم يذهب إليها (قلت) الجواب مع كونها قليلة نادرة أنه خرجها ليبين وجه عدم أخذها بها أو وجه ما حملها عليها فانه ما ذكر حديثاً من هذا القبيل الا وعقبه بوجه ذلك من كونه منسوخاً أو كون عمل أهل المدينة على خلافه وأحياناً يعقبه بما عارضه عنده ولا يتكلم عليه اكتفاء بالإشارة الى ذلك وهذا هو الغالب من حسنيته ومن الأول قوله في باب الجمع بين الصلاتين عقب حديث ابن عباس أنه قال صلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الظهر والعصر جميعاً والمغرب والعشاء جميعاً من غير خوف ولا سفر قال مالك أرى ذلك كان في مطر وقوله في سجود القرآن عقب حديث عروة أن عمر بن الخطاب قرأ سجدة وهو على المنبر يوم الجمعة فنزل فسجد وسجد الناس معه قال مالك ليس العمل أن ينزل الإمام إذا قرأ السجدة على المنبر وقوله في جامع الرضاة عقب حديث عائشة أنها قالت كان فيما أنزل من القرآن عشر رضعات معلومات يحرمن ثم نسخن بخمس معلومات فتوفي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو فيما يقرأ من القرآن قال مالك وليس على هذا العمل وقوله في بيع الخيار عقب حديث ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال المتبايعان كل واحد منهما بالخيار على صاحبه ما لم يتفرقا إلا بيع الخيار قال مالك وليس لهذا عندنا حد معروف ولا أمر معمول به فيه فهذه الأحاديث التي لم يأخذ بها قد نبه عليها ولم يفعل ذلك في حديث وضع اليمين على الشمال بل أوردته ولم يعقبه بكلام ولا حديث مخالف له فدل على أنه مذهبه واختياره (فان قلت) غاية ما في هذا الدلالة على أن القبض مذهب مالك لأنه الراجح من قوله والمفروض استدلالهم باخراج الحديث في الموطأ على رجحانه لا على أنه قول للإمام لانا

معترفون بوجود القول به ولكن ندعى أن الراجح خلافه وهو ما رواه ابن القاسم في المدونة (قلت) الجواب من وجوه

(الوجه الاول) إن رواية ابن القاسم قد بينا بالأدلة القاطعة أنها غير واردة في الأرسال فلا يعارض بهما في الموطأ لعدم تواردهما على محل واحد فتلك في وضع الاعتماد وما في الموطأ في وضع السنة

(الوجه الثاني) وعلى تساميم أن رواية ابن القاسم في الأرسال فقد نص الفقهاء على أن الموطأ مقدمة على المدونة كما اعترف به المتعصب بنفس وجود القول في الموطأ دال على رجحانه على غيره بقطع النظر عن المراجعات

(الوجه الثالث) أن الموطأ تأليف الإمام والمدونة تأليف سحنون وما في تأليف الإمام مقدم وراجح على ما في كتاب غيره فيستدل بوجوده فيه على أنه الراجح

(الوجه الرابع) أن الموطأ متواترة عن الإمام وما في المدونة لم يروه إلا ابن القاسم وحدوه واجماع العقلاء منعقد على تقديم رواية عدد التواتر وافادته القطع على رواية الآحاد وذلك يدل على أن مجرد وجوده في الموطأ يرجحه على غيره (الوجه الخامس) أن ترجمة الإمام في الموطأ نص لا يقبل التأويل ولا يدخله الاحتمال ورواية ابن القاسم محتملة لمعاني متعددة والنص الذي لا يميل الاحتمال مقدم وراجح على غيره فدل على أن مجرد وجوده في الموطأ يرجحه

(الوجه السادس) أن ما في الموطأ مؤيد بالدلائل من السنة الصحيحة وما في المدونة مقرون بما يخالفه من الحديث وما عرف دايله مقدم وراجح على ما لم يعرف له دلائل فهذه وجود كلها تؤيد الاستدلال باخراجه في الموطأ على رجحان نيت لو فرضنا أن أحداً استدل بذلك فكيف وقد عرفت أنه لم يحصل ذلك فيما رأيناه وأنهم استدلوا بالنصوص الفقهية

(الفصل الرابع) وقوله لانهم لولم يعلموا أن مالكا اطلع عليه كان لهم أن

يقولوا هذا حديث صحيح لم يطلع عليه مالك وقد أطلعنا عليه فعمل به فيه تناقض من وجهين

(الوجه الأول) أنه اعترف هنا بأن الحديث المخرج في الموطأ صحيح وخالف هذا في المبحث الأول فأطال في تضعيفه بعلة جهالة وهذيان فارغ (الوجه الثاني) أنه جوز هنا لمن وقف على حديث صحيح وعرف أن إمامه لم يقف عليه أن يعمل هو به ثم باثر هذا مباشرة شرع يستدل على ضلال من يفعل هذا وجعل العمل به من قبيل المحال في هذه الأزمان لانه شرط في العمل بالحديث العلم بانتفاء المعارض وجهل أن العمل بالدليل لا يتوقف على العلم بانتفاء معارضه كما سنوضحه ثم جعل العلم بانتفاء المعارض معذراً في حق غير المجتهد الذي يرى هو والجهلة أمثاله انقطاعه وجهل أيضاً ماهو مقرر في الفقه وأصوله أن الاجتهاد لا ينقطع وإن المجتهد لا تشترط فيه الإحاطة وقد اعترف هو بذلك في قوله لكان لهم أن يقولوا هذا حديث صحيح لم يطلع عليه الإمام فانظر الى هذا التناقض العجيب والاضطراب الغريب

﴿فصل﴾ ثم قال المتعصب ^{١٦٨} فتمد قال في فتح الباري عند قول البخاري باب ما يذكر من ذم الرأي وتكلف القياس الخ ويشتهد الذم في تكلف القياس لمن يتصر لمن يقلده مع احتمال أن لا يكون الأول اطلع على النص فعلم منه أن من علم أن إمامه الذي هو المقلد قد اطلع على النص ولم يعمل به إذا انتصر له لا يكون انتصاره له مذموماً اهـ

أقول أما نقله لكلام الحافظ وإن انتصر منه على ما ظن أن فيه تأييداً لباطله وتشيداً لفاسد أقواله فمهم من أعجب ما صدر عن غفلته وأعظم ما يستدل به على عدم فطنته فإن كلام الحافظ نص في ذمه صريح في تقريره ولومه وهما أنا أذكره بتمامه ثم أين ما فيه من وجوه الرد عليه قال الحافظ على قول البخاري باب ما يذكر من ذم الرأي أي الفتوى بما يؤدي إليه النظر وهو يصدق على ما يوافق النص

وعلى ما يخالفه والمذموم منه ما يوجد النص بخلافه وأشار بقوله من إلى أن بعض الفتوى بالرأى لا تدم وهو إذا لم يوجد النص من كتاب أو سنة أو إجماع وقوله وتكلف القياس أى إذا لم يجد الاثبات الثلاثة واحتاج إلى القياس فلا يتكلفه بل يستعمله على أوضاعه ولا يتعسف في اثبات العلة الجامعة التي هي من أركان القياس بل إذا لم تكن العلة الجامعة واضحة فليتمسك بالبراهة الاصلية ويدخل في تكلف القياس ما إذا استعمله على أوضاعه مع وجود النص وما إذا وجد الناس مخالفه وتناول لمخالفته شيئاً بعيداً ويشدد الذم فيه لمن ينتصر لمن يقلده مع احتمال أن لا يكون الاول اطالع على النص هذا كلام الحافظ وفيه من الدواعي القاصدة لظهر المتعصب ماساً بديه من جمل .

الاولى قول الحافظ والمذموم منه ما يوجد النص بخلافه فان الارسال الذى انتصر له المتعصب لانص فيه بل النص وهو الاحاديث المتواترة على خلافه فهو من الرأى المذموم والانتصار له من التعصب الممقوت (الثانية) قول الحافظ فلا يتكلف القياس بل يستعمله على أوضاعه ولا يتعسف في اثبات العلة الجامعة فان تعسف المتعصب في حمله احاديث صفة الصلاة المطلقة على أدلة الارسال أفح وأخشن من التعسف في اثبات العلة الجامعة فهو أولى بالذم وأجدر بالتقريع والوم (الثالثة) قول الحافظ ويدخل في تكلف القياس ما إذا استعمله على أوضاعه مع وجود النص وما إذا وجد الناس مخالفه وتناول لمخالفته شيئاً بعيداً فان الناس وفي مقدمتهم أصحاب مالك وجدوا مخالف رواية ابن القاسم وهو رواية الجمهور للقبض عن مالك والاحاديث المتواترة به فتأول المتعصب لذلك أبعد التأويل بل افحشه وأسجه وهو الطعن في الاحاديث بالجهل والهوى والتعليل ببواعث التعصب والعناد مع التجاهل بنصوص الامام وأئمة مذهبه (الرابعة) قول الحافظ ويشدد الذم فيه لمن ينتصر لمن يقاد مع احتمال أن لا يكون الاول اطالع على النص فانه اذا اشتد الذم افعال هذا المتعصب الذى علم أن امامه اطالع على النص ولم يخالفه في كتابه ولا في

رواية جمهور أصحابه وعلم أن جميع أئمة مذهبه قائلون به وإن رواية ابن القاسم ليس فيها دلالة على الإرسال ولذلك أضرب عنها صفحا ولم يذكرها في رسائتي أشد مما ذكر ذما وأعظم في التعصب جرما

فصل وأما قوله فعلم منه أن من علم أن أمامه اطلع على النص ولم يعمل به لا يكون الانتصار له مذموما ففيه أمور

(الامر الأول) الجهل بموارد الكلام ومعانيه فإن ما جعله معلوما من كلام الخافظ لا يعلمه منه غيره بل المتبادر من كلامه أن التعصب للإمام مع العلم باطلاعه على النص المخالف مذموم واشده منه ذما التعصب له مع احتمال عدم اطلاعه على النص المخالف لما ذهب إليه لأنه علق على هذا أشدية الذم فبقى الأول مذموما مطلق الذم

(الامر الثاني) للتدليس فإن ما جعله معلوما من كلام الخافظ لم يستغن عليه إلا بخذف ما لا يساعده من سابق كلامه وهو قوله والمذموم منه ما يوجد النص بخلافه أي سواء علم اطلاع الإمام عليه أم لم يعلم فإذا احتمل عدم اطلاعه عليه فالذم أشد (الامر الثالث) الكذب الصراح في قوله إن الإمام اطلع على النص ولم يعمل به فإنه كان يعمل به في نفسه إلى أن لقي الله كما قال ابن عبد البر وكذلك كان يفتي به كما نقله عنه جمهور أصحابه وترجم عليه في موطنه

(الامر الرابع) التناقض فإنه قد اعترف بأن الإمام أخذه في عدة مواضع من رسالته منها قوله في أول المبحث الأول وللإمام فيه روايتان وصرح هنا بأنه لم يعمل به ومن لم يعمل به لا تكون عنه فيه روايتان فاعجب لهذا التناقض والتكاذب (فصل) ثم نقل المتعصب عن ابن عبد البر جملته في تنزيه الأئمة عن مخالفة

الحديث الصحيح لغير دليل سوى علم ذلك إلى أن قال ومثل ما لا ين عبد البر

للقرافي في تنقيحه في باب أدلة المجتهدين ونصه لا يوجد عالم إلا وقد خالف من

كتاب الله تعالى وستة نبيه عليه الصلاة والسلام أدلة كثيرة ولكن لمعارض

راجع عليها عند مخالفتها وما يروى عن الشافعي رضى الله عنه أنه قال إذا صح الحديث فهو مذهبي أو فاضربوا بهذه عرض الحائط فإن كان مرادهم عدم المعارض فهذا مذهب العلماء كافة وإن كان مع وجود المعارض فهذا خلاف الإجماع اه قال في الشرح فكثير من الشافعية يقولون مذهب الشافعي كذا لأن الحديث صح فيه وهو غلط فانه لا بد من انتفاء المعارض والعلم بعدم المعارض يتوقف على من له أهلية استقراء الشريعة حتى يحسن أن يقول لا معارض لهذا الحديث وأما استقراء غير المجتهد المطلق فلا عبرة به فهذا القائل من الشافعية ينبغي أن يحصل لنفسه أهلية هذا الاستقراء قبل أن يصرح بهذه الفتوى لكنه ليس كذلك فهو مخطئ في هذا القول اه قلت وعلى قوله إن هذه الأهلية لا تحصل إلا للمجتهد المطلق إذا حصلت لاحد خرج عن رتبة التقليد لانه صار مجتهداً مطلقاً وقد قال التسولي في شرح التلخيص إن المقلد لا يعدل عن المشهور وإن صح مقابله وإنه لا يطرح نص إمامه للحديث وإن قال إمامه وغيره بصحته وقد صرح بذلك ابن الصلاح وغيره وذلك أنه لا يلزم من عدم اطلاع المقلد على المعارض انتفاؤه فالإمام قد يترك الأخذ به مع صحته عنده لما نفع اطلاع عليه وخفي على غيره اه بل قال ابن عبد البر في التمهيد إذا ظفر بحديث يتعلق بالأحكام فإن كان من المقلدين لم يلزمه السؤال عنه وإن كان من المجتهدين لزمه سماعه ليكون أصلاً في اجتهاده ذكره الماوردي والرويانى قال وعلى متحمل السنة ان يرويه إذا سئل عنها ولا تلزمه روايتها اذا لم يسأل عنها الا أن يجد الناس على خلافها اه فانظر ما قاله ابن عبد البر هنا الذى هو أبعد الناس من التقليد من كون المقلد إذا اطلع على حديث يتعلق بالأحكام لم يلزمه السؤال عنه وما ذاك الا لصعوبة أخذ الأحكام من الحديث على المقلدين لعدم اطلاعهم على ما هو معارض له فيخاف عليهم من الضلال عند الأخذ منه ولذا روى خليل في جامعه عن سفيان بن

عبدته أنه قال الحديث مضلة إلا للفقهاء ومعناه الاستدلال على الأحكام بالحديث ضلال وتلاف عن طريق الحق إلا للفقهاء العارفين بناسخه ومنسوخه وعامه وخاصه ومطلقه ومقيده ولذا قال ابن وهب كل صاحب حديث ليس له إمام في الفقه فهو ضال ولو لا أن الله تعالى أنقذني بمالك لضللت فقليل له كيف ذلك فقال أكرت من الحديث فحيرني فكنت أعرض ذلك عليهما فيقولان لي خذ هذا ودع هذا فانظر ما قاله ابن وهب الواصل إلى رتبة الاجتهاد من خوفه من الضلال في العمل بالحديث دون من يبدله على ما يعمل به منه وما لا يعمل به تعلم جرأة المدعين أنهم على مذهب مالك الخارجين عن مشهور مذهبه إلى الحديث مع اتفاق الأمة على تبخره في الحديث وتقيحه له اه فقد بان لك مما ذكرناه من نصوص العلماء أن المقلد ولو كان مجتهد مذهب لا يعدل عن مشهور مذهب إمامه إلى الحديث ولو صح عنده أو عند إمامه لعدم إمكان اطلاعه على المعارض له وأن نفيه للمعارض لا عبرة به كما مر بطلان ما احتج به القائلون بالقبض من المالكية من حديث سهل بن سعد الراوي له مالك في موطنيه وعلمت مما مر أن اعتراضهم بأن الإمام مالكا أطلع عليه ورواه في موطنيه أبعد لهم عن الصواب وأشد تخطئة لهم إلى هنا كلام المتعصب .

أقول أما مقالة القرافي فقلته صدرت منه وقع في حبالها المتعصب فلست أدري كيف اشترط القرافي رحمه الله العلم بعدم المعارض ولا كيف حكم على نفي غير المجتهد له بعدم القبول مع أن هذا كله خلاف الصواب والمعلوم من الأصول بل وخلاف ما ذكر مره هو في مواضع من كتبه كقوله في الفرق الثامن والسبعين من الفروق كل شيء أفتى به المجتهد فخرجت فتياه فيه على خلاف الإجماع أو القواعد أو النص أو القياس الجلي السالم عن المعارض الراجح لا يجوز لمقلده أن ينقله للناس ولا يفتي به في دين الله تعالى فإن هذا الحكم لو حكم به حاكم لفرضه وما لا نقره شرعا بعد تقرر بحكم الحاكم أولى أن لا نقره (١١ - مشنوي)

شرعا إذا لم يتأكد وهذا لم يتأكد فلا نقره شرعا والفتيا بغير شرع حرام
فالفتيا بهذا الحكم حرام وإن كان الامام المجتهد غير عاص به فعلى هذا
يجب على أهل العصر تفقد مذاهبهم فكل ما وجدوه من هذا النوع
يحرم عليهم الفتيا به ولا يعرى مذهب من المذاهب عنه لكنه قديقل وقديكثر
غير أنه لا يقدر أن يعلم هذا في مذهبه إلا من عرف القواعد والقياس الجلى
والنص الصريح وعدم المعارض لذلك وذلك يعتمد تحصيل أصول الفقه والتبحر
فى الفقه فان القواعد ليست مستوعبة فى أصول الفقه بل للشرعة قواعد كثيرة
جداً عند أئمة الفتوى والفقهاء لا توجد فى كتب أصول الفقه وذلك هو الباعث
على وضع هذا الكتاب اه فجعل للتألف أن يبحث فى مذهب إمامه وأن لا يعمل
منه بما خالف الدليل وأوجب عليه العمل بالدليل وجوزعله بانتفاء المعارض
ثم حكم فى التنقيح على العامل بكلام الشافعى من أصحابه أنه مخطئ فى عمله
بالحديث لعدم أهليته واستقرائه وانتفاء المعارض بنفيه وليت شعرى من أين
عرف أن قائل المقالة التى حكاها عن الشافعية لم تحصل له أهلية الاستقراء فانه
لم يقلها منهم إلا أنهم وأكابر حفاظهم كالحاكم والبيهقى والنووى وأضرابهم
من إذا لم تكن فيهم أهلية الاستقراء لم تكن فى أحد قط فان فيهم من هو أحفظ
للحديث وأعرف بطرقه ورواياته من بعض الأئمة المجتهدين الذين جعل نفيتهم
للمعارض مقبولا باطلاق مع أنه وجد لهم ما يدل على أن نفيتهم للمعارض
غير مقبول على الاطلاق الذى ذكره ولولا ذلك لما وقع فى مذاهبهم ما يخالف
النص الذى نبه هو على تحريم نقله والافتاء به للعالم بالنص المعارض له وعليه
مع هذا مؤاخذات كثيرة نبه على بعضها الامام تقي الدين السبكي فى جزءه أفرد
الكلام على قول الامام الشافعى رضى الله عنه إذا صح الحديث فهو مذهبي
ورأى فيه لمقالة القرافى هذه فقال لنا مع من يقول هذا كلامان أحدهما مختصر
وهو منع ما قاله فى طرفى التريديد الذى ذكره فان قوله إن كان مراده مع عدم

المعارض فهو مذهب العلماء كافة وليس خاصا به ممنوع لان المعلوم من مذهب العلماء كافة اتباعهم للحديث فانهم اذا بلغهم حديث لا معارض له قالوا به وإذا لم يبلغهم هم في أوسع العذر فهم مشتركون في ذلك مع الشافعي ويمتاز الشافعي بأنه علق القول به على صحته فاذا صح كان قائلا به وجازت نسبتة اليه بخلاف غيره لا يجوز أن ينسب اليه أنه قاله ولكن لو اطلع عليه لقال به وشتان بين المقامين وقوله وان كان مع وجود المعارض فهو خلاف الاجماع إن أراد مع وجود المعارض عنده فليس خلاف الاجماع لما سنبين أن مالكا وأبا حنيفة وغيرهما قالوا بمعارضته بأمور لا يوافقهم عليها الشافعي وان أراد مع وجود معارض يجمع على أنه معارض فسنبين أن هذا القسم مستحيل وأنه ليس في الاحاديث الصحيحة حديث أجمع العلماء على أنه معارض فهذا القسم منتف لا تنفاه المعارض وبذلك يبين أن كلاما من طرفي التردد ممنوع (الكلام الثاني) مبسوط نشرح به ما أشرنا اليه في الكلام الاول فنقول في كلام الشافعي هذا غوائد قد امتاز بها (أحدها) الفائدة التي قدمناها من جواز نسبتة اليه وفيها ثلاثة أشياء أحدها مجرد جواز نقله عنه والثاني أنه إذا أراد أحد تقليده فيه جاز له ذلك إذا كان ممن يجوز له التقليد والثالث إذا كان العلماء كلهم إلا الشافعي على مقتضى حديث والشافعي بخلافه لعدم اطلاعه فاذا صح صارت المسألة إجماعية لأنه لم يكن خالف فيها الشافعي ويبين بالحديث أن قوله مرجوع فيه أولا حقيقة له فلا ينسب اليه بل ينسب اليه خلافه موافقة لبقية العلماء فيكون إجماعاً فينقض قضاء القاضي بخلافه لمخالفة النص والاجماع ولو اتفق ذلك لغير الشافعي ممن لم يقل مثل قوله كان نقض قضاء القاضي لمخالفة النص فقط لا لمخالفة الاجماع فهذه أشياء في هذه الفائدة الواحدة ولا امتناع من تعليق القول بتسحاة الحديث بمجملا ومفصلا فالمفصل مثل قوله في حديث بروع ان صح قلت به والجمل مثل قوله إذا صح الحديث فهو مذهبي إذا لم يكن معارضا ولا يقدر أحد أن ينسب هذا إلى غيره

من العلماء وإن كنا نعتقد فيهم أنهم لو اطلعوا عليه لقالوا به ولكن المعلق بالو
عدم عند عدمه وهو معدوم والمعلق بأذا وجود عند وجوده وهو موجود
واعلم أن في قول الشافعي إذا صح الحديث فهو مذهبي ثلاثة ألفاظ أحدها إذا
وهي وإن كانت مطلقة إلا أن المراد بها العموم فيصح فيها على كل الأحوال
وسنين صحة العموم في ذلك وأنه لا معارض له أصلاً الثاني صحة الحديث
وعموم الالف واللام فيه سواء كان حجازياً أم كوفياً أم بصرياً أم شامياً كما
أشار إليه الشافعي في كلامه لا محمد لأن من الناس من لا يأخذ بأحاديث
العراق الثانية قوله فهو مذهبي ودلالته على قوله به ما قدمناه من رواية الربيع
عنه من قوله فخذوا بها ودعوا قولي فإني أقول بها فانظر تصريحه بقوله بها وإذنه
في الأخذ بها ولم يوجد ذلك لامام غيره .

(الفائدة الثانية) أن الأحاديث الصحيحة ليس فيها شيء معارض متفق
عليه والذي يقوله الأصوليون من أن خبر الواحد إذا عارضه خبر متواتر
أو قرآن أو إجماع أو عقل إنما هو فرض وليس شيء من ذلك واقعاً ومن ادعى
ذلك فليدينه حتى نرد عليه وكذلك لا يوجد خبران صحيحان من أخبار الآحاد
متعارضان بحيث لا يمكن الجمع بينهما والشافعي قد استقرأ الأحاديث وعرف
أن الأمر كذلك وصرح به في غير موضع من كلامه فلم يكن عنده ما يتوقف
عليه العمل بالحديث إلا ما حقه فتى صح وجب العمل به لأنه لا معارض له
فهذا بيان الواقع والذي يقوله الأصوليون مفروض وليس بواقع وهذه فائدة
عظيمة واليها الإشارة بقوله إذا صح حيث أطلقه ولم يجعل معه شرطاً آخر .

(الفائدة الثالثة) أن العلماء رضوان الله عليهم لكل منهم أصول وقواعد
بني مذهب عليها لا تجلها رد بعض الأحاديث كما سبين ذلك من مذهب مالك
في عمل أهل المدينة وغيره ومنه مذهب أبي حنيفة في عدة مسائل وأما الشافعي
فليس له قاعدة يرد بها الحديث فمتى صح الحديث قال به والمعارض الذي لو

وقع كان معارضا عنده وعند غيره وهو المعقول أو الاجماع أو القرآن أو السنة المتواترة لم يقع أصلا وقد صان الله شريعته عن ذلك فكان في قول الشافعي إذا صح الحديث فهو مذهبي إشارة إلى ذلك .

(الفائدة الرابعة) في عموم الالف واللام من قوله الحديث سواء كان حجازيا أم عراقيا أم شاميا خلافا لمن لم يقبل إلا أحاديث الحجاز كما أشار إلى ذلك في قوله الذي حكيناه اهـ المراد من كلام التقى السبكي وانظر بقيته في الجزء المذكور .

﴿ فصل ﴾ وقد بقي في كلام القرافي مما لم ينبه عليه التقى السبكي أمور أولها اشتراطه في العمل بالحديث العلم بانتفاء المعارض وهو شرط باطل من وجوه . (الوجه الأول) : أن انتفاء المعارض هو الأصل فإن الله تعالى لم ينزل شريعته متناقضة ولا جعلها متعارضة بل أنزل القرآن والوحى يصدق بعضه بعضا كما روى الطبراني في الكبير من حديث عبد الله بن عمرو قال كان قوم على باب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يتنازعون في القرآن فخرج عليهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يومئذ مغضباً وجهه فقال يا قوم بهذا هلكتم وأن القرآن يصدق بعضه بعضا فلا تكذبوا بعضه ببعض وفي لفظ لنصر المقدسي في الحجة (هذا أمرتم أول هذا خلقتم أن تضربوا كتاب الله بعضا ببعض أنظروا ما أمرتم به فاتبعوه وما نهيتهم عنه فاتموا) والسنة مثل الكتاب إجماعا بل هي داخله في مسمى كتاب الله كما بينه الحافظ في الفتح عند الكلام على قوله صلى الله عليه وآله وسلم في حديث العسيف لا تضين بينكما بكتاب الله وإنما قضى بينهما بسنته إذ الكل من عند الله إن هو إلا وحى يوحى فدل على أن الأصل عدم المعارض وانتفاؤه فيجب استصحابه والتمسك به كما يجب التمسك بالنفى الأصلي واستصحابه عند عدم ورود النص على ما هو معروف .

(الوجه الثاني) : أن الدليل متيقن ومعارضه محتمل مشكوك في وجوده ومن قواعد

أصول الشريعة وفروعها أنه لا يترك متيقن لمحتمل .

(الوجه الثالث) : أن السنة دلت على عدم اشتراط البحث عن المعارض وهي نوعان .

(النوع الاول) أقواله صلى الله عليه وآله وسلم وهي كثيرة منها ماورد في الاعتصام بالكتاب والسنة والعمل بها وتعليق ذلك على الاستطاعة والطاقة وهي أحاديث يضيق عن حصرها المقام وليس البحث عن المعارض والعلم به في استطاعة كثير من الناس بل ولا في استطاعة أكثرهم حين الوقوف على الدليل المقتضى للعمل الموقت إلا بعد التبع الطويل والعناء الشديد فلم يبق في الاستطاعة إلا مجرد العمل به حتى يستبين المعارض (ومنها) ماثبت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه ترك أمته على مثل البيضاء ليلها ونهارها سواء وأنه لا يهلك عنها إلا هالك) وإشتراط العلم بالمعارض يعارض هذا التشبيه المفيد أنها بالغة في الوضوح نهاية لا يحتاج معها إلى تعب بحث ولا معاناة غموض وأنه لا يهلك عنها إلا هالك بالاعراض وعدد الاتباع ولو إشتراطنا العلم بالمعارض لهلك عنها كل الناس ولم ينج إلا المتبحرون في السنة ومدارك الاجتهاد وقليل ما هم فأين قوله لا يهلك عنها إلا هالك (ومنها) قوله صلى الله عليه وآله وسلم (وترك أشياء غير نسيان رحمة بكم فلا تبحثوا عنها) انتهى عن البحث عما سكت عنه ولم يتعرض له رحمة بنا والبحث عن معارض الدليل مع عدم تحقق وجوده بحث عما سكت الله عنه إما مطلقا وإما في حق من لم يبلغه فإنه مسكوت عنه في حقه وهو في أوسع العذر حتى يصله فكيف يقال بأشتراط مانع الله عنه وجعله من التعمق المذموم والسؤال المكروه كما نقل في الفتح عن ابن فرج أنه قال في معنى قوله صلى الله عليه وآله وسلم ذروني ما تركتكم أي لا تكثروا من الاستفصال عن المواضع التي تكون مفيدة لوجه مظهر ولو كانت صالحة لغيره كما أن قوله حجروا وإن كان صالحا للتكرار

فينبغي أن يكتفى بما يصدق عليه اللفظ وهو المرة فإن الأصل عدم الزيادة (فإن قيل) ما ذكرته محمول على العمل بالسنة بعد معرفة ما هو معارض منها والجمع بينه وبين معارضة فلا ينافي إشتراط العلم بالمعارضة (فالجواب) إن هذا مردود بالنوع الثاني من السنة وهو تقريره صلى الله عليه وآله وسلم للصحابة على ما كانوا يأخذون به من العمومات والاطلاقات قبل البحث عن مخصصاتها ومقيداتنا وربما وقع في أخذهم من العموم بما هو مخصوص في الواقع فيلعب ذلك النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيرشدتهم إلى وجه الصواب ويعرفهم المراد من الآية والحديث ويقرهم على تمسكهم بذلك العموم مع تخصيصه والاطلاق مع تقييدهم فقد احتلم عمرو بن العاص في ليلة باردة شديدة البرد لما بعث في غزوة ذات السلاسل قال فأشفقت إن اغتسلت أن أعلك فتيمنت ثم صليت بأصحابي صلاة الصبح فلما قدمنا على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ذكرنا ذلك له فقال يا عمرو صليت بأصحابك وأنت جنب فقلت ذكرت قول الله عز وجل (ولا تقتلوا أنفسكم إن الله كان بكم رحيماً) فتيمنت ثم صليت فضحك رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولم يقل شيئاً رواه أحمد وأبو داود وغيرهما قال المجذبان تيمية في الأحكام فيه من العلم إثبات التيمم لخوف البرد وسقوط الفرض به وصحة إفتداء المتوضى بالتيمم وإن التيمم لا يرفع الحدث وأن التمسك بالعمومات حجة واضحة صحيحة اهـ وقال عمار بن ياسر (أجبت فلم أصب الماء فتمسكت في الصعيد وصليت فذكروا ذلك للنبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال إنما كان يكفيك هذا وضرب النبي صلى الله عليه وآله وسلم بكفيه الأرض) الحديث وهو في الصحيحين وغيرهما فتمسك عمار بعموم آية التيمم ولم يعلم أن ذلك خاص بالوجه والكفين فأرشد النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأقره على استدلاله وفهمت عائشة العموم في قوله تعالى فسوف يحاسب حساباً يسيراً فأخبرها النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن

ذلك خاص بالعرض وأن من نوقش الحساب يهلك كما في الصحيح فاقرها على استدلالها ولم يقرها على فهمها ومثل هذا كثير فدل تقريره صلى الله عليه وآله وسلم الذي هو أحد وجوه السنن أن إشتراط البحث عن المعارض غير معتبر (الوجه الرابع) : أن عمل الصحابة بعد وفاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان أيضاً على خلافه فانهم كانوا يأخذون بالأحاديث بدون توقف ولا بحث عن معارض فاذا وصلهم الحديث رجعوا إليه وقالوا بمقتضاه بعد استمرارهم على العمل بالأول وقضاياهم في ذلك كثيرة لو تتبعنا لجاء منها مجلد كما قال ابن القيم في الاعلام وضم ابن عبد البر إليها قضايا التابعين في ذلك أيضاً ثم قال وهذا لا يكاد يحيط به كتاب فضلا عن أن يجمع في باب ولما حكى ابن القيم الخلاف بين المتأخرين فيمن كان عنده الصحيحان أو أحدهما أو كتاب من السنن موثوق به هل له أن يفتى به أم لا قال بل يتعين ذلك عليه كما كان الصحابة يفعلون إذا بلغهم الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وحدث به بعضهم بعضاً بادر إلى العمل به من غير توقف ولا بحث عن معارض اهـ .

(الوجه الخامس) : أن إشتراطه يفضي إلى إسقاط التكليف بكثير من ضروريات الدين وواجباته المؤقتة على المجتهد حالة طلبه ما يفيد العلم والظن بانتفاء المعارض فانه ما من نص إلا ويحتمل وجود ناسخ له ولا عام إلا ويحتمل وجود ما يخصه ولا مطلق إلا ويحتمل وجود ما يقيد به ولا أمر إلا ويحتمل وجود ما يصرفه عن الوجوب بل ولا لفظ إلا ويحتمل وجود ما يصرفه عن الحقيقة إلى المجاز وطلب ما يفيد العلم بانتفاء جميع هذا ان لم يكن متعذرا فهو متعسر يستدعي طول بحث واستغراق عمر في التفتيش والسؤال فان آلة الاجتهاد لم تحصل لأحد دفعة واحدة بل المجتهد يترقى في ذلك شيئا فشيئا ويصله من العلم بطريق التلقين والبحث وطريق استعمال الفكر وإمعان النظر في كل وقت ما لم يدركه قبله وقد يمكث المادة "طويلة في استخراج حكم المسألة الواحدة حتى إن بعضهم طلب

حكم مسألة أربعين سنة وهذا فيما لم يكن ضروريا ولم تنزل نازلته أماما هو متعلق بالعبادات الموقته وغيرها فالعمل به لازم على الفور لضيق وقته فكيف يترك العمل به إلى أن يعلم انتفاء معارضه بل هذا لم يتل به أحد وذلك دليل على عدم اشتراط البحث عن المعارض

(الوجه السادس) أنه يستلزم الاحاطة بجميع السنة وما ورد في معاني التنزيل ومدارك الأحكام إذ لا يمكن القطع بانتفاء المعارض إلا لمن هذا وصفه والاحاطة بمنوعة فيدل على أنه لم يوجد في الأمة مجتهد صحيح الاجتهاد مقبوله واللازم باطل فاللزوم مثله (فان قلت) المراد بالعلم غلبة الظن المناط بها غالب الأحكام وهي لا تستلزم الاحاطة بل تحصل لكل من له سعة اطلاع ودقة نظر بعد البحث والتفتيش (قلت) الظن المطلوب يحصل من جهة كون الأصل عدم المعارض كما نص عليه الصيرفي وغيره فلا يتوقف على البحث الطويل والعناء الشديد ويزيد هذا وضوحاً

(الوجه السابع) وهو أن ما شرطوه في المجتهد وجوزوا له به الاجتهاد من معرفة آيات الأحكام التي هي خمسمائة وأحاديثها التي هي أربعة آلاف على أكثر ما ما قيل وأنه يكفي في الاجتهاد الرجوع إلى سنن أبي داود والبيهقي على رأى الغزالي والرافعي ومن تبعهما أو الأحكام الكبرى لعبد الحق على ما قاله ابن عرفة ومن تبعه لا يحصل معه الظن بانتفاء المعارض فان هذه الكتب وأضعافها غير حاوية لتفاصيل أحاديث الأحكام فقد ترجع إليها في البحث عما ورد في أمر ضروري فلا يجده فيها ونجده في غيرها وربما بحثنا عنه في الصحاح والسنن والمسانيد والمعاجم والاجزاء الموجودة فلا نجده في شيء منها وأحاديثها بالغة آلاف مؤلفة ومع ذلك يبقى احتمال وجوده في غيرها مما لم نقف عليه فكيف بسنن أبي داود وأحكام عبد الحق مما لا يفيد البحث فيه بهذا ظناً ولا علماً فتجوز الاجتهاد بما فيها دليل على عدم اشتراط البحث عن المعارض

(الوجه الثامن) إن الأئمة المسلم اجتهدهم بالاتفاق والمقبول نفهم للمعارض بأقرار القرافي قد وجدنا عدم اطلاعهم على المعارض في كثير مما ذهبوا اليه وأخذوا به من أدلة الأحكام وذلك يدل على أنهم لم يروا البحث عن المعارض ولا العلم به شرطاً في العمل بل نص عليه منهم الامام الشافعي كما سيأتي ولذلك كان يتغير اجتهدهم وترد عنهم أقوال متعارضة بحسب ماوقفوا عليه من المعارض بعد الاجتهاد الأول ولو بحثوا عن المعارض ورأوه شرطاً لما حصل منهم ذلك التعارض .

(الوجه التاسع) ان هذا المعارض المشترك علمه والبحث عنه معدوم كما تقدم عن انتهى السبكي أن الأحاديث ليس فيها شيء معارض متفق عليه والذي يقوله الأصوليون من أن خبر الواحد إذا عارضه خبر متواتر أو قرآن أو إجماع أو عقل إنما هو فرض وليس شيء منه واقعاً وقد سبق السبكي إلى هذا إمام الأئمة ابن خزيمة فقال ابن الصلاح في علوم الحديث رويناه عن محمد بن إسحاق بن خزيمة الإمام أنه قال لا أعرف أنه روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم حديثان باستنادين صحيحين متضادين فمن كان عنده فليأتني به لا ولف بينهما اه وقال ابن حزم في الأحكام لا تعارض بين شيء من نصوص القرآن ونصوص كلام النبي صلى الله عليه وآله وسلم وما نقل من أفعاله يبين ذلك قول الله عز وجل منبراً عن رسوله عليه الصلاة والسلام (وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى) وقوله (لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة) وقال تعالى (لو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً) فاخبر عز وجل أن كلام نبيه صلى الله عليه وآله وسلم وحي من عنده قال القرآن في أنه وحي وفي أن كلاماً من عند الله عز وجل وأخبرنا تعالى أنه راض عن أفعال نبيه صلى الله عليه وآله وسلم وأنه موافق لما ربه تعالى فيها لترغيبه عز وجل في الاتساع به عليه الصلاة والسلام فلما صح أن كل ذلك من عند الله تعالى وقد أخبر أنه لا اختلاف فيما كان من عنده تعالى أنه لا تعارض.

ولا اختلاف في شيء من القرآن والحديث الصحيح وأنه كله متفق كما قلنا ضرورة وبطل مذهب من أراد ضرب الحديث بعرضه ببعض أو ضرب الحديث بالقرآن وصح أن ليس شيء من كل ذلك مخالفاً لما سائر علمه من علمه وجهله من جهله اهـ (قلت) والسنة أيضاً شاهدة بهذا وقد قدمنا بعضها في الوجه الأول وحينئذ فالمعارض في كلام أهل الأصول ليس على حقيقته بل مرادهم به دليل تأويل الظاهر لأن تخصيص العام بصرفه عما يتناوله من الاستغراق وقصره على بعض أفراده تأويل وصرفه عن ظاهره وكذلك تقييد المطلق بإذلا تعارض بين عام وخاص ولا مطلق ومقيد فلم يبق معارضا إلا المنسوخ وهو محصور منضبط بل هو أقل من التنايل فإن الأحاديث المجمع على نسخها لا تتجاوز العشرة كما قال ابن القيم وغيره وما كان أقل من القليل لا يوجب التوقف عن العمل بجميع نصوص الشريعة (الوجه العاشر) وعلى أن العامل وقع في حديث منسوخ ولم يعرف ناسخه ففرضه الثبات على ما بلغه من المنسوخ لأنه مأمور به جملة حتى يبلغه الناسخ كما تقرر في الأصول قال الغزالي في المستصفى اختلفوا في النسخ في حق من لم يبلغه الخبر فقال قوم النسخ حصل في حقه وإن كان جاهلا به وقال قوم ما لم يبلغه لا يكون ناسخا في حقه والمختار أن للنسخ حقيقة وهي ارتفاع الحكم السابق ونتيجة وهي وجوب القضاء وانتفاء الأجزاء بالعمل السابق أما حقيقته فلا تثبت في حق من لم يبلغه وهو رفع الحكم لأن من أمر باستقبال بيت المقدس فاذا نزل النسخ بمكة لم يسقط الأمر عن هو باليمن في الحال بل هو مأمور بالتمسك بالأمر السابق ولو ترك لعصى وإن بان أنه كان منسوخا ولا يلزمه استقبال الكعبة بل لو استقبلها لعصى وهذا لا يتجه فيه خلاف وقال ابن حزم في الأحكام قال قوم النسخ يقع حين نزول الوحي لأن المنسوخ إنما هو أمر الله المتقدم لأفعال المأمورين إلا أن الغائب لا يقع عليه الملامة ولا الوعيد إلا بعد بلوغ الأمر الناسخ إليه وأجره على فعل مانسوخ ما لم يبلغه نسخا أجر واحد لأنه مجتهد مخطئ كما نص رسول الله صلى الله عليه

وآله وسلم في ذلك والذي نقول به أن النسخ لا يلزم إلا إذا بلغ وبين ما قلنا قوله تعالى (لا نذكركم به ومن بلغ) "فإنما وجب الحكم بعد البلوغ اه وقال في فصل الآوامر هل على الفور أم على التراخي فان اعترضوا بمن بلغه المنسوخ ولم يبلغه الناسخ قلنا هو بمنزلة من لم يبلغه الأمر في أنه لم يلزم حكماً فلا يلام على تركه حتى يبلغه ولا يعذب على تركه حتى يعلمه بل حكمه الثبات على ما بلغه من المنسوخ لأنه مأمور به جملة حتى يبلغه الناسخ بقوله تعالى لا نذكركم به ومن بلغ فصح أن الذي بلغه من أمر الله تعالى في القرآن وعلى لسان رسوله صلى الله عليه وآله وسلم هو اللازم له لقوله عز وجل أطيعوا الله وأطيعوا الرسول حتى يبلغه الأمر الناسخ فحينئذ يسقط عنه المنسوخ ويلزمه الناسخ

(الوجه الحادى عشر) وإذا ثبت أن التمسك بالمنسوخ الذى هو معارض واجب حتى يتبين الناسخ وأنه لا ائتم عليه فى العمل بالمنسوخ فالتمسك بالعام قبل معرفة المخصص أولى بالوجوب وأنه الموفق .

(الوجه الثانى عشر) ومن أجل هذا ذهب المحققون والجمهور الى عدم اشتراط البحث عن المعارض فقال التاج السبكى فى جمع الجوامع ويتمسك بالعام فى حياة النبى صلى الله عليه وآله وسلم قبل البحث عن المخصص وكذا بعد الوفاة خلافا لابن سريج زاد الجلال المحلى فى شرحه ومن تبعه فى قوله لا يتمسك به قبل البحث لاحتمال المخصص وأجيب بأن الأصل عدمه وهذا الاحتمال متف فى حياة النبى صلى الله عليه وآله وسلم لأن التمسك بالعام إذ ذاك بحسب الواقع فيما ورد لا أجله من الوقائع وهو قطعى الدخول لكن عند الأكثر وما نقله الآمدى وغيره من الاتفاق على ما قاله ابن سريج مدفوع بحكاية الأستاذ والشيخ أبى اسحاق الشيرازى الخلاف فيه وعليه جرى الامام الرازى وغيره ومال الى التمسك قبل البحث واختاره البيضاوى وغيرهم وتبعهم المصنف وهو قول الصيرفى كما نقله عنه الامام الرازى وغيره اه . ولما قال التاج السبكى فى

في مبحث الاجتهاد وليبحث عن المعارض واللفظ هل معه قرينة قال الجلال المحلى وهذا أولى لا واجب ليوافق ما تقدم من أنه يتمسك بالعام قبل البحث عن المخصص على الأصح اهـ . وقال الامام الرازى في المحصول قال ابن سريج لا يجوز التمسك بالعام مالم يستقص في طلب المخصص فاذا لم يوجد بعد ذلك المخصص فيثبت بجوز التمسك به في إثبات الحكم وقول الصيرفي يجوز التمسك به في ابتداء الأمر مالم يظهر دلالة مخصصة واحتج الصيرفي بأمرين أحدهما لو لم يحز التمسك بالعام إلا بعد طلب المخصص لم يحز التمسك بالحقيقة إلا بعد البحث هل يوجد ما يقتضى صرف اللفظ عن الحقيقة إلى المجاز وهذا باطل فذلك مثله بيان الملازمة انه لو لم يحز التمسك بالعام إلا بعد طلب المخصص لكان ذلك لأجل الاحتراز عن الخطأ المحتمل وهذا المعنى قائم في التمسك بحقيقة اللفظ فيجب اشتراكهما في الحكم ويبان أن التمسك بالحقيقة لا يتوقف على طلب ما يوجب العدول الى المجاز هو أن ذلك غير واجب في العرف بدليل أنهم يحملون اللفظ على ظواهرها من غير بحث عن أنه هل وجد ما يوجب العدول أم لا واذا وجب ذلك في العرف وجب أيضا في الشرع لقوله صلى الله عليه وآله وسلم ما رآه المسلمون حسناً فهو عند الله حسن والأمر الثاني أن الأصل عدم التخصيص وهذا يوجب ظن عدم التخصيص فيكفى في إثبات ظن الحكم واحتج ابن سريج أن بتقدير قيام المخصص لا يكون العموم حجة في صورة التخصيص فقبل البحث عن وجود المخصص يجوز أن يكون العموم حجة وأن لا يكون والأصل أن لا يكون حجة لإبقاء الشيء على حكم الأصل والجواب أن ظن كونه حجة أقوى من ظن كونه غير حجة لأن إجراؤه على العموم أولى من حمله على التخصيص ولما ظهر هذا القدر من التفاسير كفى ذلك في ثبوت الظن اهـ .

(قلت) والحديث المذكور أخرجه أحمد في السنة والبرار والطيايى والطبرانى وأبو نعيم في ترجمة ابن مسعود من الحلية موقوفا عليه باسناد حسن ولما نقل

صاحب التحرير الاجماع على وجوب البحث قال شارحه ابن الهمام مانصه قال الشيخ تاج الدين السبكي دعوى الاجماع على أنه لا بد من البحث ممنوعة فالمسألة مشهورة بالخلاف بين أئمتنا حكاها الأستاذ أبو اسحاق الاسفراينى والشيخ أبو اسحاق الشيرازى ومن يطول تعداده وعليه جرى الامام الرازى وأتباعه اهـ . وقدح الفاضل الأبهري فيه أيضا مع مخالفة الصيرفى بأنه إن كان فى عصره فكيف ينعقد مع مخالفته وهو من أهل الاجماع ولو كان قبله لعرفه فلم يخالف لأنه أقعد بمعرفته وإن كان بعد ابن الحاجب الحاكى له لكن خالفه كثير من المحققين كمصنفى الحاصل والتحصيل والمنهاج فانهم اختاروا جواز العمل به والتمسك به ما لم يظهر مخصص وأسندوا إيجاب طلبه الى ابن سريج ثم الفاضل الكرماني قال بعد حكاية قول الصيرفى قلت وهو موافق لما فى رسالة الشافعى والكلام إذا كان عاما ظاهرا كان على عمومته وظهوره حتى يأتى دلالة على خلاف ذلك اهـ . وقد قال السبكي ثم قال الشيخ أبو حامد وذكر الصيرفى أن ما ذهب اليه مذهب الشافعى فذكر هذا بعينه قال ابن الهمام ثم هذه المسألة لم أقف فيما وصلت اليه من كتب الحنفية على صريح لهم فيها نعم اصولهم توافق ما ذهب اليه الصيرفى ولا سيما ما ذهب اليه معظمهم القائلون بأن موجهه قطعى كموجب الخاص اهـ . وفى فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت يجوز العمل بالعام قبل البحث عن المخصص واستقصاء تفتيشه عندنا وعليه الصيرفى والبيضاوى والارموى ويلوح آثار رضى صاحب المحصول ونقل الغزالى والآمدى الاجماع على المنع وهو ممنوع والنقل غير مطابق فان الأستاذ أبا اسحاق الاسفراينى وأبا اسحق الشيرازى والامام الرازى حكوا الخلاف بل الأستاذ حكى الاتفاق على التمسك به قبل البحث فى حياته صلى الله عليه وآله وسلم كما فى التيسير وأدل الدليل على أن نقل الاجماع غير مطابق ان عمر رضى الله عنه حكم بالدية فى الأصابع لمجرد العلم بكتاب عمرو بن حزم رضى الله عنه وترك القياس والرأى

ولم يبحث عن المخصص ولم يسأل عنه وكذا سيدة النساء فاطمة الزهراء عليها الصلاة والسلام تمسكت بمأظفته عاما في الميراث مع عدم البحث والسؤال عن المخصص ثم ظهر المخصص ظهور الشمس على نصف النهار وبالجملة لم ينقل عن واحد من الصحابة قط التوقف في العام إلى البحث عن المخصص ولا إنكار واحد منهم في المناظرات على من تمسك بالعام قبل البحث عن المخصص وكذا في القرن الثاني والثالث والخنفية يوجبون العمل به قبل البحث واستقر هذا المذهب إلى الآن فأين الاجماع وقد تقدم النقل عن القاضي الامام أبي زيد من أن التوقف معتدع بعد القرن الثالث وقال هو أيضا وجملة الجواب ان العام يلزمه العمل بعمومه كما سمع وأما الفقيه فيلزمه أن يحتاط لنفسه فيقف ساعة لاستكشاف هذا الاحتمال بالنظر في الاشياء مع كونه حجة للعمل به إن عمل لكن يقف احتياطا حتى لا يحتاج إلى نقض ما مضاه بتبين الخلاف لكن الكلام في موجب النص نفسه أما الاحتياط فضرر معين يترك به الاصل إلا أن الترك به لا يجب حتما وهذا الكلام ناطق بجواز العمل قبل البحث قال مطلع الاسرار نالاهية التخصيص الاحسن أن الصحابة يجوز لهم العمل به قبل البحث عن المخصص فإنه لا يحتمل الخفاء عليهم لو كان وأما العام الذي يحتمل الخفاء عليه فلا بد له من التوقف وأما المجتهدون الذين هم ذووا حظ عظيم من العلم فهم في حكم الصحابة وهذا مخالف لما نقل عن القاضي الامام وقد مر أنه خفى على سيدة النساء عليها الصلاة والسلام المخصص القطعي لما ظنته عاما وعمدت به قبل البحث عنه ولا وجه للتوقف بعد قيام دليل شرعي موجب للحكم الالهي إلا احتياط ساعة لمن له رتبة الاجتهاد والتأمل لنا ما تقدم أنه قطعي دلالة فيستفاد منه الحكم قطعا فلا يتوقف على عدم احتمال المراض احتمالا لا غير معتد به كما لا يتوقف في سائر القواطع على عدم احتمال النسخ والتأويل وهذا ظاهر جداً ثم هذا الدليل يتم على القول بالظنية أيضا فإنه يفيد ظن الحكم الالهي ظنا قويا فيجب العمل به من

غير توقف لاجل احتمال مرجوح للاجماع على العمل بالراجح قالوا عارض
دلالة احتمال المخصص قلنا العام قاطع ولا احتمال للتخصيص الاعقلا كاحتمال
الجازفى الخاص والاحتمال عقلا لا يعارض الدلالة وضعا ولو سلم أنه ظنى
فاحتمال المخصص احتمال مرجوح فلا يعارض العموم الوضعى الراجح ولا
يتوقف دون المعارضة اهـ ولما قال ذلك المنتصب الزيدى لا يرجح بالخبر حتى يعلم
أنه غير منسوخ ولا مخصص ولا معارض بما هو أقوى من إجماع أو غيره كتب
عليه ابن الوزير فى الروض الباسم (بأنه) هذا الذى ذكره لا يجب على المجتهد عند
جواهر علماء الاسلام كما ذلك مقرر فى علم الأصول وأنه لا سبيل إلى العلم بعدم
المعارض والناسخ والمخصص وإنما اختلف العلماء فى وجوب الظن لعدم هذه
الأمور فى حق المجتهد فقط ولا أعلم أن أحداً شرط ذلك فى ترجيح المقلد وإنما
اختلف العلماء فى وجوب الترجيح على المقلد بما يفيد الظن ولم يختلفوا فى جواز
ذلك وحسنه وإنما اختلفوا فى وجوبه مع اتفاقهم أنه زيادة فى التحرى فلا يخلو
المعارض أما أن يقر أن الترجيح بخبر الثقة يفيد الظن أو لا ان قال إنه لا يفيد
الظن فذلك ممنوع لان الظن يحصل بخبر الثقة من غير توقف على العلم بعدم
المعارض والناسخ والمخصص ووجود الظن عند خبر الثقة ضرورى ولو كان
ظن صحة الحديث النبوى يتوقف على ذلك لتوقف الظن على ذلك فى سائر
أخبار الثقات وكان يجب إذا أخبرنا ثقة بوقوع مطر أو نفع دواء أو غير ذلك
أن لا نظن صحته متى يطلب المعارض والمخصص بل يلزم إذا أفتى المفتى أن لا
تقبل فتواه حتى يطلب معارضها من غيره فلا يوجد وكذلك يلزم أن لا يعتد
بإذن المؤذن حتى يطلب المعارض وكذلك إذا شهد الشاهدان وإما أن يسلم
أن الظن يحصل بخبر الثقة قبل طلب المعارض ونحوه فالدليل على وجوب
الترجيح به وجوه الاول أن مخالفته قبل المعارض وغيره مع ظن صحته يقتضى
الانقضاء على ما يظن أنه حرام وإن مضرة العقاب واقعة عليه وتجنب الحرام المظنون

واجب سمعا وتجنب المضرة المظنونة واجب عقلا الثاني أن الدليل على وجوب العمل بخبر الواحد قائم قبل طلب هذه الامور وقبل ظن عدمها كما هو قائم بعد ذلك الثالث أن أبا بكر الصديق رضى الله عنه لما سئل عن سهم الجدة فاخبره المغيرة ومحمد بن مسلمة لم يطلب المعارض والناسخ ونحو ذلك وكذلك عمر ابن الخطاب لما أخبره عبد الرحمن بقوله صلى الله عليه وآله وسلم في المجوس سنوا بهم سنة أهل الكتاب عمل به ولم يطلب المعارض والناسخ ونحوه وشاع ذلك وذاع ولم ينكر فكان إجماعا من الصحابة رضى الله عنهم الرابع أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لمعاذ في حديثه المشهور (يُحكم قال بكتاب الله قال فان لم تجد قال بسنة رسول الله الحديث) وفيه ما يدل على تقرير معاذ على ما ذكره ولم يذكر فيه طلب المعارض والناسخ بعد وجود الحكم في الكتاب أو السنة وكان طاب ذلك في حياة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أولى بالوجوب لانه يطلب من النبي صلى الله عليه وآله وسلم وذلك طلب مفيد لليقين وحديث معاذ هذا وان كان في إسناده مقال عند بعض أهل الحديث فقد قواه غير واحد منهم القاضي أبو بكر العربي المالكي والحافظ ابن كثير الشافعي وذكر أنه جمع جزأ في شواهد وطرقه وقال هو حديث حسن مشهور اعتمد عليه أئمة الاسلام في اثبات أصل القياس وكذلك علماء المعتزلة والزيدية احتجوا به بل قال الامير الحسين في شفاء الاوام أنه حديث معلوم فان قلت فهذه الوجوه تقتضى أن البحث عن المعارض أو الناسخ والخاص غير واجب في حق المجتهد قلت هو كذلك وهو اختيار الفخر الرازي وحكاة في المحصول عن غيره اه وقال ابن القيم في إعلام الموقعين في الكلام على العمل بما في كتب الحديث الموثوق بصحتها مانصه والصواب في هذه المسألة التفصيل فان كانت دلالة الحديث ظاهرة بينة لكل من سمعه لا تحتمل غير المراد فله أن يعمل به ولا يطلب له التزكية من قول فقيه وامام بل الحجة قول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وان خالفه من خالفه

وإن كانت دلالة خفية لا يتبين المراد منها لم يحز له أن يعمل ولا يفتى بما يتوهمه مراداً حتى يسأل ويطلب بيان الحديث ووجهه وإن كانت دلالة ظاهرة كالعام على أفرادهِ والأمر على الوجوب والنهي على التحريم فهل له العمل والفتوى به يخرج على الأصل وهو العمل بالظواهر قبل البحث عن المعارض وفيه ثلاثة أقوال في مذهب أحمد وغيره الجواز والمنع والفرق بين العام فلا يعمل به قبل البحث عن المخصص والأمر والنهي فيعمل به قبل البحث عن المعارض وهذا كله إذا كان ثم نوع أهلية ولكنه فاصر في معرفة الفروع وقواعد الأصولين والعربية وإذا لم تكن ثم أهلية فنرضه ما قال الله تعالى (فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون) وقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم (ألا سألوا إذ لم يعلموا فأنما شفاء العي السؤال) وإذا جاز اعتماد المستفتى على ما يكتبه المفتي من كلامه أو كلام شيخه وإن علا وصعد فن كلام إمامه فلا يجوز اعتماد الرجل على ما كتبه الثقات من كلام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أولى بالجواز وإن قدر أنه لم يفهم الحديث كما لو لم يفهم فتوى المفتي فيسأل من يعرفه معناه كما يسأل من يعرفه معنى جواب المفتي اه وقال العلامة السنوسي في الإيقاظ والذي حقه الثقات المبادرة بالأخذ به يعني الحديث بمجرد الحصول قال بعضهم بعد أن ذكر الخلاف ودليل وجوب الأخذ ما نصه ومن هنا عرفت أنه لا يتوقف في العمل بالحديث الصحيح بعد وصوله على عدم النسخ أو الإجماع على خلافه أو المعارض بل ينبغي العمل به إلى أن يظهر شيء من الموانع فينظر في ذلك ويكفي في وجوب العمل كون الأصل عدم هذه الموانع وقد بنى العلماء على اعتبار الأصل في الأشياء أحكاماً كثيرة في الماء ونحوه لا تخفى على متبع كلامهم اه وقال أيضاً في بغية المقاصد في الكلام على شروط الاجتهاد ما فضلته وسادسها البحث عن المعارض أعني التمسك بالعام قبل البحث عن المخصص وبالمطلق قبل علم مقيدته مثلاً وله حالان فإن وجد التفظ الدال على الحكم مجرداً عن القرائن فاهم فيه خمسة

أقوال الأول جواز التمسك في العمل بمقتضاه قبل البحث عن المعارض وهو الأصح وبه قال الصيرفي والامام وعليه مثنى صاحب جمع الجوامع والمنهاج والجمهور بناء على أن الأصل عدم الممارض الثاني وجوب اعتقاد عموميه مثلاً والمسايرة إلى العمل بمقتضاه وبه قال الامام الرازي أيضاً والامام الشيرازي ونص مالك الثاني في شرح الملمع إن وردت هذه الألفاظ الموضوعة للعموم فهل يجب اعتقاد عمومها في الحال عند سماعها والعمل بمقتضاه يختلف أصحابنا فقال أبو بكر الصيرفي يجب اعتقاد العموم في الحال عند سماعها والعمل بموجبها ومثله في البرهان للزركشي الثالث ندب البحث عن المعارض كما قال الجلال المحلى ليسلم من تطرق الخدش إليه لو لم يبحث الرابع منع العمل به قبل البحث وبه قال ابن سريج والغزالي والأستاذ أبو إسحق والأمدى محتجين باحتمال المخصص وعليه فهل يكفي في البحث ظن أن لا مخصص وهو الراجح أولاً بد من القطع ويحصل بتكرار النظر والبحث واشتار كلام الأئمة من غير أن يذكر أحد منهم مخصصاً وبه قال الباقلاني الخامس الفرق بين العام فلا يعمل به قبل البحث عن المخصص والأمر والنهي مثلاً فيعمل به قبل البحث عن المعارض وأما إن وجد اللفظ المذكور غير مجرد عن القرائن فقال الزركشي والشيخ ولي الدين العراقي من شروط الاجتهاد البحث عن المعارض فيبحث عن العام هل له مخصص وعن المطلق هل له مقيد وعن النص هل له ناسخ وفي اللفظ هل له قرينة تصرفه عن ظاهره إلى أن يغلب على الظن مرجح ذلك فيعمل به أو عدمه فيعمل بما يقتضيه ظاهر اللفظ. قال ولا ينافي في هذا ما نقرر من جواز التمسك بالعام قبل البحث عن المخصص لأن ذلك في جواز التمسك بالمجرد عن القرائن والكلام هنا في اشتراط معرفة المعارض بعد ثبوت كونه معارضاً اهـ . وحينئذ فاشتراط البحث مقيد بالثبوت لا مطلق اهـ . كلام السنوسي وفي جعله الأقوال خمسة ما لا يخفى والصواب أنهما ثلاثة كما يدرك بالتأمل من نفس

كلامه والتحقيق عندى وهو الواقع إن شاء الله تعالى وإن لم أر من ذكره أن الخلاف لفظى فإن المانعين على قسمين قسم اكتفى بظن العدم وقسم اشترط القطع به ومن اكتفى بالظن جعل طريقه أمرين أحدهما التمسك بالأصل المجرد عن القرائن الدالة على المعارض وثانيهما سكون النفس واعتقاد أن لامعارض بالقرائن اللائحة من المقام وهذا عين قول المجوزين فإن كلامهم فيما هو مجرد عن القرائن كما صرح به الزركشى والولى العراقى وابن القيم وغيرهم واعتمادهم على الأصل المفيد للظن وسكون النفس إلى عدم المعارض أمام وجود القرينة الدالة على أن هناك معارضا فلا أظن أحدا منهم يقول حينئذ بطرح البحث عن ذلك المعارض الذى دلت على وجوده القرينة وإن لم يكن محقق الوجود ومن اشترط القطع بنفى المعارض جعل الحصول عليه من طريقين أيضا أحدهما عدم إشتهار المعارض بين الائمة وثانيهما أنه لو كان موجودا لنسبه الله تعالى للمكلفين ولبلغهم ذلك وما خفى عليهم وهو أيضا عين قول المجوزين فإنهم يقولون لو كان العموم غير مراد ولا مأذون فى العمل به إلا بعد البحث عن المخصص لنصب الشارع ذلك المخصص وقرنه به أو بما يدل على وجوده فلما لم يفعل دل على أننا مأذونون فى العمل بهذا العموم إلى أن يظهر لنا مخصصه وبأنه لو كان موجودا لاشتهر بين الائمة ووصل إلينا من طريقهم كما اشتهر بينهم العام ووصل إلينا من طريقهم فلما وصلنا العام ولم يصلنا المخصص علمنا أنه غير موجود واكتفينا بمجرد العام فإن اتضح خطؤنا بعد بوجوده علمنا به كما لو اتضح خطأ المستدل بهذا على العدم بوجوده بعد فمضير القولين واحد كما ترى ولما قرر الغزالى فى المستصفى وجوب البحث عن المعارض رجع فاستشكله واستشكل أدلة القائلين به من جهة الحصول عليه فقال ولكن المشكل أنه إلى متى يجب البحث فإن المجتهد وإن استقصى أمكن أن يشذ عنه دليل لم يثر عليه فكيف يحكم مع إمكانه أو كيف ينحسم سبيل إمكانه وقد انقسم فى هذا على ثلاثة

مذاهب فقال قوم يكفيه أن يحصل غلبة الظن بالاتقاء عند الاستقصاء في البحث كالذي يبحث عن متاع في البيت فيه أمتعة كثيرة فلا يجده فيغلب على ظنه عدمه وقائل يقول لا بد من اعتقاد جازم وسكون نفس بأنه لا دليل أما إذا كان يشعر بجواز دليل يشذ عنه ويحيك في صدره إمكانيه فكيف يحكم بدليل يجوز أن يكون الحكم به حراما نعم إذا اعتقد جزما وسكنت نفسه إلى الدليل جاز له الحكم كان مخطئا عند الله أو مصيا كما لو سكنت نفسه إلى القبة فصلى إليها وقال قوم لا بد أن يقطع باتقاء الأدلة وإليه ذهب القاضي لأن الاعتقاد الجزم من غير دليل قاطع سلامة قلب وجهل بل العالم الكامل تشعر نفسه بالاحتمال حيث لا قاطع ولا تسكن نفسه والمشكل على هذا طريق تحصيل القطع بالنفي وقد ذكر فيه القاضي مسلكين أحدهما أنه إذا بحث في مسألة قتل المسلم بالذمي عن مخصصات قوله لا يقتل مؤمن بكافر مثلا فقال هذه مسألة طال فيها خوض العلماء وكثر بحثهم فيستحيل في العادة أن يشذ عن جميع مدركها وهذه المدارك المتقولة عنهم علمت بطلانها فأقطع بأن لا مخصص لها قال الغزالي وهذا فاسد من وجهين أحدهما أنه حجر على الصحابة أن يتمسكوا بالعموم في كل واقعة لم يكثر الخوض فيها ولم يطل البحث عنها ولا شك في عملهم مع جواز التخصيص بل مع جواز نسخ لم يبلغهم كما حكموا بصحة المخبرة بدليل عموم حلال البيع حتى روى رافع ابن خديج النهي عنها الثاني أنه بعد طول الخوض لا يحصل اليقين بل إن سلم أنه لا يشذ المخصص عن جميع العلماء فمن أين لقي جميع العلماء ومن أين عرف أنه بلغه كلام جميعهم ففعل منهم من تبه لدليله وما كتبه في تصنيفه ولا نقل عنه وإن أورده في تصنيفه ففعله لم يبلغه وعلى الجملة لا يظن بالصحابة فعل المخبرة مع اليقين باتقاء النهي وكان النهي حاصلا ولم يبلغهم بل كان الحاصل إما ظنا وإما سكون نفس . المنسلك الثاني قال القاضي لا يبعد أن يدعى المجتهد اليقين وإن لم يدع الاحاطة بجميع المدارك إذ يقول لو كان الحكم خاصا لنصب الله تعالى عليه

دليلاً للمكلفين ولبلغهم ذلك وما خفى عليهم قال الغزالي وهذا أيضاً من الطراز الأول فإنه لو اجتمعت الأمة على شيء أمكن القطع بأن لا دليل يخالفه إذ يستحيل إجماعهم على الخطأ أما في مسألة الخلاف كيف يتصور ذلك والمختار عندنا أن يتقن الانتفاء إلى هذا الحد لا يشترط وأن المبادرة قبل البحث لا تجوز بل عليه تحصيل علم وظن باستقصاء البحث أما الظن فبانتفاء الدليل في نفسه وأما القطع فبانتفائه في حقه بتحقيق عجز نفسه عن الوصول إليه بعد بذل غاية وسعه فيأتي بالبحث الممكن إلى حد يعلم أن بحثه بعد ذلك سعى ضائع ويحس من نفسه بالعجز يقينا فيكون العجز عن العثور على الدليل في حقه يقينا وانتفاء الدليل في نفسه مظنون وهو الظن بالصحابة في المخاربة ونظائرهما. كلام الغزالي فأبطل اشتراط القطع بالانتفاء واكتفى بظنه والظن كما يحصل بما ذكره كذلك يحصل بالتمسك بالأصل العاري عن اقتران الدالة على وجود المعارض فاتفق القولان على أننا أثبتنا اتفاقهما وأن المصير واحد حتى على قول من اشترط القطع بالانتفاء على ما أبداه الغزالي من دلائل بطلانه ثم ما حمل هو عليه فعل الصحابة من البحث المؤدى إلى العجز غير مسامح لمن عرف أحوال الصحابة وسيرهم وهو مناقض أيضاً لقوله قبل ذلك ولا شك في علمهم مع جواز التخصيص بل مع جواز نسخ لم يبلغهم الخ. لا يقال إنه محمول في نظره على علمهم بعد البحث والعجز كما صرح به فلا تناقض لأنه لو وقع منهم البحث لتحصلوا عليه قبل الأخذ بالعام فإن غالب من يجدون عنده المخصص يكون معهم في بادئهم سواء الموجودون بالمدينة أو مكة أو البصرة أو الشام أو غيرها ولم يجتمعوا كل يوم خمس مرات لأداء الفريضة في الجماعة وذلك يسهل لهم الحصول على المخصص قبل التمسك بالعام والواقع أنهم يتمسكون به في بعض القضايا مدة طويلة كما ورد بتعيين قدرها بعض الآثار بستين وبعضها بأكثر وذلك دال على أنه لم يحصل منهم بحث حتى اشتهر مأخذوا به وأفتوا به فبلغ ذلك من عنده المخصص فأخبر به ومن رجع

إلى كتب السنة تحقق هذا وجزم به وأيضا لو حصل منهم بحث في جميع ما وقع لهم من ذلك لقلنا كما نقل بحث عمر بن أدلة لم يعامها وبحث أبي بكر وابن عباس وغيرهم وبالله التوفيق .

(الوجه الثالث عشر) أن هذا لازم أيضا لنصوص الأئمة فإن فيها العام المخصوص والمطاق المقيد بل فيها المتعارض على الحقيقة التي لا يمكن الجمع بينه بحال كما يوجد عن الإمام رواية بالجواز وأخرى بالنقد وأخرى بالكرهية وأخرى بالمنع في المسألة الواحدة كنهه فقد فهم جماعة من رواية ابن التماس فيها الكراهية وروى عنه العراقيون المنع وروى الجمهور النقد وبعضهم الجواز وطا نظائر لا تحصى وتكون رواية الجواز في كتاب ورواية المنع في آخره حيث وجد هذا بكثرة في كلامهم تطرق احتمال وجوده في جميعه فامن مسألة نص عليها إمام إلا ويحتمل أن عمومها غير مراد وأنه خصصه في موضع آخر أو أنه رجع عنه إلى القول بضده فيجب على المقلدان لا يعمل بشئ من نصوصه حتى يطلب المعارض ويحصل عند العلم بانتفاءه وتطابقه إما يكون من الكتب التي تصدت لنقل نصوص الإمام وأكثرها نادر معدوم كالواضحة والعقيدة والموازاة وغيرها وكذلك المفتى في النازلة الذي يستخرج حكمها من مسألة منصوصة لإمامه أو إمام من أئمة مذهبه يجب أن لا يؤخذ بفتواه حتى يعلم انتفاء معارض للنص الذي قلص عليه كلام الإمام ثم ينظر في نفس فتواه واستنباطه هل له معارض ولا يعمل به إلا بعد انتفاءه وهكذا لا يبقى كلام إلا وتوقف العمل به على العلم بانتفاء معارضه وبه يطال التكليف وتتطلب الشريعة ومن قصور وجود المعارض على كلام الله ورسوله ونفاذ من هو لا ينفذ ناقض الكتاب والسنة وكابر الحس ودافع المشاهدة كما أن من أوجب الجمع بين المتعارض من كلام الله ورسوله ولم يوجب بين المتناقض المتضاد من كلام الفقهاء فهو قائل بأن في كلام الله ورسوله ما يجب تركه وإيسر في كلام الفقهاء متروك بل كله مقبول سواء تناقض أو توافق وكفى .

به ضلالا وخسرانا والله يعصمنا بيمينه

(فصل) الامر الثاني بما وقع في كلام القرافي قوله ان نفى المقلد للمعارض

غير مقبول وإنما يقبل نفيه من المجتهدين وهذا باطل من وجوه

(الوجه الاول) أن هذا تحكم لادليل عليه وكل ما كان كذلك فهو باطل

يانه أن من قال بوجوب البحث عن المعارض لم يشترط انتفاءه في نفسه بل

اشترط العلم بانتفائه والعلم بانتفاء الشيء لا يستلزم أن يكون منتفيا في نفسه فقد

يكون موجودا ويستفرغ الباحث وسعه المؤدى إلى غلبة الظن عنده فلا يهتدى

المحيث عند المعتبر حصول الظن أو القطع على الخلاف السابق وهذا يستوى فيه

المقلد مع المجتهد من جهة مطلوبة العمل من كل واحد منهما بما أداه اليه ظنه وإن

كانت الوسائل المؤدية للمجتهد إلى حصول الظن بانتفاء المعارض قد تكون

أقوى منها في المقلد ولكنه مكلف بما أداه اليه ظنه على حسب وسعه وطاقته

لا على حسب طاقة الغير ووسعه لأنه من التكليف بما لا يطاق وهو محال

فاذا أراد أحد الصلاة مثلا ولم يعرف القبلة فالواجب عليه أن يجتهد بحسب

وسعه وطاقته حتى يغلب على ظنه أنه أصاب جهة القبلة أو عينها على الخلاف

ثم يصلى وان بان بعد أنه كان مخطئا في ظنه ولا يجب عليه في تلك الساعة أن

يجتهد على حسب وسع فلان الذى هو أعرف منه بسمت القبلة والدلائل

المعينة لجهتها لأنه ليس في وسعه وطاقته فهو غير مكلف به وهكذا حكم الظن

الناط به حكم كثير من مسائل العبادات والفروع الفقهية إنما هو بحسب ظن

المرء نفسه لا بحسب ظن غيره فاذا استفرغ المقلد وسعه في البحث عن المعارض

حتى غلب على ظنه انتفائه جاز له حينئذ العمل بما طلب معارضه وان كان وسع

المجتهد أعلى وأكمل بحيث لو استعمله لا يمكن وقوفه على المعارض كما أن

المجتهدين درجاتهم متفاوتة في الحفظ وقوة المدرك فقد يستفرغ المجتهد

وسعه في البحث والنظر فيؤديه إلى ظن انتفاء المعارض ويكون في الواقع موجودا

أو معلوما لمن هو أحفظ منه أو أوسع نظراً وأقوى إدراكاً ولا قابل مع هذا بعدم اعتبار نفى الاول فالمقلد مثله لأن الكل اداه نظره المعتبر في حقه (فان قيل) ظن المقلد غير مقبول بخلاف ظن المجتهد (قلنا) ان كان عدم قبوله لاحتمال وقوع الخطأ فيه فالاحتمال واقع في ظن المجتهد أيضاً فهما سواء وان كان لمجرد اجتهاده فهو تحكم باطل إذ لا دخل للاجتهاد في تحقيق الظنون

الوجه الثاني ما قررناه من أن الاصل عدم المعارض والتمسك بالاصل يفيد ظن عدم وجوده كما قال الصبر في والامام الرازي وظن عدم الوجود هو المطلوب من المجتهد والمقلد مثله

الوجه الثالث ما قررناه أيضاً من انحصار المعارض في المنسوخ وهو أقل من القليل لا يشد شيء منه عن علم الباحث المقلد بل هو مضبوط ومنحصر في مؤلفات صغيرة يمكن الاطلاع على ما فيها بل وحفظه بسهولة أمام من أطال فيه كالحازمي في الاعتبار فلا بد خاله فيه ما ليس منه مما هو من قبيل التخصيص كما قال ابن الصلاح في علوم الحديث وفيمن عاناه من أهل الحديث من أدخل فيه ما ليس منه لحفاء معنى النسخ وشرطه وأشار الى هذا الحافظ السيوطي في الفيتة فقال :

فاعن به فانه مهم وبعضهم أناه فيه الوهم

والا فكتاب ابن الجوزي فيه صغير جداً لا يبلغ نصف كراس وقد قال ابن القيم في اعلام الموقعين في الفائدة الثامنة والاربعين من الفوائد المعقودة آخره مانصه قالوا والنسخ الواقع في الاحاديث الذي أجمعت عليه الامة لا يبلغ عشرة احاديث البتة بل ولا شطرها اه وقال صاحب الروض الباسم التمثيل لأصعب علوم الاجتهاد بالناسخ والمنسوخ جهل مفرد لأن معرفته يسيرة فان النسخ قليل في الشريعة ثم سرد كل ما قيل بنسخه من المجمع عليه والمختلف فيه في نحو ورقة ثم قال فاذا عرفت أن الذي ذكرناه هو كل المنسوخ أو جلّه (١٤ - متون)

فكيف يقال إنه أصعب علوم الاجتهاد وأن معرفته اجتهاد ومن المعلوم لكل منصف أن تعلم مثل هذا أسهل من تعلم كتاب الصلاة في كثير من الكتب التقليدية اه (قلت) وما نقله ابن الصلاح عن الزهري من قوله أعيان الفقهاء وأعجزهم أن يعرفوا ناسخ حديث رسول الله ﷺ من منسوخه فذلك كان في أول الامر قبل تدوين السنة وتمحيص ناسخها من منسوخها لأن الناسخ تكلم فيه رسول الله ﷺ ثم كان متداولاً بين الصحابة والتابعين ثم مفرقاً في كتب السنة والخلاف الى أن جردله غير واحد من الأئمة مصنفات كأبي داود صاحب السنن وأبي حفص بن شاهين وابن الجوزي في مصنفين أحدهما في الرد على جماعة من العلماء دعوى النسخ في كثير من الاحاديث وثانيهما في تجريد الاحاديث المنسوخة وهو مختصر جداً وكالحزامي والبرهان الجعبري وغيرهم أما بعد تدوينه وجمعه على انفراد فالحصول عليه من أسهل السهل للمقادير لا يبعد من يقول إن نفى المقلد له أولى بالقبول من نفى بعض المجتهدين الذين لم تدون في عهدهم مطلق السنة فضلاً عن الناسخ وحده وبالله التوفيق

(الوجه الرابع) أنه على تسليم جعل المخصص ونحوه معارضاً وإن نفى لا يقبل إلا من يجتهد فأحاديث الاحكام الموجودة كلها معمول بها عند الأئمة اجتماعاً وانفراداً إذ ما من حديث إلا وأخذ به إمام أو أئمة مجتهدون كما قال الترمذي في العلل التي بآخر جامعهم جميع ما في هذا الكتاب من الحديث هو معمول به وبه أخذ بعض أهل العلم ما خلا حديثين حديث ابن عباس أن النبي ﷺ جمع بين الظاهر والمعسر بالمدينة والمغرب والعشاء من غير خوف ولا سغو ولا مطر وحديث أنه ﷺ قال إذا شرب الخمر فاجلدوه فان عاد في الرابعة فاقتلوه اه وقد بين الحافظ العراقي في نسخته على ابن الصلاح أن من العلماء من أخذ بالحديث الثاني فقال روى أحمد بن خليل في مسنده عن عبد الله بن عمر وأنه قال آتوني برجل قد شرب الخمر في الرابعة فلكم على أن أقتله وقال حكى أيضاً عن الحسن البصري وهو قول ابن

حزم على أن الحديث ورد ما يدل على أنه منسوخ فروى البزار في مسنده من رواية محمد بن اسحق عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله (أن رسول الله ﷺ قال من شرب الخمر فاجلدوه فان عاد فاجلدوه فان عاد فاجلدوه فان عاد فاجلدوه فان عاد فاجلدوه) في الرابعة فاقتاره قال فأتى بالنعمان قد شرب الرابعة فجلبده ولم يقتله فكان ذلك ناسخاً للقتل وقال البزار لا نعلم أحداً حدث به الا ابن اسحاق وذكره الترمذي تعليقا من حديث ابن اسحاق ثم قال وكذلك روى عن الزهرى عن قبيصة بن ذؤيب عن النبي ﷺ نحو هذا قال فرفع القتل وكانت رخصة اهـ (قلت) وأما حديث ابن عباس فقال الحافظ فى الفتح ذهب جماعة من الأئمة الى الانخذ بظاهره فجوزوا الجمع فى الحضرة للحاجة مطلقا لكن بشرط أن لا يتخذ ذلك عادة ومن قال به ابن سيرين وربيعة واشهب وابن المنذر والقفال وحكاة الخطابى عن جماعة من أصحاب الحديث واستدل لهم بما وقع عند مسلم فى هذا الحديث من طريق سعيد بن جبير قال فقلت لابن عباس لم فعل ذاك قال أراد أن لا يخرج أحدًا من أمته اهـ فإن من هذا أن جميع الاحاديث ما عدا المنسوخ معمول به حتى ما ذكره الترمذى وأنه لم يبق حديث إلا وأخذ به إمام أو أئمة فإذا بحث المقلد عن معارضته ثم نفاه فهو مسبوق بذلك النفي من الأئمة المجتهدين الآخذين به قبله لأنهم لم يأخذوا به إلا بعد البحث عن معارضته على رأى القرافى ونفيم مقبول عنده والمقلد النافى وافق نفيه نفيم فهو مقبول

(الوجه الخامس) إنه إذا كان نفي المجتهد مقبولا قبل تدوين السنة ووقت أن كانت الأحاديث مشتة في صدور الرجال وهم مفرقون في الاقطار والامصار كما روى ابن سعد في الطبقات عن مالك أنه قال لما حج المنصور قال لي عزمت على أن أمر بكتيبك هذه التي وضعها فتنسخ ثم ابعث الى كل مصر من أمصار المسلمين منها نسخة وأمرهم أن يعملوا بما فيها ولا يتعدوه الى غيره فقلت يا أمير المؤمنين لا تفعل هذا فإن الناس قد سبقت اليهم أفويل وسمعوا أحاديث ورووا

روايات وأخذ كل قوم بما سبق اليهم ودانوا به فدع الناس وما اختار أهل كل بلد منهم لأنفسهم (وروى) أبو نعيم في الحلية عنه أيضاً أنه قال شاورني هرون الرشيد أن يعلق الموطأ في الكعبة ويحمل الناس على ما فيه فتملت لا تفعل فإن أصحاب رسول الله ﷺ اختلفوا في الفروع وتفرقوا في البلدان وكل صيب فقال وفقك الله تعالى يا أبا عبد الله (وروى) الخطيب عن أبي بكر الزيري قال قال الرشيد للمالك لم نر في كتابك ذكرنا لعل وابن عباس فقال لم يكرنا بيلدى ولم القر جالهما فهذا تصريح من مالك بأنه لم يصله جميع السنة وأفاديل الصحابة مع أنه أحفظ الأمة أو من أحفظهم وهكذا غيره من الأمة لأن السنة في زمانهم كانت مفرقة في الاقطار بتفرق أهلها وحاملها فإذا كان نفهم مقبولا والحالة كذلك فنفي المقاد الذي دونت له السنة ووجدتها بمجموعة بين يديه مرتبة على الفصول والابواب مبنية المراتب مضموما كل نوع منها الى مثله منصوصا على النسخ منها والمنسوخ والمعمول به والمتروك والعام والخاص والمطابق والمقيد كما هو مبين في شروح السنة وكتب الخلاف يكون أولى بالقبول

(الوجه السادس) ان المقلد لا يتطلب المعارض ولا يبحث عنه إلا في مظانه من كتب السنة ودواوين الخلاف وأصحابها كلهم حفاظ وأئمة مجتهدون وقد أوردوا كل حديث في الباب ومعارضه كما أوضحناه فإذا استفرغ المقاد وسعه في البحث عن المعارض في هذه الكتب ولم يعثر عليه فيها فذلك كالنص من أصحابها على انتفاية وعدم وجوده فنفيه مستند الى نفهم وهو مقبول

(الوجه السابع) أنهم جوزوا للمجتهد الرجوع الى الكتب المصنفة في الحديث واكتفاه بوجودها لديه مع معرفة المظان منها ولم يشترطوا عليه حفظ ما فيها ولا استحضار معناه في ذهنه كما هو مقرر في محله وفي بقية المقام ثانياً شروط المجتهد أن يكون عارفاً من الكتب والسنة متعاقب الاحكام بأن يعرف خصوص آيات الاحكام وأحاديثها وفي كون الأول مائة أو خمسمائة والثاني

تسماته وبه قال ابن المبارك أو ألفوا مائة وبه قال أبو يوسف أو أكثر خلاف وهل المراد الاحاطة بمعظم قواعد الشريعة وممارستها بحيث يكتب قوة يفهم بها مقاصد الكلام وعليه جماعة منهم الامام التيمي السبكي والد التاج أو ما يحصل به المقصود منها فقط وعليه الجمهور ذاهبين الى أن المراد من ذلك معرفة موافقها لتراجع عند الحاجة اليها ولا يشترط حفظ المتن بل يكفي من السنة أن يكون عنده من الأصول ما إذا راجعه فلم يجد ما يدل على الواقعة ظن أنه لا نص فيها قال الغزالي ويكفيه من السنة أن يكون عنده أصل مصحح يجمع أحاديث الأحكام كسنة أبي داود والبيهقي أو أصل وقعت العناية فيه بجمع أحاديث الأحكام ويكتفي منه بموافق كل باب في راجعه وقت الحاجة اليه ومثله للرافعي في العزيز وابن عرفة مثلاً يمثل الأحكام الكبرى لعبد الحق اه فقصوا على أن المجتهد يكتفي بها في نفي المعارض فالمتلد مثله

﴿ فصل ﴾ الأمر الثالث في كلام القرافي قوله فهذا القائل من الشافعية ينبغي أن يحصل لنفسه أهلية الاستقراء قبل أن يصرح بهذه الفتوى لئلا يكتفه ليس كذلك فهو مخطئ في هذا القول اه وهو قول فاسد من وجوه

(الوجه الأول) أن حكمه عليهم بأنه ليس فيهم أهلية الاستقراء حكم لم يعم عليه دليلاً وهو في نفسه لا دليل عليه وكل ما كان كذلك فهو باطل ويستدل على بطلانه أيضاً بنفس كلامه لأن الحكم على جميع العلماء بأنهم ليسوا من أهل الاستقراء يتوقف على استقراء تام بأحوالهم ومعرفة سعة كل واحد منهم في العلم والقرافي ليس من أهل هذا الاستقراء ولا هو في أمكانه لتقدم جمهورهم عن عصره فهو أيضاً مخطئ

(الوجه الثاني) أن هذه مكاراة للمحسوس فإن في المقلدة من أهلية الاستقراء فيهم أبلغ من أهلية كثير من المجتهدين بل فيهم من هو أحفظ من جميعهم بحيث لو وزن ما عنده من الحديث بما عندهم لرجح به وهو ممن تأخر

وجوده عن القراني فكيف بمن عاصره ومن قبلهم من أهل القرون الفاضلة إلى زمان الأئمة المجتهدين وقد يستعظم هذا من لاخبرة له بأحوال القوم ولا علم عنده بتحقيق القضية لكن من رجع الى ماقررناه سابقا من الوجوه في اعتماد نفى الحافظ للحديث يهون عليه الخطب بمعرفة السبب ويسقط لديه العجب وقد قال الشوكاني في ارشاد الفحول ردا على من ادعى خلو العصر من الاجتهاد ما نصه وما قاله الغزالي رحمه الله من أن العصر خلا عن المجتهد قد سبقه إلى القول به القفال ولكنه ناقض ذلك فقال انه ليس بمقلد للشافعي وإنما وافق رأيهم أنه كما نقل ذلك عنه الزركشي وقال قول هؤلاء القائلين بخلو العصر عن المجتهد مما يقضى منه بالعجب فانهم ان قالوا ذلك باعتبار المعاصرين لهم فقد عاصر القفال والغزالي والرازي والرافعي من الأئمة التامين بعلوم الاجتهاد على اوفاء السكال جماعة منهم ومن كان له امام بعلم التاريخ والاطلاع على احوال علماء الاسلام في كل عصر لا يخفى عليه مثل هذا بل قد جاء بعدهم من أهل العلم من جمع الله له من العلوم فوق ما اعتاده أهل العلم في الاجتهاد وإن قالو ذلك لا بهذا الاعتبار بل باعتبار أن الله عز وجل رفع ما تفضل به على من قبل هؤلاء من هذه الأمة من كمال الفهم وقوة الادراك والاستعداد للمعارف فهذه دعوى من أبطل الباطلات بل هي جهالة من الجهالات وان كان ذلك باعتبار تيسر العلم لمن قبل هؤلاء المنكرين وصعوبته عليهم وعلى أهل عصورهم فهذه أيضا دعوى باطلة فانه لا يخفى على من له أدنى فهم أن الاجتهاد قد يسره الله للمتأخرين تيسراً لم يكن للسابقين لأن التفاسير للكتاب العزيز قد دوت وصارت في الكثرة الى حد لا يمكن حصره والسنة المطهرة قد دوت وتكلم الأئمة على التفسير — والتجريح والتصحيح والترجيح بما هو زيادة على ما يحتاج اليه المجتهد وقد كان السلف الصالح ومن قبل هؤلاء المنكرين يرحلون للحديث الواحد من قطر الى قطر فلا يجتهد على المتأخرين أيسر

وأسهل من الاجتهاد على المتقدمين ولا يخالف في هذا من له فهم صحيح فنص
الزركشى على أن المتأخرين أعلم بمواد الاجتهاد من المتقدمين ولا مفهوم
للزركشى بل كل من تكلم في باب الاجتهاد والتقليد من أهل العلم الصحيح
والعقل الراجح نص على هذا مع ظهوره ووضوحه واستغنايه على تنبيه منبه
وارشاد مرشد ثم قال الشوكاني ولما كان هؤلاء صرحوا بعدم وجود المجتهدين
شافعية فما نحن نصرح لك بمن وجد من الشافعية بعد عصرهم ممن لا يخالف
مخالف في أنه جمع أضعاف علوم الاجتهاد فمنهم ابن عبد السلام وتلميذه ابن
دقيق العيد ثم تلميذه ابن سيد الناس ثم الزين العراقي ثم ابن حجر العسقلاني ثم
السيوطي فهؤلاء ستة أعلام قد بلغوا من المعارف العلمية ما يعرفه من يعرف
مصنفاتهم حق معرفتها وكل واحد منهم إمام كبير في الكتاب والسنة محيط
بعلوم الاجتهاد احاطة متضاعفة عالم بعلوم خارجة عنها وقد قال الزركشى في
البحر مالفظه ولم يختلف اثنان في أن ابن عبد السلام بلغ رتبة الاجتهاد
وكذلك ابن دقيق العيد وهذا الاجماع من هذا الشافعي يكفى في مقابلة حكاية
الاتفاق من ذلك الشافعي الرافعي اه (قلت) ولم يتنبه الشوكاني لكون الغزالي
والرافعي ناقض كل منهما قوله وأوجب عدم خلو العصر من المجتهد كما نقل
نصهما في ذلك الحافظ السيوطي في الرد على من أخلد إلى الأرض وجهل أن
الاجتهاد في كل عصر فرض ثم إن كلام القرافي صادق أيضاً على من لم يدع
الاجتهاد من حفاظ الحديث واشتهر تقليده كالدارقطني وابن حبان وابن منده
والحاكم والبيهقي وأبي نعيم والطبراني وابن عبد البر والخطيب والبغوي وابن
الجوزي وابن عساكر وابن النجار وابن الصلاح وابن القطان والنووي
والمندري والدمياطي وغيرهم من حملة الشريعة وحفاظ السنة وهم مقلدون
للأئمة الأربعة فكل هؤلاء ليس فيهم أهلية الاستقراء لأنهم مقلدة ويكفى
في سقوطه جريان اسم هؤلاء الأئمة الأعلام فلا نطيل بذكر ما يلهو على علو

كثيرهم في الحفظ وباهر قوتهم فيه وامتداد باعهم في الاطلاع الذي لم ينقل
 مثله عن الائمة المجتهدين ولا كان في عصرهم ما يعين عليه والله الموفق
 (الوجه الثالث) أن نفى وجود من له أهلية الاستقراء في الحديث مع كونه
 مكابرة للواقع ومدافعة للحس يستلزم القول بخلو العصر من المجتهد وانقطاع
 الاجتهاد لأن معرفة الحديث هي ركسه الأعظم وأساسه المتين الاقوم فاذا لم
 يوجد محدث له أهلية الاستقراء التي يحسن معها نفى المعارض لم يوجد مجتهد
 من باب أولى وهذا خلاف المقرر في فقه الائمة الأربعة وغيرهم من أن
 الاجتهاد فرض على الكفاية في كل عصر وخلاف مانص عليه القرافي نفسه
 قد قال في التقيح أيضا في باب الاجتهاد مالفظة الفصل الثالث فيمن يتعين
 عليه الاجتهاد أفتى أصحابنا رحمهم الله أن العلم على قسمين فرض عين وفرض
 كفاية وحكى الشافعي في رسالته والغزالي في أحياء علوم الدين الاجماع على
 ذلك فذكر القرافي فرض العين إلى أن قال وأما فرض الكفاية فهو العلم الذي
 لا يتعلق بحالة الانسان فيجب على الائمة أن يكون منهم طائفة يتفقهون في
 الدين ليكونوا قدوة للمسلمين حفظا للشريعة من الضياع والذي يتعين لهذا
 من المسلمين من جاد حفظه وحسن ادراكه وطايب سجيته وسريته ومن
 لا فلا يخ وقال قبل ذلك في الفصل الثاني في حكم الاجتهاد مذهب مالك
 وجهور العلماء رضى الله عنهم وجوبه وابطال التقليد لقوله تعالى فاتقوا الله
 ما استطعتم اه وأصل هذا الكلام بحروفه للإمام أبي الحسن ابن القصار في
 مقدمته في الاصول كما نقله الحافظ السيوطي عنه ثم قال ونص القاضي عبدالوهاب
 أيضا في كتاب المقدمات في أصول الفقه على فرضية الاجتهاد وأطال الكلام
 في تقرير ذلك في نحو كراس وقال أيضا في كتاب الماخص في أصول الفقه
 باب القول في صحة النظر اعلم أن النظر صحيح ومثمر للعلم بالمنظور فيه وهه فريد
 بلقيته إذا رتب على سننه واستوفى على واجبه وهو قول كافة أهل العلم ثم

أقام الأدلة على ذلك ثم قال اذا ثبتت صحته وأنه مشعر للعلم بالمنظور فيه فانه واجب خلافا لمن نفى وجوبه والدليل على ذلك انه قد ثبت اختلاف أهل الصلاة فيما بينهم فى أحكام وأشياء لا يجوز أن يكون جميعها حقا لتضادها واختلافها ولا أن جميعها باطلا لان الحق لا يخرج عنهم فلم يبق إلا أن يكون بعضها حقا وبعضها باطلا ولا طريق يميز به بين ذلك إلا النظر والاستدلال ويدل على ذلك فى النص قوله تعالى فاعتبروا يا أولى الأبصار وقوله أفلا يتدبرون القرآن وهذا حث منه تعالى على النظر فى آياته وما تشتمل عليه من الأحكام وقوله وجادلهم بالتي هي أحسن وهذا من المناظرة ونصرة الدين بها وقوله ولا تجادلوا أهل الكتاب إلا بالتي هي أحسن فى نظائرهذه الآيات يكثر تتبعها اه وفى بغية المقاصد قال البرزلى ظاهر ما ذكره ابن رشد فى صفة المفقى أن الاجتهاد لم يزل قائما وهو ما ذكره شيخنا الامام ابن عرفة فانه قال إذا حصل الطالب التهذيب للبرادعى فى فقه المالكية والجزولية فى علم العربية واليسير من أصول الفقه للرازى ونحوها حصلت له أدوات الاجتهاد وينقل ذلك عن بعض شيوخه ويزيده ويحصل مثل الأحكام الكبرى لعبد الحق فى علم الحديث وقال ابن عبد السلام ومواد الاجتهاد فى زماننا أيسر منها فى زمن المتقدمين لو أراد الله بنا الهداية اه ومثله للشيخ خليل فى توضيحه معللا ذلك بأن التفاسير قد دونت والأحاديث قد جمعت وكان الرجل يرحل للحديث الواحد مسافة شهر اه وفى الجامع لابن عبد البر روى عيسى بن دينار عن ابن القاسم قال سئل مالك قيل له لمن تجوز الفتوى فقال لا تجوز إلا لمن علم ماختلف الناس فيه قيل له اختلاف أصحاب الرأى قال اختلاف أصحاب محمد صلى الله عليه وآله وسلم وعلم الناسخ والمنسوخ من القرآن ومن حديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اه وقال فى موضع آخر قد ذكر الشافعى فى كتاب أدب القضاء أن القاضى والمفقى لا يجوز له أن يقضى ويفتى حتى يكون عالما بالكتاب وما قال أهل التأويل فى تأويله وعالما بالسنن

والآثار وعالمًا باختلاف العلماء حسن النظر صحيح الاود ورعا مشاورا فيما
اشتبه عليه قال ابن عبد البر وهذا كله مذهب مالك وسائر فقهاء المسلمين في
كل مصر يشترطون أن القاضي والمفتي لا يجوز أن يكون إلا بهذه الصفات ثم
ذكر خلاف الحنفية في ذلك وقال الباجي في المنتقى في الكلام على صفات
القاضي وأن منها كونه عالما بالفظه والذي يحتاج اليه من العلم أن يكون من أهل
الاجتهاد وقد بينا صفة المجتهد في كتب الفقه وقد روى ابن القاسم عن مالك
في المجموعة لا يستقضى من ليس بفقير وقال أشهب في المجموعة ومطرف
وابن الماجشون وأصبغ في الواضحة لا يصلح أن يكون صاحب حديث لا فقه
له أو صاحب فقه لا حديث عنده، ولا يفتى إلا من كانت هذه صفته إلا أن
يخبر بشيء سمعه ومعنى ذلك أن يكون قد جمع صفات المجتهدين والاصل في
ذلك قول الله تعالى لتبين للناس ما نزل اليهم ولعلمهم يتفكرون فاعلم تعالى أن
النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذا بين للناس ما أنزل يتفكروا ويعتبروا فاذا لم
يكن عندهم تبين النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما أنزل الله من الكتاب لم
يتمكن لهم التفكير في أحكامه وقد قال تعالى انا أنزلنا اليك الكتاب بالحق
لتحكم بين الناس بما أراك الله ومن ليس من أهل الاجتهاد فانه لا يرى شيئا
وبذلك قال الفقهاء المتقدمون انه لا يفتى من لا يعرف ذلك إلا ان يخبر بما سمع
فلم يجعل ذلك من باب الفتوى وانما هو اخبار عن فتوى صاحب المقالة عند
الضرورة لعدم المجتهد الذي تجوز له الفتوى اه وقال ابن العربي في «العارضنة»
قوله اذا اجتهد الحاكم دليل على أن من صفاته الاجتهاد وذلك معنى يختص
بالعالم دون المقلد وقال بعض أصحاب أبي حنيفة يجوز أن يولى المقلد القضاء
وكذلك رجل علم الحق قضى به وهذا ليس بصفة المقلد قالوا كما يشهد
يقضى وهذه عمدتهم قلنا يلزمكم أن يقضى بما علم كما يشهد بما علم فان قيل
أليس يقلد الشهود والمقومين قلنا لانه جاهل بطريق الشهادة ولا سبيل له الى

احكامها وكذلك التقويم فكانت ضرورة وهاهنا لا يجوز له أن يجهل طريق الحكم ولا يبغي عليه طريق الحق فكان كالمفتى ومن لا يفتى لا يقضى اه وقال المواق فى شرح المختصر على قوله مجتهد إن وجد والا فامثل مقلد قال عياض والمازرى وابن العربى يشترط كونه مجتهدا أو مقلدا إن فقد المجتهد اه وقال الحافظ السيوطى فى الرد على من أخذ الى الارض نص الشافعى رضى الله تعالى عنه والاصحاب بأسرهم على انه يشترط فى القاضى أن يكون مجتهدا وكذا أطبق عليه المالكية والحنابلة ولم يخالف فى ذلك الا الحنفية اه وقال ابن عبد السلام فى شرح مختصر ابن الحاجب لا خلاف فى اعتبار الاجتهاد فى القاضى مع القدرة على وجوده الى أن قال وأما قول المؤلف يعنى ابن الحاجب وقيل لا يجوز الا بالاجتهاد فهو قول فى المسألة ومعناه أنه لا يجوز تولية المقلد البتوىرى هذا القائل أن رتبة الاجتهاد مقدور على تحصيلها وهى شرط فى الفتوى والقضاء وهى موجودة الى الزمان الذى أخبر عنه ﷺ بانقطاع العلم ولم يصل اليه الى الآن والا كانت الامة مجتمعة على الخطأ وذلك باطل اه وحكى غير واحد الاجماع على اشتراط الاجتهاد فى المفتى وان المقلد لا يجوز له الافتاء وقال ابن عرفة فى المختصرة قال فى المدونة لا ينبغي لطالب العلم أن يفتى حتى يراه الناس أهلا للفتوى وزاد ابن رشد فى حكايته ويرى هو نفسه أهلا لذلك وهى زيادة حسنة لأنه أعرف بنفسه وذلك أن يعلم من نفسه أنه كملت له آلات الاجتهاد وذلك علمه بالقرآن وناسخه وسرد شروط الاجتهاد وقال أيضا قال شيخنا ابن عبد السلام لا يخلو الزمان عن مجتهد الى زمن انقطاع العلم كما أخبر به صلى الله عليه وآله وسلم والا كانت الامة مجتمعة على الخطأ قال ابن عرفة وقد قال الفخر الرازى فى المحصول وتبعه السراج فى تحصيله والتاج فى حاصله فى كتاب الاجماع ما نصه ولو بقى من المجتهدين والعياذ بالله واحد كان قوله حجة قال فاستعاذتهم تدل على بقاء الاجتهاد فى عصرهم قال

والفخر توفى سنة ست وستمائة اه ونصوبهم في هذا مع نصوص أئمة المذاهب الأخرى أكثر من أن تحصر إذ ما من كتاب في الفقه وديوان في الأصول الا وفيه مثل هذا وقد ألم ببعض ذلك الحافظ السيوطي في الرد على من أخلد والعلامة الفلاني في ايقاظهم أولى الابصار للاقتداء بسيد المهاجرين والانصار (فصل) واذ قد فرغنا من الكلام مع القرافي رحمه الله وبيننا وجوه فساد مقالته وتناقضها فلنرجع الى بيان فساد استدلال المتعصب بها وذلك من وجوه

(الوجه الاول) أنها مقالة باطلة متناقضة كما أوضحناه وكل ما كان كذلك فلا استدلال به فاسد باطل .

(الوجه الثاني) أنه على فرض صحتها ووجود شايبة من الصواب فيها فراد القرافي بها المجتهد لا المرجح والمؤلفون في القبض لم يدعوا أنهم خالفوا مالكاً واجتهدوا لأنفسهم ولا حاشم في الواقع كذلك بل بينوا أن القبض هو الراجح من مذهب مالك ولذلك خالفهم المتعصب زاعماً أنه متصر للمذهب ولو كان غرضهم الاجتهاد ومخالفة المذهب لما اتبعوا أنفسهم بتبع نصوص الأئمة فيه وذكروا وجوه الترجيح وطرقه حتى كتبوا في مسألة لا يحتمل ذكر دليلها صحيفة ما يزيد على مائة ورقة بل لو اجتهدوا وليتهم فعلوا لكان الامر أبسر عليهم والخطبهين لديهم إذ يكفي علمهم بصحة الحديث فيه لكنهم أرادوا الانتصار لإمامهم بايضاح الحق والصواب من مذهبه وتبرية ساحته من مخالفة السنة الصحيحة الصريحة بدون مسوغ لا مقبول ولا مردود فهم مرجحون لا يجتهدون بل هم مبينون لمذهب مالك وقوله الذي لم يرو عنه خلافه إلا أن وجود الخلاف الناشء من الخطأ في فهم رواية ابن القاسم حكم عليهم أن يقفوا موقف المرجح لا موقف المبين إذ لا ترجيح في هذه المسألة بالنظر الى الواقع ونفس الامر كما أوضحناه وحيث اقتضى الحال أن يكونوا مرجحين فلم يقل أحد

أن المرجح لا يجوز له النظر في الحديث وإلا كان قوله متناقضا لأن الترجيح اختيار الراجح والراجح هو ما أقوى دأيله والدليل هو الحديث عند وجوده فكيف يكون مرجحا بدون النظر فيما يقتضى الترجيح هذا تناقض بل إبطال للترجيح وبإبطاله يعدم التمييز بين صحيح الأقوال وضعيفها الذى نص العلماء على حرمة العمل والفتوى به فتزيل المتعصب كلام القرافى على المرجح من جهله المفرط. وغباوته المتزايدة لطف الله به

(الوجه الثالث) وعلى فرض أن كلام القرافى ينزل على المرجح أيضا فقد عرفت أن المرجح للقبض هم الأئمة المتقدمون المتوفرة فيهم شروط الاجتهاد المستقل فضلا عن المذهبى ومن كان كذلك جاز له العمل بالحديث والترجيح به لقبول نفيهم للمعارض وعلمهم بعام النصوص وخاصها ومطلقها ومقيدها على كلام القرافى فكيف يستدل المتعصب بكلام هو عليه لا له سبحانه هذا جهل عظيم

(فصل) وقول أئمة متعصب عقب كلام القرافى قلت وعلى قوله إن هذه الاهلية لا تحصل إلا للمجتهد المطلق اذا حصلت لا أحد خرج عن رتبة تقليد الشافعى لأنه صار مجتهداً مطلقاً اه فضول منه لم يكن لذكره لزوم لولا أن الله أراد كشف المستور من جهله فإن المجتهد المطلق لا يخرج اجتهاده عن تقايد إمام من الأئمة قبله وإنما يخرج اجتهاد المستقل والقرافى انما عنى الاجتهاد المطلق لا الاجتهاد المستقل لأن الثانى نص العلماء ودل الدليل على عدم امكانه بعد انقراض الطراز الأول من المجتهدين وهو خلاف المطلق والمقيد فانه موجود ولن يزال إلى إتيان أمر الله قال الحافظ السيوطى لهج كثير من الناس اليوم بأن المجتهد المطلق فقد من قديم وانه لم يوجد من دهر إلا المجتهد المقيد وهذا غلط منهم ما وقفوا على كلام العلماء ولا عرفوا الفرق بين المجتهد المطلق والمجتهد المستقل ولا بين المجتهد المقيد والمجتهد المنتسب وبين كل مما ذكر فوق ولهذا ترى أن من وقع في عباراته

ان المجتهد المستقل مفقود من دهر ينص في موضع آخر على وجود المجتهد المطلق والتحقيق في ذلك أن المجتهد المطلق أعم من المجتهد المستقل وغير المجتهد المقيد فان المستقل هو الذى استقل بقواعده لنفسه يبنى عليها الفقه خارجا عن قواعد المذاهب المتفرقة وهذا شىء فقد من دهر بل لو أراد ان الانسان اليوم لا تمتنع عليه ولم يحز له نص عليه غير واحد قال ابن برهان في كتابه في الأصول أصول المذاهب وقواعد الأدلة منقولة عن السلف فلا يجوز أن يحدث في الاصرار خلافا وقال ابن المنير اتباع الأئمة الآن الذين حازوا شروط الاجتهاد مجتهدون ملتزمون أن لا يحدثوا مذهبا أما كونهم مجتهدين فلا أن الاوصاف قائمة بهم وأما كونهم ملتزمين أن لا يحدثوا مذهبا فلا أن إحداث مذهب زايد بحيث يكون لفروعه أصول وقواعد مباينة لسائر قواعد المتقدمين متعذر الوجود لاستيعاب المتقدمين سائر الاساليب هذا كلام ابن المنير وهو من أئمة المالكية وذكر نحوه ابن الحاج في المدخل وهو مالكي أيضا وأما ابن برهان المنقول عنه أولا فمن أصحابنا وأما المجتهد المطلق غير المستقل فهو الذى وجدته فيه شروط الاجتهاد التى انصف بها المجتهد المستقل ثم لم يتذكر لنفسه قواعد بل سلك طريقة إمام من أئمة المذاهب في الاجتهاد فهذا مطلق منتسب لامستقل ولا مقيد هذا تحرير الفرق بينهما فبين المستقل والمطلق عموم وخصوص فكل مستقل مطلق وليس كل مطلق مستقلا وبهذا الذى ذكرناه صرح ابن الصلاح ثم النواوى قال في شرح المهذب المفتون قسمان مستقل وغيره فالمستقل شرطه أن يكون قيا بمعرفة الاحكام الشرعية من الكتاب والسنة والاجماع والقياس الى أن قال فمن جمع هذه الاوصاف فهو المفتى المطلق المستقل الذى يتأدى به فرض الكفاية وهو المجتهد المطلق المستقل لأنه يستقل بالأدلة بغير تقليد وتقييد بمذهب أحد القسم الثانى المفتى الذى ليس بمستقل ومن دهر طويل عدم المفتى المستقل وصارت الفتوى الى المنتسبين الى

أئمة المذاهب المتبوعة وللمفتى المنتسب أربعة أحوال أحدها أن لا يكون مقلداً لإمامه لا في المذهب ولا في دليله لا تصافه بصفة المستقل وإنما ينسب إليه لملوكة طريقه في الاجتهاد وادعى الاستاذ أبو اسحق هذه الصفة لأصحابنا فحكي عن أصحاب مالك وأحمد وداود وأكثر الحنفية أنهم صاروا إلى مذاهب أئمتهم تقليداً لهم ثم قال والصحيح الذي ذهب إليه المحققون مذهب إليه أصحابنا وهو أنهم صاروا إلى مذهب الشافعي لا تقليداً له بل لما وجدوا طريقه في الاجتهاد والقياس أسد الطرق ولم يكن لهم بد من الاجتهاد سلكوا طريقه فطلبوا معرفة الاحكام بطريق الشافعي وذكر أبو علي السجزي نحو هذا فقال اتبعنا الشافعي دون غيره لأننا وجدنا قوله أرجح الاقوال وأعدله لا انا قلدهنا قال النووي من زيادته مانصه قلت هذا الذي ذكره موافق لما أمرهم به الشافعي ثم المزي في أول مختصره وغيره بقوله مع اعلامه بنهيه عن تقليد غيره قال ثم فتوى المفتي في هذه الحالة كفتوى المستقل في العمل بها والاعتداد بها في الاجماع والخلاف ثم قال الحالة الثانية أن يكون مجتهداً مقيداً في مذهب إمامه مستقلاً بتقرير أصوله بالدليل غير أنه لا يتجاوز في أدلته أصول إمامه وقواعده وشرطه كونه عالماً بالفقه وأصوله وأدلة الاحكام تفصيلاً بصيراً بمسالك الاقيسة والمعاني تام الارتياض في التخريج والاستنباط فيما يلحق باليس منصوصاً عليه لإمامه بأصوله ولا يعرى عن شوب تقليد له لا خلاه ببعض أدوات المستقل بأن يخل بالحديث أو العربية وكثيراً ما أخل بهما المقلد ثم يتخذ نصوص إمامه أصولاً يستنبط منها كفعل المستقل بنصوص الشرع وربما اكتفى في الحكم بدليل إمامه ولا يبحث عن معارض كفعل المستقل في النصوص وهذه صفة أصحابنا أصحاب الوجود والعامل بفتوى هذا مقام لإمامه لاله ثم ظاهر كلام الاصحاب أن من هذا حاله لا يتأدى به فرض الكفاية قال ابن الصلاح ويظهر تأدى الفرض به في الفتوى وإن لم يتأدى في إحياء العلوم التي منها استمداد

الفتوى الحالة الثالثة أن لا يبلغ رتبة أصحاب الوجوه لكنه فقيه النفس حافظ
للمذهب إمامه عارف بأدلة قائم بتقريرها يصور ويحرر ويقرر ويمهد ويضيف
ويرجح لكنه قصر عن أولئك لقصوره عنهم في حفظ المذهب أو الارتياض
في الاستنباط ومعرفة الأصول ونحوها من أدلتها الحالة الرابعة أن يقوم بحفظ
المذهب ونقله وفهمه في الواضحات والمشكلات ولكن عنده ضعف في تقرير
أدله وتحرير آنيسته فهذا يعتمد نقله وفتواه فيما يحكيه من مسطورات مذهبه
وما لا يحده منقولاً إن وجد في المنقول معناه بحيث يدرك بغير كبير فكر وأنه
لا فرق بينهما جاز إلحاقه به والفتوى به وكذا ما يعلم اندراجه تحت ضابط مجتهد
في المذهب وما ليس كذلك يجب إمساكه عن الفتوى فيه اه كلام النووي في
شرح المذهب تبعاً لابن الصلاح في كتاب آداب الفيا فانظر رحمك الله كيف
قسم المجتهد الذي ليس بمستقل الى أربعة أقسام الأول المطلق وهو الذي لم
يقلد إمامه ولكن سلك طريقه في الاجتهاد الثاني المقيد وهو الذي سمي مجتهد
التخريج والثالث مجتهد الترجيح والرابع مجتهد الفتيا وإنما جاء الغلط لاهل
عصرنا من ظنهم ترادف المطلق والمستقل وليس كذلك لما قد عرفه والذي
ادعينا هو الاجتهاد المطلق لا الاستقلال بل نحن تابعون للإمام الشافعي رضي الله
تعالى عنه وسالكون طريقه في الاجتهاد امثالاً لا أمره ومعدودون من أصحابه
وكيف يظن أن اجتهاداً مقيداً والمجتهد المقيد إنما ينقص عن المطلق باخلاله بالحديث
أو العربية وليس على وجه الأرض من مشرقها إلى مغربها أعلم بالحديث (١)

(١) ان كانت هذه المقالة صدرت منه بعد وفاة الحافظ السخاوي فقد شهد التاريخ
بصدقه فيها فانه لم يكن بمشارك الأرض ومغارها من يساويه في الحديث فضلاً عن
أن يكون أعلم به منه وان كانت في حياة الحافظ السخاوي فلا فانه كان أقعد بفنون
الحديث وأوسع اطلاعا على فنونه بسبب ملازمته للحافظ وسماعه عليه وعلى أقرانه
الصفاء والاجزاء التي لم يتيسر للحافظ السيوطي سماع عشر العشر منها بل لم يتيسر
له سماع الكتب الستة بنهايتها فيما أعلم فضلاً عن غيرها وعلوم الحافظ السيوطي كانت
مهمة من الله وفتحاً أكثر منها تلقياً وأخذاً مؤلفه

والعريه منى الا أن يكون الخضر أو القطب أو وليا لله تعالى فان هؤلاء لم أقصد دخولهم في عبارتي اه كلام الحافظ السيوطي رضى الله عنه فانظر كيف نص على أنه مجتهد مطلق وأنه غير خارج عن تقليد الشافعي وكذا قال العلامة السنوسي المالكي في الايقاظ إنه لا منافاة بين بلوغ رتبة الاجتهاد المطلق في جميع الأبواب ومسائله وتقليد الامام فيها بموافقه رأيه والجريان على قواعده وأصوله قال ابن دقيق العيد كان القفال يقول للسائل سألتني عن مذهب الشافعي أم عما عندي وقال هو وآخرون منهم تلبذه القاضي حسين لسنا متمسكين للشافعي بل وافق رأينا رأيه وقال ابن الرفعة لم يختلف اثنان في أن ابن عبد السلام وتلميذه ابن دقيق العيد بلغا رتبة الاجتهاد وفي الطبقات لابن السبكي المحمديون الأربعة محمد ابن نصر ومحمد بن جرير وابن خزيمة وابن المنذر من أصحابنا قد بلغوا رتبة الاجتهاد المطلق ولم يخرجهم ذلك عن كونهم من أصحاب الشافعي المخرجين على أصوله المتمذهبين بمذهبه لوفاق اجتهادهم اجتهاده بل قد ادعى من بعدهم من أصحابنا كالشيخ وغيره انهم وافق رأيهم رأى الامام فتبعوه ونسبوا اليه لأنهم مقلدون له في ذلك فهؤلاء الأربعة وان خرجوا عن رأيه في كثير من المسائل لم يخرجوا عنه في الأغلب فاعرف ذلك واعلم أنهم في أحزاب الشافعية معدودون وعلى أصله في الأغلب يخرجون وبطريقه مهتدون وبمذهبه متمذهبون اه قال السنوسي فلا منافاة بين بلوغ الاجتهاد المطلق والتقليد للامام فالتقليد إنما هو بالنسبة إلى الجريان على قواعده والتخريج على أصوله والاجتهاد بالنسبة إلى استنباط الأحكام من أدلتها الموافقة لرأيه غالبا اه (قلت) وتحقيق ذلك في مذهب مالك أن الأئمة أصحاب الوجوه والتخريج فيه مثل القاضي عبد الوهاب والباجي وابن رشد وابن العربي والمازري وعياض واضرابهم بلغوا رتبة الاجتهاد المطلق كما وصفهم به من ترجمهم من الحفاظ ويصفهم به بكل من عرف حالهم ومارس كتبهم بل فيهم من صرح بذلك وأخبر به عن

نفسه وهو ظاهر لكل أحد بما لهم من المسائل والأقوال التي استنبطوها من الدليل ولم يكن فيها نص عن الإمام ولا ما يقاس عليه منها وإنما استخرجوها من البليل على قواعد أصول مذهبهم ومع ذلك فهم مالكيون وأقرأهم سائرة بين المالكية ومنسوبة إلى مذهب مالك لا إلى مذهبهم الخاص وقد نقل القاضي عبد الوهاب في أوائل كتابه المقدمات في الأصول بعد إبطال التقليد مانصه فإن قيل فهذا خلاف ما أتم عليه من دعائكم إلى مذهب مالك بن أنس واعتقاده والتدين بصحته وفساد ما خالفه قلنا هذا ظن منك بعيد وإغفال شديد لأننا لا ندعو من ندعوه إلى ذلك إلا إلى أمر قد عرفنا صحته وعلمنا صوابه بالطريق التي بينها فلم نخالف بدعائنا إليه ما قررناه وعقدنا الباب عليه اه فين أنه مجتهد وأن اجتهاده وافق اجتهاد مالك وكذا قال ابن عبد البر وابن العربي وأضرابهم وذلك ليس منحصرافهم ولا في أهل عصرهم بل وصف بالاجتهاد من أئمة المالكية العدد الكثير في كل عصر إلى المائة التاسعة والعاشرة وقد عد جماعة منهم العلامة السوداني في كفاية المحتاج ومن قبله الحافظ السيوطي في كتابه في الاجتهاد بل ألف الشوكاني كتابه البر الطالع في وصف بالاجتهاد من بعد القرن السابع في مجلدين وكل المذكورين فيه منسوب إلى إمام من الأئمة الأربعة فبأن من هذا أن مقالة المتعصب جهل صرف وضعف ظاهر والله يرحمنا بمنه .

(فصل) وقوله قال التسولي في شرح التحفة أن المقلد لا يعدل عن المشهور وإن صح مقابله وأنه لا يطرح نص إمامه للحديث وإن قال إمامه وغيره بصحته الخ قول أبطل من أن يشتغل برده أو يتم بيان سقوطه فإن فساد معلوم بالضرورة من دين الإسلام لمن أزاح الله عن قلبه رين التقيد البالغ بصاحبه إلى هذا الحد الممقوت وقد ألف العلماء قديما وحديثا في رده وإبطاله ويان فساد وضلاله ما أتوا به في مجلدات وذكروا من الوارد في ذمه ما أنزله الله في كتابه وأوحاه على لسان رسوله ونطق به الصحابة والتابعون والأئمة المجتهدون .

والسلف الصالحون مما يلين له الحجر الصلد فلم تلن له قلوب المقلدة الجامدين
والمتعصبة الجاهلين لما طبعوا عليه من الجهل والعناد وركب في غرايزهم من
ملازمة الباطل والفساد فلا يرجو العاقل في تذكير هؤلاء فائدة تعود عليه
من هدايتهم فانهم لا يهتدون بل ولا يطمع في اسماعهم ماورد عن الله ورسوله
من الزجر البالغ والنهي الشديد فانهم صم لا يسمعون وغلف لا يفقهون
فلا حيلة إلا في ذكر نصوص العلماء والائمة الذين اتخذوهم أربابا
من دون الله وجعلوا أقوالهم ناسخة للشرائع السماوية وآراءهم ماحية
للسنة النبوية فقد موها على الكتاب والسنة في العمل بمنطوقها ومفهومها
وعامها وخاصها ومتفقها ومتعارضها وصحيحها وضعيفها بدون توقف
ولا بحث ولا تمييز بين الصحيح والضعيف والمقبول والمردود بل العام
منها مقبول على عمومها والخصوص معمول به على خصومه والمتعارض مقبول
على تعارضه وتناقضه ونسبته إلى دين الله تعالى ولا يعمل بكلام رسوله صلى الله
عليه وآله وسلم لا بعامة ولا بخاصه ولا بصحيحه ولا بضعيفه إلا إذا كان فيه
تأييد أو شاهد لما ذهبوا اليه فانه حجة ولو كان واهياً أو موضوعاً بل وكلام
الائمة أنفسهم إذا وجد فيه الحث على إتباع السنة والعمل بها فانه مردود مثلها
وزايل عن إقائله وصف الامامة والقدوة فيها كان مالكا فاقائله غير مالكا قائل الاقوال
الأخرى كما قال العلامة الفلاني المالكي في ايقاظ همم أولى الابصار بعد كلام
له مع جهلة المقلدة مانصه وإن وجد كتاباً من كتب إمامه المشهورة قد تضمن
نصحه وذم الرأي والتقليد وحرص على إتباع الأحاديث المشهورة نبذه وراء
ظهره وأعرض عن نبيه وأمره واتخذ حجراً محجوراً وجعل مختصرات
المتأخرين سعيًا مشكوراً لتركهم الدليل وتعصبهم للتقليد واعتقادهم انه الرأي
السديد اه وإلا فقد قال ابن عبد البر في العلم أخبرنا عبد الله بن محمد بن
عبد المؤمن قال حدثنا أبو عبد الله محمد بن أحمد القاضي المالكي قال حدثنا موسى

ابن اسحاق قال حدثنا ابراهيم بن المنذر قال حدثنا معني بن عيسى قال سمعت مالكا يقول إنما أنا بشر أخطئ وأصيب فانظروا في رأيي فكل ماوافق الكتاب والسنة فخذوا به وكل ما لم يوافق الكتاب والسنة فاتركوه فكيف ينفق هذا مع قول التسولي وكل من وافقه عليه إن المقلد لا يطرح نص إمامه للحديث فما بالهم طرحوا نص إمامهم المؤيد بالكتاب والسنة ولم يعتبروه أصلا أليس هو من كلامه أم ليس مالك فائله هو صاحب تلك النصوص الأخرى وقائلا وقال ابن عبد البر أيضا ذكر ابن مزين عن عيسى بن دينار عن ابن القاسم عن مالك قال ليس كل ما قال رجل قولاً وإن كان له فضل يتبع عليه يقول الله تعالى الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه وذكر الطبري في كتابه تهذيب الآثار له حدثنا الحسن بن الصباح البزار قال حدثني اسحاق بن ابراهيم الحنيني قال قال مالك قبض رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقد تم هذا الأمر واستكمل فانما ينبغي أن تتبع آثار رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولا تتبع الرأي وذكر ابن عبد البر أن رجلاً جاء إلى مالك فسأله عن مسألة فقال له قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كذا وكذا فقال الرجل رأيت فقال مالك فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم وقال الهيثم بن جميل قلت لمالك بن أنس يا أبا عبد الله إن عندنا قوما وضعوا كتباً يقول أحدهم عن فلان عن عمر بن الخطاب بكذا وكذا وفلان عن ابراهيم ويأخذ بقول ابراهيم قال مالك وصح عندهم قول عمر قلت إنما هي رواية كما صح عندهم قول ابراهيم قال مالك هؤلاء يستتابون فإذا كان تارك قول عمر يستتاب في رأي مالك فكيف بتارك قول الله ورسوله لقول من هو دون ابراهيم النخعي قال الفلاني في الإيقاظ بعد نقله فيكون عند مالك من أكفر الكفرة بحيث لا يستتاب بل هو زنديق اه وقال ابن عبد البر ذهب مالك والشافعي ومن سلك سبيلهما من أصحابهما وهو قول الليث بن سعد

والاوزاعي وأبي ثور وجماعة أهل الظاهر أن الاختلاف إذا تدافع فهو خطأ
وصواب والواجب عند اختلاف العلماء طلب الدلائل من الكتاب والسنة
والاجماع والقياس على الاصول منها وذلك لا يعدم فإن استوت الأدلة وجب
الميل مع الأشبه بما ذكرنا بالكتاب والسنة فإذا لم يبين ذلك وجب التوقف ولم
يجز القطع الا بيقين فإن اضطر أحد إلى استعمال شيء من ذلك في خاصة نفسه
جاز له ما يجوز للعامة من التقليد واستعمل عند افراط التشابه والتشاكل وقيام
الأدلة على كل قول بما يعضده من قوله صلى الله عليه وآله وسلم البر
ما اطمأنت اليه النفس والاثم ماحاك في الصدر فدع ما يريك إلى ما لا يريك
هذا حال من لا يمعن النظر وأما المفتون فغير جائز عند أحد من ذكرنا قوله أن
يفتى ولا يقضى حتى يتبين له وجه ما يقضى به من الكتاب والسنة والاجماع أو
ما كان في معنى هذه الواجهة فهذا ابن عبد البر يحكي عن مالك واتباعه انه لا يجوز
العدول عن الحديث وهذا التسولي يقول لا يجوز العمل به والعدول عن الرأي
اليه نعوذ بالله من مقالته وقد قال ابن مسدى قد علم أن كل ما خالف الكتاب
والسنة من أراء مالك فليس بمذهب له بل مذهبه موافق الكتاب والسنة كما هو
مذهب الشافعي اه ونقل الحافظ في الفتح عن ابن بطال المالكي انه قال في شرح
البخارى له لا عصمة لاحد إلا في كتاب الله وفي سنة رسوله أو في اجماع العلماء
على معنى أحدهما اه ونقل صاحب الايقاظ عن كتاب الجامع من العتبية لا يجوز
مخالفة نص الحديث إلا إذا خالف عمل أهل المدينة اه وقال الشافعي في كتاب
الاجتهاد من الموافقات المجتهدون بالنسبة الى العامي يعنى المقلد كالدليلين
بالنسبة الى المجتهد فكما يجب على المجتهد الترجيح أو التوقف كذلك المقلد ولو
جاز تحكيم التشهي والاعراض في مثل هذا لجاز للحاكم وهو باطل بالاجماع
قال وأيضا فإن في مسائل الخلاف ضابطا قرآنيا ينفي اتباع الهوى جملة وهو قوله
تعالى فان تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول وهذا المقلد قد تنازع في

مسألته مجتهداً، أن فوجب ردها إلى الله والرسول وهو الرجوع إلى الأدلة الشرعية وهذا أبعد من متابعة الهوى والشهوة اه وقال أيضاً موضع الخلاف موضع تنازع فلا يصح أن يرد إلى هوى النفوس وإنما يرد إلى هوى الشريعة وهى تبين الراجح من القولين فيجب اتباعه لا الموافق للغرض اه وقال العلامة السنوسى فى بغية المقاصد الفصل الثالث فى نصوص القائلين بالتفصيل بين ما علم دليله وما لم يعلم فما علم دليله من أقوال مقلده تبعه فيه وما جهل أو خالف تبع الدليل أو توقف وعلى هذا جم غفير من محققى أئمة المذهب وشهره بعضهم فقد قال القرافى فى الاحكام المشهور من مذهب مالك امتناع التقليد اه وأشار إلى بيانه ووجه دليله الامام أبو اسحاق الشافعى قائلًا فالواجب علينا أن نقف مع الاقتداء بمن يمتنع عليه الخطأ ونقف عن الاقتداء بمن يجوز عليه إذا ظهر فى الاقتداء به إشكال بل نعرض ماجاء عن الأئمة على الكتاب والسنة فاقبلناه قبلناه وما لم يقبلناه تركناه وما علمناه عملناه اذ قام لنا الدليل على اتباع الشارع ولم يقم لنا الدليل على اتباع أقوال الفقهاء واعمالهم إلا بعد عرضها وبذلك وصى شيوخهم وأمرؤا به قال ونكون بذلك متبعين لأئمتهم مهتدين بهديهم خلافاً لمن تعرض عليه الأدلة ويحمد على تقليدهم فيما لا يصح فيه تقليدهم على مذهبهم والأدلة الشرعية والانظار الفقهية تدمه وترده وتحمد من تحرى واحتاط وتوقف عند الاشتباه واستبرأ لدينه وعرضه قال الشيخ زروق بعد نقل كلام الشافعى وما شتمل عليه من نقول الائمة مانصه قد فهمنا من كلام هؤلاء الائمة أن كل من قلد واحداً من العلماء المجتهدين فى نازلة من النوازل بعد ظهور كرون رأى ذلك الامام مخالفاً نص كتاب أو سنة أو إجماع أو قياس جلى عند القائل به وعلم المقلد النص المذكور فصمم على التقليد فهو كاذب فى دعواه الاقتداء بالامام المذكور وكاذب فى تقليده إياه بل هو متبع لهواه وعصيته والأئمة كلهم يرثمون منه فهو مع الائمة بمنزلة أحبار أهل الكتاب مع أنبيائهم قال

يغدو أي حبار أهل الكتاب الذين كذبوا محمداً صلى الله عليه وآله وسلم كونهم على دين موسى وعيسى وجميع الأنبياء صلوات الله عليهم بريئون من هؤلاء الأخبار وهم مكذبون بجميع الأنبياء صلوات الله عليهم وهكذا شأن من جمد على التقليد لا أحد من الأئمة الأربعة في مسألة خالف ذلك المجتهد أحد الأصول المذكورة وعلم المقاد المذكور أن رأى الإمام المشهور خالف أصول الشريعة فصمم على التقليد فهو كاذب في دعواه التقليد ومخالف لإمامه بل هو مخالف للأئمة الأربعة لأن كل واحد منهم قد حذر أصحابه من مخالفة الأصول الشرعية المذكورة فالأئمة الأربعة بريئون منه وهو بريء منهم وهو مبتدع متبع هو اه ضال مضل لا يشك كل مسلم في ذلك اه كلام هذا الإمام رضى الله عنه وقال القرافي لا يجوز تقليد الإمام في مسألة ضعف مدركه فيها ولو لمقلده في غيرها فالمالكى لا يجوز له تقليد مالك في حكم ضعف مدركه فيه وإنما يقلده فيما وافق فيه الدليل أو أقوى دليله على دليل غيره اه فهذه نصوص مالك وأئمة مذهبه تنادى بمناقضة ما نقله المتعصب عن التسولى وموافقيه على تلك المقالة المحققة المناهضة لأصل دين الاسلام فان كانوا مقلدين لهم فهذه أوامرهم باتباع الكتاب والسنة ونبت ما خالفهما من رأى فليتبعوها وليقلدوهم فيها كما قلدوهم في آرائهم والا ففهم مثل من قال فيهم الحق سبحانه وتعالى اتخذوا أخبارهم ورهبانهم أربابا من دون الله فقد روى الترمذى وابن جرير من طريق عبد السلام بن حرب عن غطف بن أعين عن مصعب بن سعد عن عدى بن حاتم (أنه أتى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو يقرأ هذه الآية اتخذوا أخبارهم ورهبانهم أربابا من دون الله قال قلت إنهم لم يعبدوهم فقال بلى إنهم حرموا عليهم الحلال وأحلوا لهم الحرام فاتبعوهم فذلك عبادتهم إياهم قال الترمذى حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث عبد السلام بن حرب وغطف ليس بمعروف اه قلت غطف ذكره ابن حبان في الثقات والحديث لم ينفرده به عبد السلام ابن حرب كما يفهم

من قول الترمذى انه لا يعرفه الا من حديثه فقد ورد من غير طريقه أخرجه
 الواقدي في كتاب الردة له حدثني أبو مروان عن أبان بن صالح عن عامر بن سعد عن
 عدى بن حاتم به وعن الواقدي أسنده ابن سعد في ترجمة عدى بن حاتم من الطبقات
 وله طريق ثالث فقد ذكر الحافظ الزيلعي في تخريج أحاديث الكشاف أن ابن مردويه
 أخرجه في تفسيره من حديث عمران القطان ثنا خالد العبدي عن صفوان بن سليم
 عن عطاء بن يسار عن عدى بن حاتم به وجاء هذا التفسير عن جماعة من السلف
 منهم حذيفة بن اليمان وهو مروي عنه من طرق متعددة في تفسير ابن جرير وغيره
 وعبد الله بن عباس والحسن والسدي وأبو البختری وكلها مسندة في تفسير ابن جرير
 وقال ابن عبد البر في العلم في باب فساد التعليل قد ذم الله تبارك وتعالى التقايد في غير
 موضع من كتابه فقال اتخذوا أجباهم ورهبانهم أربابا من دون الله وروى حذيفة
 وغيره قالوا لم يعبدوهم من دون الله ولكنهم أحلوا لهم وحرّموا عليهم فاتبعوهم ثم
 ذكر حديث عدى وأسنده الأثر عن حذيفة وأبي البختری وكذا قال ابن العربي
 وجماعة لا يحصون إن أهل الجود على التقليد بعد استبانة الدليل على خلاف قول
 المقلد داخلون في هذه الآية (فان قلت) في الحديث أحلوا لهم الحرام وحرّموا عليهم
 الحلال وليس حال المقابلة مع أمتهم كذلك (قلت) بل حالهم كذلك وأشد
 من ذلك فانا لم نر قولاً لا امام خالف فيه صريح السنة لعذر من الاعذار المبيحة
 له ذلك والممانعة غيره من تقليده فيه ككونه لم يبلغه الحديث أو لم يصح عنده
 وصح عند غيره لوقوفه من طريقه على ما لم يقف عليه الامام أو ضعف مدركه
 ضعفاً ينافي من جهة النظر والاستدلال الا وجمد المتعصبون على القول به
 ونصرتهم ورد ما خالفه بكل طريق وسبيل ولو ادى الحال الى الكذب واستعمال
 الحيل وصرف الأدلة والالفاظ الى ما لم تدل عليه في عرف ولا لغة كما سلكه
 المنتصب في هذه المسألة وهي من باب تحريم الحلال بل أشد من ذلك لانه
 جعل الفعل المسنون الذي فعله رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وواظب

عليه طول حياته وأخبر أنه من سنن الأنبياء والمرسلين وإن الله يحبه مكروهها قبيحاً مذموماً أشد الذم مذموماً فاعله وناصره والذاعى اليه ذماً بليغاً مقروناً بالتعدي والكذب عليه بل بالبهتان والازدراء به كل هذا انتصاراً لما فهموه من رواية ابن القاسم الذى اتخذه رباً من دون الله كما قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم بل فى مذاهب المقلدة من عين المنصوص عليه فى الحديث الكثير الذى لو تتبع لجاء منه جزء مفرد كامل وهذا لحم السباع يقول فيه النبي صلى الله عليه وآله وسلم كل ذى ناب من السباع ومخلب من الطير فهو حرام ويقول المالكية انه حلال بيد انه مكروه وهذه لحوم الخيل أحاطها الشارع وحرمتها المالكية وكملها من نظير أفليس هو تحريم الحلال واحلال الحرام المذكور فى الحديث ولو فتح باب المناظرة مع هذا الضرب لأفضى الحال الى تسويد مجلدات ولكن البحث معهم ضائع كما قال سلطان العلماء عز الدين بن عبد السلام فى قواعده الكبرى ونقله عنه المواق فى شرح المختصر لدى قول خليل كجماعة فى باب سجود التلاوة بعد ذكره مخالفة مالك للحديث ما اجتمع قوم فى بيت من بيوت الله يتلون كتاب الله الحديث ونصه قال عز الدين بن عبد السلام فى قواعده من العجب العجيب أن يقف المقلد على ضعف مأخذ امامه وهو مع ذلك يقلده كأن امامه نبى أرسل اليه وهذا نأى عن الحق وبعد عن الصواب لا يرضى به أحد من أولى الابواب بل تجد أحدهم يناضل عن مقلده ويتحيل لدفع ظواهر الكتاب والسنة ويتأولها وقد رأيناهم يجتمعون فى المجالس فاذا ذكر لاحدهم خلاف ما وطن عليه نفسه تعجب منه غاية التعجب لما ألفه من تقليد امامه حتى ظن أن الحق منحصر فى مذهب امامه ولو تدبر لكان تعجبه من مذهب امامه أولى من تعجبه من مذهب غيره فالبحت مع هؤلاء ضائع مفض إلى التقاطع والتدابير من غير فائدة يجديها فالأولى ترك البحث مع هؤلاء الذين إذا عجز أحدهم عن تمشية مذهب امامه قال لعل امامى وقف على دليل لم

أقف عليه ولا يعلم المسكين ان هذا مقابل بمثله وتفضيل لخصمه بما ذكره من الدليل الواضح فسبحان الله ما أكثر من أعمى التقليد بصره حتى حمله على مثل ما ذكرته وفقنا الله لاتباع الحق أينما كان وعلى لسان من ظهر اه وحدثني بعض أئمة هذا العصر علما وولاية انه ناظر بعض المتعصبة في مسألة إلى أن قال ذلك المتعصب ونعوذ بالله من ذكر مقالته قبل حكايتها ما قاله الله ورسوله أضعه تحت قدمي وما قاله خليل اجعله فوق رأسي وناظرت بعضهم في مسألة خالف ابن القاسم فيها نص الحديث وجعلت أذكر له أدلتها فلما عجز صار يصيح ويقول ما هذا أتدعوننا الى الكفر اتدعوننا الى العمل بالحديث ومخالفة المذهب وهكذا يقول المتعصب في آخر رسالته إن القبض مختلف فيه في المذهب والارسال لم يختلف فيه فالورع في دينه ينبغي له أن يأخذ ما اتفق عليه ويترك ما اختلف فيه فانظر إلى هذا الكلام الملعون الذي يجعل فيه ترك السنة من الورع في الدين وقد حكى العلامة الفلاني في أواخر كتابه أيقاظ همم أولى الأبصار بعضا من هذه المقالات الشنيعة الواقعة من متعصبة عصره ومن قبلهم فهذا الضرب من المقلدة لا يشك مسلم انهم اتخذوا انتمهم أربابا من دون الله فانا لله وإنا اليه راجعون .

(فصل) وقول التسولي وقد صرح بذلك ابن الصلاح وغيره لا يخلو أن يكون من الكذب على ابن الصلاح أو الخطأ في فهم المراد من كلامه البتة فان ابن الصلاح ما قال هذا ولا نطق بما يقاربه بل أعاده الله أن يصدر منه مثله فانه من أعظم الأئمة وأساطين حفاظ الشريعة بل كلامه صريح في رده فقد قال العلامة السنوسي في بغية المقاصد قال الشيخ تقي الدين ابن الصلاح إذ ثبت حديث على خلاف قول المقلد وقتش فلم يجد له معارضا وكان المفتش له أهلية فانه يترك قول صاحب المذهب ويأخذ بالحديث ويكون حجة للمقلد في ترك مذهب مقلده اه وللتووي في شرح المذهب مثله اه فكيف يزعم التسولي ان

ابن الصلاح صرح بمثل مقالته الحبيثة وكأنه فهم ذلك من عبارة نقلها عنه ابن فرحون ونقلها عن ابن فرحون الخطاب في شرح المختصر في باب القضاء عند قول خليل مجتهد ان وجد والا فامثل مقلد يحكم بقول مقلدة فقال قال ابن فرحون فصل يلزم القاضى المقلد إلى أن قال فقد قال ابن الصلاح في كتاب أدب المفتى والمستفتى أعلم أن من يكتفى بأن يكون في فتياه أو علمه موافقا لقول أو وجه في المسألة أو يعمل بما شاء من الأقوال والوجوه من غير نظر في الترجيح فقد جهل وخرق الاجماع وسيله سبيل الذى حكى أبو الوليد الباجى عن بعض فقهاء أصحابه أنه كان يقول الذى لصديق على إذا وقعت له حكومة أن أفتيه بالرواية التى توافقه وحكى الباجى عن يثى به انه وقعت له واقعة فأفتى فيها وهو غائب من قضايتهم يعنى المالكية بما يضره فلما عاد سالهم فقالوا ما علمنا أنها لك وأفتوه بالرواية الاخرى التى توافقه قال الباجى وهذا لا خلاف فيه بين المسلمين ممن يعتد به فى الاجماع انه لا يجوز قال ابن الصلاح فاذا وجد من ليس أهلا للتخريج والترجيح بين اختلاف أئمة المذهب فينبغى أن يفزع فى الترجيح الى صفاتهم الموجبة لزيادة الثقة بأرائهم فيعمل بقول الأكثر والأورع والأعلم فاذا اختص أحدهم بصفة أخرى قدم الذى هو أخرى منهما بالاصابة فالأورع والأعلم مقدم على الأورع العالم وكذا إذا وجد قولين أو وجهين ولم يبلغه عن أحد من أئمة المذهب بيان الاصح منهما اعتبر أو صاف ناقلينهما أوقائليهما اه وهذا لا يفهم منه ما عزاه التسولى اليه فضلا عن أن يكون مصرحا به بل هو صريح فى نقيض ما حكاه عنه كما هو ظاهر والله الموفق .

(فصل) وقوله بل قال ابن عبد البر فى التمهيد إذا ظفر بحديث يتعلق بالأحكام فإن كان من المقلدين لم يلزمه السؤال عنه وان كان من المجتهدين لزمه سماعه ليكون أصلا فى اجتهاده ذكره الماوردى والرويانى قالا وعلى متحمل السنة أن يرويا إذا سئل عنها ولا تلزمه روايتا إذا لم يسئل عنها الا أن يجد الناس

على خلافها اه فيه رد على المتعصب من وجوه .

(الوجه الاول) قوله لم يلزمه السؤال عنه يريد إذا سمع الحديث ولم يثبت عنده ضعف مدرك إمامه فيما هو مقابله أو عدم وصوله اليه فانه والحالة هذه باق على ظنه واعتماده على أن لإمامه دليلا فيما تمسك به أما إذا ثبت عنده مخالفة الامام للحديث فقد وجب السؤال عليه للعمل به كما نص عليه ابن عبد البر في غير موضع من كتبه ومسألة الوضع ثبت عند من ألف فيها أن الامام يرى من القول بالارسال فضلا عن أن يكون ضعف مدركه فيه فوجب عليه نصرة السنة وتبيين الحق من مذهبه بالحديث .

(الوجه الثاني) أن مقاله ابن عبد البر ان ثبت عنه فهو في حق المقلد الصرف لافي حق المرجح لأن المرجح يجب عليه النظر في الدليل ليحكم بأرجحية أحد القولين إذا لم يمنع من النظر في الحديث لبطل الترجيح وهو باطل كما قدمناه .

(الوجه الثالث) أنه قال ولا تلزمه روايتها إذا لم يسأل عنها الا أن يجد الناس على خلافها أي فتلزمه حينئذ والمؤلفون في الوضع قد وجدوا الناس على خلاف السنة وخلاف مذهب مالك أيضا فلزمهم أن يبينوا للناس سنة نبينهم ومذهب إمامهم فكلام ابن عبد البر على المتعصب لاله كما تراه واضحا جليا وبالله التوفيق .

﴿ فصل ﴾ وقول المتعصب فيخاف عليهم من الضلال عند الأخذ منه ولذا روى خليل الخ فيه أمران .

(الاول) أن المتعصب أول داخل في الضلال الذي حكم به على المقلد الأخذ للأحكام من الحديث لأنه مقلد أخذ حكم الارسال من الحديث على ما أداه اليه فهمه القاصر وكل من أخذ الحكم من الحديث إذا كان مقلدا فهو عند المتعصب ضال فالتعصب عند نفسه ضال (فان قال) لم آخذ الحكم من الحديث وإنما أوردته دليلا لمذهبي (قلنا) وكذلك المرجحون لم يأخذوا حكم الوضع من الحديث وإنما أوردوه دليلا لمذهبهم يد أنهم صادقون فيما نسبوه إلى مذهب مالك ومتمسكون

بصريح الاحاديث وأنت كاذب فيما نسبته إلى الحديث وجاهل بمذهب مالك (الامر الثاني) أن قوله روى خايل في جامعه جهل منه باصطلاح أهل الحديث فان روى يقال لمن استخرج الحديث باسناده لا لمن أتى به معلقا كما يقال في معلقات البخارى ذكره تعاقبا ولا يقال رواه تعليقا ولو قيل ذلك في حق البخارى لكان له وجه باعتبار أن الحديث مروى له باسناده لأنه لا يعلق في الصحيح الا ما وقع له مسندا فيه أو في غيره والشيخ خايل ليس من أهل الرواية ولا كان في عصرها ولئن كان من أهلها وفي عصرها فرضا فالواقع أنه لم يسند أثر سفيان في جامعه ومن هنا تعلم أن الرجل أجهل الناس بالحديث .

﴿ فصل - وقوله ولذا قال ابن وهب كل صاحب حديث ليس له إمام في الفقه فهو ضال الخ استدلال باطل من وجوه .

(الوجه الاول) أن مراد ابن وهب بصاحب الحديث من كان همه الرواية والسماع وجمع الطرق الكثيرة وطلب العالى والنازل والمتون الغريبة وغير ذلك بما تعمق فيه محدثوا عصر ابن وهب ومن بعدهم إلى المائة السادسة والسابعة مع الاعراض عن تفهم معانيه ومعرفة فقهه والتضلع من علوم الآلة أو معرفة ما يكتفى منها لفهم المراد من الحديث وأخذ الحكم منه فمن كان هذا حاله إذا وقع له حديثان . تعارضان بحسب الظاهر كحديث أيما إهاب دبغ فقد طهر مثلا مع حديث لا تتفنعوا من الميتة بأهاب ولا عصب وحديث من لم يبيت الصيام من الليل فلا صيام له مع ما صح أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا سأل عن طعام فلم يجد قال إذا أنا صائم وأمر بصيام عاشوراء عند منتصف النهار وأمثال هذا تحير ولم يدر كيفية الجمع بينهما كما أنه قد يتعارض عنده الحديثان ويكون أحدهما منسوخا فلا يعرفه ولا ما يدل على نهيه من غيره وقد يكون المراد من الحديث المجاز فيحمله على الحقيقة كما روى أن بعض المحدثين روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه نهى أن يسقى الرجل مائه زرع غيره فقال جماعة ممن حضر قد كنا إذا فضل

لنا ما في بسايتنا سر حناه إلى جيراننا ونحن نستغفر الله ولم يفهموا أن المراد وطء
الحبال من السبايا ومن هنا نشأت لهم أو هام في الصفات حتى وردت عنهم في التشبيه
والتجسيم طامات ولكن وجود هذا الضرب مع قلته في الازمان المتأخرة التي
انتشرت فيها علوم الآلة لا يكون سببا في منع الجميع من العمل بالحديث وأخذ
الأحكام منه والترجيح به حتى يكون مانعا لمثل ابن عبد البر وعياض وابن
القطان بل وللمتأخرين الذين ألفوا في القبض من الترجيح به وأخذوا الأحكام
منه فلا يأخذ كلام ابن وهب على عمومه إلا جاهل أو متعصب .

(الوجه الثاني) أن مراده أيضاً بالامام في الفقه ما يشمل ققاهة النفس الكافية
في استنباط الأحكام من الأدلة على الوجه الصحيح وإن لم يكن هناك إمام فان
الصحابة والتابعين جلهم أصحاب حديث ولا يعرف لأحد منهم إمام في الفقه
بالمعنى المعروف الآن وكذلك الأئمة الأربعة وبقية المجتهدين كانوا أصحاب
حديث ولم يكن لهم في الفقه إمام ولو كان لهم لزال عنهم وصف الاجتهاد وكانوا
مقلدين ومن كان له منهم إمام فانه كان يأخذ عنه آثار السلف وفتاويه في النوازل
التي لم يرد فيها خبر ولا أثر لاليقائه فيها بل ليتهدى منها إلى طريق الاستنباط
والاستدلال وهكذا كان حال مالك مع ابن هرمرز وريعة وابن شهاب وكذلك
أبو حنيفة مع شيوخه وأحمد مع الشافعي وقد لاهه إنسان يوم آفى حضور مجلس
الشافعي وتركه مجلس سفيان بن عيينة فقال له أحد أسكت فان فأتك حديث
بعلو تجده بنزول ولا يضررك وان فأتك عقل هذا الفتى أخاف أن لا تجده فيبن
أحمد أنه كان يأخذ عن الشافعي كيفية الاستنباط وتحصيل الفقاهة بالحديث وهذا
قد استوى في أصله المتأخرون مع الأئمة بل ربما وجد في المتأخرين من أربى فيه على
بعض المتقدمين لاستكمال الفن في زمانهم وبلوغه الى الغاية التي لم يبلغ عثرها في
زمان المتقدمين فكيف يحتاج بكلام ابن وهب أو ينزل على من هذه صفته .

(الوجه الثالث) أن الضلال في كلامه بمعنى الخيرة لا بمعنى الضلال الذي هو ضد الهداية

كما صرح بذلك في قوله أكررت من الحديث فحيرني ولو أراد الضلال الذي هو ضد الهداية لدخل فيه الصحابة والتابعون لأنهم أصحاب حديث ليس لهم في الفقه إمام وهذا ضلال

(الوجه الرابع) أن هذا صدر من ابن وهب قبل تدوين علم الأصول وإن دونه الشافعي في زمانه فهو لم يشتهر إلا بعد عصرهما وباشتهاره سهل الخطب على الناس وزالت عنهم الحيرة التي وقع في مثلها ابن وهب ولهذا كان للإمام الشافعي رضي الله عنه منة عظيمة على جميع من جاء بعده من العلماء لأنه فتح لهم باب الاجتهاد ومهد لهم طريق الاستنباط وأزاح عنهم بعلم الأصول كل ما يعرض عند العمل بالكتاب والسنة من وقفة وإشكال فامن الله به من الحيرة كل من أجاد هذا الفن وأحكم مسأله وأصحابنا الذين احتجوا بالارجحية القبض على الارسال بالاحاديث ممن ضرب لهم بالسهم الوافر فيه فلا يعترض عليهم بكلام ابن وهب الذي لم يكن هذا العلم موجوداً في عصره .

(الوجه الخامس) أن القضية التي ذكرها ابن وهب يسميها المناطقة قضية كاذبة لأن بعض أهل الحديث ممن ليس له إمام في الفقه غير ضال كالصحابة والائمة المجتهدين ولأنه أخطى في قياسه جميع الناس على نفسه لوجود الفارق المحقق بين العقول وفوق كل ذي علم عليم فلا يلزم من حيرته هو عند اكثاره من الحديث أن يتحير غيره حتى تكون قضيته السلبية صادقة فقد وجدنا من الحفاظ من كان يحفظ ألف ألف حديث فلم يقل أنها حيرته ولا كان له في الفقه إمام يرشده .

(الوجه السادس) أن كلام ابن وهب فيمن أكر من الاحاديث وأزاد استنباط الاحكام منها وأصحابنا ليس حالهم كذلك فانهم ما أكثروا من الاحايث حتى تحيرهم ويضلون إنما هي مسألة أخذ بها أمامهم فينبوا دليلها وجمعوا الاحاديث الواردة فيها فهم مقلدون لا مجتهدون وإنما يستدل بكلام ابن وهب .

لو كان صحيحاً على من رفض المذاهب كلها واستقل لنفسه بالاجتهاد وأين هذا من صنيع أصحابنا لو كان متدبراً

(فصل) وقوله وانظر ما قاله ابن وهب الواصل إلى رتبة الاجتهاد الخ ثم قال بعده انتهى هو من تدليسه الذى نهىك سابقاً على أنه اخترعه للتزوير والتشويش واكد ذلك هنا بقوله عقبه فقد بان لك مما ذكرناه من النصوص ليكون ما قبل انتهى من قوله تعلم جرأة المدعين الخ داخل في نصوص العلماء لامن كلامه هو وكفى بهذا دليلاً على سخافته وعدم ديانته وأمانته فان مثل هذا التدليس المكشوف لا يستعمله طائفة رواجه الا من أعمه المتعصب والجأه العناد إلى نصره الباطل وترويج الضلال فرفع جلباب الحياء عن وجهه ولم يبال بمثل هذه السقطات المخزيات فالحمد لله الذى عافانا مما ابتلاه به وفضلنا على كثير من خلقه تفضيلاً

(فصل) وقوله فقد بان لك مما ذكرناه من نصوص العلماء أن المقلد ولو كان مجتهد مذهب لا يعدل عن مشهور مذهب امامه الى الحديث فيه أمران (الامر الاول) الكذب الصراح فانه لم يتقدم في نص من النصوص التي ذكرها هذا المعنى أصلاً وانما تقدم في كلام التسولى أن المقلد لا يعدل عن مشهور المذهب وفرق بين المقلد المذكور في كلام التسولى وبين المقلد الموصوف بالاجتهاد المذهبي الذى زاده المتعصب من عنده وزعم أنه تقدم في نصوص العلماء فانظر الى هذا الكذب الممزوج بالتهور

(الامر الثانى) الجهل الذى يدرك قبحه عوام الناس وغفلتهم فان المجتهد المذهبي اذا كان مقيداً بالمشهور ملزوماً أن لا يخرج عنه فافائدة اجتهاده وفي أى شئ يجتهد وما الفرق حينئذ بينه وبين المقلد غير المجتهد بل ما وصف ذاك بالاجتهاد إلا لكونه يصحح ويضعف ويرجع ويشهر وليس ذلك إلا بالنظر في المرجحات التي منها الدليل وإلا كان مرجحاً بغير مرجح وهو باطل وأيضاً المشهور ما وجد

إلا بعد تشهير المجتهد فاذا كان لزاماً للمجتهد أن لا يخرج عن المشهور لزم منه الدور وهو محال وقد قال الشاطبي في الموافقات في الكلام على المسئلة الثالثة من كتاب الاجتهاد ما لفظه اختلاف العلماء بالنسبة الى المقلدين كاختلاف الأدلة بالنسبة الى المجتهدين قال فتعارض الفتوتين عليه كتعارض الدليلين على المجتهد حكماً أن المجتهد لا يجوز في حقه اتباع الدليلين ولا اتباع أحدهما من غير اجتهاد ولا ترجيح كذلك لا يجوز للعامي اتباع المفتين معاً ولا أحدهما من غير اجتهاد ولا ترجيح اهـ وقال أيضاً المجتهدون بالنسبة الى العامي كالدليلين بالنسبة الى المجتهد فكما يجب على المجتهد الترجيح أو التوقف كذلك المقلد ولو جاز تحكيم التشهي والأغراض في مثل هذا لجاز للحاكم وهو باطل بالاجماع اهـ

(فصل) وإذ قد بينا فساد تفاصيل هذه المقدمة فلنبين لك وجه فسادها من أصلها وانها مبينة على جهل ومغالطة وذلك ان المقلد يلزمه اتباع المجتهد فيما يقع عليه فيه وصف الاجتهاد الذي هو استخراغ الوسع في تحصيل حكم ظني أما الحكم القطعي الذي لا يتوقف على استنباط فالمقلد والمجتهد فيه مستويان فاذا صح الخبر وكان قطعي الدلالة وجب الاخذ به على المقلد من غير التفات إلى رأى المجتهد قال ابن أبي الاصغ الاندلسي :

والاجتهاد إنما يكون في كل مادليله مضمون

أما الذي فيه الدليل القاطع فهو كما جاء ولا منازع

وقال القرافي في الاحكام ضابط المذاهب التي تقلد فيها الائمة خمسة أشياء الاساس لها الاحكام الشرعية الفروعية الاجتهادية وأسبابها وشروطها وموانعها والحجج المثبتة للاسباب والشروط والموانع ثم فصل ذلك إلى أن قال ومعنى التقليد في الاسباب والشروط والموانع التقليد في كونها أسباباً وشروطاً وموانع لا في وقوعها فصرح بأن الاجتهاد إنما يكون في الفروع الاجتهادية المدركة بالاجتهاد وأما ما هو منصوص عليه في الحديث كسنية وضع اليمين على الشمال (١٨ - مثوني)

فأمرين واضح لا يحتاج إلى استنباط ولا يتوقف على اجتهد حتى يلزم المقاتل
 باتباع المجتهد فيه ويحذر من العمل بالحديث في مثله ولو كان الامر كذلك.
 لمنع من العمل بكل ما يوافقه من الاحاديث في الترغيب والترهيب والآداب
 ومكارم الأخلاق حتى يعلم رأى الامام في ذلك كله لاحتمال أن يكون
 شيء منه منسوخا أو معارضا أو مؤولا كما احتمل أن تكون هذه السنة منسوخة
 أو معارضة. ولوجب إيقاف جميع المقلدين عن اتباع سبيل رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم والاهتداء بهديه الا ما كان منصوحا عليه في كتب الفقه
 ويحرم عليهم أيضا النظر في مثل كتاب الترغيب والترهيب ورياض الصالحين
 وأذكار النواوى ونحوها من الكتب الجامعة للآداب وفنائيل الاعمال لأن
 التقليد لازم في جميع ذلك وأصحاب تلك الكتب لم يتعرضوا للرأى الائمة في
 أكثر ما أوردوه فلو نظر فيها وعمل بشيء مما فيها من غير أن يعلم رأى إمامه في
 ذلك لكان ضالا على هذا المذهب وكذلك يبطل علم التصوف وسلوكه الذى
 هو فرض دين لان أصوله أخذت من الكتاب والسنة ولم تؤخذ عن مالك.
 وأبى حنيفة وهكذا الحال في جميع ما لم ينقل فيه نص عن المجتهدين والمقصود أن
 اعتقاد لزوم التقليد في كل شيء حتى ما ليس هو من قبيل الاجتهاد جهل وفساد.
 مؤد إلى ابطال جل الشريعة لو عمل بمقتضاه وحينئذ فمقدمة المتعصب باطلة من
 أصنام أو مبنية على جهل ومغالطة أريد بها تقوية الطعن الآتى في الاحاديث تفصيلا
 بهذا الطعن المقدم أجمالا لانه تيقن بوجود من لم يقبل منه الطعن في أحاديث الموطأ.
 والصحيحين لاجماع الأمة على صحتها فقدم هذا الطعن المجمل ليتوقف عن العمل
 بها ولومع اعتقاده صحتها لانه يخاف على نفسه إن عمل بها أن يكون ضالا كما
 قدمه له في هذه المقدمة فانظر إلى هذه المحاربة لسبيل رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم ثم احكم دلى صاحبها بما تسمح به غيرك على دينك والله يرحمنا بمنه وبمحبتنا
 من الوقوع في مثل هذا بكرمه وفضله آمين .

(فصل) قال المتعصب البحث الاول في أدلة القائلين بالقبض وبيان

ما فيها من الاعتراض والطعن ثم قال ما ذكره من الاحاديث ليس فيه حديث صحيح سالم من الطعن كما سترى وأبدأ بما رواه الشيخان وهو حديثان روى كل منهما حديثا غير حديث الآخر وأنا أبدأ بالكلام على حديث مسلم لكونه أقل من الكلام على حديث البخارى فأقول حديث مسلم أخرجه عن وائل ولفظه حدثني زهير بن حرب ثنا عفان ثنا همام ثنا محمد بن جحادة حدثني عبد الجبار بن وائل عن علقمة بن وائل ومولى لهم أنهما حدثاه عن أبيه وائل بن حجر أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم رفع يديه حين دخل الصلاة كبر وصف همام حبال أذنيه ثم التحف بثوبه ثم وضع يده اليمنى على اليسرى فلما أراد أن يركع أخرجه يديه من الثوب ثم رفعهما ثم كبر فركع فلما قال سمع الله لمن حماه رفع يديه فلما سجد سجد بين كفيه وهذا الحديث معلول بن ثلاثة أوجه اثنان من جهة الاسناد وواحد من جهة المتن فالاول هو الانقطاع وإيضاح ذلك إن هذا الحديث رواه عبد الجبار بن وائل عن أخيه علقمة ومولى لهم والمعتبر رواية علقمة وأما المولى فهو مجهول لا عبرة به وعلقمة قال النووى فى تهذيب الاسماء قال يحيى بن معين رواية علقمة بن وائل فهو أخيه عبد الجبار عن أبيهما مرسل لم يدركاه وكذا قال فى تهذيب التهذيب وقد صرح أبو داود فى سننه بأن عبد الجبار لم يدرك أباه ونصه فى باب رفع اليدين حدثني محمد بن جحادة حدثني عبد الجبار بن وائل بن حجر قال كنت غلاما لا أعقل صلاة أبي الخ ثم حدث عنه أبو داود بعد ذلك عن أبيه كما يأتى قريبا قلت قد قال المازرى فى شرح مسلم إن مسلما روى فى الصحيح أربعة عشر حديثا منقطعة فاعل هذا الحديث منهما فاقيل فيه من الانقطاع أقل أحواله نفي الصحة اه الوجه الثانى الاضطراب الواقع فى سنده وذلك ان الحديث عند مسلم رواه عبد الجبار عن أخيه علقمة ومولى لهم عن أبيه كما رأيت ورواه أبو داود فى باب رفع اليدين عن عبد الجبار بن وائل قال كنت غلاما لا أعقل صلاة أبي فحدثني وائل بن علقمة

عن أبي وائل بن حجر قال صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم الخ وهذا

مخالف لما مر عن مسلم ووائل بن علقمة قال الذهبي في الميزان لا يعرف ثم رواه بعد ذلك عن عبد الجبار عن أبيه أنه أبصر النبي صلى الله عليه وسلم يرفع يديه مع التكبيرة فانظر هذا مع ما مر قريبا من قول عبد الجبار كنت غلاما لأعقل صلاة أبي وهنا حدث عن أبيه بدون واسطة ثم رواه بعد ذلك عن عبد الجبار قال حدثني أهل بيتي عن أبي أنه حدثهم الخ ثم رواه بعد ذلك عن عاصم بن كليب عن أبيه عن وائل بن حجر قال قلت لآنظرن إلى صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم كيف يصلي الخ وعاصم ابن كليب هذا كان مرجيا ووثقه ابن معين وقال ابن المديني لا يحتج بما انفرد به اه هذا ما فيه من الاضطراب وهو اضطراب شديد موجب للضعف الشديد كما هو مسطور في كتب أصول الحديث الوجه الثالث الذي في المتن هو أن هذا الحديث روى عن وائل بن حجر بالروايات المتقدمة من غير الزيادة الآتية ورواه أبو داود عن عاصم بن كليب الذي مرت الرواية عنه وفيها ثم أخذ شماله يمينه وقال في هذه الرواية الاخيرة ثم وضع يده اليمنى على ظهر كفه اليسرى والرسغ والساعد وقال فيه ثم جيت بعد ذلك في زمان فيه برد شديد فرأيت الناس عليهم جل الثياب تحرك أيديهم من تحت الثياب ففي رواية عاصم الاولى لم يذكر ثم جيت بعد ذلك في زمان فيه برد شديد الخ ولم يذكرها غيره ممن روى هذا الحديث عن وائل بن حجر وذكرها عاصم بن كليب في هذه الرواية وهذه الزيادة إما أن تكون مقبولة أو غير مقبولة فان كانت مقبولة كانت دالة دلالة واضحة على نسخ ما رواه في المرة الاولى من القبض لان قوله تحرك أيديهم تحت الثياب ظاهر في الارسال لان تحرك الايدي حالة القبض غير يمكن بدون حركة الجسم جميعا كما هو ظاهر بالمشاهدة والتجربة لمن شك في ذلك وما هي دالة عليه من النسخ للقبض هو الذي نقول به وقوله ثم جيت بعد ذلك

متصلاً بقوله ثم وضع يده اليمنى على ظهر كفه اليسرى صريح في أن مارآه في المرة الثانية مخالف لما رآه في المرة الأولى وإلا لما احتاج إلى ذكر ذلك وإن كانت غير مقبولة لكونها مخالفة لما رواه الكثير عن وإيل كانت موجبة لاضطراب حديث عاصم بن كليب عنه اهـ .

إلى هنا كلام هذا الجاهل وفيه من الفساد والجهل ما يتضح من وجوه .
 (الوجه الأول) أن الطعن في أحاديث الصحيحين خرق لإجماع المسلمين واتباع لغير سبيل المؤمنين فإن الأمة مجمعة على صحة أحاديث الصحيحين ومتفقة على تاتى مافيا بالقبول حتى ألحق كثير من محققى ^{حقيق} أئمة الحديث والفقهاء والاصول أحاديثهما بالمؤانز في إفادته العلم القطعى وقالوا لو حلف إنسان بالطلاق على صحة إضافتها للنبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يحنث في يمينه بل حكى الامام الحافظ أبو نصر الوايلى السجزي الاجماع على هذا أيضاً فقال أجمع أهل العلم من الفقهاء وغيرهم أن رجلاً لو حلف بالطلاق أن جميع مافى البخارى مما روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد صح عنه ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قاله لا شك فيه أنه لا يحنث والمرأة بحالها في حباتها وكذا قال إمام الحرمين فيما حكاه عنه ابن الصلاح فى شرح مسلم انه لو حلف إنسان بطلاق امرأته ان مافى كتاب البخارى ومسلم بما حكى بصحته من قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما ألزمته بالطلاق ولا حنثته لإجماع علماء المسلمين على صحتهما قال ابن الصلاح ولتقابل أن يقول إنه لا يحنث ولو لم يجمع المسلمون على صحتهما للشك فى الحنث فانه لو حلف بذلك فى حديث ليس هذه حقيقته لم يحنث وان كان راويه فاسقاً فعدم الحنث حاصل قبل الاجماع فلا يضاف إلى الاجماع قال والجواب أن المضاف إلى الاجماع هو القطع بعدم الحنث ظاهراً وباطناً وأما عند الشك فمحكوم به ظاهراً مع احتمال وجوده باطناً فعلى هذا يحمل كلام امام الحرمين وهو اللابق بتحقيقه اهـ وقال النووى فى شرح مسلم إن ما قاله ابن الصلاح

في تأويل كلام إمام الحرمين في عدم الحث فهو بناء على ما اختاره الشيخ وأما على مذهب الأكثرين فيحتمل أنه أراد أنه لا يحث ضاهراً ولا يستحب له التزام الحث حتى تستحب الرجعة كما إذا حلف بمثل ذلك في غير الصحيحين فإنا لانحثه لكن يستحب له الرجعة احتياطاً لاحتمال الحث وهو احتمال ظاهر قال وأما الصحيحان فاحتمال الحث فيهما في غاية من الضعف فلا يستحب له الرجعة لضعف احتمال موجبهما اه وقال ابن الصلاح في علوم الحديث إن أعلى أقسام الصحيح ما أخرجه البخاري ومسلم وهو الذي يقول فيه أهل الحديث كثراً صحيح متفق عليه يطلقون ذلك ويعنون به اتفاق البخاري ومسلم لاتفاق الأمة عليه لكن اتفاق الأمة عليه لازم من ذلك وحاصل معه لاتفاق الأمة على تلقى ما اتفقا عليه بالقبول قال وهذا القسم جميعه مقطوع بصحته والعلم اليقيني النظرى واقع به خلافاً لقول من نفي ذلك محتجاً بأنه لا يفيد في أصله الا الظن وإنما تلقته الأمة بالقبول لأنهم يجب عليهم العمل بالظن والظن قد يخطئ قال وقد كنت أميل إلى هذا وأحسبه قوياً ثم بان لى أن المذهب الذى اخترناه أولاً هو الصحيح لأن ظن من هو معصوم من الخطأ لا يخطئ والأئمة في إجماعها معصومة من الخطأ ولهذا كان الإجماع المبتنى على الاجتهاد حجة متطوعاً بها وأكثر إجماعات العلماء كذلك وهذه نكتة نفيسة نافعة ومن فوائد القول بأن ما انفرد به البخاري ومسلم مندرج في قبيل ما يقطع بصحته لتلقى الأئمة كل واحد من كتابيهما بالقبول اه وأيده شيخ الاسلام سراج الدين البلقيني بما قرأته في محاسن الاصطلاح له أن بعض الحفاظ المتأخرين نقل عن جماعة من الشافعية كالاسفراينى وأبى اسحاق الشيرازى والسرخسى من الحنفية والقاضى عبد الوهاب من المالكية وجماعة من الخنابلة كابى يعلى وابن الخطاب وأبى حامد وابن الزاغونى وأكثر أهل الكلام من الأشعرية وغيرهم منهم ابن فورك وأهل الحديث فاطبة ومذهب السلف عامة أنهم يقطعون بالحديث

الذى تلقته الأئمة بالقبول وفي صفوة التصوف لآبى طاهر المقدسى وذكر
الصحيحين أجمع المسلمون على صحة ما أخرج فيهما وما كان على شرطهما اه
(قلت) ومراد البلقينى ببعض الحفاظ المتأخرين ابن تيمية كما قال السكّال ابن
أبى شريف فى حاشيته على النخبة وقال الحفاظ السخاوى فى شرح الالفية ما
أورده البخارى ومسلم مجتمعين ومنفردين باسنادهما المتصل دون ما فيهما من
المتقدم والتعليق وشبههما مقطوع بصحته لتلقى الأئمة المعصومة فى إجماعها عن
الخطأ كما وصفها صلى الله عليه وآله وسلم بقوله لا تجتمع أمتى على ضلالة لذلك
بالقبول من حيث الصحة وكذا العمل ما لم يمنع منه نسخ أو تخصيص أو نحوها
وتلقى الأئمة للخبر المنقطع عن درجة المتواتر بالقبول يوجب العلم النظرى كذا
لابن الصلاح حيث صرح باختياره له والجزم بأنه هو الصحيح وإلا فقد سبقه
إلى القول بذلك فى الخبر المتلقى بالقبول الجمهور من المحدثين والأصوليين وعامة
السلف بل وكذا غير واحد فى الصحيحين ولفظ الاستاذ ابى اسحاق الاسفرايينى
أهل الصنعة يجمعون على أن الأخبار التى اشتمل عليها الصحيحان مقطوع بصحة
أصولها ومتونها ولا يحصل الخلاف فيها بحال وان حصل فذلك اختلاف فى طرقها
ورواتها قال فمن خالف حكمه خبرا منها وليس له تأويل سائغ للخبر نعمتنا حكمه
لأن هذه الأخبار تلقىها الأئمة بالقبول اه ولما تعقب التروى ما اختاره ابن
الصلاح وجزم به من أن أحاديثها تفيد القطع بقوله وخالفه المحققون والأكثر
فقالوا يفيد الظن ما لم يواتر لأن ذلك شأن الأحاد ولا فرق فى ذلك بين الشيخين
وغيرهما وتلقى الأئمة بالقبول إنما أفاد وجوب العمل بما فيهما من غير توقف
على النظر فيه بخلاف غيرهما فلا يعمل به حتى ينظر فيه ويوجد فيه شروط
الصحيح ولا يلزم من إجماع الأئمة على العمل بما فيهما إجماعهم على القطع بأنه
كلام النبى صلى الله عليه وآله وسلم الخ تعقبه شيخ الاسلام البلقينى فى محاسن
الاصطلاح فقال هذا ممنوع فقد ذكر بعض الحفاظ المتأخرين عن جماعة من

الشافعية الخ ما سبق عنه قريبا وكذلك تعقبه الحافظ فقال ما ذكره النووى مسلم
من جهة الاكثرين أما المحققون فلا فقدوافق ابن الصلاح أيضا محققون وقال
في شرح النخبة الخبير المحتف بالقرائن يفيد العلم خلافا لمن أبى ذلك قال وهو أنواع
منها ما أخرجه الشيخان في صحيحهما مما لم يبلغ حد التواتر فإنه احتف به قرائن منها
جلالهما في هذا الشأن وتقدمهما في تمييز الصحيح على غيرهما وتلقى العلماء لكتائيهما
بالقبول وهذا التلقى وحده أقوى في إفادة العلم من مجرد كثرة الطرق الفاصلة عن التواتر
الأن هذا مختص بما لم ينتفده أحده من الحفاظ وبما لم يقع التجاذب بين مدلوليه حيث
لا ترجيح لاستحالة أن يقيد المتناقضان العلم بصدقهما من غير ترجيح لأحدهما على
الآخر وما عد ذلك فالاجماع حاصل على تسليم صحته قال وما قيل من أنهم إنما اتفقوا
على وجوب العمل به لأعلى صحته ممنوع لأنهم اتفقوا على وجوب العمل بكل
ما صح ولولم يخرج جاد فلم يبق للصحيحين في هذا مزية والاجماع حاصل على أن لهما
مزية فيما يرجع إلى نفس الصحة قال ويحتمل أن يقال المزية المذكورة كون
أحاديثهما أصح "صحيح اه وكذا نصر هذا القول الحافظان أبو الفدا اسماعيل بن
كثير وأبو الفضل السيوطى وقالاهو الذى نختاره ونقول به فالطعن فى حديث
أجمعت الأمة على صحته وتلقيه بالقبول واختار المحققون إفادته للعلم القطعى عناد
ظاهر بوقوع صاحبه فى الكفر كما نص عليه بعض العلماء أما كونه بدعة
وضلالة فأمر بجمع عليه وفى الحطة بذكر الصحاح الستة اتفق المحدثون على أن
جميع ما فى الصحيحين من المتصل المرفوع صحيح بالقطع وانهما متواتران إلى
مؤلفيهما وإن كل من يهون أمرهما مبتدع متبع غير سبيل المؤمنين اه وأصله
لمحدث الهند ولى الله الدهلوى ولما أورد الذهبى فى ترجمة خالد بن مخلد القطوانى
من الميزان حديث أن الله عز وجل قال من عادى لى ولينا فقدآذنته بالحرب الحديث
قال هذا حديث غريب جدا ولولا هية الجامع الصحيح لعدته فى منكرات خالد
ابن مخلد اه فهذا الذهبى امام أهل النقد وأبصر المتأخرين بالرجال يهب الجامع

الصحيح أن يطعن في حديثه وهذا المتعصب أجهل خاق الله يلعب بحديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ويحرق إجماع المسلمين لنصرة هواه .

(الوجه الثاني) أن الحديث على شرط الصحيح المتفق عليه بين أئمة الحديث .
والأصول بقطع النظر عن كونه مخرجا في الصحيح ثم هو مشهور بين أهل الحديث عن وائل كما قال البخاري في جزء رفع اليدين وبيان ذلك أنه رواه عن وائل ابنه عبد الجبار وعائقة وأمهما ومولى لهم وبعض أهل بيتهم وكليب ابن شهاب الجرهمي وعبد الرحمن اليحصبي وحجر بن العنابس بعضهم مطولا وبعضهم مختصرا (فرواية) عبد الجبار أخرجهما أحمد حدثنا يحيى بن أبي بكر ثنا زهير ثنا أبو إسحاق عن عبد الجبار بن وائل عن وائل قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يضع يده اليمنى على اليسرى في الصلاة قريبا من الرسغ ورفع يديه حين يوجب حتى بلغت أذنيه وصليت خلفه فقال غير المغضوب عليهم ولا الضالين فقال آمين يجره (وقال) أيضا حدثنا حسن بن موسى حدثنا زهير عن أبي بكر (وأخرجهما) الدارمي حدثنا أبو نعيم حدثنا زهير عن أبي إسحاق عن عبد الجبار بن وائل عن أبيه قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يضع يده اليمنى في الصلاة على اليسرى فذكر مثل حديث ابن أبي بكر (وأخرجهما) الدارمي حدثنا أبو نعيم حدثنا زهير عن أبي إسحاق عن عبد الجبار بن وائل عن أبيه قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يضع يده اليمنى على اليسرى قريبا من الرسغ (وأخرجهما) أبو دود حدثنا عثمان بن أبي شيبة حدثنا عبد الرحيم بن سليمان عن الحسن بن عبيد الله الأنخعي عن عبد الجبار بن وائل عن أبيه به مختصرا (وأخرجهما) النسائي أخبرنا قتيبة قال حدثنا أبو الأحوص عن أبي إسحاق عن عبد الجبار بن وائل عن أبيه به كذلك (وقال) أيضا أخبرنا محمد بن رافع قال حدثنا محمد بن بشر قال حدثنا فطر بن خليفة عن عبد الجبار بن وائل به (وأخرجهما) البيهقي في سننه قال أخبرنا علي بن محمد بن عبد الله بن بشران العدل أنبأنا أبو جعفر الرزاز أنبأنا جعفر بن محمد (١٩ — مشنوف)

ابن شاكر ثنا عفان ثنا همام ثنا محمد بن جحاده عن عبد الجبار بن وائل ومولى
لهم أنهما حدثاه عن أبيه وائل بن حجر أنه رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم
حين دخل في الصلاة كبر قال عثمان وصف همام حيال أذنيه ثم التحف بشوبه
ثم وضع يده اليمنى على اليسرى فلما أراد أن يركع أخرج يديه من الثوب ورفعهما
فكبر فلما قال سمع الله لمن حمده رفع يديه فلما سجد سجد بين كفيه (ورواية)
علقمة وردت عنه من طريق موسى بن عمير وحجر بن العنبر وعبد الجبار بن
وائل وقيس بن سليم وغيرهم (فطريق) موسى بن عمير أخرجه ابن أبي شيبة
في مصنفه قال حدثنا وكيع عن موسى بن عمير عن علقمة بن وائل بن حجر عن
أبيه قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم واضعاً يمينه على شماله في
الصلاة (وأخرجه) أحمد حدثنا وكيع فذكره بسنده ومثله (وأخرجه)
الدارقطني في سننه قال حدثنا الحسين بن اسماعيل وعثمان بن جعفر بن محمد
الاحول قال حدثنا يوسف بن موسى ثنا وكيع ثنا موسى بن عمير العنبري به
(وأخرجه) البيهقي أخبرنا أبو الحسن ابن الفضل القطان ثنا عبد الله بن جعفر
ثنا يعقوب بن سليمان ثنا أبو نعيم ثنا موسى بن عمير العنبري حدثني علقمة بن
وائل عن أبيه (أن) النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا قام في الصلاة قبض
على شماله بيمينه ورأيت علقمة يفعل قال يعقوب ابن عمير كوفي ثقة (وأخرجه)
البعث في ترح السنة أخبرنا أحمد بن عبد الله الصالحى أنا أبو بكر أحمد بن الحسين
الحيرى أنا حاجب بن أحمد الطوسى ثنا عبد الله بن هاشم ثنا وكيع ثنا موسى بن
عمير العنبري عن علقمة بن وائل عن أبيه قال رأيت رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم واضعاً يمينه على شماله في الصلاة (وطريق) حجر بن العنبر أخرجه
أبو داود الطيالسي في مسنده حدثنا شعبة أخبرنا سلمة بن كهيل قال سمعت حجراً
أبا العنبر قال سمعت علقمة بن وائل يحدث عن وائل وقد سمعت من وائل أنه
صلى مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلما قرأ غير المغضوب عليهم

ولا الضالين قال آمين خفض بها صوته ووضع يده اليمنى على يده اليسرى وسلم عن يمينه وعن يساره (وأخرجه) أحمد في المسند حدثنا محمد بن جعفر ثنا شعبة به سنداً ومثنا (وطريق) عبد الجبار أخرجه أحمد حدثنا عفان قال حدثنا همام ثنا محمد بن جحادة قال حدثني عبد الجبار بن وائل عن علقمة بن وائل ومولى لهم أنهما حدثاه عن أبيه وائل بن حجر (أنه رأى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رفع يديه حين دخل في الصلاة كبر وصف همام حيال أذنيه ثم التحف بثوبه ثم وضع يده اليمنى على اليسرى فلما أراد أن يركع أخرج يده من الثوب الحديث) (وأخرجه) مسلم في الصحيح حدثنا زهير بن حرب ثنا عفان ثنا همام بسنده ومثناه (وأخرجه) أبو داود في سننه حدثنا عبيد الله بن عمر بن ميسرة الجشمي ثنا عبد الوارث بن سعيد ثنا محمد بن جحادة حدثني عبد الجبار بن وائل بن حجر قال كنت غلاماً لا أعقل صلاة أبي فحدثني وائل بن علقمة عن أبي وائل بن حجر قال (صليت مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فكان إذا كبر رفع يديه قال ثم التحف ثم أخذ شماله بيمينه وأدخل يديه في ثوبه قال فإذا أراد أن يركع أخرج يديه ثم رفعهما وإذا أراد أن يرفع رأسه من الركوع رفع يديه ثم سجد ووضع جبهته بين كفيه وإذا رفع رأسه من السجود أيضاً رفع يديه حتى فرغ من صلاته قال محمد فذكرت ذلك للحسن بن أبي الحسن يعني البصري فقال هي صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فعله من فعله وتركه من تركه يعني الرفع في الانتقال) (قال) أبو داود روى هذا الحديث همام عن ابن جحادة لم يذكر الرفع من الرفع من السجود (قلت) وهم بعض رواة الحديث فقال وائل بن علقمة والصواب علقمة بن وائل وقد نبه على هذا ابن حبان في صحيحه فقال أخبرنا أبو يعلى قال ثنا إبراهيم بن الحجاج الشافعي قال ثنا عبد الوارث قال ثنا محمد بن جحادة قال ثنا عبد الجبار بن وائل بن حجر قال كنت غلاماً لا أعقل صلاة أبي فحدثني وائل بن علقمة عن وائل

ابن حجر قال (صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فكان إذا دخل في الصف رفع يديه وكبر ثم التحف فأدخل يده في ثوبه فأخذ شماله يمينه فإذا أراد أن يركع أخرج يديه ورفعهما وكبر ثم ركع فإذا رفع رأسه من الركوع رفع يديه فكبر فسجد ثم وضع وجهه بين كفيه قال ابن جحادة فذكرت ذلك للحسن بن أبي الحسن فقال هي صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فعله من فعله وتركه من تركه) قال ابن حبان محمد بن جحادة من الثقات المتقنين وأهل الفضل في الدين إلا أنه وهم في اسم هذا الرجل إذ الجواد يعثر فقال وائل ابن علقمة وإنما هو علقمة بن وائل اه (قلت) والصواب عندى أن الوهم فيه من عبد الوارث فقد رواه همام عن ابن جحادة على الصواب كما مر عند أحمد ومسلم على أن إبراهيم بن الحجاج وعمران بن موسى روياه عن عبد الوارث بهذا الاسناد فقال علقمة بن وائل على الصواب فكان الوهم حصل منه في بعض المرات والله أعلم (وطريق) قيس ابن سليم أخرجه النسائي أخبرنا سويد بن نصر قال أنبأنا عبد الله بن المبارك عن موسى بن عمير العنبري وقيس بن سليم العنبري قالوا حدثنا - علقمة بن وائل عن أبيه قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا كان قائما في الصلاة قبض يمينه على شماله (وأخرجه) الدارقطني قال حدثنا محمد بن عبد الله بن زكريا والحسن بن الحضر قالوا حدثنا أحمد بن شعيب هو النسائي به (ورواية) أمهما أخرجه البيهقي أخبرنا أبو سعيد أحمد بن محمد الصوفي أنبأنا أبو أحمد بن عدى الحافظ حدثنا ابن صاعد حدثنا إبراهيم بن سعيد حدثنا محمد بن حجر الحضرمي حدثنا سعيد بن عبد الجبار بن وائل عن أبيه عن أمه عن وائل بن حجر قال (حضرت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا أوجب نهض إلى المسجد فدخل المحراب ثم رفع يديه بالتكبير ثم وضع يمينه على يسراه في الصلاة على صدره) (ورواية) أهل بيته أخرجهما أحمد حدثنا وكيع حدثنا المسعودي عن عبد الجبار بن وائل حدثني أهل بيتي عن أبي أنه رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم يرفع يديه

مع التكبيرة ويضع يمينه على يساره (وأخرجها) أبو داود حدثنا مسدد حدثنا
يزيد يعني بن زريع حدثنا المسعودي حدثنا عبد الجبار بن وائل حدثني أهل
بيتى عن أبيه (ورواية) المولى أخرجها أحمد ومسلم في صحيحه والبيهقي كما سبق
(ورواية) كليب بن شهاب رواها عنه ابنه عاصم ثم رواها عن عاصم جماعة
منهم سلام بن سليم وعبد الواحد وزائدة وسفيان بن عينة وسفيان الثوري
وزهير وشعبة وبشر بن المفضل وعبد الله بن إدريس وشريك - وشقيق وغيرهم
(فطريق) سلام أخرجه أبو داود الطيالسي حدثنا سلام بن سليم قال حدثنا عاصم بن
كليب عن أبيه عن وائل الحضرمي قال (صليت خلف النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقلت
لا أحفظن صلاته فافتح الصلاة فكبر ورفع يديه حتى بلغ أذنيه وأخذ شماله يمينه
الحديث) (وأخرجها) الطحاوي في معاني الآثار حدثنا صالح بن عبد الرحمن حدثنا
يوسف بن عدى قال حدثنا أبو الأحوص وهو سلام بن سليم عن عاصم به
(وطريق) عبد الواحد أخرجه أحمد حدثنا يونس بن محمد حدثنا عبد الواحد
حدثنا عاصم بن كليب عن أبيه عن وائل بن حجر الحضرمي قال أتيت النبي صلى
الله عليه وآله وسلم فقلت لا نظرن كيف يصلي فذكره (وطريق) زائدة أخرجه
أحمد أيضاً حدثنا عبد الصمد حدثنا زائدة حدثنا عاصم بن كليب أخبرني أبي أن
وايل بن حجر الحضرمي أخبره قال قلت لا نظرن إلى رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم كيف يصلي قال فنظرت إليه قام فكبر ورفع يديه حتى حادتا أذنيه
ثم وضع يده اليمنى على ظهر كفه اليسرى والساعدا الحديث (وأخرجها)
أبو داود حدثنا الحسن بن علي حدثنا أبو الوليد حدثنا زائدة عن عاصم بن كليب
به (وأخرجها) النسائي أخبرنا سويد بن نصر قال أنبأنا عبد الله بن المبارك عن
زائدة قال حدثنا عاصم بن كليب قال حدثني أبي أن وائل بن حجر قال قلت لا نظرن
إلى صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فذكره (وأخرجها) ابن حبان في
صحيحه أخبرنا الفضل بن الحباب قال حدثنا أبو الوليد الطيالسي قال حدثنا زائدة

ابن قدامة قال حدثنا عاصم بن كليب قال حدثني أبي فذكره (وأخرجه) البيهقي في سننه قال أخبرنا أبو عبد الله الحافظ أنبأنا أبو الحسن أحمد بن محمد العنبري حدثنا عثمان بن سعيد حدثنا عبد الله بن رجاء حدثنا زائدة حدثنا عاصم بن كليب الجرهمي فذكره (وطريق) سفيان بن عيينة أخرجه أحمد قال حدثنا عبد الله بن الوليد حدثني سفيان عن عاصم بن كليب عن أبيه به (وأخرجه) البيهقي قال أخبرنا أبو عبد الله الحافظ أنبأنا أبو العباس أنبأنا الربيع أنبأنا الشافعي أنبأنا سفيان بن عيينة عن عاصم به (وطريق) سفيان الثوري أخرجه البيهقي أخبرنا أبو بكر بن الحارث حدثنا أبو محمد بن حيان حدثنا محمد بن العباس حدثنا محمد بن المثنى حدثنا مؤمل ابن اسماعيل حدثنا سفيان الثوري عن عاصم به وفيه وضع يمينه على شماله ثم وضعهما على صدره (وأخرجه) الطحاوي قال حدثنا أبو بكر حدثنا مؤمل به (وطريق) زهير أخرجه أحمد حدثنا أسود بن عامر حدثنا زهير بن معاوية عن عاصم بن كليب به (وطريق) شعبة - أخرجه أحمد حدثنا أسود بن عامر حدثنا شعبة عن عاصم بن كليب قال سمعت أبي يحدث عن وائل فذكره (ورواه) أحمد أيضاً عن هاشم بن القاسم عن شعبة مختصراً (وطريق) بشر بن المفضل أخرجه أبو داود حدثنا مسدد حدثنا بشر بن المفضل عن عاصم بن كليب عن أبيه به (وأخرجه) ابن ماجه حدثنا علي بن محمد حدثنا عبد الله بن إدريس ح وحدثنا بشر بن معاذ الضريع حدثنا بشر بن المفضل قال حدثنا عاصم بن كليب عن أبيه عن وائل بن حجر قال (رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلي فأخذ شماله يمينه) (وطريق) عبد الله بن إدريس أخرجه ابن ماجه في الذي قبله (وأخرجه) ابن أبي شيبة في مصنفه قال حدثنا عبد الله بن إدريس عن عاصم عن أبيه عن وائل ابن حجر قال (رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حين كبر أخذ شماله يمينه) (وأخرجه) ابن الجارود في المنتقى حدثنا علي بن خشرم قال حدثنا عبد الله يعني ابن إدريس عن عاصم به (وطريق) ثريك أخرجه أحمد في مسنده عنه وأبو

داود عن عثمان بن أبي شيبة عنه والطحاوي عن فهد بن سليمان عن محمد بن سعيد ابن الاصماني عنه كلهم ذكروه مختصراً (ورواية) عبد الرحمن اليحصبي أخرجه أبو داود الطيالسي وأحمد والدارمي في مسانيدهم إلا أنه روى أصل الحديث (ورواية) حجر أخرجه أبو داود الطيالسي وأحمد في مسنديهما وقد سبق ذكرها ﴿فصل﴾ أما رواية عبد الجبار فهي منقطعة كما صرح به هو فقال كنت غلاماً لا أعقل صلاة أبي فجدتني أهل بيتي كما مرو به يرد قول من قال أنه ولد بعد موت أبيه ثم إنه بين في الروايات الأخرى السابقة أن المراد بأهل بيته أمه وأخوه علقمة والمولى وأنه تلقى الحديث عن جميعهم فحدث به مرة عن أمه وهي أم يحيى ومرة عن أخيه علقمة ومرة عن المولى أما أمه والمولى فهما في عداد الجمهور فلم يبق الاعتماد إلا على روايته عن أخيه علقمة فبعد إسقاط روايته ورواية أمه والمولى وعدم اعتبارها يبقى الحديث مروياً عن وائل من طريق أربعة كلهم معروفون ثقات على شرط الصحيح لو انفرد واحد منهم كان كافياً في الحكم بصحة حديثه فضلاً عن اجتماعهم وعن متابعة غيرهم لهم في أصل الحديث وهم علقمة وكليب بن شهاب وعبد الرحمن اليحصبي وحجر بن عنبس (أما علقمة) فذكره ابن سعد في الطبقة الثالثة من أهل الكوفة وقال كان ثقة قليل الحديث وذكره ابن حبان في الثقات (وأما) كليب بن شهاب فقال أبو زرعة ثقة وقال ابن سعد كان ثقة ورأيهم يستحسنون حديثه ويحتجون به وذكره ابن حبان في الثقات وقال أبو داود كان من أفضل أهل الكوفة بل ذكره ابن عبد البر وغيره في الصحابة وإن وهو في ذلك (وأما) عبد الرحمن اليحصبي فذكره ابن حبان في الثقات كما قال الحافظ في تعجيل المنفعة (وأما) حجر بن العنبس فقال ابن معين شيخ كوفي ثقة مشهور وقال الخطيب كان ثقة وقال الحافظ صحيح الدارقطني وغيره حديثه وذكره ابن حبان في الثقات في التابعين (ثم رواه) عن هؤلاء جماعة من الثقات الذين هم على شرط الصحيح لو انفرد واحد منهم لحكم حديثه بالصفة فضلاً عن اجتماعهم

وهم موسى بن عمير وعبد الجبار بن وائل وقيس بن سليم وعاصم بن كليب وسلمة
 ابن كهيل (أما موسى بن عمير فهو التميمي العنبري الكوفي قال ابن معين وأبو
 حاتم ومحمد بن عبد الله بن نمير والخطيب والعجلي والدولابي ثقة وقال أبو زرعة
 لأبأس به) (وأما) عبد الجبار بن وائل واذا ذكره باعتباره راويا عن أخيه علقمة
 لا باعتباره راويا عن أبيه فقال إسحاق بن منصور عن ابن معين ثقة وقال الدوري
 عن ابن معين ثبت وذكره ابن حبان في الثقات وقال ابن سعد كان ثقة إن شاء الله
 قليل الحديث (وأما) قيس بن سليم فقال أبو زرعة وأبو حاتم ثقة وذكره ابن
 حبان في الثقات وقال مازع رأسه للسماء تعظيم الله تعالى (وأما) سلمة بن كهيل
 قال أحمد متقن للحديث وقال ابن معين ثقة وقال العجلي كوفي تابعي ثقة ثبت
 في الحديث وقال ابن سعد كان ثقة كثير الحديث وقال أبو زرعة ثقة مأمون
 ذكرى وقال أبو حاتم ثقة متقن وقال يعقوب بن شيبة ثقة ثبت على تشيعه وقال
 النسائي ثقة ثبت وثنا لا إثم عليه كثير (ثم) رواه عن هؤلاء جماعة من الأئمة
 والحفاظ منهم أبو إسحاق والحسن بن عبيد الله النخعي ومحمد بن جحادة ووكيع
 وأبو نعيم وعبد الله بن المبارك وسعيد ابن عبد الجبار والمسعودي وسلام بن
 سلم وزايدة وسفيان الثوري وسفيان بن عيينة وزهير وشعبة وبشر بن المفضل
 وشريك مع أنه يكفي لأصححة الحديث رواية واحدة مثل شعبة والثوري وابن
 المبارك ووكيع وابن عيينة الذين هم أمراء المؤمنين في الحديث ثم رواه عن
 هؤلاء عدد منهم إلى أصحاب الكتب وهم أحمد وابن أبي شيبة والدارمي
 والطبراني والبخاري وقد أكثر من طرقه في رفع اليمين ومسلم وأبو داود
 والنسائي وابن ماجه وابن الجارود وابن حبان والطحاوي والدارقطني والبيهقي
 والبخاري فان لم يكن هذا الحديث من أصح الصحيح فضلا عن الصحيح فما هو
 الصحيح وماذا يقال في الأحاديث الغرائب الأفراد التي لم تروا من طريق
 واحد في جميع الطبقات وهي كثيرة بل معظم الأحاديث الأحكام من قبيلها

وهذا حديث انما الاعمال الذي هو ربع الفقه أو ثلثه لم يروه عن عمر الاراو
واحد ليس هو با وثق من الاربعة الذين رروا هذا الحديث عن وائل وهكذا
الذي بعده مع الذين بعدهم في هذا الحديث افيستجيز عاقل له ادنى معرفة بالعلم
ودراية بهذا الشأن ان يطعن في حديث باغت رواته عن صحايه حد الشهرة
والاستفاضة بل التواتر على رأى مع وجود شرط الصحيح في الجميع فضلا عن
كونه مخرجا في الصحيح المجمع على صحته وتلقى ما فيه بالقبول

الوجه الثالث أن الطعن في الحديث جهل منه بتواتره المفيد للعلم اليقيني
وعلى فرض علمه بذلك فهو جهل منه بان المتواتر لا يبحث عن رجاله اما كون
الحديث متواتراً فيانه من ثلاثة طرق

(الطريق الاول) وروده من رواية جمع تحيل العادة تواطؤهم على الكذب أو
توافقهم عليه فقد رواه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وائل بن حجر وعلى بن
أبي طالب وسهل بن سعد وهلب الطائي وعطيف بن الحارث وابن عباس وجابر بن
عبد الله وابن الزبير وسعد بن أبي وقاص وعائشة وشداد بن شرحبيل وأبو هريرة
وأنس بن مالك وعبد الله بن مسعود وحذيفة بن اليمان وعبد الله بن عمر وأبو
الدرداء ويعلى بن مرة وعبد الله بن جابر ومعاذ بن جبل وأبو بكر الصديق
وأبو حميد وأبو زياد مولى بنى جمع وعمرو بن حريث وطرفة والد تميم والحسن
وطاووس وأبو عثمان النهدي وأبراهيم النخعي مرسل وغيرهم
(أما حديث) وائل فتقدم عزوه مبسوطا في الوجه الذي قبله وبيننا أنه

مشهور مستفيض كما قال البخارى

(وأما حديث) على فورد عنه من طريق أبي جحيفة وجريير الضبي
والنعمان بن سعد وعقبة بن ظهير (فطريق) أبي جحيفة أخرجه ابن أبي شيبة
في مصنفه قال حدثنا أبو معاوية عن عبد الرحمن بن إسحاق عن زياد بن زبد
السوائي عن أبي جحيفة عن على عليه السلام قال (من سنة الصلاة وضع الايدى
(٢٠ - مشونى)

على الايدى تحت السرة (وأخرجه) عبد الله بن أحمد في زوائد مسند أبيه
قال حدثنا محمد بن سليمان الاسدي لوين ثنائي بن أبي زائدة ثنا عبد الرحمن
ابن اسحق به وكذلك أخرجه والده (وأخرجه) أبو داود في السنن
حدثنا محمد بن محبوب ثنا حفص بن غياث عن عبد الرحمن بن اسحاق به
(وأخرجه) الدارقطني في سننه قال حدثنا يعقوب بن إبراهيم البزاز ثنا الحسن
ابن عرفة ثنا ابو معاوية عن عبد الرحمن بن اسحاق ح وحدثنا محمد بن القاسم
ابن زكريا المحاربي ثنا بوكر بن ثنائي بن أبي زائدة عن عبد الرحمن بن اسحاق
به (وأخرجه) البيهقي في السنن قال أخبرنا أبو بكر بن الحارث الفقيه انبأنا
على بن عمر هو الدارقطني قد كره بسنده الثاني (وطريق) جرير أخرجه
ابن أبي شيبة قال حدثنا وكيع ثنا عبد السلام بن شداد الجريري أبو طالوت
عن غزوان بن جرير الضبي عن أبيه قال (كان) على إذا قام الى الصلاة وضع
يمينه على راسه فلا يزال كذلك حتى يركع متى ما ركع إلا أن يصلح ثوبه أو
يحك جسده (وأخرجه) أبو داود في سننه قال حدثنا محمد بن قدامة بن
أعين عن أبي بدر عن أبي طالوت عبد السلام عن ابن جرير عن أبيه قال
رأيت عليا عليه السلام يمسك شماله بيمينه على الراس فوق السرة (وأخرجه)
البيهقي قال أخبرنا أبو الحسين بن بشران ثنا جعفر بن محمد الانصاري املاء
ثنا ابراهيم بن عبد الله بن مسلم ثنا مسلم ابن ابراهيم ثنا عبد
السلام بن أبي حازم ثنا غزوان بن جرير عن أبيه أنه كان
شديد اللزوم لعل بن أبي طالب قال كان على إذا قام الى الصلاة فكبر ضرب
بيده اليمنى على راسه الأيسر فلا يزال كذلك حتى يركع الا أن يحك جلده
أو يصلح ثوبه فإذا سلم سلم عن يمينه سلاما يمينكم ثم يلتفت عن شماله فيحرك
شفقه فلا تدرى ما يقول ثم يقول لا إله الا الله وحده لا شريك له لا حول
ولا قوة الا بالله ولا تعبد الا إياه ثم يقبل على القوم بوجهه فلا يبالي عن

بميتة انصرف أو عن شماله قال البيهقي هذا اسناد حسن (وطريق) النعمان بن سعد أخرجه الدارقطني قال حدثنا محمد بن القاسم ثنا أبو كريب ثنا حفص ابن غياث عن عبد الرحمن بن اسحاق عن النعمان بن سعد عن علي (أنه كان يقول ان من سنة الصلاة وضع اليمين على الشمال تحت السرة) (وطريق) عقبة ابن ظهير أخرجه ابن أبي شيبة قال حدثنا وكيع قال حدثنا يزيد بن زياد بن أبي الجعد عن عاصم الجحدري عن عقبة بن ظهير عن علي عليه السلام (في قوله تعالى (فصل لربك وانحر) قال وضع اليمين على الشمال في الصلاة) (وأخرجه البخاري في التاريخ الكبير قال أنبا موسى بن اسماعيل ثنا حماد بن سلة عن عاصم الجحدري عن أبيه عن عقبة بن ظبيان عن علي (فصل لربك وانحر وضع يده اليمنى على وسط ساعده على صدره) قال البخاري وقال لنا قتيبة عن حميد بن عبد الرحمن عن يزيد بن زياد بن أبي الجعد عن عاصم الجحدري عن عقبة بن أصحاب علي عن علي عليه السلام (ضعهما على الكبر سوغ) (وأخرجه الحاكم في المستدرك قال حدثنا علي بن حمشاد العدل ثنا هشام ومحمد بن أيوب قالا حدثنا موسى بن اسماعيل ثنا حماد بن سلة عن عاصم الجحدري عن عقبة ابن صهبان عن علي عليه السلام (فصل لربك وانحر قال هو وضعك يمينك على شمالك في الصلاة) سكت عنه هو والذهبي (وأخرجه) البيهقي من طريق أبي الشيخ حدثنا أبو الحريش الكلبي ثنا شيان ثنا حماد بن سلة ثنا عاصم الجحدري عن أبيه (ان عليا عليه السلام قال في هذه الآية فصل لربك وانحر قال وضع يده اليمنى على وسط يده اليسرى ثم وضعهما على صدره) (وأخرجه) أيضا عن الحاكم بسنده ثم قال عقبة كذا قال شيخنا عاصم الجحدري عن عقبة بن صهبان ورواه البخاري في التاريخ في ترجمة عقبة بن ظبيان عن موسى بن اسماعيل عن حماد بن سلة سمع عاصم الجحدري عن أبيه عن عقبة بن ظبيان عن علي فذكره (وأخرجه) ابن جرير في التفسير حدثنا عبد الرحمن بن الاسود

الطفاى قال حدثنا محمد بن ربيعة قال حدثني يزيد بن زياد بن أبي الجهم عن
عاصم الجحدري عن عقبة بن ظهير عن علي عليه السلام (في قوله تعالى (فصل
لربك وانحر) قال وضع اليمين على الشمال في الصلاة) (وقال) أيضا حدثنا ابن
بشار قال حدثنا عبد الرحمن قال حدثنا حماد بن سلمة عن عاصم الجحدري عن
عقبة ابن صهبان عن أبيه عن علي (فصل لربك وانحر قال وضع يده اليمنى على
وسط ساعده اليسرى ثم وضعهما على صدره) (وقال) أيضا حدثنا أبو كريب
ثنا وكيع عن زيد بن زياد عن عاصم الجحدري عن عقبة بن ظهير عن علي
(فصل لربك وانحر قال وضع اليمين على الشمال في الصلاة) (وقال) أيضا حدثنا
ابن حميد ثنا أبو صالح الخراساني قال حدثنا حماد عن عاصم الجحدري عن أبيه
عن عقبة ابن ظبيان أن علي بن أبي طالب عليه السلام قال في قول الله تعالى
(فصل لربك وانحر) قال وضع يده اليمنى على وسط ساعده اليسرى ثم
وضعها على صدره.

٢٧٨

(وأما حديث) سهل بن سعد فاخرجه مالك في الموطاعن أبي حازم بن
بنار عن سهل بن سعد انه قال (كان الناس يؤمرون ان يضع الرجل اليد اليمنى
على ذراعه اليسرى في الصلاة قال أبو حازم لا أعلم إلا أنه ينمى ذلك) (وأخرجه
البخارى في صحيحه قال حدثنا عبد الله بن مسلمة عن مالك فذكره
(وأما حديث) هلب الطامى فاخرجه ابن ابى شيبه في مصنفه قال حدثنا
ركيع عن سفيان عن سماك عن قبيصة بن هلب عن ابيه قال (رأيت النبي صلى
الله عليه وآله وسلم واضعا يمينه على شماله في الصلاة) (وأخرجه) أحمد في
سنده حدثنا يحيى بن سعيد عن سفيان حدثني سماك عن قبيصة بن هلب عن
ابيه قال (رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم ينصرف عن يمينه وعن يساره
ورأيت قال يضع هذه على صدره وصف يحيى اليمنى على اليسرى فوق المفصل
(وأخرجه) عبد الله بن أحمد في زوايده قال حدثنا زكريا بن يحيى بن صبيح ثنا شريك

عن سماك عن قبيصة بن هلب عن أبيه قال ^{(سألت النبي صلى الله عليه وآله وسلم}
 عن طعام النصارى فقال لا يختلجن في صدرك طعام ضارعت فيه النصرانية قال
 ورأيت يضع إحدى يديه على الأخرى قال ورأيت ينصرف مرة عن يمينه ومرة عن
 شماله ^(وأخرجه) عبد الله أيضا قال حدثنا العباس بن الوليد النرسي وهناد بن
 السرى قال حدثنا أبو الاحوص عن سماك عن قبيصة بن هلب عن أبيه قال كان
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يؤمننا فيأخذ شماله يمينه وكان ينصرف
 عن جانبيه جميعا عن يمينه وعن شماله ^(وأخرجه) الترمذى في سننه قال حدثنا
 قتيبة حدثنا أبو الاحوص عن سماك بن حرب عن قبيصة بن هلب عن أبيه قال
 كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يؤمننا فيأخذ شماله يمينه ^{(قال الترمذى}
 حديث هلب حديث حسن والعمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم والتابعين فمن بعدهم يرون أن يضع الرجل يمينه على شماله في
 الصلاة ^(وقال) البغوى في شرح السنة عقب إبراده حديث وائل مانعه وعن
 قبيصة فذكر الحديث ثم قال هذا حديث حسن والعمل على هذا عند عامة أهل
 العلم من الصحابة فمن بعدهم لا يرون إرسال الدين ^(وأخرجه) ابن ماجه
 قال حدثنا عثمان بن أبي شيبة حدثنا أبو الاحوص عن سماك بن حرب عن
 قبيصة بن هلب عن أبيه قال ^{(كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم} يؤمننا فيأخذ
 شماله يمينه ^(وأخرجه) الدراقطنى قال حدثنا أبو محمد بن صاعد ثنا يعقوب
 ابن ابراهيم الدورقى ثنا عبد الرحمن بن مهدى عن سفيان ح وحدثنا محمد بن مخلد
 ثنا محمد بن اسماعيل الحسانى ثنا وكيع ثنا سفيان عن سماك عن قبيصة بن هلب عن
 أبيه قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم واضعا يمينه على شماله في
 الصلاة ^(لفظها واحد) أخرجه ^{(البهيقي في السنن} قال أخبرنا أبو بكر أحمد
 ابن الحسين القاضى ابنا حاجب بن أحمد الطوسى ثنا عبد الله بن هاشم ثنا وكيع
 به بمثل الذى قبله

(واما حديث) غطيف بن الحارث فاخرجه ابن أبي شيبة في المصنف قال
حدثنا زيد بن حباب حدثنا معاوية بن صالح قال حدثني يونس بن سيف عن الحارث
ابن غطيف أو غطيف بن الحارث الكندي شك معاوية قال (مهما رايت فنسيت
لم انس اني رايت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وضع يده اليمنى على
اليسرى يعني في الصلاة) (واخرجه) أحمد قال حدثنا عبد الرحمن بن مهدي ثنا
معاوية بن يونس بن سيف عن الحارث بن غطيف أو غطيف بن الحارث قال
(ما نسيت من الاشياء لم انس اني رايت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
واضعا يمينه على شماله في الصلاة) (واخرجه) البخاري في التاريخ الكبير
قال قال معن يعني ابن عيسى عن معاوية هو ابن صالح عن يونس بن سيف
فذكره وكذا أخرجه البغوي والطبراني وجماعة (ورجاله ثقات) (مما لم يذكر)
(واما حديث) ابن عباس فاخرجه ابن حبان في صحيحه قال اخبرنا الحسن
ابن سفيان ثنا حرمله بن يحيى ثنا ابن وهب قال انا عمرو بن الحارث أنه سمع
عطاء بن ابي رباح يحدث عن ابن عباس (ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
قال انا معشر الانبياء امرنا ان تؤخر سحورنا ونعجل فطرنا وان نمسك بايماننا
على شمائلنا في صلاتنا) قال ابن حبان سمع هذا الخبر ابن وهب من عمرو بن
الحارث ومن طلحة بن عمرو عن عطاء ابن ابي رباح (واخرجه) الدارقطني
قال حدثنا ابن السكيت ثنا عبد الحميد بن محمد ثنا مخلد بن يزيد ثنا طلحة عن
عطاء عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال (انا معشر الانبياء
أمرنا ان تؤخر السحور ونعجل الافطار وان نمسك بايماننا على شمائلنا في
الصلاة) (واخرجه) الطبراني من وجه آخر عنه بسند رجاله الصحيح
وله في الباب حديث آخر (اخرجه) البيهقي في السنن قال اخبرنا زكريا
ابن أبي اسحاق انبأنا الحسن بن يعقوب ابن البخاري أنبأنا يحيى بن أبي طالب
أنبأنا زيد بن الحباب ثنا روح بن المسيب قال حدثني عمرو بن مالك التكري

عن أبي الجوزاء عن ابن عباس رضي الله عنهما (في قول الله عز وجل فصل
لربك وانحر قال وضع اليمين على الشمال في الصلاة عند النحر)

(وأما حديث) جابر بن عبد الله فاخرجه أحمد قال حدثنا محمد بن الحسن
الواسطي يعني المزني ثنا أبو يوسف الحجاج يعني ابن أبي زنبب الصيقل عن
عن أبي سفيان عن جابر قال (مر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم برجل
وهو يصلي وقد وضع يده اليسرى على اليمنى فانتزعا ووضع اليمنى على
اليسرى) (واخرجه) الدارقطني قال حدثنا أحمد بن محمد بن جعفر الجوزي
ثنا مضر بن محمد ثنا يحيى بن معين ثنا محمد بن الحسن الواسطي فذكره بأسناده
مثله وكذلك رواه الطبراني في الاوسط ووجهه رجال الصحيح

(وأما حديث) عبد الله بن الزبير فاخرجه أبو داود في سننه قال حدثنا نصر
ابن علي انا أبو أحمد عن العلاء بن صالح عن زريعة بن عبد الرحمن قال سمعت
ابن الزبير يقول (صنف القدمين ووضع اليد على اليد من السنة) (وأخرجه)
البيهقي في السنن قال اخبرنا أبو علي الروذباري انبا نا أبو بكر ابن داسه ثنا
أبو دارد به وقال النووي في شرح المذهب أسناده حسن

(وأما حديث) سعد بن أبي وقاص فاخرجه الحاكم في المستدرك قال حدثنا
أبو عبد الله محمد بن يعقوب ثنا علي بن الحسن بن أبي عيسى ثنا معن ثنا أسد
ثنا وهيب عن محمد بن عجلان عن محمد بن ابراهيم التيمي عن عامر بن سعد
عن أبيه قال (مر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بوضع اليدين ونصب
القدمين في الصلاة) قال الحاكم هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه
وقد صح بلفظ اشقى من هذا (حدثنا أبو بكر بن اسحاق أنبا نا أبو المثني ثنا
عبد الرحمن بن المبارك ثنا وهيب عن محمد بن عجلان قال اخبرني محمد بن ابراهيم
التيمي عن عامر بن سعد بن مالك عن أبيه قال (مر رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم بوضع الكفين ونصب القدمين في الصلاة) (وأخرجه) الترمذي عن

عبد الله بن عبد الرحمن عن معلى بن اسد عن وهيب به ثم قال وروى يحيى بن سعيد القطان وغير واحد عن محمد بن عجلان عن محمد ابن ابراهيم عن عامر ابن سعد به مرسلًا وهو اصح

(واما حديث عائشة فاخرجه سعيد بن منصور في سننه قال حدثنا هشيم نامصور بن زاذان عن محمد بن ابان الانصارى عن عائشة قالت ثلاث من النبوة تعجيل الافطار وتأخير السحور ووضع اليمنى على اليسرى في الصلاة) (وأخرجه البيهقي في السنن قال أخبرنا أبو بكر بن الحارث الفقيه أنبأنا علي بن عمر الحافظ ثنا عبد الله بن عبد العزيز ثنا شجاع بن مخلد ثنا هشيم قال منصور حدثنا عن محمد بن أبان الانصارى عن عائشة رضى الله عنها قالت ثلاث من النبوة الحديث قلت علي بن عمر هو الدارقطني والحديث في سننه وصحح البيهقي اسناده وتعقبه النووي ثم الحافظ بقول البخارى ان محمد بن أبان لا يعرف له سماع من عائشة وغفلا ان البيهقي قال هذا صحيح عن محمد بن أبان فلا تعقب عليه ^{ورواه أبو بكر بن محمد بن عجلان ١٧٧ - ٢} ^{قال ابن حجر}

واما حديث شداد بن شرحبيل فاخرجه ابن السكن قال حدثنا أبو بكر ابن أحمد قال حدثنا محمد بن عوف حدثنا حيوة بن شريح قال حدثنا بقية بن الوليد حدثنا حبيب بن صالح عن عياش بن يونس عن شداد بن شرحبيل قال (مهما نسيت من شيء فلم أنس انى رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم راضعا يده اليمنى على اليسرى في الصلاة قابضا عليها) قال ابن السكن ليس لشداد بن شرحبيل غير هذا الحديث (وأخرجه ابن عبد البر في الاستيعاب قال حدثنا أبو القاسم خلف بن قاسم املاء علي قال حدثنا أبو علي سعيد بن عثمان بن السكن به (وأخرجه ابن أبي عاصم والطبرانى والاسماعيلي كلهم من طريق بقية به قال الحافظ في الاصابة ورواه جماعة عن بقية فادخلوا بين عياش وشداد رجلا وفي رواية الاسماعيلي ومن وافقه عن عياش عن حدثه عن

كان حفظه فهو مما تفرد به يزيد بن سنان اه قلت وليس كذلك فقد ذكر الحافظ المزي في الاطراف ان الحسن بن عيسى رواه عن اسماعيل الوراق عن يحيى بن يعلى عن يونس بن خباب عن الزهرى نحوه

(وأما حديث) أنس فاخرجه البيهقى في السنن من طريق أبى الشيخ قال حدثنا أبو الحريش ثنا شيبان ثنا حماد ثنا عاصم الاحول عن رجل عن أنس قال عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في هذه الآية فصل لربك وانحر قال وضع يده اليمنى على وسط يده اليسرى ثم وضعهما على صدره ^(والله اعلم) ^(والله اعلم) وأما حديث ابن مسعود فاخرجه أبو داود قال حدثنا محمد بن بكر بن

الريان عن هشام بن بشير عن الحجاج بن أبى زينب عن أبى عثمان النهدى عن ابن مسعود (أنه كان يصلى فوضع يده اليسرى على اليمنى فراء النبي صلى الله عليه وآله وسلم فوضع يده اليمنى على اليسرى) (وأخرجه) النسائي أخبرنا عمر بن على قال ثنا عبد الرحمن قال حدثنا هشيم عن الحجاج بن أبى زينب قال سمعت أبا عثمان يحدث عن ابن مسعود قال رآنى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقد وضعت شاملى على يمينى فى الصلاة فأخذ يمينى فوضعها على شاملى (وأخرجه) ابن ماجه حدثنا أبو اسحاق الهروى ابراهيم بن عبد الله بن حاتم أنبا هشيم أنبا الحجاج بن أبى زينب السلى عن أبى عثمان النهدى عن عبد الله ابن مسعود قال مر بى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فذكره (وأخرجه) البيهقى من طريق أبى داود والدارقطنى من طريق النسائي وقال النووى فى شرح المذهب اسناده صحيح على شرط مسلم وقال ابن سيد الناس رجاله رجال الصحيح (قلت) ولا بن مسعود فى الباب حديث آخر أخرجه الدارقطنى قال حدثنا أبو محمد بن صاعد ثنا على بن مسلم ثنا اسماعيل بن أبان الوراق حدثنى مندل عن ابن أبى ليلي عن القاسم عن عبد الرحمن عن أبيه عن عبد الله بن مسعود أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يأخذ شماله يمينه

صاحب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم واضعا إحدى ذراعيه على الأخرى في الصلاة (ورواه) ابن السكن من هذا الوجه فقال عن جده يعني عقبة بن أبي عائشة قال رأيت عبد الله بن جابر فذكره وزاد فيه (أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يفعله)

٧٤-٥٠ (وأما حديث) معاذ فاخرجه الطبراني في الكبير وسيأتي الكلام عليه (وأما حديث) أبي بكر فاخرجه ابن أبي شيبة في المصنف قال حدثنا يحيى بن سعيد ثنا ثور عن خالد بن معدان عن أبي زياد مولى دراج قال (مارأيت فنسيت وإنني لم أنس أن أبا بكر كان إذا قام إلى الصلاة قال هكذا فوضع اليمنى على اليسرى)

(وأما حديث) أبي حميد الساعدي فاخرجه الجماعة إلا أنه لم يقع فيه ذكر وضع اليمنى على الشمال وذكر ابن حزم في المحلى أنه من روى وضع اليمنى على الشمال في وصف صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولم يستدل ذلك ولا بين من أخرجه وقد اشترط في خطبة كتابه أنه لا يحتاج إلا بصحيح أو حسن ثم نظرت في طرق الحديث فإذا عبد الحميد بن جعفر زاد كما عند أبي داود والبيهقي وابن الجارود وغيرهم (أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا قام إلى الصلاة رفع يديه حتى يحاذي بهما منكبيه ثم يكبر حتى يقر كل عظم في موضعه معتدلاً) وهذه اللفظة دالة على وضع اليمنى على الشمال لأن هذا ليس موضعاً للنص على إقرار اليدين موضعهما ولا على الاعتدال لأنه سيعتدل ضرورة قراءة الفاتحة والسورة ولو كان مرسلًا لما احتاج إلى نص على ذلك إذ معلوم أنه لا يبقى رافعا يديه طول القيام ولا ماداً لهما وإنما أراد أن يفيد بهذا حكماً زائداً وهو أنه بعد التكبير يرسل حتى يقر كل عظم موضعه ثم يقبض كما هو مذهب جماعة من العلماء ولا يوضع قبل تمام الإرسال وهذا ظاهر

لاخفاء به والله الموفق

(وأما حديث) أبي زياد فاخرجه الطبراني في مسند الشاميين من طريق سفيان ابن حبيب عن ثور بن يزيد عن خالد بن معدان عن أبي زياد قال (ما نسيت أني رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا صلى وضع يده اليمنى على اليسرى في الصلاة) كذا ذكره الحافظ في الاصابة وعندى فيه نظر والله أعلم

(وأما حديث) عمرو بن حريث فاخرجه البيهقي في باب من مس لحيته في الصلاة من غير عبث من سننه قال أخبرنا علي بن محمد بن عبد الله بن بشران أنبأنا أبو محمد دعلج بن احمد ثنا ابراهيم بن علي ثنا يحيى بن يحيى أنبأنا هشيم عن حصين عن عبد الملك عن عمرو بن حريث قال (كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يضع اليمنى على اليسرى في الصلاة وربما مس لحيته وهو يصلى) (وأما حديث) طرفة فاخرجه ابن أبي حاتم في العلل قال حدثنا أحمد بن

عصام الانصارى عن أنى بكر الحنفى عن سفيان عن سماك بن حرب عن عويم ابن طرفة عن أبيه قال (كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يضع يده اليمنى على اليسرى وربما انصرف عن يمينه وربما انصرف عن شماله) ثم قال سمعت أبي يقول إنما هو سماك عن قبيصة بن هلاب عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم (قلت) وق- ذكر الحافظ في الاصابة ان سعيد بن يعقوب أخرج هذا الحديث في الصحابة عن أحمد بن عصام شيخ بن أبي حاتم به وذكر كلام أبي حاتم ثم قال فإن كان محفوظا فاعل لسماك فيه شيخين

وأما مرسل الحسن فاخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه قال حدثنا وكيع عن يوسف بن ميمون عن الحسن قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (كانى انظر الى احبار بنى اسرائيل واضمى ايمانهم على شمائلهم في الصلاة) ثم تقدم في حديث وائل عند أبي داود عن الحسن انه قال هي صلاة رسول الله صلى

الله عليه وآله وسلم فعله من فعله وتركه من تركه

وأما مرسل طاووس فاخرجه أبو داود^{٥٩٩} في سننه رواية ابن الاعرابي وفي مراسيله قال حدثنا أبو توبة حدثنا الهيثم يعني ابن حميد عن ثور عن سليمان بن موسى عن طاوس قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يضع يده اليمنى على يده اليسرى ثم يشد بهما على صدره وهو في الصلاة (والمعتمد).

وأما مرسل ابى عثمان فاخرجه ابن أبي شيبة قال حدثنا يزيد قال أخبرنا الحجاج بن أبي زينب قال حدثني أبو عثمان (إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مر برجل يصلي وقد وضع شماله على يمينه فاخذ النبي صلى الله عليه وآله وسلم يمينه فوضعهما على شماله).

وأما مرسل ابراهيم فاخرجه محمد بن الحسن في باب الصلاة قاعدة والتعمد على الشيء من كتاب الآثار له فقال أخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن ابراهيم (إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يعتمد باحدى يديه على الاخرى في الصلاة يتواضع لله تعالى).

وفي الباب آثار اخرى فروى مالك في الموطاعن عبد الكريم بن أبي المخارق قال (من كلام النبوة اذا لم تستح فاصنع ما شئت ووضع اليدين أحدهما على الاخرى في الصلاة وتعجيل الفطر والاستيقنة بالسحور) (وقال) سحنون في المدونة حدثنا ابن وهب عن سفيان الثوري عن غير واحد من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (أنهم راوا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم واضعا يده اليمنى على اليسرى في الصلاة) (وقال) ابن أبي شيبة في المصنف حدثنا وكيع عن ربيع عن أبي معشر عن ابراهيم قال (وضع يمينه على شماله في الصلاة تحت السررة) (وقال) محمد بن الحسن في الآثار أخبرنا الربيع بن صبيح عن أبي معشر عن ابراهيم النخعي به (وقال) ابن أبي شيبة

حدثنا يزيد بن هرون قال أخبرنا الحجاج بن حسان قال سمعت مجالدا أو سألته قال قلت (كيف اصنع قال تضع باطن كف يمينك على ظاهر كف شمالك وتجعلها أسفل من السرة) (وقال) أيضا حدثنا حفص عن ليث عن مجاهد أنه كان يكره أن يضع اليمنى على الشمال يقول على كفه أو على الرسغ ويقول فوق ذلك ويقول أهل الكتاب يفعلونه (وقال) البيهقي في السنن أخبرنا أبو زكريا بن اسحاق أنبأنا الحسن بن يعقوب ثنا يحيى بن أبي طالب أنبأنا زيد حدثنا سفيان عن ابن جريج عن أبي الزبير قال رأيت عطاء بن أسال سعيدا أين تكون اليدين في الصلاة فوق السرة أو أسفل من السرة فسألته عنه فقال فوق السرة يعني به سعيد ابن جبير وكذلك قال أبو مجلز لاحق بن حميد (وقال) ابن جرير في التفسير حدثنا مهران عن حماد بن سلمة عن عاصم الاحول عن الشعبي (في قوله تعالى فصل لربك وانحر قال وضع يده اليمنى على وسط ساعده اليسرى ثم وضعهما على صدره) (وقال) أيضا حدثنا ابن بشار ثنا أبو عاصم قال حدثنا عوف عن أبي القموص (في قوله فصل لربك وانحر قال وضع اليد على اليد في الصلاة)

فهو لا خمسة وعشرون صحابيا وأربعون تابعيا يروى عنهم مثلهم ثم عنهم مثلهم أو أكثر وهكذا إلى أصحاب المصنفات يخبرون بهذه السنة وإن اختلفت الفاظهم فالمعنى الذي يدور عليه حديثهم واحد وهو سنية وضع اليمنى على الشمال في الصلاة ويستحيل عادة أن يتواطء كل هؤلاء بما فيهم من الائمة على الكذب أو يتوافقوا فيه فثبت تواتر هذه السنة عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وبالله التوفيق.

فصل الطريق الثاني كونه هذه السنة مخرجة في كتب الائمة الاربعة مالك والشافعي وأحمد بن حنبل وأبو حنيفة وفي صحيح البخاري ومسلم وابن خزيمة وابن حبان والحاكم وابن السكن وابن الجارود وسنن أبي داود والترمذي والنسائي وابن ماجه وابن منصور والدارقطني والدارمي والبيهقي

ومسند أبي داود الطيالسي والبخاري ومسلم ومجمع الطبراني
ومصنف ابن أبي شيبة ومعاني الآثار للطحاوي وتفسير ابن جرير
وغيرها وهي متواترة الى أصحابها ومقطوع بنسبتها الى مولفها وقد تعددت
أسانيدهم الى الصحابة وتباينت مخارجهم فيها وذلك مما يفيد التواتر قال الحافظ
في شرح النخبة ردا على ابن الصلاح دعواه عزة التواتر بعد كلام مانصه ومن
أحسن ما يقرر به كون التواتر موجودا وجود كثرة في الاحاديث ان الكتب
المشهورة المتداولة بأيدي اهل العلم شرقا وغربا المقطوع عندهم بصحة نسبتها الى
مؤلفها اذا اجتمعت على اخراج حديث وتعددت طرقه تعددت تحيل العادة تواطؤهم
على الكذب افاد العلم اليقيني بصحته الى قائله اه وفصل القنوجي في الحطة
كتب الحديث باعتبار الصحة والشهرة اربع طبقات وان الطبقة الاولى
منحصرة بالاستقراء في الموطأ والصحيحين ثم قال وما كان اعلى حد في الطبقة
الاولى فانه يصل الى حد التواتر وما دون ذلك يصل الى الاستناضة الخ
وانظر بقيته فيه

فصل الطريق الثالث النقل المتوارث بالفعل في صفة الصلاة فان اهل كل زمان
عدا المغاربة يقبضون في الصلاة كما رأوا وشاهدوا ذلك من الذين قبلهم وهكذا
في كل عصر وجيل الى زمان الصحابة كما هو الحال في نقل اصل الصلاة
وغيرها من ضروريات الدين فانها غير متوقفة على ثبوت احاديث في أصلها
ياكل العامة والخاصة تلقت ذلك من فعل الذي قبلها كما تلقوا القرآن
واختلاف القراءات فيه وهذا اعلى ما يطلب في التواتر بل هو نهايته لانه نقل
الامة عن مثله في كل عصر وزمان فلو فرضنا المحال وسلمنا تواطؤ كل هؤلاء
على الكذب لما امكن انكار النقل المتوارث بالفعل من تسعة اشارا لامة في
كل زمان عن مثله هذا مما لا يتوقف ناطق في الحكم على منكره والشاك في
ثبوته بالجنون وسلب العقل كما لو جهر احد بالقراءة في صلاة الظهر والعصر

يطمن في الاحاديث الواردة بالاسرار فيهما فانها قليلة جدا والصريح منها ضعيف والصحيح منها غير صريح ولكن العمدة فيه وفي كثير من أمثاله النقل المتوارث فكيف بهذه السنة المنقولة بطريق التوارث والاسناد المتواتر والله الموفق

فصل وأما كون المتواتر لا يبحث عن رجاله فمعلوم مقرر في كتب الحديث والاصول لان البحث انما يكون عن رجال الاحاد الذين يشترط فيهم العدالة اما التواتر فلا تشترط العدالة في رجاله على الصحيح لان حصول العلم الضروري بالخبر الذي نقله عدد تحيل المادة تواطؤهم على الكذب لا يتوقف على ذلك بل يحصل بخبر الكفار والفساق والصغار المميزين والاحرار والعبيد (قال) الزركشي في البحر المحيط بعد حكايته عن ابن عبدان اشتراط العدالة والاسلام في ناقل المتواتر ما نصه والصحيح خلاف ما قال قال سليم في التقریب لا يشترط في وقوع العلم بالتواتر صفات المخبرين بل يقع ذلك باخبار المسلمين والكفار والعدول والفساق والاحرار والعبيد والصغار اذا اجتمعت الشروط وكذا قال أبو الحسين بن الفطان في كتابه ذهب قوم من أصحابنا الى ان شرط التواتر في الكفار ان يكون معهم مسلمون للعصمة وعندنا لافرق بين الكفار والمسلمين في الخبر وانما غلطت هذه الفرقة فنقلت ما طريقه الاجتهاد الى ما طريقه الخبر وصرح القفال الشاشي بان الاسلام ليس بشرط وانما رددنا خبر النصارى بقتل عيسى لان أصله ليس بمتواتر لانهم بلغوه عن آحاد ثم تواتر الخبر من بعده وكذا قال الاستاذ أبو منصور قال ولا يشترط ان تكون نقلته مؤمنين أو ندد ولا والفرق بينه وبين الاجماع حيث يشترط الايمان والعدالة فيه ان الاجماع حكم شرعى فاعتبر في أهله كونهم من أهل الشريعة وقال ابن برهان لا يشترط اسلامهم خلافا لبعضهم وجرى عليه المتأخرون من الاصوليين وقطع به ابن الصباغ في باب السلم من الشامل اه

(وقال) ابن السبكي في رفع الحجاب عن مختصر ابن الحاجب بمزوجا بمثته ما نصه وشرط قوم الاسلام وآخرون العدالة لاخبار النصارى بقتل المسيح فانه لم يحصل العلم وما ذلك الا لكفرهم فان الكفر عرضة الكذب والحرىف وكذلك اخبار الامامية عن نص على رضى الله عنه وما ذلك الا لفسقهم والفسق عرضة الكذب ايضا وجوابه انه ليس لما ذكر بل حصل اختلال في الاصل والوسط لان الطبقة الاولى فيه لم يبلغوا عدد التواتر وكذلك بعض طبقاته الوسط وقضية بخت نصر^١ وقتله النصارى بحيث لم يبق فيهم عدد التواتر معروفة وعبرة الآمدى ربما أوهمت ان مشروط الاسلام هو مشروط العدالة وعليها جرى شارحوا هذا المختصر وليس كذلك الخ كلامه (وقال) الحافظ السيوطى في شرح نظمه لجمع الجوامع ولا يشترط في المتواتر اسلام رواته ولا عدم احتواء بلد عاينهم بل يجوز ان يكونوا كفارا وان يحويهم بلد لان الكثرة مانعة من التواطؤ على الكذب اه ولهذا قال الحافظ في شرح النخبة إن الكلام على التواتر ليس من مباحث علم الاسناد اذ علم الاسناد يبحث فيه عن صحة الحديث أو ضعفه ليعمل به أو يترك من حيث صفات الرجال وصيغ الاداء والمتواتر لا يبحث عن رجاله بل يجب العمل به من غير بحث اه وقال في التوجيه ما قاله ابن الصلاح من ان المتواتر لا يبحث عنه في علم الاثر مما لا يمتري فيه قال بعض العلماء ليس المتواتر من مباحث علم الاسناد اذ هو علم يبحث فيه عن صحة الحديث أو ضعفه من حيث صفات رواته وصيغ آدائهم ليعمل به أو يترك والمتواتر لا يبحث فيه عن رواته بل يجب العمل به من غير بحث لافادته العلم اليقيني وان ورد عن غير الابرار بل عن الكفار واراد بما ذكر أن المتواتر لا يبحث فيه عن رواته وصفاتهم على الوجه الذى يجري في الاحاد وهذا لا ينافى البحث عن رواته إجمالا من جهة بلوغهم في الكثرة الى حد يمنع تواطؤهم على الكذب فيه أو حصوله

منهم بطريق الاتفاق (وقال) الحافظ السيوطي في اللآلئ المصنوعة في الكلام على حديث من أدى ذمياً فانا خصه الحديث مانعه روى أبو داود من رواية صفوان بن سليم عن عدة من أبناء الصحابة عن آبائهم عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انه قال الا من ظلم معاهدا وانتقصه أو كلفه فوق طاقته أو أخذاً منه شيئاً بغير طيب نفس فانا حججه يوم القيامة راسداه جيد وان كان فيهم من لم يسم فانهم عدة من أبناء الصحابة يبلغون حد التواتر الذي لا يشترط فيه العدالة فقد روينا في سنن البيهقي الكبرى فقال في روايته عن ثلاثين من الصحابة اه (الوجه الرابع) على فرض ان الحديث ضعيف معلول كما قال القاعدة عند أهل الحديث ان الخبر اذا ورد من طرق متعددة فلواجب الحكم على الحديث باعتبار مجموعها لا بالنظر الى كل سند على انفراده فقد يكون كل منها ضعيفاً والحديث باعتبار مجموعها حسناً أو صحيحاً ومن هنا نشأ لهم الصحيح لغيره والحسن لغيره والقول بالاعتبار والمتابعة والشاهد للحرقة في علوم الحديث ولذا قالوا ينبغي ان وجد حديثاً يسند ضعيف أن يحكم بالضعف على السند لا على المتن أو يقول في الحديث إنه ضعيف بهذا الاسناد ولا يطلق احترازا من أن يكون له أسناد صحيح أو أسانيد يرتقى معها الى الحسن والصحة لم يقف عليها لانه لا تلازم بين ضعف السند وضعف المتن فقد يكون السند ضعيفاً والمتن صحيحاً وبالعكس (قال) السراج الباقيني في محاسن الاصطلاح اذا رأيت حديثاً بأسناد ضعيف فقل هو ضعيف بهذا الاسناد ولا تقل ضعيف المتن لمجرد ضعف السند الا ان يقول امام أنه لم يرد من وجه صحيح أو أنه حديث حديث وفهم ضعفه اه وقال الحافظ العراقي في شرحه على الفقيه إذا وجد حديثاً ضعيفاً بأسناد ضعيف فليس لك أن تقول هذا ضعيف وتعني بذلك ضعفه مطلقاً بناء على ضعف ذلك الطريق اذ لعل له أسناداً آخر صحيحاً يثبت بمثله الحديث بل يقف جواز اطلاق ضعفه على حكم امام من ائمة الحديث بانه ليس له أسناد يثبت به مع وصف ذلك

الامام ليان وجه الضعف مفسرا له وأصله لابن الصلاح في المقدمة والنواوي
في التريب ولو كان الحكم على الاحاديث باعتبار حال كل سند من اسانيدھا
رفع النظر عن اعتبار المجموع لما ثبت الحكم بالصحة أو الحسن في الاحاديث
المرووفة بهما لنصفها ولا لربعها حتى أحاديث الصحيحين فإن الشيخين اخرجا
في صحيحيهما أحاديث كثيرة ممللة بعضها بالشذوذ وبعضها بالاضطراب
وبعضها بالارسال وبعضها بضعف الرواة ارتكانا منهما على تلك الاحاديث
من المتابعات والشواهد ولو اخرج الصحيحين ومع ذلك فلا اتفاق حاصل على صحة
أحاديثهما وهذا أعنى كون الاحاديث تنقري بكثرة الطرق وترفع معها من الضعف
الى الحسن ومنه الى الصحة أمر معلوم لا ينكره إلا مكابرا وجاهل فلاحاجة بنا الى
تقرير ذلك لئلا نلغى نصوص الائمة فيه ومن اجل عدم اعتبار الطرق والنظر الى مجموعها
رفع ابن الجوزي فيما وقع فيه من الخطأ الصراح فأكثرت في موضوعاته من اخراج
الاحاديث الضعيفة التي لا تنحط الى درجة الواهي فضلا عن الموضوع وكذلك
اخراج الاحاديث الحسنة والصحيحة بل والمتواترة وكثير تعقب الحفاظ عليه
وبهوا على موضوعاته وحذروا من الاعتماد على حكمه فيها الا للعارف الماهر
وذلك انه يجد في اسناد الحديث راويا متبعا أو مجهولا ولا يقف له على اسناد
آخر فيأدر الى الحكم بوضعه ويكون له في الواقع اسانيد يتعذر الحكم معها
بوضعه بل قد ترفعه الى درجة الحسن والصحيح كما بين كثيرا منها الحفاظان
العراقي وتليذه في مواضع متعددة من كتبهما واماليهما وافردا لما فيه من
أحاديث المسند جزأ مخصوصا وتعم ذلك الحفاظ السيرطي فذكره في تعقباته
وأظهر صحة كثير من تلك الاحاديث وحسنها باعتبار ما وجد لها من المتابعات
والشواهد وابن الجوزي معذور في ذلك بمدح وشكور على عنايته وذبحه عن
السهو لانه لم يفعل ذلك عن عناد ولا تعصب بل لعدم وقوفه على المتابعات
والشواهد اما المتعصب فقد نقل في رسالته كثيرا من طرق الحديث ونقل عن

غيره انه ورد من طريق ثمانية عشر صحابيا فضلا عن كونه ينقله من الكتب
المجمع على صحتها ثم مع ذلك يتلاعب بحديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
ويحمّله من الطعن المكذوب مالا يتحمله ومن الاعلال المفترى مالا أصل
له فقبح الله التعصب المفضى بصاحبه الى الوفاة والسخافة وسحقاله ثم صحقا
ولو أردت أن أنقل لك من أحاديث الاحكام التي لم يثبت صلاحيتها للاحتجاج
الا بمجموع طرقها لذكرت منها ما لعله يبلغ مجلدا حافلا واذا تقرّر هذا وعلمت
ان الحديث ينبغي ضمه بالمتابعات والشواهد ويحكم معها بصحته فاعلم اني
ساجارى هذا العنيد في تعصبه وأماشي على عناده وانزل الحديث المقطوع
بصحته منزلة الضعيف ثم أبين له من الصنعة الحديثية أن الحديث صحيح باتفاق

المحدثين فأقول وبالله تعالى على هذا المتعصب اصول

غاية ما طعن به في الحديث أنه منقطع واضطرب وهو كاذب في دعواه
كما ستراه قريبا ان شاء الله تعالى وعلى تسليم الانقطاع وان علقمة لم يسمع
من أبيه وائل فعلقمة لم ينفرد به بل تابعه عليه كليب بن شهاب وعبد الرحمن
اليحصبي وحجير بن العنيس وكلهم ثقات ثابت سماعهم من وائل كما سبق
ومتابعة واحد منهم كافية لرفع الحديث الى درجة الصحيح فكيف باجتماعهم
ووجود شاهد للحديث من طريق أربعة وعشرين صحابيا وشاهد واحد يكفي
لتصحيح الحديث أيضا فكيف وسماع علقمة ثابت لاشك فيه كما ستراه ثم على
فرض أن علقمة لم يدرك أباه فغاية الامر أن يكون الحديث مرسلا وهو على
انفراد حجة عند مالك في أصل مذهبه أما اذا اعتضد بمرسى من يرسل عن
غير رجال الاول أو بمسند ضعيف فهو حجة عند الجمهور وهذا الحديث
المفروض ارساله قد اعتضد بخمسة مراسيل كل من مراسلها يرسل عن غير
رجال الاخر والمطلوب في الاعتضاد مرسل واحد كما انه اعتضد أيضا بأربعة
وعشرين مسندا فيها الصحيح والحسن والضعيف والمطلوب مسند واحد ضعيف

ليحصل الاعتضاد بالمجموع والا فالمسند الصحيح وحده حجة فكيف والارسال من أصله مدفوع ومكذوب وهكذا يقال فيما ادعاه من الاضطراب مع أن الحديث ماشم والله رائحة الاضطراب كما ستعرفه وانما هو مجرد افتراء أو جهل بحقيقة الاضطراب فإن من هذا أن الحديث لو كان ضعيفا لارتقى الى الصحة بهذه المتابعات والشواهد فكيف وهو متواتر ومجمع على صحته وبالله التوفيق (الوجه الخامس) وعلى فرض المحال وهو ضعف هذا الحديث فالضعيف معمول به في مثل هذه المسألة لانها من باب السنن والفضائل لا من باب الواجب والمحذور والصحيح والفاسد وما كان كذلك فهو معمول فيه بالحديث الضعيف احتياطا عند الجماهير من العلماء كما نقله عنهم التروى والحافظ وتلميذه السخاوى وغيرهم وهذا بقطع النظر عن كون الحديث متاقى من الامة بالقبول وإلا فالعمل به اذا كان كذلك واجب مقدم حتى على الصحيح المقطوع به عند المعارضة وهذا الحديث قد تالقه الامة بالقبول كما حكاه الترمذى والبعقوى وابن عبد البر وغيرهم ثم الضعيف أيضا مقدم على الرأى عند الائمة الاربعة فضلا عن رواية وقع الوهم في فهم معناها وعلى فرض انها صريحة في الارسال فابن القاسم خالف فيها ثقات أصحاب مالك والمنصوص في كتبه المتواترة عنه المقطوع بصحة نسبتها اليه ثم ان مالك وأتباعه قد احتجوا بالاحاديث الواهية والمنكرة فضلا عن الضعيفة فيما هو من باب الواجب والمحذور فضلا عن السنن والفضائل

✓ فقد احتجوا لعدم التوقيت في المسح على الخفين بحديث أبي بن عمار وهو ضعيف بائنا المحدثين كما قال النووى في شرح المذهب بل قال الجوزجاني انه موضوع ولما رواه أبو داود في السنن نبه على ضعفه وقال اختاف في اسناده ركنا قال الدارقطنى وزاد انه اسناد لا يثبت وفيه مجهولون وقال أبو زرعة من أحمد انه ليس بمعروف الاسناد ونقل البيهقى عن البخارى أنه قال لا يصح

وقال الازدى حديث ليس بالقائم وقال ابن عبد البر لا يثبت وليس له اسناد قائم ولهذا قال ابن رشد فى البداية ينبغى المدول عنه الى القياس (قلت) وفى منناه احاديث ذكرتها فى تخرج دلائل الرسالة لم يحتج بها أحد من المالكية إلا أن جميعها ضعيف أيضا رما ثبت منها لادلالة فيه على المطلوب

واحتجوا لاخفاء التأمين بحديث واثل بن حجر أنه صلى مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم فلما باغ غير المغضوب عليهم ولا الضالين قال آمين وأخفى بها صوته وهى رواية ضعيفة من جهة الاسناد زباطلة من جهة النظر وهم فيها شعبة كما قال الدارقطنى لان الثورى رواه عن شيخ شعبة فقال ورفع بها صوته ولم يصح فى اخفاء التأمين حديث ولا يمكن أن يصح

واحتجوا لوقوف الامام على الرجل عند وسطه وعلى المرأة عند منكبها فى صلاة الجنازة باثر يروى عن ابن مسعود باسناد فى غاية الوهن والسقوط لانه من رواية اسماعيل بن رافع المدنى عن رجل عن ابراهيم النخعى عن ابن مسعود واسماعيل بن رافع متروك والرجل مجهول وابراهيم لم يدرك ابن مسعود واحتجوا بحديث لا اعتكاف إلا بصيام وهو من رواية سويد بن عبد العزيز عن سفيان بن حسين وسويد ضعيف باتفاق المحدثين إلا ما نقل عن دحيم أنه وثقه وقال البيهقى فى الحديث أنه وهم من سفيان بن حسين أو من سويد ابن عبد العزيز وسويد ضعيف لا يقبل ما تفرد به اه وفى الباب حديث عن ابن عمر قال الدارقطنى تفرد به ابن بديل وهو ضعيف الحديث قال وسمعت أبا بكر النيسابورى يقول هذا حديث منكر لان الثقات من أصحاب عمرو ابن دينار لم يذكروه منهم ابن جريج وابن عيينة وحماد بن سلمة وحماد بن زيد وغيرهم

واحتجوا بحديث عبد الله بن عكيم فى الاهاب وهو معلل بالارسال والانتقطاع والاضطراب لان ابن عكيم لم يسمعه من النبي صلى الله عليه وآله وسلم

ولم يسمعه عبد الرحمن بن أبي ليلى من عبد الله بن عكيم ثم اختلفت ألفاظه فيه
 مرة قال عن كتاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم ومرة قال عن مشيخة من
 جبهة ومرة قال عن قرأ الكتاب الى غير ذلك ثم رواه بعضهم من غير تقييد
 وبعضهم بقيد شهر وبعضهم بشهرين وبعضهم بأربعين يوماً وبعضهم بثلاثة أيام
 بل الوفاة ولهذا تركه الامام أحمد بعد ما ذهب اليه كما حكاه عنه الترمذى

واحتجوا بحديث (لا يؤمن أحد بعدى قاعداً) وهو من رواية جابر الجعفى
 عن الشعبي مرسلًا وجابر متروك وقد قال ابن عبد البر أنه حديث لا يصح عند
 أهل العلم بالحديث لانه يرويه جابر الجعفى مرسلًا وليس بحجة فيما أسند
 نكيف فيما أرسل اه وضعفه الشافعى والبيهقى والدارقطنى والحازمى وابن
 البرقي والنواوى وقال الحافظ لا يصح من وجه من الوجوه

واحتجوا بحديث ابن مسعود فى التشهد فى السهو وهو ضعيف مضطرب
 والرواية الصحيحة ليس فيها ذكر التشهد

واحتجوا بحديث (خير خاكم خل خرمكم) على جواز تخليل الخمر وهو ضعيف
 لانه من رواية مغيرة بن زباد قال أحمد ضعيف الحديث له مناكير وقال البيهقى
 ليس اسناده بالقوى

واحتجوا بحديث أبي الدرداء (أنه سجد مع النبي صلى الله عليه وآله رسام
 احدى عشرة سجدة ليس فيها من المفصل شيء) وهو من رواية عثمان بن فايد
 وهو ضعيف وقال أبو دارد فى سننه أنه حديث واه

واحتجوا للتسايمة الواحدة باحاديث كلها معلولة لا يقاوم مجموعها أحاديث
 التسليمتين بل لا تنهض للاحتجاج بدون معارضة

واحتجوا بحديث جابر وخالد بن الوليد فى تحريم لحوم الخيل وهما شاذان
 منكران واهيان كما قال أبو داود والبيهقى وابن حزم والحافظ وغيرهم الى غير ذلك
 لا يتسم لبسطه المقام ولا ينبغي أن يتبع الا فى كتاب مفرد (فان قال)

اعمالهم بعمل بحديث القبض لضعفه مع وجود ما هو أقوى منه (قلنا) كذب أولاً في دعواه فإن القبض صحيح متواتر والارسال لم يرد فيه حديث البتة فضلاً عن أن يكون أقوى من المتواتر ثم تنقض ثانياً فإن تلك الأحاديث المنكرة الواهية التي احتجوا بها قد عارضها ما هو أقوى منها

فقد عارض حديث أبي بن عمار في عدم التوقيت في المسح على الخفين الحديث المتواتر به من حديث علي عند أحمد ومسلم والنسائي وابن ماجه وحديث خزيمة بن ثابت عند أحمد وأبي دارد والترمذي وصححه ابن معين وحديث أبي بكره عند ابن خزيمة وابن حبان وابن الجارود في صحاحهم وصححه أيضاً الخطابي والشافعي وحديث صفوان بن عسال عند أحمد والترمذي وابن خزيمة وصححه وحديث ابن عمر عند البزار والطبراني وأبي يعلى بسند رجاله عند الأول والثالث ثقات وحديث ابن مسعود عند البزار وحديث عوف بن مالك عنده وعند الطبراني في الأوسط رجاله الصحيح وحديث جرير عند الطبراني في الأوسط والكبير وحديث المغيرة عنده فيهما أيضاً بسند حسن وحديث البراء بن عازب وأنس بن مالك وأبي بردة وابن عباس وأبي امامة وأسامة بن شريك ويعلى بن مرة أخرج جميعها الطبراني وحديث عمر بن الخطاب عند البزار وأبي يعلى وحديث عائشة عند النسائي والطبراني وحديث أبي بكر عند أحمد وإسحاق والبزار وصححه ابن خزيمة وابن حبان وحسنه البخاري وحديث يسار عند العقيلي وحديث خالد بن عرفطة عند أسلم بن سهل في تاريخ واسط وحديث مالك ابن سعد عند أبي نعيم في المعرفة وحديث يزيد بن أبي مريم عن أبيه عن أبي نعيم أيضاً وقد أوردت الفاظ أحاديثهم في تخريج دلائل الرسالة وأسانيدھا في كتاب المتواتر

وعارض حديث وإيل في إخفاء التامين حديث أبي هريرة عند أبي داود وابن ماجه والدارقطني وصححه الحاكم وقال البيهقي حسن صحيح وحديث

وائل عند أحمد وأبي داود والترمذى والدارقطنى وابن حبان وحديث أم
 الحصين عند الطبرانى فى الكبير وغيرهم
 وعارض حديث ابن مسعود فى الوقوف على المرأة فى الجنائز حديث سمرة عند
 أحمد والبخارى ومسلم والأربعة وحديث أنس عند أحمد وأبى داود والترمذى
 وحسنه وابن ماجه وقال الحافظ رجاله ثقات وقد قال ابن رشد فى البداية لأعلم
 لمذهب ابن القاسم دليلا من جهة السمع فى ذلك إلا ما روى عن ابن مسعود من ذلك
 وعارض حديث لا اعتكاف الا بصيام حديث عائشة فى صحيح مسلم فى اعتكافه
 صلى الله عليه وآله وسلم العشر الاول من شوال وصيام يوم العيد حرام وحديث
 ابن عمر عند البخارى ومسلم فى اعتكافه ليلة بالمسجد الحرام وحديث ابن
 عباس مرفوعا ليس على المعتكف صيام الا أن يجعله على نفسه صححه الحاكم
 وعارض حديث عبد الله بن عكيم (دباغ الاديم طهره) المتواتر من حديث
 ابن عباس عند مسلم والشافعى وأبى داود والترمذى وابن حبان وحديث ابن
 عمر عند الدارقطنى وحسنه وقال الحافظ انه على شرط الصحيح وحديث جابر
 عند الخطيب فى تلخيص المنشابه وحديث سلمة بن المحبق عند أحمد وأبى داود
 والنسائى وابن حبان والبيهقى بإسناد صحيح وحديث عائشة عند النسائى وابن
 حبان والطبرانى والدارقطنى والبيهقى وحديث المغيرة عند أحمد والطبرانى فى
 الكبير وحديث زيد بن ثابت عند الطبرانى والحاكم فى التاريخ وأبى أحمد الحاكم
 فى الكنى وحديث أبى امامة عند الطبرانى فى الاوسط والكبير وحديث أم
 سلمة عند الطبرانى فهما أيضا والدارقطنى وحديث بعض أزواج النبى صلى
 الله عليه وآله وسلم عند البيهقى وحديث أنس عند الطبرانى فى الاوسط بإسناد
 حسن وحديث عبد الله بن مسعود عند ابن منده فى مستخرجيه وحديث عبد الله بن
 الحارث صححه الحاكم وحديث ميمونة عند أبى داود والنسائى وابن حبان
 وأصله فى الصحيحين وحديث جرون بن قنادة عند البغوى وابن قانع وابن منده

وحديث أبي ليل عند أحمد ومرسل عطاء عند عبد الرزاق
وعارض حديث (لا يؤمن أحد بعدى) حديث (لما جعل الإمام ليؤتم به
وفيه وإذا صلى قاعدا فصلوا قعودا أجمعون) وهو صحيح متفق عليه
وعارض حديث (خير خالكُم) حديث أنس في صحيح مسلم سئل رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم عن الخمر تتخذ خلا قال لا وله حديث آخر عند أحمد
والحاكم والبيهقي وحديث جابر نحوه أيضاً

وعارض حديث أبي الدرداء في سجود القرآن حديث عمرو بن العاص عند أبي
داود وابن ماجه والدارقطني والحاكم وحسنه النووي والمنذرى في تالخيص
السنن وحديث ابن مسعود عند أحمد والبخارى ومسلم وحديث ابن عباس عند
البخارى والترمذى وحديث أبي هريرة عند أحمد ومسلم والاربعة

وعارض حديث التسليمة الواحدة حديث التسليمتين المتواتر من حديث
ابن مسعود وسعد بن أبي وقاص وعمار بن ياسر والبراء بن عازب وسهل بن سعد
وحذيفة وعدى بن حميرة وطاقي بن علي والمغيرة ووائل ويعقوب بن
الحصين وأبي رمثة وجابر بن سمرة ورجل من الصحابة واعرابي منهم وعبد الله
ابن عمر وأبي هريرة وأبي حميد وأوس بن أوس وأبي موسى الاشعري وعلي بن
أبي طالب وعبد الله بن زيد وجابر بن عبد الله وأبي مالك وقد خرجتها في
الامام وفي تخريج دلائل الرسالة

وعارض حديث جابر في تحريم لحوم الخيل حديثه المخرج في الصحيحين
والسنن وحديث أسماء بنت أبي بكر في الصحيحين بل ذكر بعضهم أن الاحاديث
باباحة لحوم الخيل متواترة فما كان جوابه عن رد هذه الاحاديث الصحيحة
لتلك الاحاديث الضعيفة فهو جوابنا في تقديم الاحاديث الصحيحة المتواترة
على الحديث المعلوم والمفروض وجرده من أجل رواية لم يفهم الناس المراد
منها مع مخالفتها للروايات الصحيحة عن مالك على أن الاحتجاج بالحديث

الضعيف في الاحكام ليس هو خاصا بالمالكية بل كل الائمة يحتجون به ولذلك كان قولهم الضعيف لا يعمل به في الاحكام قولاً ليس على اطلاقه كما يفهمه جل الناس أو كلهم لانك اذا نظرت في أحاديث الاحكام الآخذ بها الائمة على الاجتماع والانفراد تجد فيها من الضعيف ما لعله يبلغ نصفها أو يزيد وربما وجدت فيها المنكر والسائط الغريب من الموضوع إلا أن بعضها قالوا فيه تاتي بالقبول وبعضها قالوا انعتقد الاجماع على مضمونه وبعضها قالوا وافقه القياس وبقي منها ما لم يجدوا له دعامة فاحتجوا به على علته وانفراده غير ناظرين إلى ما أصلوه من ان الضعيف لا يعمل به في الاحكام كما هو الواجب لان ما ورد عن الشارع صلى الله عليه وآله وسلم وان كان ضعيف السند لا يعدل عنه إلى غيره اذ الشرع شرعه والقول قوله والضعيف غير مقطوع بعدم نسبتة اليه ما لم يكن رايها أو معارضاً بأصل أقوى منه فلستنا نعيب الاحتجاج به عند عدم ورود غيره بل نرى التمسك به هو الاولى والواجب وانما نعيب الاضطراب في شأنه وهو تركه عند المدافعة والاستمجان والعمل به عند الموافقة والاستحسان وقد عاب هذا على الفقهاء قديما الامام الحافظ أبو سايان الخطابي فقال في مقدمه معالم السنن وأما الطبقة الاخرى وهم أهل الفقه والنظر فإن أكثرهم لا يخرجون من الحديث إلا على أقله ولا يكادون يميزون صحيحه من سقيميه ولا يعرفون جيده من رذيله ولا يعبتون بها باغهم منه أن يحتجوا به على خصوصهم اذا وافق مذاهبيهم التي ينتحلونها ووافق آراءهم التي يعتقدونها وقد اصطالحوا على براعة بينهم في قبول الخبر الضعيف والحديث المقتطع اذا كان ذلك قد اشتهر عندهم وتداولته الا لسن فيما بينهم من غير ثبت فيه أو يقين علم به فكان ضلة من الراي وغبنافيه اه ثم شرع بعد هذا في ذم الاحتجاج بالضعيف مطلقاً وافق الراي أو خالفه وهو لا يتمشى مع أصول مذهبه فكأن من حديث ضعيف احتج به الامام الشافعي رضي الله عنه في كتبه بل سأل أصحابه أن

يملى عليهم ماصح من السنن فامتنع وأجاب بان الصحيح من السنن قابل كما أنه احتج برجال اشتهروا بالضعف عند غيره وبلغه الجرح فيهم فلم يكن ذلك ما نهاله من الاحتجاج بخبرهم وكذلك مالك احتج بالمراسيل والبلاغات وبرجال شفق على ضعفهم عند أهل الحديث وهكذا بقية الاثمة ما منهم أحد إلا وقد أضطر إلى الاخذ به في كثير من الاحكام وصرح بعضهم بأنه عنده أقوى من الراى ومقدم على القياس بل قدمه أبو حنيفة على القياس في مسائل متعددة وبسط المقام يستدعى طولاً وأقرب طريق يوصلك الى التحقق به مما يذكره الترمذى في السنن عقب أحاديث ينص على ضعفها وغلطاتها ثم يقول وعليه العمل عند أهل العلم والمفصود ان تمسك المتعصب بضعف الحديث لا ينفعه في نفي هذه السنة فان امامه استدل به كسائر الاثمة فليكن المرجحون للقبض مثاهم هذا على مجاراته في دعواه أن الحديث ضعيف فكيف وهو من أصح الصحيح على الاطلاق وبالله التوفيق

الوجه السادس دعواه أن حديث واقل منقطع لانه من رواية ابنه علقمة عنه وعلقمة لم يسمع منه فيه أمور

الأمر الاول التدليس فانه زعم أن علقمة لم يسمع من أبيه ثم استدل على ذلك بان أبا داود صرح في روايته بأن عبد الجبار لم يسمع من أبيه فاستدل في باب رفع اليدين عنه أنه قال كنت غلاماً لا أعقل صلاة أبى وقطع المتعصب الحديث عند هذا الكلام ونقل عن المازرى أن مسلماً روى في الصحيح أربعة عشر حديثاً منقطعة ورجى المتعصب أن يكون هذا منها ثم جزم بانقطاعه وأن المنقطع أقل أحواله نفي الصحة ثم ختم ذلك بقوله انتهى فاشتمل كلامه هذا من الخط والتدليس على أقصى ما يمكن الاتيان به في هذه الجملة القليلة فادعى عدم سماع علقمة من أبيه واستدل على عدم سماع عبد الجبار ونحن لا تنازع في عدم سماع عبد الجبار فانه لم يدرك أباه ولكنه روى الحديث في صحيح مسلم

عن أخيه علقمة عنه وسماع علقمة ثابت لاشك فيه كما سأذكره فالعدول عن إقامة الدليل على نفي سماع علقمة الى ابراد ما يدل على عدم سماع أخيه عبد الجبار هذيان وقد ليس بمزوج بضرب من الغباوة والجنون كما هو واضح ثم دلس ثانيا حيث ذكر قول عبد الجبار كنت غلاما لا أعقل صلاة أبي وقطع الحديث وبقيته فحدثني علقمة بن وائل عن أبي وائل والمتعصب لم يترك هذه الجملة الا ليوهم أن قائل كنت غلاما لا أعقل صلاة أبي هو علقمة الذي ادعى عدم سماعه من أبيه ويثبت الانقطاع بالكذب الفاضح والتدليس المعقور ثم دلس ثالثا بما نقله عن المازري من أن مسلما روى أربعة عشر حديثا منقطعا وزعم أن هذا منها وهو يعلم أن النووى تتبع جميعها ونبه على كل حديث منها عند ذكره في موضعه ولم يذكر هذا منها ولا يتصور أن يذكره لان الانقطاع طرأ على الحديث بعد وفاة المازري والنووى بقرون عديدة ثم دلس رابعا بقوله عقب كلام المازري فما قيل فيه من الانقطاع أقل أحواله نفي الصحة عنه اهـ فالاثبات بقوله انتهى عقب جملة تدليس منه وإيهام أن القول بنفي صحة الحديث من تمام كلام المازري أو غيره لا من كلامه هو وقد استعمل هذا التدليس في أمما كن من رسالته كما نهت عليه فيها مضى وأنه على باقيه فيما يأتي

(الامر الثاني) جهله بالدالة الصحيحة المصروفة بسماع علقمة من أبيه وعدم بحثه وتحريه فقد اخرج البخارى في رفع اليدين قال حدثنا أبو نعيم الفضل بن دكين أنبأنا قيس بن سليم العنبري قال سمعت علقمة بن وائل بن حجر يقول حدثني أبي فذكر الحديث وقال أبو داود في باب الامام بأمر بالعمو في الدم حدثنا عبد الله بن مسرة الجشمي ثنا يحيى بن سعيد عن عوف ثنا حمزة أبو عمر العابدی حدثني علقمة بن وائل قال حدثني وائل بن حجر فذكر الحديث فهذا تصريح منه بالسماع من أبيه وقد أورد الترمذی في باب ما جاء في

المرأة اذا استكرهت على الزنا حديثا من رواية علقمة عن أبيه ثم قال وعلقمة بن وائل بن حجر سمع من أبيه اه وتقدم قول عبد الجبار كنت غلاما لا أعقل صلاة أبي فحدثني علقمة فهذا أيضا صريح في سماع علقمة من أبيه والا لما كان لذكر أخيه معنى حيث كان مساويا له في عدم السماع من أبيه وقال ابن عبد البر في الاستيعاب لم يسمع عبد الجبار من أبيه فيما يقولون بينهما علقمة بن وائل اه وقال النووى في ترجمة وائل من تهذيب الاسماء روى عنه ابناه علقمة وعبد الجبار وقيل لم يسمعه عبد الجبار وقدم في ترجمة علقمة النقل عن يحيى بن معين بأن كلا منهما لم يسمع أباه ولم يقره على ذلك في ترجمة وائل بل حكى القول بعدم سماع عبد الجبار فقط وأثبت سماع علقمة وفرق بين ما يذكره الرجل معتمداً لإباه وبين ما يحكيه عن غيره وإن كان في سكوته عليه ما فيه لكن الواجب النظر في قوله والجمع بين كلامه ومن هنا تعلم أن اطلاق المنعصب العزو إلى النووى فيه ضرب من التدليس لأنه نقل حكايته عن ابن معين في نفى سماع علقمة وأعرض عن إثباته السماع له في ترجمة والده كما أنه دلس أيضا في عزو ذلك إلى تهذيب التهذيب فإن الحافظ قال فيه ما نصه علقمة بن وائل بن حجر الحضرمي الكندي السكوني روى عن أبيه والمغيرة ابن شعبة وطارق بن سويد على خلاف فيه ثم ذكر الرواة عنه ومن وثقه ثم قال وحكى العسكري عن ابن معين أنه قال علقمة بن وائل عن أبيه مرسل اه فثبت الحافظ أولا سماعه بآزاه به ثم حكى القول عن ابن معين بعدم سماعه كما هي العادة في كتب الرجال يذكر فيها كل ما قيل في الرجل من جرح وتعديل وسماع وعنده ولكن المصداق به هو المقتضى الصحيح وقد صرح الحافظ براويته عن المغيرة بن شعبة والمغيرة مات في أمانة معاوية سنة خمسين وكذلك وائل بن حجر مات في ولايته فمن أدرك المغيرة وروى عنه وقد مات بعد ولاية معاوية بعشر سنين أدرك أباه وسمع منه لا محالة على أن تصرّحه بالسماع من

أيه رافع لكل إشكال ودافع لكل مقال يعارضه والله أعلم
 (الامر الثالث) جهله أو تجاهله بأن الحديث مروي عن وائل من غير طريق
 ابنه علقمة فرواه البيهقي من طريق امرأة وائل عنه ورواه أبو داود الطيالسي
 وأحمد وأبو داود والنسائي والطحاوي وابن حبان والبيهقي من طرق متعددة
 عن عاصم ابن كساب عن أبيه عنه ورواه أحمد والدارمي وأبو داود الطيالسي من
 رواية عبد الرحمن اليحصبي عنه ورواه الطيالسي وأحمد من رواية حجر بن
 العنيس عنه كما قدمناه مفصلاً ونقلنا عن البخاري أنه قال عن الحديث أنه مشهور
 عن وائل فلو سلمنا أن رواية علقمة منقطعة وأنه لم يسمع من أبيه فسماع هؤلاء
 ثبت متفق عليه والاسانيد اليهم صحيحة فلا يستجير عاقل له أدنى دراية
 بهذا الشأن أن يتكلم في حديث تعددت طرقه واشتهر عن روايته ويصفه بالانقطاع
 من أجل رواية واحدة هو كاذب فيما أدعاه فيها من الانقطاع كما حققناه ومن
 هذا تعلم أن ما نسبته إلى البخاري ومسلم أمامي الحفاظ وأهل صناعة الحديث بالاتفاق
 من الجهل بعلة ما أخرجه وإطلاعه هو على ذلك غاية في الوقاحة وقلة الحياء
 ونهاية في الجنون وسخافة العقل نعم هو صادق في أن البخاري ومسلم لم يطلعا
 على علة اختلافهما هو بجهله واستخرجها بغياوته من بعد موتهما بازيد من ألف سنة
 (الوجه السابع) دعواه أن الحديث مضطرب الإسناد جهل منه بحقيقة الاضطراب
 ودليل على ما قدمناه من أنه يرى في كتب الحديث الفاظا فيستعملها لجهله في غير
 موضعها فانه أراد أن يحكم على الحديث بالاضطراب من أجل أن عبد الجبار
 قال في رواية مسلم عن أخيه علقمة ومولى لهم عن وائل وقال في رواية أبي
 داود كنت غلاما لا أعقل صلاة أبي فحدثني وائل بن علقمة عن أبي وائل وهذا
 يخالف لما رواه مسلم فانظر إلى هذا الجهل الذي به كان أبصر بعلم الحديث عن
 البخاري ومسلم فان قول عبد الجبار في رواية مسلم عن أخيه علقمة بن وائل
 مردى لهم هو عين قوله في رواية أبي داود كنت غلاما لا أعقل صلاة أبي فحدثني

وائل بن علقمة إذ المراد علقمة بن وائل انقلب اسمه على بعض الرواة في الطريق إلى عبد الجبار ولم يقع ذلك منه حتى يكون اضطراباً على أنه ليس في الرواة من اسمه وائل بن علقمة كما قال الذهبي وقد نبه على هذا ابن حبان في صحيحه لانه وقع له وائل بن علقمة مثل ما وقع لأبي داود فقال عقب إخراج الحديث من رواية محمد بن جحادة عن عبد الجبار مانصه محمد بن جحادة من الثقات المتقين وأهل الفضل في الدين إلا أنه وهم في اسم هذا الرجل إذ الجواد يعتر فقال وائل بن علقمة وإنما هو علقمة بن وائل اه وقد قدمت نقل هذا عن ابن حبان ويثبت أن الوهم فيه من عبد الوارث لأن محمد بن جحادة لأن هما رواه عن ابن جحادة على الصواب كما عند أحمد ومسلم في الصحيح على أن إبراهيم بن الحجاج وعمران بن موسى رواه عنه فقال عن علقمة بن وائل على الصواب أيضاً فلعل أحدهما وهم فيه مرة وحدث به على الصواب أخرى وقد نبه الحافظ في التهذيب على هذا أيضاً فقال وائل بن علقمة عن وائل بن حجر في صفة صلاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال الفواريري عن عبد الوارث عن محمد بن جحادة عن عبد الجبار بن وائل عنه به وتابعه أبو خيثمة عن عبد الصمد ابن عبد الوارث عن أبيه وقال إبراهيم بن الحجاج وعمران بن موسى عن عبد الوارث بهذا الإسناد فقال عن علقمة بن وائل وكذا قال اسحاق بن أبي إسرائيل عن عبد الصمد وكذا قال عفان عن همام عن محمد بن جحادة وهو الصواب اه وكذلك قوله في الرواية الأخرى فحدثني أهل بيتي عن أبي ليس هو من الاضطراب فقد قدمنا لك أن عبد الجبار سمع الحديث من أمه وأخيه وعلقمة ومولى لهم فحدث به مرة عنهم كما وقع عند أبي داود حدثني أهل بيتي وحدث به مرة عن أمه كما وقع عند البيهقي وحدث به مرة عن أخيه كما وقع عند جماعة وحدث به مرة عن أخيه وضم إليه المولى كما وقع عند مسلم وكل هذا بعيد من الاضطراب بعد المتعصب عن الصواب فإن الرجل إذا تميم الحديث من جماعة (٢٤ - متون)

ووقع له من عدة طرق ساغ له أن يحدث به كل مرة عن شيخ منهم بل ذلك هو الأولى والمرغوب فيه عند أهل الحديث حتى أن الواحد منهم اذا اضطر الى إعادة الحديث وتكراره ولم يكن له فيه شيوخ متعددون وضاق به المخرج ربما استعمل التدليس في اسم شيخه إيهاما أن الحديث عنده من طرق لاستثقالهم إعادة الحديث بالسند الواحد فلو كان تحديث الراوى عن جميع من روى عنهم الحديث اضطرابا لكانت عامة الاحاديث مضطربة فهذا البخارى يكرر الحديث الواحد في مواضع من صحيحه يورده في كل منها عن شيخ غير الذى رواه عنه في الموضع الآخر غالبا وربما ذكره في باب باسناد وأعاده في غيره باسناد آخر ولم يقل أحدا إن ذلك اضطرابا من البخارى ولا من فوقه لما هو معلوم ان الراوى قد يكون له في الحديث مائة شيخ إما بسند واحد أو بمائة إسناد وقد سمعنا حديث الرحمة المسلسل بالاولية من نحو ثلاثين شيخا فلو حدثناه ثلاثين مرة وسمينا في كل مرة منها شيئا لما كان ذلك اضطرابا وهذا واضح لا خفاء به والله الموفق

(فان قلت) فما هو الاضطراب (قلت) هو أن يرد الحديث عن الراوى بأوجه مختلفة لا يمكن الترجيح فيها ولا الجمع بينها بحال كالحديث الذى رواه أبو داود وابن ماجه من طريق إسماعيل بن أمية عن أبي عمرو بن محمد بن حريث عن جده حريث عن أبي هريرة مرفوعا إذا صلى أحدكم فليجعل شيئا تلقاه وجهه الحديث اختلف فيه على إسماعيل اختلافا كثيرا فرواه بشر بن المفضل وروح بن القاسم عنه هكذا ورواه سفيان الثورى عنه عن أبي عمرو بن حريث عن أبيه عن أبي هريرة ورواه حميد بن الاسود عنه عن أبي عمرو بن محمد بن عمرو بن حريث عن جده حريث بن سليم عن أبي هريرة ورواه وهيب بن خالد وعبد الوارث عنه عن أبي عمرو بن حريث عن جده حريث ورواه ابن جريج عنه عن حريث ابن عمارة عن أبي هريرة ورواه داود بن علية الحارثى عنه عن أبي عمرو ابن محمد عن جده حريث بن سليمان ورواه سفيان بن عيينة واختلف فيه

على ابن عينة اختلافا كثيرا نحو ما سبق فهذا هو الاضطراب لعدم امكان الجمع والترجيح فيه بحال أما مع إمكان أحدهما كالجمع بتعدد الشيوخ ونحوه أو الترجيح برجه من وجوه المروفة في أصول الحديث كحفظ الراوى ومزيد ضبطه وإتقانه وطول صحبته للشيخ وملازمته وكثرة الرواة وغيرها فلا يسمى الحديث معها مضطربا أصلا بل إن كان الراوى المرجوح حديثة ثقة سمى حديثه شاذا وحديث مقابله محفوظا وإن كان ضعيفا سمى حديثه منكرا وحديث مقابله معروفا ولهذا لما ادعى بعض الحفاظ وجود الأرجحية في هذه الروايات السابقة في حديث أبى هريرة اعترض على ابن الصلاح في تمثيله به بالمضطرب لان من شرط الاضطراب عدم وجود الترجيح فكيف بحديث عبد الجبار بن وائل الذى حدثه أهل بيته عن أبيه فصار يجمعهم مرة ويفرقهم أخرى وربما أسقط ذكرهم حدث عن أبيه بارسال كما يفعل كثير من الصحابة في إخبارهم عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بما لم يسمعه منه وإنما يسمعه من غيره فاذا استفسروا بينوا ذلك وكذا التابعون يرسلون مرة ويسندون أخرى فأين هذا من الاضطراب الواقع عن الراوى الواحد في اسم شيخه واسم أبيه واسم جده وكنيته وكنية أبيه وجده وروايته عن أبيه عن جده عن الصحابي مرة وعن جده بلعن واسطة أخرى وعن أبيه عن جده عن راو آخر عن الصحابي إلى غير ذلك مما سبق فهو المضطرب

(فصل) أما قوله ثم رواه بعد ذلك عن عاصم بن كليب عن أبيه عن وائل وجعله هذا من الاضطراب فاقسم بالله إنه لمن التلاعب وتعمد الكذب والتزوير والتبديل والتحريف إذ سوق هذا لافعى له أصلا سوى التعمويه والتلبيس فان كان الضمير في قوله ثم رواه عائدا على عبد الجبار وهكذا يريد أن يفهم الناس حيث ذكر ذلك عقب الكلام على اضطراب عبد الجبار كان كاذبا مفتريا فان عبد الجبار لم يرو الحديث عن عاصم بن كليب لا في سنن أبى داود ولا في

غيرها بل ولا روى عنه مطلقا وعبد الجبار أكبر منه ولو فرضنا أنه رواه عنه لكان أيضا بعيدا من الاضطراب بعد المتعصب من الصواب ولكن عاصما من جملة شيوخه الذين روى عنهم الحديث وحدثوه به عن أبيه غير أن ذلك ما وقع ولا رواه عبد الجبار عن عاصم أصلا وإن كان الضمير هاندا على أبي داود كما هو الواقع فإنه أخرجه من طرق متعددة عن عاصم كان هذا أقبح من كذبه وأنحس من تدليسه إذ أراد أن يفهم الناظر أن كثرة الطرق التي هي أهملها ما يطالب في صحة الحديث دالة على اضطرابه موجهة لضعفه فهذا من الجهل البالغ بصاحبه إلى حد الجنون فإنه يدل على أن الأحاديث المتواترة المفيدة للعالم القطعي بكثرة طرقها مضطربة ضعيفة أشد الضعف وكذلك القرآن والقرآآت المتواترة فيه فإن طرقها كثيرة وألفاظها مختلفة فهكذا فليعمل العناد بأهله والا فلا (يفعل) حمانا الله بمنه آمين

(فصل) وقوله في عاصم كان مرجئيا ووثقه ابن معين وقال ابن المديني لا يحتج به هو من تدليسه وتليسه فإن الرجل لم يوثقه ابن معين وحده بل وثقه عامة النقاد النسائي وابن حبان وابن شاهين وأحمد بن صالح وابن سعد ومسلم واحتج به في صحيحه وأثنى عليه أبو داود وقال كان من العباد ومن أفضل أهل الكوفة وقال أحمد لابأس بحديثه فقول الجماعة مقدم على قول ابن المديني كما هو مقرر عند أهله ولو خالفنا الأصول وقدمنا قول ابن المديني لكان حديث عاصم هنا محتجا به بنص كلام ابن المديني فإنه جعله ليس بحجة إذا انفرد وهو لم ينفرد بل تابعه سبعة من الرواة متابعة تامة عن شيخه فالحديث صحيح حتى على قول ابن المديني ولكن المتعصب جاهل ببلد من جهة ومتعصب عنيد من أخرى وكذلك ذكره لأرجاء عاصم فإنه لا فائدة فيه إلا التزويبه والتشويش إذ العقيدة لا تأثر لها في الرواية ما لم يكن صاحبها داعية روى ما يؤيد عقيدته وعاصم لم يكن بداعية إلى الأرجاء بل ولا نسبة ذلك إليه محققة وعلى فرض وقوعها فهذا الحديث ليس

له تعلق بالار جاء حتى يتهم بانه أختلفه ليؤيد به مذهبه فما كان حق هذا الرجل
الا ان يستر جهله بالسكوت ويوارى قصوره بالصموت

(الوجه الثامن) وكذلك دعواه أن الحديث مضطرب المتن لان بعض الرواة لم
يذكر فيه أخذ الشمال باليمين وذكره عاصم وزاد ثم جئت بعد ذلك في زمان
فيه برد شديد الخ فانه تلاعب سخيف ووقاحة سمجة بل دليل على اضطراب
في عقله لاني متن الحديث فانه قال بعد ذلك وهذه الزيادة إما أن تكون مقبولة
وإما أن تكون مردودة ثم بنى على قبولها أن أحاديث القبض منسوخة بها وعلى
ردها أن الحديث مضطرب لا تقوم به حجة وهذا هذيان لم يسمع بمثله في
كلام الحق والمجانين فبينما هو يدعى أن الحديث مضطرب ساقط إذ يجعله
من قبيل المزيد في مثته ثم يجعل تلك الزيادة لها جهتان جهة دلت بها على أن
أحاديث القبض منسوخة فصارت حينئذ صحيحة مقبولة ولذلك أعادها في
باب أدلة الارسال واحتج بها على نسخ أحاديث القبض وجهة أخرى دلت بها
على أن الحديث مضطرب شديد الضعف لا يحتاج به بحال وهذا أقصى ما يمكن في
التناقض والالتيان بالحال

إثبات ضدين معافي حال أقبح ما يأتى من الحال

ثم اعلم أن الحديث من المزيد في مثته كما هو حال أكثر الأحاديث بل كلها فما
من حديث له مخارج متعددة إلا واختصره بعض الرواة وطوله البعض بقدر
حفظه وعنايته بتأدية الحديث على وجهه الا ان حكم مايزيده البعض يختلف
بحسب الموافقة والمخالفة وحال راوى تلك الزيادة فان كان ثقة فزيادته مقبولة
لانها بمنزلة حديث مستقل ولانه حفظ ما لم يحفظه الآخر ومن أجل ذلك
عظمت فائدة الكتب المستخرجة على الاصول المدونة وخصوصا الصحيحين كما
قال الحافظ العراقي

ومايزيد فاحكم بصحته فهو مع العلو من فائده

لأن أصحاب المستخرجات يعتمدون بالرواية المشتملة على الزيادة على أحاديث
الاصل لأنها تزيد المعنى وضوحا وتحل ما يشك في بعض الأحاديث المختصرة
وبها استمان الحافظ في الفتح وأتى بما لم يأت به أحد قبله من اقتصر على الأحاديث
ولم يبحث عن بقية طرقها أو الفاظها في المستخرجات والسنن والمعجم
والاجزاء والمسانيد والحاصل أن الزيادة في الحديث نوع من أنواع علومه
ولها أحكام تذكر في كتب أصول الحديث وأصول الفقه أما الاضطراب
في المتن فهو مجيء الحديث بالفاظ مختلفة متناقضة لا يمكن الجمع بينها ولا الترجيح
كما مر في اضطراب الاسناد وذلك كحديث أنس قال (صليت خلف النبي
صلى الله عليه وآله وسلم وأبي بكر وعمر وعثمان فكانوا يستفتحون القراءة
بالحمد لله رب العالمين لا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم في أول القراءة ولا
في آخرها) وفي رواية (صليت خلف أبي بكر وعمر وعثمان لم يذكر النبي صلى الله
عليه وآله وسلم وفي رواية (فكانوا يستفتحون بأتم القرآن) ومعنى هذا غير معنى
الحمد لله رب العالمين لأن أم القرآن اسم للسورة فيشمل البسملة وفي رواية
(فكانوا لا يجهرون بسم الله الرحمن الرحيم) وفي رواية (فكانوا يجهرون بسم
الله الرحمن الرحيم) وفي رواية (فكانوا يقرءون بسم الله الرحمن الرحيم) وفي
رواية (أن أباسلمة سأله أكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يستفتح بالحمد
لله رب العالمين أو بسم الله الرحمن الرحيم فقال إنك سألتني عن شيء ما أحفظه
وما سألتني عنه أحد قبلك) إلى غير ذلك فهذا هو الاضطراب ويشترط فيه
أيضا أن لا يوجد ترجيح لرواية من هذه على بقيتها وتكون كلها متساوية في
الاسناد أما مع وجود مرجح فلا اضطراب بل الحكم للراجحة والمرجوحة
شاذة كما فصلناه فإين هذا من ورود زيادة في الحديث غير مخالفة زائدا ثقة
صدوق حافظ كما عرفت وبالله التوفيق

جئت بعد ذلك في زمان فيه برد شديد فرأيت الناس عليهم جل الثياب تحرك أيديهم تحت الثياب دالة دلالة واضحة على نسخ ما رواه في المرة الاولى فهم سخييف واستنباط باطل معلوم الفساد بالضرورة واضح البطلان بالبداهة يتحاشى عن فهمه كل مسلم عاقل يقدر فضل الصحابة ويعلم مكانتهم من العلم والاهتداء بهدى أفضل الخلق صلى الله عليه وآله وسلم فانه صريح في أن جميعهم كانوا يلعبون في الصلاة لافرق بين فاضلهم ولا مفضولهم لان واثلا أضاف التحرك تحت الثياب إلى جميعهم فحمله هذا الجاهل على مطلق التحرك الذى هو عن الحبث في الصلاة وليت شعري ما الاسبب الحامل لهم في نظره على تحريك أيديهم تحت الثياب في الصلاة هل كانوا يلعبون أم يحكون جلودهم من جرب أصاب جميعهم أم كانوا يفعلون ماذا فان واثلا لم يقل رأيت بعضهم يحرك يديه حتى يمكن أن يقال لعله عرض له عارض أوجب ذلك كما يحصل لكل الناس بل أضاف ذلك الى الجميع ولو حدث انسان بمثل هذا من غير قرينة تدعين المراد كما في حديث واثل وحكاة عن مطلق جماعة من المسلمين لما فهم مسلم منه ما فهمه هذا الغبى ولا حكم على جماعة من المسلمين بالاتفاق على أمر منكر في الصلاة مبطل لها على بعض المذاهب فضلا عن أعلم الخلق بالله وأتقاهم له بعد النبيين وهم خلف من كان يقول لهم والله ما يخفى على ركوعكم ولا سجودكم إني لا أراكم من خلفي ومن أمامي فما خاف الله هذا المنعصب ولا استحي من نبيه صلى الله عليه وآله وسلم أن ينسب أصحابه الى المواطأة على فعل منكر في الصلاة محضره وإقراره صلى الله عليه وآله وسلم ولا هاب في نصرة هواه ان يأتي بما لا يخطر بها جس مسلم فضلا عن فاضل بل ولا هاب الكذب الذى هو بجانب للايمان كما قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم وكأ قال تعالى (إنما يفتري الكذب الذين لا يؤمنون بآيات الله) فان هذا كذب

هذا الفهم السخيف يدلك على ذلك أن في سنن أبي داود: عقب هذه الرواية مباشرة ما لفظه حدثنا عثمان بن أبي شيبة ثنا شريك عن عاصم بن كليب عن أبيه عن وائل بن حجر قال (رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم حين افتتح الصلاة رفع يديه حيال أذنيه قال ثم أتيتهم فرأيتهم يرفعون أيديهم الى صدورهم في افتتاح الصلاة وعليهم برانس وأكسية) ثم قال حدثنا محمد بن سليمان الانباري ثنا وكيع عن شريك عن عاصم بن كليب عن علقمة بن وائل عن وائل بن حجر قال (أتيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الشتاء فرأيت أصحابه يرفعون أيديهم في ثيابهم في الصلاة) فمن يرى هذا عقب الحديث الذي نقله وينظر الى هذه الصراحة التامة في أن المراد بالتحريك في المرة الاولى هو رفع اليدين عند الانتظار تحت الثياب ثم يتغافل عنها ويحمل التحرك على العبث في الصلاة فهو قاصد للتحريف والتزوير ومتعمد للكذب على الله ورسوله صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه وقد ترجم البيهقي في سننه على هذا الحديث بقوله باب رفع اليدين في الثوب ثم قال أخبرنا أبو عبد الله الحافظ أنبأنا أبو الحسن أحمد ابن محمد العنزي ثنا عثمان بن سعيد ثنا عبد الله بن رجاء ثنا زائدة ثنا عاصم بن كليب الجرهمي قال أخبرني أبي أن وائل بن حجر أخبره قال (قلت لا نظرن الى صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كيف يصلي قال فنظرت اليه فقام فكبر ورفع يديه) وذكروا الحديث وقال في آخره (ثم جئت بعد ذلك بزمان فيه برد فرأيت الناس عليهم الثياب تحرك أيديهم من تحت الثياب) قال البيهقي ورواه سفيان ابن عيينة عن عاصم وقال في الحديث (ثم أتيتهم في الشتاء فرأيتهم يرفعون أيديهم في البرانس) ثم أسنده البيهقي من طريق الشافعي عن سفيان على أنه لو لم ترد هذه الرواية المصروفة بالمقصود لكان قوله رفع يديه في أول الحديث وقوله في آخره ثم أتيت في الشتاء فرأيتهم تحرك أيديهم من تحت الثياب دليلاً واضحاً على أنه أراد تأكيد هذه السنة التي هي رفع اليدين وأنهم ما كانوا يتركونها

حتى في وقت تعسرها لاشتغالهم بالثياب من أجل البرد بل كانوا يحركون أيديهم بالرفع تحت الثياب فهل للحديث معنى غير هذا وهل يفهم منه تحريك العتب في الصلاة الامدلس متلاعب بالدين نعوذ بالله من الخذلان

فصل قال المتعصب وأما حديث البخارى فاخرجه عن عبد الله بن مسلمة القعنبي عن مالك عن أبي حازم عن سهل بن سعد قال كان الناس يومئذ يرفعون الرجل يده اليمنى على ذراعه اليسرى في الصلاة قال أبو حازم لأعله إلا ينمى ذلك إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اسماعيل ينمى ذلك ولم يقل ينمى اه وحديث البخارى هذا معلول من وجهين الوجه الاول قال الدانى في الاطراف هذا الحديث معلول لأنه ظن من أبي حازم وأجاب عنه ابن حجر بأن أبا حازم لو لم يقل لأعله الخ لكان في حكم المرفوع لان قول الصحابي كنا نؤمر بكذا يصرف بظاهره الى من له الأمر وهو النبي صلى الله عليه وآله وسلم لان الصحابي في مقام تبليغ الشرع فيحمل على من صدر عنه الشرع ومثله قول عائشة كنا نؤمر بقضاء الصوم فانه محمول على ان الأمر بذلك النبي صلى الله عليه وآله وسلم واطلاق البيهقي انه لا خلاف في ذلك بين أهل العلم ورد بانه لو كان مرفوعا ما احتاج أبو حازم الى قوله لأعله الخ والجواب انه اراد الانتقال الى التصريح فالاول لا يقال له مرفوع وانما يقال له حكم الرفع هذا ما قاله ابن حجر في فتح البارى وفيه اعتراض من وجهين الاول هو أن قوله الصحابي كنا نؤمر بكذا في حكم المرفوع غير متفق عليه فيمكن ان يكون الدانى اعتمد شطر الخلاف الآخر فلا يرد عليه شطر الخلاف الذى لم يعتمد عليه وقول البيهقي انه لا خلاف في ذلك بين أهل العلم رده ابن حجر لما روى وهو كقول ابن عبد البر ان قول الصحابي من السنة كذا له حكم الرفع اتفاقا وما قاله مردود بوجود الخلاف منصوبا في المسألتين فقد قال ابن حجر بنفسه في نخبه الفسرك بعد نقل حكاية ابن عبد البر للاتفاق مانصه وفي نقل الاتفاق نظر فمن الشافعى في أصل

المسألة قولان وذهب الى أنه غير مرفوع أبو بكر الصيرفي من الشافعية وأبو بكر الرازي من الحنفية وابن حزم من الظاهرية ثم قال ومما هو في حكم المرفوع قول الصحابي أمرنا بكذا أو نهينا عن كذا فالخلاف فيه كالخلاف في الذي قبله قال شارحه المناوي والتصحيح فيه كالصحيح في الذي قبله قال لان ذلك ينصرف بظاهره الى من له الأمر والنهي وهو النبي صلى الله عليه وآله وسلم وتمسك المخالفون باحتمال ان يكون المراد غيره كأمر القرآن أو الاجماع أو بعض الخلفاء أو الولاة أو الاستنباط ولذا قال على القاري الحنفي في شرح موطن محمد في قول سهل كان الناس يؤمرون بالخ مانصه يعني بأمرهم الخلفاء الاربعة أو الامراء والنبي صلى الله عليه وآله وسلم يعني انه محتمل لذلك وقد نص أبو عمر بن عبد البر في التقصى على أن هذا الاثر موقوف على سهل ليس الا ويدل لما قاله المخالفون ما أخرجه ابن أبي شيبة كما في تدريب الراوي عن حنظلة السدوسي قال سمعت أنس بن مالك يقول كان يؤمر بالسوط فتقطع ثم رثته ثم يدق بين حجرين ثم يضرب به فقلت في زمن من كان هذا قال في زمن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أه فهذا دال دلالة صريحة على الاحتمال الذي ذكره المخالفون وقول ابن دقيق العيد إن محل الخلاف اذا كان للاجتهاد في المروى مجال والا كان حكمه الرفع لم يتابع عليه واحتجاج المخالفين بان الأمر يمكن أن يكون القرآن أو الاجماع يرد ما قاله لان القرآن أو الاجماع اذا كانا هما الأمرين لا يمتنع أن يعتمد اليهما ما ليس للرأى فيه مجال اه فبان من هذا ان المسألة خلافية وان كان الصحيح فيها ان له حكم الرفع فالحديث المروى بذلك لم يقطع بنسبته للنبي صلى الله عليه وآله وسلم وهذا القدر كاف في ثبوت إعلاله . الوجه الثاني من وجهي الرد على ابن حجر هو ان قوله إن أبا حازم اراد الانتقال الى التصريح فيه أن ما قاله ليس فيه تصريح لان أبا حازم لم يقطع بان الصحابي نعى ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم وإنما أتى بكلمة غير مفيدة للقطع اذ لو كان جازما فاصدا للتصريح

لقال بدل هذه العبارة نعى ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فبقى كلامه على ما قاله
الدانى سابقا من أنه ظن منه أنه الوجه الثانى الذى لم يجب عنه من وجهى الاعلال
هو أن قول البخارى السابق وقال اسماعيل نعى ذلك ولم يقل نعى قصد به تبين
أن رواية اسماعيل بن أبى أويس للحديث عن مالك مفيدة لكون الحديث
مرسلا لامتناعه فى الفتح قول اسماعيل يُنمى ذلك هو بضم أوله رفتح الميم
بلفظ المجهول والثانى وهو المنفى رواية القعنبي روى بفتح أوله وسكون الون
وكسر الميم فعلى رواية اسماعيل الهاء فى لا أعلمه ضمير الشأن فيكون مرسلا
لان اباحازم لم يعين من نماء له وعلى رواية القعنبي الضمير لسهل شيخه فهو
متصل قال وقد وافق اسماعيل بن أبى أويس على هذه الرواية عن مالك سويد
ابن سعيد أخرجه الدارقطنى فى الغرائب اه فهذا تصريح من ابن حجر الذى
مذهبه القبض بان إحدى روايتى الحديث مرسله وهذا كاف فى اعلاله فان الدليل
اذا نظرق الاحتمال سقط به الاستدلال وإذا قيل إن رواية القعنبي مقدمة على
رواية اسماعيل لكونه أوثق منه فالجواب هو ان رواية اسماعيل اعتضدت
برواية سويد بن سعيد وعلى كل حال احتمال الارسال لا يزيله تقديم رواية
القعنبي على رواية اسماعيل اه قلت وبما ظهر لك من اطلاع البخارى على اعلال
الحديث الذى لم يرو حديثا فى القبض سواء تعلم أنه لو اطالع على حديث صحيح
فى القبض سالم من الاعلال الذى ذكره فى الحديث المروى من طريق مالك لا ورده
واقصر عليه وحيث أنه لم يرو غيره علم أنه لم يجد حديثا أقوى عنده منه وهذا
ادل دليل على ما قدمناه من ان القبض لا يوجد فيه حديث صحيح سالم من الطعن اه
هذا ما قيل من الاعتراض على حديثى الصحيحين اه

الى هنا كلام المتعصب وهو مشتعل على ضروب من الخيانة والكذب
والتدليس وصنوف من الجمل والتناقض والوهم والتحريف كما ستعرفه مع
بيان صحة الحديث فى فصول

(الفصل الاول) أنه أعل الحديث بعلتين العلة الاولى ما قاله الداني من أن رفعه مشكوك فيه لانه ظن من أبي حازم وهذه العلة ساقطة من وجوه (الوجه الاول) أن قول أبي حازم لا أعلم إلا أنه ينمى ذلك ليس من الظن في شهم بل عبارته صيغة حصر تقتضى حصر علمه في الرفع فهى أعلا في تحقيقه بما لو قال رفعه أو ناه لان هذه الصيغة قد يحتمل معها حصول سهو بالرفع وأنه لا يعلم غيره كما تقتضيه صيغة الحصر بل عبارته هذه هى أعلا صيغ المحصر كما في جمع الجوامع وغيره فلا يتطرق معها احتمال سهو ولا نسيان أهلا فسقط تعليل الداني من أصله (فان قلت) إذا كان الحال هكذا فلم يدل أبو حازم عن الصيغة المعتادة بين الرواة في ذلك من قولهم ناه أو رفعه الى هذه الصيغة وما الموجب لهذا الحصر هنا (قلت) السبب في ذلك تعلمه واضحا جليا من الوجه الآتى بعده

الوجه الثانى أنه ليس مراد أبي حازم بقوله لا أعلم إلا أنه ينمى ذلك أى يرفعه إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالصيغة الصريحة في الرفع كما مرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أو أمر الناس كما فهمه الداني لان هذا يقتضى أن يكون سهل بن سعد جمع بين قوله كان الناس يؤفرون وقوله أمرهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فحدث عنه أبو حازم بالشق الاول وشك في الثانى وهذا بعيد غاية البعد لا يتبغى أن يحمل عليه صنيع الصحابى إذ لو أراد ذلك لقال من أول مرة كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يأمر الناس أن يضعوا أيماهم على شمالكهم في الصلاة لانه لا داعى لايهام الآمر أو لائم تبينه ثانيا بل مراد أبي حازم بقوله لا أعلم إلا أنه ينمى ذلك التفسير لمعنى كلام سهل وأن قوله هذا لا أعلمه إلا من صيغ الرفع وأنه قصد بالآمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ويزيد هذا وضوحا رواية اسماعيل التى فيها ينمى بصيغة

المجهول أى لا يعلم هذا التعبير الا مرفوعا إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم عند أهل العلم والا فكلامه على هذه الرواية فيه خلل يحل عنه عالم مثله اذ مقتضاه حدثنى سهل بالحديث ولا أعلم إلا أن هذا الحديث يرفع وينمى ولو أراد إبهام الرفع لكان إبهام سهل الذى لم يرفعه على فهم من فهم ذلك أولى لأن دواعيهم كانت متوفرة على ذكر الرفع لا على إبهامه فصيح أن مراده لا أعلم إلا أن هذه العبارة مرفوعة إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وإنا لم يصرح بذلك محافظة على لفظ الصحابي كما فعل أبو قلابة حين روى عن أنس انه قال من السنة اذا تزوج البكر على الثيب أقام عندها سبعا قال أبو قلابة لو شئت لأقلت إن أنسا رفعه إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو فى الصحيحين أى لو قلت ذلك لما كذبت لأن قوله من السنة هذا معناه لكن إرادته بالصيغة التى ذكرها الصحابي أولى فكذلك أبو حازم قال لا أعلم فى الحديث الوارد بهذه الصيغة إلا أنه مرفوع ولكنى أتيت بلفظ الصحابي محافظة على الرواية وتحرياً فيها ويؤيد هذا أن البخارى لم يعتبر خلاف اسماعيل والقعنبى فى ضبط ينمى مؤثراً فى الحديث كما فهمه الحفاظ. اذ لو فهم ذلك لتجنب إخراجهم كما فعل فى غيره بل فهم أن كلتا الروايتين متفقة ليس واحدة منهما تدل على إرسال الحديث فمن قال ينمى بصيغة المبني للفاعل فعناه لا أعلم سهلاً إلا أنه يصد بهذه الصيغة رفع الحديث إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأنه الأمر بذلك ومن قال بصيغة المبني للمجهول فعناه لا أعلمه أى هذا اللفظ. الا ينمى عند أهل العلم ويرفع إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فكل من الروايتين لا يحتمل إرسالاً كما ترى والله أعلم

(الوجه الثالث) وعلى فرض أن معنى كلام أبى حازم على ما فهمه منه الدانى فالحديث لا يعمل بمثل هذا فى مذهب من المذاهب ولا قول من الأقوال أصلاً بل هذا الاعلال وهم من الدانى ومخالطة ولا بد لأنه على فرض طرح هذه الزيادة وعدم صدورهما من أبى حازم فأصل الحديث وهو قول سهل كان الناس يؤمرون

لم يحصل فيه شك من أبى حازم فيتمال حينئذ هذا التدرج الثابت الذى لم يحصل فيه شك إما أن يكون دالا على الرفع أو لا فإن كان الاول فنلك الزيادة إنما هى مؤكدة فلا أثر لها فى إعلال الحديث وإن كان الثانى فغايتة أنه موقوف ولم يقل أحد إن وقف الحديث علة موجهة لضعفه والا كانت جميع المرفوعات مطروحة مردودة والاعلال الذى يحصل بالوقف إنما هو من أجل الاضطراب كما إذا روى بعضهم حديثا مرفوعا ورواه آخر عن شيخ الذى رفعه مرفوعا فيعمل حينئذ بذلك لانه دليل على الاضطراب وعدم الثبوت ما لم يوجد مرجح وليس حديث أبى حازم كذلك لان لفظه واحد لم يضطرب فيه هو ولا أحد من الرواة عنه وإنما حصل الخلاف فى ما يغتبه هل تدل على الرفع أم لا وتلك الزيادة التى زادها إنما هى ترجيح منه للرفع فان ثبتت ترجيح الرفع وان لم تثبت بقى اللفظ على الخلاف واحتمال المعنيين فيطلب المرجح من الخارج لامن نفس الزيادة فبان من هذا أن الدانى اشبهه عليه الحال وأعل الحديث بما ليس هو من باب الاعلال

الوجه الرابع ما أجاب به الحافظ من أن هذه الصيغة فى نفسها حكم الرفع وان أبى حازم أراد الاتقال بماله حكم الرفع الى المرفوع صريحا كما سبق فى كلامه الذى نقله المتعصب فعلى فرض أن عبارة أبى حازم فيها ما يدل على الشك فهو حاصل منه فى صريح المرفوع فقط أما ماله حكم الرفع فلم يحصل منه شك فيه أصلا وهو كفاية فى المطلوب لان ماله حكم الرفع كالمرفوع فى الاحتجاج وقد ذهب الجمهور إلى أن قول الصحابى أمرنا أو كنا تؤمر وكانوا يؤمرونه حكم الرفع وهو الذى لا ينبغي أن يشك فيه عاقل لا دلة قاطعة مذكور بعضها فى غرضون كلام الأئمة الآتى فقد قال الحاكم فى علوم الحديث فى باب معرفة الاسانيد التى لا يذكر سندها بعد أن روى حديث ابن عباس كنا تمضمض من اللبن ولا نفرضاً منه مانصه هذا باب كبير يطول ذكره بالاسانيد فن

ذلك ما ذكرنا ومن ذلك قول الصحابي المعروف بالصحة أمرنا أن نفعل كذا ونهينا عن كذا وكنا نؤمر بكذا ونكنا ننهي عن كذا وكنا نفعل كذا وكنا نقول كذا ورسول الله صلى الله عليه وسلم فينا وكنا لا نرى بأساً بكذا وقول الصحابي من السنة كذا وأشبه ما ذكرناه إذا قاله الصحابي المعروف بالصحة فهو حديث مستد وكل ذلك يخرج في المسانيد اه وقال الخطابي في معالم السنن في الكلام على حديث أنس (أمر بلال أن يشفع الاذان ويوتر الإقامة) مانصه قوله أمر بلال يريد أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هو الذي أمره بذلك والامر مضاف اليه دون غيره لان الامر المطلق في الشريعة لا يضاف إلا اليه وقد زعم بعض أهل العلم أن الامر له بذلك أبو بكر أو عمر رضي الله عنهما وهذا تأويل فاسد لأن بلالاً لحق بالشام بعد موت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم واستخلف سعد القرظ على الاذان في مسجد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اه وقال ابن دقيق العيد في شرح العمدة على هذا الحديث أيضاً ما لفظه مختار الاصوليين أن قوله أمر راجع الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وكذا أمرنا ونهينا لان الظاهر انصرفه إلى من له الامر والنهي شرعاً ومن يلزم اتباعه ويحتج بقوله وهو النبي صلى الله عليه وآله وسلم وفي هذا الموضع زيادة على هذا وهو أن العبادات والتقديرات فيها لا تؤخذ إلا بتوقيف اه

(قلت) وحديث الباب من هذا القبيل وقال أيضاً في الكلام على حديث عائشة في الحيض كان يصيب: اذ لك فتؤمر بقضاء الصوم ولا تؤمر بقضاء الصلاة ما لفظه فيه دليل لما يقوله الاصوليون من أن قول الصحابي كنا نؤمر وننهى في حكم المرفوع الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم والالم تقم الحجة به اه وقال النووي في شرح المذهب إذا قال الصحابي أمرنا بكذا أو نهينا عن كذا أو من السنة كذا ونحو ذلك فكله مرفوع الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم على مذهبنا الصحيح المشهور ومذهب الجماهير ولا فرق بين أن يقول ذلك في حياة رسول الله صلى

الله عليه وآله وسلم أو بعده صرح به الغزالي وآخرون وقال الامام أبو بكر الاسماعيلي من أصحابنا له حكم الموقوف على الصحابي اه وقال البلقيني في محاسن الاصطلاح قول الصحابي أمرنا بكذا أو نهينا عن كذا مرفوع عند أكثر أهل العلم وخالف فريق منهم الاسماعيلي والاول هو الصحيح لانصراف ذلك ظاهرا الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم اه وأصله لابن الصلاح ونظمه الحافظ العراقي في ألفيته فقال

قول الصحابي من السنة أو نحر أمرنا حكمه الرفع ولو

بعد النبي قاله بأعصر على الصحيح وهو قول الأكثر

وبما يؤيد مذهب الجمهور أنه لا يكاد يوجد حديث بهذه الصيغة إلا لو يوجد التصريح بأمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بذلك في رواية أخرى أو حديث آخر وقد ورد التصريح بأن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هو الأمر كما سبق في حديث سعد بن أبي وقاص عند الحاكم بسند على شرط مسلم وهو قوله (أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بوضع الكفين ونصب القدمين) كما أنه ورد عنه الحث والترغيب الذي يؤخذ منه الأمر الندي إذا لا غرض من ذكره للامة الا طالب فعله والحض عليه وقد قال الحافظ في الفتح انه يستأنس على تعيين الأمر والمأمور بالحديث الذي أخرجه ابو داود والنسائي وابن السكن في صحيحه عن ابن مسعود قال (رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم واضعا يدي اليسرى على يدي اليمنى فزعهما ووضع اليمنى على اليسرى) إسناده حسن اه وكأنه لم يستحضر ما ذكرته مما هو صريح في ذلك والله الموفق

(الفصل الثاني) وأما العلة الثانية فزعم المتعصب فهي كون الحديث مرسلا

على رواية اسماعيل عن مالك حيث قال ينمي بصيغة المجهول وهذه العلة باطلة

من وجوه

الوجه الاول ما قدمناه من أن قول أبي حازم لا أعلمه الا ينمي ذلك

لا يحتمل إرسالاً على كلتا الروایتين لان معناه على رواية القعنبى المبنية للفاعل أن الضمير لسهل بن سعد أى لا أعلم سهلاً الا أنه يقصد بقوله كان الناس يؤمرون أن الأمر لهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم واما على رواية اسماعيل المبنية للجمهور فالضمير في قوله ينمى للحديث أى لا أعلم الحديث الوارد بهذا اللفظ. الامر فوعا الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم كما أروضناه (الوجه الثانى) ان هذه الزيادة لا تؤثر ارسالاً فى الحديث لا على رواية اسماعيل ولا على رواية غيره لان اللفظ ثابت عن سهل لاشك فيه وهو فى نفسه له حكم الرفع عند الجمهور ولو ذهبنا الى انه ليس بمرفوع فغايتة انه موقوف فن أين يأتيه الارسال

(الوجه الثالث) ان هذا الحديث لا يتصور فيه الارسال لان الارسال اسقاط من سمع الحديث من النبي صلى الله عليه وآله وسلم من الاسناد وإضافته اليه بدون ذكر الواسطة وهذا الحديث لم يصرح فيه أبو حازم بإضافته الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم حتى يقال فيه إنه مرسل

(الوجه الرابع) ان الحديث ثابت فى أصل الموطأ ليس فيه هذه الرواية الدالة على الارسال فسقط هذا الاعلال من أصله بسقوط رواية اسماعيل المبنية للجمهور من الموطأ (فان قلت) مزأين لك ان رواية الموطأ مبنية للفاعل على وفاق رواية القعنبى (قلت) لنا على ذلك أدلة متعددة (الدليل الاول) التمسك بالأصل الذى يقتضيه سياق الكلام ونظامه (الدليل الثانى) ان رواية القعنبى ترجح، لانه أوثق من اسماعيل (الدليل الثالث) ان الامام أحمد رواه فى مسنده عن عبد الرحمن بن مهدى عن مالك وفى آخره قال ابو عبد الرحمن ينمى برفعه الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ففسره بالفعل المبنى للفاعل وكذلك فعل الحافظ السبوطى فى شرحه وغيره (الدليل الرابع) ان ابن عبد البر ذكره فى التقصى ولم ينبه على هذه الرواية مع اعتباره بروايات الموطأ (٢٦ - متون)

واختلاف الفاظ الرواة فيه بما لم يعتن به أحد مثله (الدلائل الخامسة) إن ابن عبد البر صرح بأن مالكاً روى عن أبي حازم حديثاً واحداً مرسلًا وهو روايته عن سعيد بن المسيب مرفوعاً انتهى عن بيع الثغر فلو كانت هذه الرواية ثابتة في أصل الموطأ ومفيدة للإرسال لجهلنا ما حديثين ولومع التنبيه على الخلاف في ذلك

(الوجه الخامس) وعلى فرض ثبوت هذا الخلاف في الموطأ وإن رواية إسماعيل تفيد الإرسال فرواية القعنبي مقدمة وراجحة على رواية إسماعيل والمرجوح لا يؤثر طعننا في الراجحة كما هو المقرر في علوم الحديث إذا كون رواية القعنبي مقدمة وراجحة فمن وجهين

(الوجه الأول) من وجهي تقديم رواية القعنبي على رواية إسماعيل موافقة الثقات الإثبات له كيجي بن يحيى وعبد الرحمن بن مهدي ومطرف وغيرهم ورواية الجماعة مقدمة على رواية الواحد (فإن قلت) قد تقل المنصب عن الحافظ. إن سويد بن سعيد وافق إسماعيل على روايته فاعتضدت به (قلت) سويد بن سعيد مطروح لا يلتفت إلى موافقته ولا مخالفته فقد ذكر الحافظ في التمهيد أنه روى عن مالك الموطأ سماعاً من خلف حائط كما قبل فضعف في مالك أيضاً وهو إلى الضعف أقرب وقال البخاري كان قد عمى فيلقن ما ليس من حديثه وقال يعقوب بن شيبة صدوق مضطرب الحفظ ولا سيما عند ما عمى وقال صالح بن محمد صدوق لا أنه كان عمى فكان يلقن أحاديث ليست من حديثه وقال النسائي ليس بثقة ولا مأمون فكيف يعتضد برواية من هذا حاله في مخالفة جماعة الحفاظ الإثبات

(الوجه الثاني) من وجهي تقديم رواية القعنبي أنه على انفراده أوثق من إسماعيل فقد قال ابن أبي خيثمة عن أبي معين صدوق ضعيف العقل ليس بذلك قال الحافظ يعني أنه لا يحسن الحديث ولا يعرف أن يؤديه أو يقرأ من غير

(١٢٠٠)

كتابه وقال معاوية بن صالح عن ابن معين هو وأبوه ضعيفان وقال احمد بن ابى يحيى عنه ابن ابى اويس وأبوه يسرقان الحديث وقال ابراهيم بن الجنيد عن يحيى بن مخلط يكذب ليس بشئ. وقال أبو حاتم محله الصدق وكان مغفلاً وقال الألكانى بالغ النسائى فى الكلام عليه الى أن يودى الى تركه ولعله بان له منه ما لم يبين لغيره لان كلام هؤلاء كلهم يقول الى أنه ضعيف وقال ابن عدى روى خاله أحاديث غرائب لا يتابعه عليها احد وقال الدولابى فى الضعفاء سمعت النضر بن سلمة المروزي يقول ابن أبى اويس كذاب كان يحدث عن مالك بمسائل ابن وهب وقال ابن حزم فى المحلى قال أبو الفتح الأزدي حدثنى سيف بن محمد أن ابن أبى اويس كان يضع الحديث وقال سلمة بن شبيب سمعت اسماعيل ابن أبى اويس يقول ربما كنت أضع الحديث لاهل المدينة اذا اختلفوا فى شئ. فيما بينهم قال الحافظ وهذا هو الذى بان للنسائى منه حتى تجنب حديثه واطاق القول فيه بأنه ليس بثقة اه فكيف تقبل رواية من هذا حاله فيما انفرد به فضلاً عما خالف فيه الثقات (فان قلت) متى وصل فى السقوط الى هذه الدرجة فكيف احتج به الشيخان وأخرجاه فى الصحيحين (لت) أجاب عن هذا الحافظ فى مقدمة الفتح بأنهما لم يكترا من تخريج أحاديثه ولا أخرج له البخارى مما انفرد به سوى حديثين وأما مسلم خرج له أقل مما أخرج له البخارى قال وروينا فى مناقب البخارى بسند صحيح ان اسماعيل أخرج له أصوله وأذن له أن يلتقى منها وان يعلم له على ما حدث به لحدث به ويحرض عما سواه وهو مشعر بان ما أخرجه البخارى عنه هو من صحيح حديثه لانه كتب من أصوله وعلى هذا لا يحتج بشئ من حديثه غير ما فى الصحيح من أجل ما قدح فيه الذئبان وغيره الا ان يشاركه فيه غيره فيعتبر به اه

وأما كرون روى الجماعة متدمة على رواية الواحد والثمة أو الاوثق مقدما على الضعيف والثقة فامر معلوم لا يحتاج الى تقرير

(الوجه السادس) وعلى فرض تعادل الروايتين وأن كلا من راويهما في درجة واحدة بحيث لا ترجيح بينهما فالمقرر في علم الحديث والاصول أن رواية من وصل الحديث مقدمة على رواية من أرسله لأن الوصل زيادة من ثقة فتقبل كما يقبل حديثه لأنها بمنزلة ففي التقريب مع التدريب إذا روى بعض الثقات الضابطين الحديث مرسلًا وبعضهم متصلًا أو بعضهم وقوفًا وبعضهم مرفوفًا أو وصله هو أو رفعه في وقت وأرسله ووقفه في وقت آخر فالصحيح عند أهل الحديث والفقهاء والاصول أن الحكم لمن وصله أو رفعه سواء كان المخالف له مثله في الحفظ والاعتقان أو أكثر منه لأن ذلك زيادة ثقة وهي مقبولة اه وفي محاسن الاصطلاح للباقرين بعد حكاية الخلاف مانصه ومنهم من قال الحكم لمن أسنده إذا كان عدلًا ضابطًا وإن خالاه غيره واحدًا كان أو جماعة وصححه الخطيب وهو الصحيح في الفقه وأصوله . وسئل البخاري عن حديث لانكاح الا بولي فحكم لمن وصله وقال الزيادة من الثقة مقبولة كذا قال البخاري مع أن شعبة وسفيان أرسلاه وهما جبلان لهما من الحفظ والاعتقان الدرجة العالية اه وأصله لابن الصلاح في المقدمة هذا إذا كان كل من الذي وصل وأرسل في درجة واحدة أو كان الذي أرسل أعلا وأحفظ فكيف مع عكس الحال كما هنا والله الموفق

(الفصل الثالث) واذ قد بينا فساد ما تعلق به في إعلال الحديث وأسفرنا عن وجه الحق والصواب فيه بما لا مزيد إن شاء الله عليه فاسمع تفاصيل ما استعان به على إعلال الحديث وإبطاله من الخيانة والكذب والتدليس والجهل والتناقض والتحريف كما ذكرته لك ووعدتك ببيانه وشرحه .

فمن ذلك الخيانة في نقل كلام الحافظ فانه حرفه على ما يقتضيه مراده واختلاس منه ما لا يوافق هواه فان الحافظ قال مانصه واعترض الداني في أطراف الموطأ فقال هذا معلول لانه ظن من أنى حازم ورد بان أبا حازم لولم يقل

لأعلمه الى آخره لكان في حكم المرفوع لأن قول الصحابي كنا نؤمر بكذا يصرف بظاهره الى من له الأمر وهو النبي صلى الله عليه وآله وسلم لأن الصحابي في مقام تعريف الشرع فيحمل على من صدر عنه الشرع ومثله قول عائشة كنا نؤمر بقضاء الصوم فإنه محمول على أن الأمر بذلك هو النبي صلى الله عليه وآله وسلم . وأطلق البيهقي أنه لا خلاف في ذلك بين أهل النقل والله أعلم

وقد ورد في سنن أبي داود والنسائي وصحيح ابن السكن شيء يستأنس به على تعيين الأمر والمأثور فروى عن ابن مسعود قال رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم واضعاً يده اليسرى على يده اليمنى فزعموا ووضع اليمنى على اليسرى إسناده حسن قيل لو كان مرفوعاً ما احتاج أبو حازم الى قوله لأعلمه الخ والجواب أنه أراد الانتقال الى التصريح فالاول لا يقال له مرفوع وإنما يقال له حكم الرفع اه كلام الحافظ. فحذف منه المتعصب ذكر الحديث الدال على تعيين الأمر وأنه النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولم يحذفه لهذا الغرض وحديثه بل ولأن الحافظ صرح بأنه حديث حسن وهو يزعم أنه ليس في القبض حديث يصلح للاحتجاج ثم إن الحافظ سلم كلام البيهقي فلم يردده ولا حكى رده عن غيره بل عقبه بذكر الحديث وقال بعده قيل لو كان مرفوعاً لما احتاج أبو حازم الخ والمتعصب حكى عنه أنه قال عقب كلام البيهقي ورد بأنه لو كان مرفوعاً فجعل هذا من حكاية الحافظ. لرد غيره على البيهقي

ومن ذلك الكذب على الحافظ. في قوله وقول البيهقي إنه لا خلاف في ذلك بين أهل العلم رده ابن حجر بما مر فان الحافظ لم يردده ولا تراض له أصلاً كما رأيت بل سلمه وذكر عقبه الحديث ثم حكى اعتراضاً على نفس الحديث لأعلى قول البيهقي فقال قيل لو كان مرفوعاً لما احتاج أبو حازم الى قوله لأعلمه الخ فأين هذا من الرد على البيهقي

ومن ذلك جهله بما تقتضيه عبارته فإنه نسب إلى الحافظ أنه قال عقب كلام البيهقي ورد الخ مع أنه لم يقل ذلك وهذا اللفظ الذي نسبته إليه يقتضى أنه حكى الرد عن غيره فكيف يقول رده ابن حجر بما مر

ومن ذلك جهله أيضا فيما رده جواب الحافظ. بتوله إن قول الصحابي كنا نؤمر ليس متفقا على أن له حكم الرفع فلمل الداني اعتمد شطر الخلاف الآخر فلا يرد عليه بشطر الخلاف الذي لم يعتمد الخ بيان هذا الجهل الممزوج بالغباوة أن الداني أم يعلم الحديث بأن هذه الصيغة ليس لها حكم الرفع حتى يكون الحافظ قد اعترض عليه بهالم يعتمد به بل الداني أعلمه بأن قول أبي حازم لأعلمه إلا ينمى شك منه في الرفع فاجابه الحافظ بأن هذه الزيادة لا أثر لها في الرفع لأنه مستفاد من الصيغة التي قبلها وإنما أتى بها أبو حازم لينقل بماله حكم الرفع إلى المرفوع صريحا ظاهرا حصل منه شك في المرفوع صريحا فماله حكم الرفع لم يحصل منه شك فيه والداني معترف بأن قول الصحابي كنا نؤمر له حكم الرفع فجواب الحافظ مشرق واعتراض المنتعصب مغرب

سنة ثمان بين مشرق ومغرب *

ومن ذلك الكذب الفاحش في قوله وقد نص أبو عمر بن عبد البر في التقصى على أن هذا الأثر موقوف على سهل ليس إلا فإن ابن عبد البر ما قال هذا ولا يتصور أن يقوله بل قال في التقصى ما لفظه أبو حازم سلمة بن دينار الحكيم أصله من فارس وهر مولى لبني ليث توفي سنة أربعين ومائة للمالك عنه تسعة أحاديث منها واحد مرسل وآخر موقوف عند أكثر الرواة مالك عن أبي حازم بن دينار عن سهل بن سعد الساعدي أنه قال كان الناس يؤمرون أن يضع الرجل يده اليمنى على ذراعه اليسرى في الصلاة قال أبو حازم لا أعلم إلا أنه ينمى ذلك يريد يرفع ذلك إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فصرح ابن عبد البر بأن الحديث مرفوع حيث زاد التفسير من عنده ثم ذكر الحديث

الثاني وهو لا يزال الناس بخير ما عجلوا الفطر ثم الثالث إن كان نفى المرأة والفرس والمسكن يعنى الشؤم ثم الرابع فى ذهاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم الى بنى عمرو بن عوف ليصلح بينهم ثم الخامس فى المرأة التى وهبت نفسها للنبي صلى الله عليه وآله وسلم ثم السادس فى أنه أتى بشراب فشرب منه وعن يمينه غلام ثم السابع عن معاذ فى فضل المتحابين ثم الثامن عن سعيد ابن المسيب مرسلانهم يبيع عن الغرر ثم التاسع عن سهل قال ساعتان تفتح لهما أبواب السماء وقل داع قرد عليه دعوته وهذا هو الموقوف عند أكثر الرواة ثم قال بعده وقد روى مرفوعاً من حديث مالك وغيره على ما ذكرناه فى التمهيد اه وقد نقل كلامه فيه وفى غيره الحافظ السيوطى فى شرح الموطأ فقال على قول سهل ساعتان تفتح لهما أبواب السماء قال ابن عبد البر هذا الحديث موقوف فى الموطأ عند جماعة الرواة ومثله لا يقال من جهة الرأى وقد رواه أيوب بن سويد ومحمد بن محمد بن محمد واسماعيل بن عمرو عن مالك مرفوعاً وروى من طرق متعددة عن أبى حازم عن سهل بن سعد قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فذكره اه فهذا هو الحديث الموقوف عند أكثر الرواة فانظر هذا المنعصب مأجراً على الكذب وأقل حياء وخوفه من الله تعالى ومن ذلك الجهل والتناقض فيما رده على ابن دقيق العيد بقوله لأن القرآن والاجماع اذا كانا هما الآمرين لا يمنع (إن يستند اليها) ما ليس للرأى فيه مجال . وبيان جهله وتناقضه هنا من وجوه

(الوجه الأول) أنه لو كان القرآن هو الأمر بذلك لما حسن من الصحابة أن يخبر به لأنه أمر معلوم للناس كافة يفهمونه من القرآن فكيف يفيدهم بما هو ضرورى عندهم .

(الوجه الثانى) أنه لو كان القرآن هو الأمر لما عبر بصيغة الماضى فى قوله كان الناس يؤمرون ولقال إن الناس يؤمرون أو مأمورون لأن الأمر لم

ينقض بل لازال موجودا فالواجب حينئذ التبرير بما يقتضى وجود الأمر .
(الوجه الثالث) وعلى فرض أن القرآن هو الأمر فهو أعظم حجة عليه
وأقوى برهان على ضلاله لانه يكون حينئذ مخالفا لأمر القرآن باعترافه وإقراره
وداعيا الى ترك ما أمر به القرآن وذاما لفاعله وجاعلا تركه من الوزع في الدين
مع اعترافه بأن القرآن أمر به .

(الوجه الرابع) وكذلك اذا احتمل أن يكون الأمر هو الاجماع فهو أيضا
من أعظم الحجج القاصمة لظهره لكونه حينئذ خارقا للاجماع ومنكرا لما
انعقد عليه .

(الوجه الخامس) أن سهل بن سعد رضى وهو آخر من مات من الصحابة
بالمدينة سنة احدى وتسعين أو ست وتسعين فيكون الأمر له حينئذ إجماع
أهل المدينة وهذا يكذب المتعصب فيما ادعاه بعد من أن عمل أهل المدينة
كان على الارسال فهذا آخر الصحابة موتا بها يخبر وهو في آخر القرن أن
إجماع أهل المدينة أمره بوضع اليمين على الشمال فكيف يدعى أن عمل أهل
المدينة كان على الارسال .

(الوجه السادس) أن سهلا من أهل الاجماع فاخباره بأن الاجماع كان
يأمر الناس الذين هو أحدهم إخبار بأنه أمر نفسه بنفسه وهو محال .

(الوجه السابع) أنه قال كان الناس يؤمرون فغير بما يدل على أن الأمر
وقع في الزمان الماضي وأمر الاجماع باق أبدا لانه حجة على الاستمرار فكان
الواجب أن يقول إن الناس ما يؤمرون كما مر نظيره في القرآن .

(الوجه الثامن) أن ما انعقد عليه الاجماع لا يقال فيه إن الناس كانوا يؤمرون
به بل يقال دل الاجماع على وجوب كذا أو سنية كذا ونحوه لأن الاجماع
لا يعرفه كل الناس حتى يستفيدوا منه الأمر بحزئية من جزئيات الصلاة ثم
يقال كيف يمكن صدور هذا الأمر من الاجماع فانه معنى من المعاني ليس له

لسان ينطق به وغير معة قول أن يجتمع أهل الاجماع كافة ثم يدورون على الناس يأمرونهم بالوضع أو غيره فانه عادة من المحال .

(الوجه التاسع) أن الاجماع واستفادة الحكم منه لم يكن مشهورا في عصر الصحابة ولا ورد عن أحد منهم أنه احتج به على مسألة .

(الوجه العاشر) وعلى فرض ثبوت هذا الاجماع فهو لا ينعقد بينهم الا على دليل من السنة والافعال شرعا أن يجمعوا على احداث شيء في الصلاة ليس عندهم به توقيف فاجماعهم دال على ثبوت سنيته عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو أعلا ما لو ثبتت بغير طريق الاجماع فكيف ما دار الحال في هذا اللفظ فهو راجع الى ما يجب امثاله والانتهاز بأمره فبان من هذا بطلان ما رد به كلام ابن دقيق العيد وأنه ما صنع برده شيئا سوى أنه أقام الحجة على نفسه وأثبت ما أراد أن يبطله وأبان قوة ذكائه وفطنته فبارك ربنا الفتاح العليم .

(فصل) ومن ذلك التناقص في قوله فبان من هذا أن المسألة خلافية وإن كان الصحيح فيها أن له حكم الرفع مع قوله بعد هذا بسطروا حدوه هذا القدر كاف في ثبوت إعلاله فكيف ثبتت الاعلال مع اعترافك بأن الصحيح هو ما ذهب اليه الجمهور وما فائدة هذا التصحيح إذا ثبت بالقول الضعيف لإعلال الحديث وعلى فرض أن للقول الضعيف وجها من الصحة فعلى أى مذهب يثبت به الاعلال وقد فصلنا هذا فيما سبق فلا نعيد ذكره هنا والله المستعان على هذين هذا المتعصب .

(فصل) ومن ذلك جهله باللغة العربية وقواعد أهل البلاغة فيما رده على الحافظ بقوله إن ما قاله ابن حجر ليس فيه تصريح لأن أبا حازم لم يقطع بأن الصحابي نعى ذلك للنبي صلى الله عليه وآله وسلم وإنما أتى بكلمة غير مفيدة للقطع إذ لو كان جازما قاصدا التصريح لقال بدل هذه العبارة نعى ذلك للنبي صلى الله عليه وآله وسلم فهذا من الجهل التام الذى ينخرط به في سلك السوق العوام

إذ كل من شئ للعلم رائحة يعلم أن قول أبي حازم لا أعلم إلا أنه ينص ذلك صيغة حصر تقتضي حصر علم أبي حازم في الرفع وأنه لا يعلم غيره فهو قاطع وجازم به بل عبارته أعلا صيغ الحصر كما هو مقرر في علوم البلاغة وصرح به ابن السبكي في جمع الجوامع في قوله وأعلاه لأعالم الأزيد وهذا ظاهر واضح وبالله التوفيق .

(فصل) ومن ذلك جملة فيما أجاب به عن الاعتراض الوارد على كلامه حيث قال وإذا قيل إن رواية القعنبي مقدمة على رواية إسماعيل فالجواب أن رواية إسماعيل اعتضدت برواية سويد بن سعيد اه فقد قدمنا لك ضعف سويد بن سعيد وإسماعيل ما وعرفناك أن القعنبي لو انفرد لكانت روايته مقدمة عليهما إجماعا لأن الضعيف لا يعارض الثقة أصلا فكيف وقدوافقه جماعة من الحفاظ وذكرنا لك أنه على فرض كون كل منهما ثقة مع التصاريح في العدد والحفظ والاتقان فالذي وصل الحديث مقدم على الصحيح عند الجمهور على الذي أرسل فاما أن يكون المتعصب جاهلا بجميع هذا أو عارفا متجاهلا به فيدخل في زمرة الخائنين الكذابين ولا بد من أحد الأمرين والله يرحمنا بمنه .

(فصل) ومن ذلك الكذب الفاحش في قوله وبما ظهر لك من اطلاع البخاري على إعلال الحديث وقوله أن البخاري صرح فيه بالاعلال فإنه كذب صراح فالبخاري ما أشار إلى علة الحديث ولا أوما إليها فضلا عما أن يكون صرح بها وكيف يصح بعله حديث احتج به في كتابه الذي اشترط أن لا يخرج فيه إلا ما هو صحيح بجمع عليه أو صحيح عنده ومن المعلوم أنه أضيق الناس شرطاً للصحيح وأشد هم فيه وقد قال ما أدخلت في كتاب الجامع إلا ما صح كما سياتي فهذا من أصرح الكذب وأفحشه حمانا الله بمنه وفضله .

(فصل) ومن ذلك الجهل في قوله عن البخاري وحيث لم يرو غير حديث مالك مع تبجيره وشدة اطلاعه علم أنه لم يجد حديثاً أقوى عنده منه وهذا دل

دليل على ما قدمناه من أن القبض لم يوجد فيه حديث صحيح سالم من الطعن اه فهذا قول فاسد وجمل قبيح يظهر لك من وجوهه .

(الوجه الاول) أن البخارى قد صحح حديث وائل فقال في جزء رفع اليدين مانصه وطعن من لايعلم فقال في وائل بن حجر انه من أبناء ملوك اليمن وقدم على النبي صلى الله عليه وآله وسلم فأكرمه وأقطع له أرضاً وبعث معه معاوية بن أبي سفيان قال وقصة وائل مشهورة عند أهل العلم وما ذكر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مرة بعد مرة ولو ثبت عن ابن مسعود والبراء وجابر رضى الله تعالى عنهم عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم شئ لكان في علل هؤلاء الذين لا يعلمون انهم يقولون إذا ثبت الشئ عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم إن رؤسنا لم يأخذوا بهذا وليس هذا بما خوذ لما يريدون الحديث للالقاء برأيهم واقد قال وكيع من طلب الحديث كما جاء فهو صاحب سنة ومن طلب الحديث ليقوى هواه فهو صاحب بدعة يعنى أن الانسان ينبغي له أن يلغى رأيه لحديث النبي صلى الله عليه وآله وسلم حيث ثبت الحديث ولا يعلل بعلل لاتصح ليقوى هواه وقد ذكر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يؤمن أحدكم حتى يكون هواه تبعا لما جئت به اه كلام البخارى رضى الله عنه وهو منطبق على حال المتعصب وطعنه في حديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم المتفق على صحته لمواه فهذا البخارى يرد على من طعن في حديث وائل وينص على أنه مشهور بين أهل العلم كما وضحت ذلك بطريقة ومع ذلك فلم يخرججه في صحيحه .

(الوجه الثانى) وعلى فرض أنه لم ينص على صحة حديث في القبض سوي ما أخرجه من طريق مالك فذلك لا يدل على عدم صحة حديث في القبض عنده لا مرين .

(الامر الاول) أنه لم يلتزم إخراج جميع الصحيح عنده فقد روى الاسماعيلي

عنه قال لم أخرج في هذا الكتاب إلا صحيحا وما تركت من الصحيح أكثر وقال أبو أحمد ابن عدى سمعت الحسن بن الحسين البزار يقول سمعت إبراهيم بن معقل النسفى يقول سمعت البخارى يقول ما أدخلت في كتاب الجامع إلا ما صح وتركت من الصحيح حتى لا يطول وقد عين في قول آخر ما تركه من الصحيح عنده الذى لم يدخله في الجامع الصحيح وهو ضعف أضعاف ما ذكره فقال محمد بن حمدويه سمعت البخارى يقول أحفظ مائة ألف حديث صحيح وأحفظ مائتى ألف حديث غير صحيح فأين مائة ألف حديث كلها صحيحة عنده مما أخرجه في صحيحه الذى لا يتجاوز عدده بدون تكرار ألفين وستة مائة كما حققه الحافظ ونظامه تلميذ تلامذته الحافظ السيوطى فى الفيته فقال

وعدد البخارى بالتحرير القان والرابع بلا تكرير

وقد وقع فى مثل هذا الامام الحافظ أبو عمر بن عبد البر فان الترمذى حكى عن البخارى أنه صحح حديث البحر هو الطهور ماؤه الحل ميتته فتعقبه ابن عبد البر بقوله لو كان صحيحا عنده لأخرجه فى صحيحه وتعقب ابن عبد البر الحافظ فى التاخير فقال وهذا مردود لانه لم يستلزم الاستيعاب اهـ (الامر الثانى) وجود أحاديث كثيرة صحيحها البخارى ولم يخرجها فى صحيحه كالحديث السابق وحديث لا نكاح الا بولي وحديث عثمان فى التحليل ومالا يحصى كثرة مما نقل الحافظ عنه تصحيحه وأكثر الناس نقلا لذلك وعناية به أبو عيسى الترمذى فى جامعه فانه كثير ما يقول وسألت محمدا عن هذا الحديث فقال لى إنه صحيح وسمعت محمدا يقول هذا حديث صحيح وأكثر تلك الأحاديث غير مخرج فى الصحيح

(الوجه الثالث) وعلى فرض أن عدم إخراجها للحديث يدل على عدم صحته عنده فلا يلزم من كون الحديث غير صحيح عنده أن لا يكون صحيحا عند غيره فقد أجمعت الأمة على صحة أحاديث مسلم وفيها مما لم يخرجها البخارى ما يزيد على الألف

بكثير وكذلك الموطأ الذي هو أصل مالك فيه أحاديث كثيرة لم يخرجها البخاري وكذلك المستدرک للحاكم وصحيح ابن خزيمة وابن حبان وابن السكيت وابن الشرقى والجوزقى والمقدسى والازناتى للدارقطنى وما صححه الائمة أبو عبيد واسحاق بن راهويه وشعبة وابن مهدي والشافعى واحمد والسفيان والترمذى وأبو داود وابن معين وأبو حاتم وابن المدينى والذهلى وغيرهم من شيوخ البخارى وشيوخ شيوخه وأفرانه ومن جاء بعدهم ما لم يصححه البخارى ولا أخرجه فى صحيحه وجلها من أحاديث الاحكام وأصول الدين فلو كانت غير صحيحة لكان جل أصول الشريعة وفروعها مبنيًا على ضعيف أو باطل ليكون البخارى لم يخرجها أولم يخرج منها الا القليل فهذه كتب دلائل الاحكام لا تجدد فيها حديثا معزوا الى البخارى حتى تجد عشرات معزوة الى غيره فالتعلق بكون البخارى لم يخرج فى القبض الا حديثا واحدا تمويه ليس وراه من الحقيقة الا الصراحة بعجز صاحبه المتقرون بجمالة والافصاح بتلاعبه المذرج بضلالة (فصل) ومن ذلك التدليس والكذب فيها أتى به عقب هذا الجهل الذى أوحاه إليه شيطان الهوى والتعصب عن لفظة اه وقرله بعدها مباشرة هذا ما قبل من الاعتراض على أحاديث الصحيحين فدلس بلفظة اه التي عقب بها كلامه ليسبق منها الى ذهن المغفلين الا غمار أن ما قبلها من كلام غيره لجريان العادة بذكرها عند انتهاء كلام الغير ثم أكد هذا التدليس بقوله عقبها هذا ما قبل من الاعتراض على حديثي الصحيحين فان هذا اللفظ صريح فى أن الاعتراض السابق حاصل من غيره مع أنه ليس فيه من اعتراض الغير الا كلام الدانى وباقيه من مفتريات المتعصب وأوهامه فهذا كذب مركب على كذب لانه كذب أولا فيما ادعاه من ضعف حديثي الصحيحين لتيقنه بصحتهما فى نفسه وتصريحه بذلك فى غير هذا الموضع ثم كذب ثانيا فى نسبة ذلك الكذب الى غيره فكان كذبا مركبا على كذب ولعله الاول من نوعه فلو رآه الحافظ الذهبي القائل فى أبى الحسن

البكرى إنه كان مفرد زمانه في الكذب لوجه بهذا اللقب فانه أولى من البكرى به ولا كرامة فمكذبا يخزى الله المستهزئين بأحاديث رسوله صلى الله عليه وآله وسلم والطائنين بالهوى في سنده

(فصل) قال المعصب وأذكر بعدهما ما قيل في حديث هلب الطائى ليكون النووى في شرح مسلم قال حجة الجمهور في استحباب وضع اليمين على الشمال حديث وائل وحديث أبى حازم الذى رواه البخارى وحديث هلب الطائى وقال رواه الترمذى وقال حديث حسن واغضه عن سماك بن حرب عن قبيصة ابن هلب عن أبيه قال كان النبى صلى الله عليه وآله وسلم يؤمنا فيأخذ شماله بيمينه وهذا الحديث تكلم في سنده ومداره على سماك بن حرب عن قبيصة بن هلب وقبيصة هذا قال في تهذيب التهذيب قال النسائى مجهول وقال ابن المدينى مجهول لم يرو عنه غير سماك بن حرب ووثقه العجلي وذكره ابن حبان في الثقات وسماك بن حرب احتج به مسلم ووثقه ابن معين وقال أبو حاتم صدوق ثقة إلا أن أحمد قال مضطرب الحديث وضعفه شعبة وسفيان وقال صالح يضعف وقال النسائى إذا انفرد بأصل لم يكن بحجة اه فقد علمت أن حديث دلب بعيد من الصحة والحسن وهو الى الضعف أقرب لانه مما انفرد به سماك وقد قال النسائى إنه لا يحتج بما انفرد به وعن النسائى وابن المدينى أن قبيصة مجهول فكيف يسوغ لاحد أن يقول إنه حسن مع ما بيناه من ضعف راويه وكونه لم يرو الا من وجه واحد والترمذى بنفسه اشترط في تعريف الحسن أن يروى من وجه آخر وهذا الشرط يرد ما نقله هنامن كون هذا الحديث حسنا وقولهم الحسن كالصحيح في الاحتجاج به وان كان دونه في القوة قال فى الاقترح فيه إشكال لأن ثم أو صافا يجب معها قبول الرواية إذا وجدت فان كان هذا المسمى بالحسن فما وجد فيه أقل الدرجات التى يجب معها القبول فهو صحيح وان لم توجد لم يحز الاحتجاج به وان سعى حسنا اللهم إلا أن يرد هذا الى أمر

اصطلاحى بأن يقال إن هذه الصفات لها مراتب ودرجات فأعلاها وأوسطها يسمى صحيحا وأدناها يسمى حسنا وحينئذ يرجع الأمر في ذلك إلى الاصطلاح ويكون الكل صحيحا في الحقيقة اه قاله السيوطى في تدريب الراوى فعلم من هذا الكلام أن الحسن الذى يحتاج به هو ما كان صحيحا في الحقيقة وحديث هلب هذا بعيد من الصحة كما علمت فلا يصح الاحتجاج به اه

أقول حديث هلب حسنه الترمذى والبغوى في شرح السنة كما قدمناه في كلاهما السابق وأقرهما على ذلك جمع من الحفاظ بل لم يكنف الحفاظ أبو عمر ابن عبد البر بذلك حتى صرح بأنه صحيح فقال في الاستيعاب في ترجمة هلب روى عنه ابنه قبيصة أنه رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم واضعا يده اليمينى على اليسرى في الصلاة قال ورأيتُه ينصرف عن يمينه وعن شماله في الصلاة وهو حديث صحيح اه وما قاله ابن عبد البر من كون الحديث صحيحا هو الصحيح عندى إن شاء الله تعالى وبيان ذلك أن الحديث مشهور عن سماك رواه عنه سفيان الثورى وشعبة وأبو الأحوص عند ابن أبى شيبة واحمد وابنه والترمذى وابن ماجه والدارقطنى والبيهقى كما سبق ذكر ذلك بأسانيدهم بل وأخرجه ابن قانع في معجمه من طرق تزيد على ما ذكرناه فلم يبق النظر في الاسناد الامن جهة سماك وشيخه قبيصة أما سماك فنقد وثقه ابن معين وقال أبو حاتم صدوق ثقة وقال المعلى جازئ الحديث وقال يعقوب هو في غيرهم كرامة صالح وليس من المثبتين ومن سمع منه قديما مثل شعبة وسفيان فحديثهم عنه صحيح مستقيم إن شاء الله وهو من كبار تابعى أهل الكوفة وأحاديثه حسنة وهو صدوق لا بأس به واحتج به مسلم في صحيحه وأما قبيصة فتعال المعلى ثقة وذكره ابن حبان في الثقات صحيح حديثه كما قال الذهبي فالحديث بالنظر إلى هذا الإسناد على انفراده صحيح على رأى المعلى وشرط ابن حبان وابن خزيمة ومن وافقهما من الحفاظ وحسن على رأى الجمهور لأن رجاله كلهم موثوقون ليس فيهم متروك ولا منهم

ولا سىء الحفظ فاحش الغلط ولا متفق على ضعفه وهذا شرط الحسن عند الجمهور ولذلك حسنه الترمذى والبغوى وجماعة فاذا انضم الى هذا الاسناد وجود المتابعة المتعددة من أربعين طريقا عن خمسة وعشرين صحابيا ارتقى من الحسن المتفق عليه والصحيح المختلف فيه الى الصحيح المنفق عليه بل يرتقى اليه بوجود متابعة واحدة إذا كانت مثله فضلا عما ذكر كما هو مقرر في علوم الحديث ولذلك صححه ابن عبد البر وهكذا غالب الاحاديث التى صححها الشيخان واقتضت الامة على صحتها من هذا القبيل كما ستعرفه فأتضح أن ما حكم به ابن عبد البر من صحته صحيح فضلا عن حكم الترمذى والجمهور بأنه حسن والله الموفق

(فصل) اذا تقرر هذا فالمتعصب قد غمز الحديث بما ليس هو من بابہ عند أهله ولولا ما عرف من عناده لكان له نوع عذر فيما أتى به من الغمز في الحديث لجهله بعلوم روايته وبعده عن فنون صناعته مع غموض مثل هذا المقام وصعوبته لكننه معاند بخرق الاجماع متعصب بترك الاتباع وحاصل ما أتى به أن الحديث معلل بعلمين الاولى جهالة قبيصة كما قال النسائي وابن المديني وهذه علة باطالة لانه ليس المراد جهالة حاله حتى يكون ذلك طعنا فيه وفيما رواه بل المراد جهالة عنه كما صرح به ابن المديني بقوله مجهول لم يرو عنه غير سهاك ولا تلازم بين جهالة العين وجهالة العدالة كما ستعرفه فالعدالة تثبت بتدقيق عالين كما هو مقرر فى علمى الحديث والاصول بل صحح الامام الرازى والسياف الآمدى وابن الصلاح الاكتفاء فى ثبوتها بواحد واختاره الباقلانى وأبو بكر الخطيب وحكاها الآمدى وابن الحاجب عن الأكثرين ومشى عليه الحافظ العراقى ثقيل فى ألفيته

وصححوا اكتفاؤهم بالواحد جرحا وتعديلا خلاف الشاهد

وقال الحافظ السيوطى فى ألفيته

اثنتان من زكاه عدل والواحد صحح : إن عدل الواحد يكفى أو جرح

وقبيصة قد وثقه العجلي وابن حبان فارتفعت جهالة حاله اتفاقا وبقي مجهول العين لانفراد سهاك بالرواية عنه والجهالة بالعين لا تؤثر طعنا في الحديث إذا ثبتت العدالة لان كثيرا من الصحابة بهذه الصفة لا يوجد عنهم إلا راو واحد وهم كثيرون أفردهم جمع من الحفاظ بالتأليف فمن لم يرو عنه الا واحد كالنفردات والوحدان لمسلم بن الحجاج صاحب الصحيح وغيره فكلهم مجهول العين ومع ذلك فلم تؤثر الجهالة بأعيانهم لثبوت عدالتهم فصحح الأئمة أحاديثهم وأخرج البخاري ومسلم في صحيحيهما عن جماعة منهم كالمسيب بن حزن أخرجا حديثه في وفاة أبي طالب مع أنه لم يرو عنه غير ابنه سعيد بن المسيب وأخرج البخاري حديث عمر بن ثعلب مرفوعا (إني لا أعطى الرجل والذي أدع أحب الي) ولم يرو عنه غير الحسن وأخرج أيضا عن مرداس الاسلمي حديث (يذهب الصالحون الاول فالاول) ولم يرو عنه غير قيس بن أبي حازم الى غير ذلك وهكذا في التابعين وأتباعهم جماعة ممن لم يرو عنه الا واحد وصحح الأئمة أحاديثهم وأخرج لجماعة منهم البخاري ومسلم أيضا كحصين بن محمد الانصاري انفقا عليه ولم يرو عنه الا الزهري وزيد بن رباح المدني روى له البخاري ولم يرو عنه الا مالك وعمر بن محمد بن جبير بن مطعم روى له البخاري ولم يرو عنه الا الزهري وجابر بن اسماعيل الحضرمي روى له مسلم ولم يرو عنه الا عبد الله بن وهب الى غير هؤلاء ممن هم مفردون بالتأليف ولهذا نصوا على أن جهالة العين يرتفع حكمها بتوثيق الواحد إذا كان غير الراوى عن ذلك المجهول فقال الحفاظ في شرح الخبئة فان سمي الراوى وانفرد راو واحد بالرواية عنه فهو مجهول العين كالمجهول الا أن يوثقه غير من انفرد عنه على الأصح وكذا من انفرد عنه إذا كان متاهلا لذلك

وقال الحافظ السيوطي في التدريب وقيل إن زكاه أحد من أئمة الجرح والتعديل مع رواية واحد عنه قبل ولا فلا واختاره أبو الحسن بن القطان وصححه شيخ

الاسلام اه وقال الحافظ السخاوى فى فتح المغيـث وخص بعضهم القبول فى رواية الواحد بمن يـزيـكه أحد من أئمة الجرح والتعديل واختاره ابن القـطـان فى بيان الوهم والايهام وصححه شيخنا وعليه يمشى تخريج الشيخين فى صحيحيهما لجماعة أفردهم المؤلف بالتأليف اه وقيصة قد نص على توثيقه اثنان فارتفع حكم جهالة العين عنه وصح حديثه كما قلنا والحمد لله رب العالمين

(فصل) العلة الثانية فى زعم المتعصب ما قيل فى سماك بن حرب مما نقله عن

صالح وشعبة وسفيان والنسائى وهى علة باطللة أيضاً من وجوه

(الوجه الاول) أن ما قاله هؤلاء فى سماك لا يقتضى ضعف حديثه فانهم ما اتهموه ولا تركوه ولا رمى بفحش خطأ فيما يرويه بل غاية اقتضاء نزوله عن درجة الصحيح فيما انفرد به الى درجة الحسن وقد قيل فى هذا إنه ما فيه ضعف قريب محتمل وهذا هو الذى صنعه الترمذى فاقصر على تحسين حديثه ولم يكتف بذلك لان سماك لم انفرد به بل تابعه عليه عدد التواتر فوجب أن يكون الحديث صحيحاً كما قال ابن عبد البر لأن ما خشى من ضعفه على رأى هؤلاء قد زال بالمتابعات والشواهد (الوجه الثانى) أن جرحهم غير مقبول كما هو مقرر عند أهله لانه مقابل بمثله من المعدلين وهو مقدم على جرح لم يفسر سببه ولذلك لم يعتمد عليه مسلم فاحتج به فى صحيحه كما أن البخارى لا يعتبر مثل هذا الجرح فى تخريج فى صحيحه لكثير ممن وجد فيه هذا الخلاف بل ثلاثة أرباع رجاله من هذا القبيل كما يعلم من كتب الرجال (الوجه الثالث) أن الذين ضعفوه لم يطلقوا ذلك بل قيدوه ببعض أحواله كروايته عن عكرمة كما قال جماعة أو فيما انفرد باصله كما قال النسائى وليس هذا الحديث من روايته عن عكرمة ولا مما انفرد بأصله كما علمت

(الوجه الرابع) أنهم نصوا على أن من سمع منه قديماً مثل شعبة وسفيان

فحديثهم عنه صحيح مستقيم كما قال يعقوب وغيره وهذا الحديث من رواية سفيان الثورى وأقرانه عنه كما سبق فهو من صحيح حديثه وقد قال الحافظ

في مقدمة اللسان إن مما ينبغي أن يتوقف فيه إذا ضعف الرجل في سماءه من بعض شيوخه خاصة فلا ينبغي أن يرد حديثه كله ليكون ضعيفاً في ذلك الشيخ اهـ فالحديث صحيح باتفاق من المخرجين والمعدلين فضلاً عن أن يكون حسناً كما قال الترمذى وبالله تعالى العون والتأييد .

(فصل) وقرئ المنعصب فكيف يسوغ لأحد أن يقول إنه حسن مع ما بيناه من ضعف راويه وكرهه لم يرو الأمان وجه واحد والترمذى بنفسه اشترط الخ باطل من رجوه

(الوجه الاول) أن روايه ليسا بضعيفين ولا بين هو ضعفهما كما زعم فإن قبيصة لم يثقل فيه ضعفاً أصلاً بل ثقل تزيقه عن العجلي وابن حبان وعن النسائي وابن المديني أنه مجهول وليس مجهول العين هو الضعيف كما عرفت والا كان كثير من الصحابة ضعفاء وهذا خلاف الصحيح من مذاهب أهل السنة فيهم وانهم كلهم عدول ورواية جميعهم مقبولة وسماك بن حرب لا يطاق عليه أنه ضعيف مع توثيق جماعة من الحفاظ له واحتجاج مسلم به في الصحيح وانما الضعيف من اتفق على ضعفه أو ترك أو اتهم أو ترجع فيه الجرح على التعديل وليس حال سماك كذلك .

(الوجه الثاني) دعوا دان الحديث لم يرو الأمان وجه واحد كذب وتناقض فكيف يكون حديثه مروياً من وجه واحد وهو قد ذكر قبله حديث سهل ابن سعد الساعدي وحديث وائل بن حجر وعقبه حديث علي وابن هريرة وابن مسعود وابن عباس وابن عمر وعائشة وجابر بن عبد الله وقدم قبل هذا أيضاً أنه ورد من طريق ثمانية عشر من الصحابة فهذا غاية في التجاهل والتكاذب ونهاية في التناقض والتضارب فالترمذى إذا اشترط في الحسن وروده من غير وجه فقد وجد في هذا الحديث ما هو فوق شرطه بأكثر من الكثير .

(الوجه الثالث) أنه جهل معنى كلام الترمذى فانه لم يشترط في كل حسن

بجئته من غير وجه والا كان مشترطا في الحسن ما ليس شرطا في الصحيح فيدل ذلك على أن الحسن عنده أعلا من الصحيح ولا قائل بهذا من العلماء ولكن أيضا متافضا في قوله في عدة احاديث هذا حديث حسن غريب لا نعرفه الا من هذا الوجه ولا نعرف في الباب غيره ونحو هذا كما قال في حديث اسرائيل عن يوسف بن أبي بردة عن أبيه عن عائشة كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا خرج من الخلاء قال غفرانك هذا حديث حسن غريب لا نعرفه الا من هذا الوجه ولا نعرف في الباب الا حديث عائشة اه وحديثه فهو انما شرط ذلك في نوع من أنواع الحسن وهو ما كان راويه في درجة المستور ومن لم يثبت عدالته كما قال ابن سيد الناس وقال الحافظ إنه شرط ذلك فيما كان راويه قاصرا عن درجة راي الحسن لذاته وهو أن يكون غير متهم بالكذب فيدخل فيه المستور والمجهول ونحو ذلك اه فهذا الذي يشترط فيه الترمذي بجئته من غير وجه لا مطلق الحسن وهذا السند إن سلطنا أنه من هذا القبيل **نقد** جاء حديثه من غير وجه كما رأيت وبالله التوفيق

(فصل) ونقله ما في الاقتراح ثم استدلاله به على أن الحسن الذي يحتاج به هو ما كان صحيحا في الحقيقة مبهم فاسد باطل واستنتاج ساقط عاطل فان ابن دقيق العيد أو رده استشكالا على تفرقتهم بين الصحيح والحسن في الاسم والتعريف مع أن نتيجتهما في الخارج واحدة وهي صلاحية كل منهما للاحتجاج كما أن المعنى في رجالهما واحد وهو اشتغالهما على صفات القبول فالتفرقة حينئذ بين هذا النوع الواحد الذي هو مقبول الحديث وتسدية بعضه صحيحا وبعضه حسنا تفرقة لا نتيجة لها في الخارج فكان الاولى أن يسمى جميعه صحيحا أو جميعه حسنا ثم أجاب عن ذلك بأن المقبول له في نفسه درجات متفاوتة بتفاوت صفات القبول في الرجال فسموا ما كان في الدرجة العليا والوسطى صحيحا وفي ما كان في الدرجة الدنيا حسنا وذلك بحسب الاصطلاح لا لوجود

فرق بينها في الواقع لأن النكاح من قسم المقبول هذا صريح كلام (بن دقيق العيد وهو وإن كان صحيحاً مطابقاً للواقع خصوصاً ولا تقدمون لم يكن مشهوراً بينهم الصحيح والحسن إنما كان عندهم صحيح وضعيف إلا أن المتأخرين فرقوا بين درجات الصحيح وسماه أدناها حسنًا لا مور ليس هذا محل بسطها وهي أيضاً ظاهرة فعكس المتعصب كلام (بن دقيق العيد) قلبه إلى ضده مع الاتيان بما هو تناقض ومحال فقال إن الحسن الذي يحتاج به هو ما كان صحيحاً في الحقيقة فإن أراد بالصحة التي يكون بها الحسن حجة كونه مشتملاً على صفات القبول فكل حسن كذلك لأنه لا يسمى حسناً إلا إذا اشتمل من صفات القبول ولو على أدناها وذلك داخل في الصحيح لشمول القبول لكل منهما وما لا يشتمل على شيء من صفات القبول فليس بحسن أصلاً بل هو من قسم الضعيف المردود وإن أراد بالصحة كونه في الدرجة العليا من صفات القبول التي خص المتأخرون اسم "صحيح" بها فهذا محال أن يكون حسناً لاستحالة أن يكون الشيء الواحد أعلا في حالة كونه أدنى فلم يبق لكلام المتعصب معنى والله المستعان

(فصل) قال المتعصب ومن الأحاديث الدالة على انقبض ما أخرجه مالك في موطنه ^(صحيح) عن عبد الكريم بن أبي المخارق أنه قال (من كلام النبوة إذا لم تستح فاصنع ما شئت ووضع الدين إحداهما على الأخرى في الصلاة يضع اليمنى على اليسرى وتعجيل الفطر والاستبراء بالسجود) وهذا الحديث مرسل والمرسل وإن كان معمولاً به عند مالك لكنه بشرط أن يكون المرسل ثقة والمرسل هذا متروك منكر الحديث لأنه عبد الكريم بن أبي المخارق اهـ

أقول الجواب عن هذان وجوه

(الوجه الأول) أن مالكاً قد احتج بالحديث فأخرجه في موطنه والمتعصب مقلد له فعليه أن يتبعه فيما احتج به ويعمل بما أخرجه وأقره ولا يبحث في صحته ولا ضعفه لأن المقلد لا شأن له مع الإمام ولا يجب أن

يعرف دلائل أقواله وإلا كان خارجاً عن رتبة تقليده وصار مجتهداً كما يقول المنتصب في سابق كلامه فكان مفتضى جموده أن يكون الحديث عنده أصح الصحيح وراويهِ أوثق الثقات لأن الإمام عمل بالحديث واحتج بمرسله ولولم يعلم أنه ثقة وحديث صحيح لما احتج به ولا أخرجه في كتابه والا كان محتجاً وقابلاً لخبر من نهى الله عن قبول خبره وفي هذا مخالفة لأمر الله تعالى والائمة برأهم الله من ذلك إلى مثل هذان تعلقات أهل الجرد في التقليد ومكابرة المحسوس على أن هذا الجرد لو صدر من المنتصب هنا لمكان له نوع من القبول فقد نص أئمة الجرح والتعديل وبعض المحققين من أهل الفقه والاصول على أن الإمام إذا وثق راوياً وأبهمه فعلى متقلده خاصة أن يكفى بتوثيقه ولا يبحث بعد ذلك عن اسم الرجل وتعيينه لأن الإمام لا يذكر لأصحابه إلا ما قامت به الحجة عنده على الحكم كما قال ابن الصباغ واختاره إمام الحرمين ورجحه الرافعي في شرح المسند وعزاه النووي لبعض المحققين ونظمه الحافظ العراقي في ألفيته فقال .

وبعض من حقق لم يردده من عالم في حق من قلده

ومالك قد عرف عنه أنه لا يروى إلا عن ثقة عنده فهلا سلك المنتصب هنا طريقه في الجمود والعناد وتعصب لما لك وانتصر لكتابه الذي هو أصل مذهبه أن يوجد من بين شيوخه فيه رجل متروك متفق على ضعفه وتمسك بهذه الظواهر والعمومات وعاند الجرح وطعن في طعنهم كما عاند سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وطعن فيها بدعوى الانتصار لمذهب مالك الذي هو عنده أفضل من سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فما باله يطعن في كتاب مالك وينسب إليه إخراج الأحاديث المنكرة الواهية ويناقض قوله في محل آخر إن الموطأ أصح من صحيح البخاري ومسلم وإن جميع ما فيه من مرسل ومقطوع ومعضل كله صحيح فهذا من قبيح تناقضه وفاسد اضطرابه وتقلبه

(الوجه الثاني) ان الحديث ورد موصولا من طرق متعددة فكان الاعتماد عليه بقربة انضمام تلك المتابعات والشواهد اليه كما أجاب به الحافظ أبو عمر ابن عبد البر .

فقال في التقصى عبد الكريم بن أبي المخارق أبو أمية كان معلما وهو بصرى ضعيف متروك لقيه مالك بمكة فروى عنه بها ولم يكن عرفه توفي سنة ست وعشرين ومائة لما لك عنه حديث واحد منقطع من حديث مالك يتصل من رواية الثقات غيره على ما ذكرناه في التهذيب وهو حديث فيه ثلاثة أحاديث حسن ثم ذكر الحديث وقال بعده في قوله يضع اليمنى على اليسرى أنه من قول مالك ليس من الحديث يعنى أن مالكا درجه في الحديث تفسيرا لموضع اليدين قال وهو أمر مجتمع عليه في هيئة الصلاة وضع اليدين إحداهما على الأخرى اه وقال الحافظ الذهبي في الميزان قال أبو عمر بن عبد البر بصرى لا يختلفون في ضعفه إلا أن منهم من يقبله في غير الأحكام خاصة ولا يحتج به وكان مؤدب كتاب حسن السمات غير مالكا منه سمته ولم يكن من أهل بلده فيعرفه ولم يخرج مالك عنه حكما بل ترغيبا وفضلا قال أبو الفتح اليعمرى لكن لم يخرج مالك عنه إلا الثابت من غير طريقه إذا لم تستمع فافعل ما شئت ورضع اليمنى على اليسرى في الصلاة اه فنص ابن عبد البر وابن سيد الناس والذهبي على أن حديث عبد الكريم ثابت معروف من غير طريقه وذلك أن قوله إذا لم تستمع فاصنع ما شئت قد رواد البخارى وأبو داود وابن ماجه من طريق «نصور بن المعتمر بن ربعي بن خراش عن أبي مسعود وعقبة بن عمرو البدرى قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إن مما أدرك الناس من كلام النبوة الأولى إذا لم تستمع فاصنع ما شئت ورواه الطبرانى في الأوسط من حديث أبي الطفيل عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال كان يقال إن مما أدرك وذكره وأخرجه ابن عدى من حديث ابن عباس وورد من حديث عذيفة وقوله ووضع اليمنى على اليسرى قد علمت

وررده عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم من طريق اثنين وعشرين صحابيا وورد بخصوص هذا المعنى وهو كونه من سنن الانبياء حديث ابن عباس سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول إنما عشر الانبياء أمرنا بتعجيل فطورنا وتأخير سحورنا وأن نضع أيماننا على شمالكنا في الصلاة رواه الطبراني في الكبير وغيره وصححه جمع من الحفاظ منهم النور الهيثمي والجلال السيوطي وحديث أبي الدرداء رفعه ثلاث من أخلاق النبوة تعجيل الانظار وتأخير السحور ووضع اليمين على الشمال في الصلاة رواه الطبراني أيضا وفي سنده من لم يعرفه الحفاظ الهيثمي لكنه رواه من وجه آخر موقوفا عليه بسند صحيح وكذلك أخرجه ابن أبي شيبة وهو موقوف له بحكم الرفع وحديث أبي هريرة مرفوعا (ثلاث من النبوة تعجيل الافطار وتأخير السحور ووضع اليمين على اليسرى في الصلاة) رواه الدارقطني وابن عبد البر وحديث يعلى بن مرة مرفوعا (ثلاث يحبها الله عز وجل) فقد ذكر نحوه أخرجه الطبراني في الاوسط وحديث عائشة (ثلاث من النبوة) الحديث أخرجه سعيد بن منصور وقد تقدمت أسانيد الجميع فاتضح ان الحديث صحيح في المعنى كما قال الحفاظ الثلاثة وغيرهم وبالله تعالى نستعين

(الوجه الثالث) ما أجاب به أبو عمر بن عبد البر أيضا من أن هذا الحديث إنما هو في الفضل والترغيب وعبد الكريم يحتج بمثله في هذا الباب خصوصا وقد قال الذهبي إن ذكر البخاري ومسلم له في صحيحيهما يدل على أنه غيره طروح وبمثل هذا أجاب الحفاظ عن ذكر البخاري له في زيادة زادهما في حديث أخرجه في باب التهجد بالليل فقال إنما أخرج له البخاري زيادة في حديث تتعلق بفضائل الاعمال ذكر ذلك في ترجمة عبد الكريم من التهذيب وقد بسطنا هذا المقام فيما سبق وبالله التوفيق .

(فصل) قال المتعصب ^{رحمته} ومنها ما أخرجه احمد في المسند والبيهقي والدارقطني من رواية أبي شيبة عبد الرحمن بن اسحاق الواسطي عن علي رضي الله عنه أنه قال

من السنة في الصلاة وضع الألف على الألف تحت السرة قال النووي في شرح مسلم عبد الرحمن بن اسحاق الواسطي ضعيف باتفاق اهـ

أقول هذا الحديث مشتمل على حكمين أحدهما سنية وضع اليمين على الشمال وثانيهما كون محل الوضع تحت السرة . أما سنية الوضع فلم ينفرد بها أبو شيبة حتى يقال حديثه ضعيف بل تابعه على روايتها من حديث علي عبد السلام بن أبي حازم عز غزوان بن جرير عن أبيه عن علي أخرجه البيهقي وقال هذا اسناد حسن وتابعه أيضا عاصم الجحدري عن عقبة بن ظهير عن علي أخرجه ابن أبي شيبة والبخاري في التاريخ والحاكم في المستدرک والبيهقي في السنن وتابعه على روايتها من غير حديث علي نيف وأربعون راويا من حديث خمسة وعشرين صحابيا فزال ما يخشى من ضعفه فيها وأما كون محل الوضع تحت السرة فهو الذي انفرد به أبو شيبة بل خالف فيه الثقات من رواية علي وغيره فهذه الزيادة هي المحكوم بضعفها لا أصل الحديث الثابت من رواية غيره كما هو معروف عند أهل الحديث ومن ضروريات مسائله فكم من حديث صحيح متفق عليه انفرد فيه بعض الضعفاء بزيادة فحكم الحفاظ على مجرد تلك الزيادة بالضعف أو النكارة أو الوضع على حسب حال من زادها لا على أصل الحديث كحديث من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين المخرج في الصحيح رواه بعض الضعفاء فزاد فيه (وبالهمم رشد) فحكم الذهبي بنكارة هذه الزيادة وحديث كل مسكر حرام المخرج في الصحيح أيضا بل والمتواتر زاد فيه بعض الضعفاء (وإن كان ماء قراحا) وحديث (إن الماء طهور لا نجسه شيء) الحسن أو الصحيح زاد فيه بعض الضعفاء (ألا ما غير لونه أو طعمه أو ريحه) وأما مثال هذا النوع كثيرة جدا وهكذا فعل النووي في شرح مسلم فانه أثبت أصل السنة وصحح أحاديث فيها ثم ضعف هذا باعتبار تلك الزيادة فقال بعد ذكر الخلاف في محل الوضع مانصه ودليل وضعهما فوق السرة حديث وائل بن حجر قال (صليت مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ووضع

(٢٩ — متون)

يده اليمنى على يده اليسرى عند صدره) رواه ابن خزيمة في صحيحه وأما حديث
عَلَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ (مَنْ السَّيِّئَةُ فِي الصَّلَاةِ وَضَعُ الْإِصْبَعِ عَلَى الْإِصْبَعِ كَفٌّ
تَحْتَ السَّرَةِ) فضعيف متفق على تضعيفه رواه الدارقطني والبيهقي من رواية
أبي شيبة عبد الرحمن بن إسحاق الواسطي وهو ضعيف بالاتفاق اهـ فاقصر
المتعصب على نقل كلامه في التضعيف كما اقتصر تارك الصلاة على قوله تعالى
وَلَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَقَرِّلَهُ فَوِيلٌ لِلْمُصَلِّينَ .

وقال النووي أيضا في شرح المذهب مذهبا أن المستحب جعلهما تحت صلابة
فوق سرته وبهنا قال سعيد بن جبير وداود قال أبو حنيفة والثوري وإسحاق
يجعلهما تحت سرته وبهنا قال أبو إسحاق المروزي من أصحابنا وحكاه ابن المنذر
عن أبي هريرة والنخعي وأبي مجاز وعن علي بن أبي طالب رضي الله عنه
روايتان إحداهما فوق السرة والثانية تحتهما وعن أحمد ثلاث روايات هاتان
والثالثة يتخير بينهما ولا تفضل وقال ابن المنذر في غير الإشراف أظنه في الأوسط
لم يثبت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في ذلك شيء وهو متخير بينهما واحتج
من قال تحت السرة بما روى عن علي رضي الله عنه أنه قال من السنة في الصلاة
وضع الكف على الكف تحت السرة واحتج أصحابنا بحديث وائل بن حجر
فذكر الحديث السابق وقال وأما ما احتجوا به من حديث علي فرواه الدارقطني
والبيهقي وغيرهما واتفقوا على تضعيفه لأنه من رواية عبد الرحمن بن إسحاق
الواسطي وهو ضعيف باتفاق أئمة الجرح والتعديل اهـ وهكذا فعل غير واحد
منهم الكمال بن الهمام في فتح القدير فكتب على قول شارح الهداية ويعتمد
بيده اليمنى على اليسرى تحت السرة لقوله عليه السلام إن من السنة وضع اليمنى
على الشمال تحت السرة وهو حجة على مالك رحمه الله في الإرسال وعلى الشافعي

وهذا لفظه قل النووى اتفقوا على تضعيفه لأنه من رواية عبد الرحمن بن اسحاق الواسطى بجمع على ضعفه وفى وضع اليمنى على اليسرى فقط أحاديث فى الصحيحين وغيرهما تقدم بها الحجة على مالك اه فضعف الزيادة واثبت أصل الحديث على أن المعنى أشار الى تقوية هذه الزيادة فقال بعد حكاية الخلاف وذكر دليل الشافعية وموافقيهم مانعه واحتج صاحب الهداية لأصحابنا فى ذلك بقوله صلى الله عليه وآله وسلم إن من السنة وضع اليمين على الشمال تحت السرة قلت هذا قول على بن أبى طالب واسناده الى النبى صلى الله عليه وآله وسلم غير صحيح وإنما رواه أحمد فى مسنده والدارقطنى ثم البيهقى من جهته فى سنينهما من حديث أبى جحيفة عن على رضى الله عنه أنه قال إن من السنة وضع الكف على الكف تحت السرة وقول على إن من السنة هذا اللفظ يدخل فى المرفوع عندهم قال أبو عمر فى النقص واعلم أن الصحابى إذا أطلق اسم السنة فالمراد سنة النبى صلى الله عليه وآله وسلم وكذلك إذا أطلقها غير ما لم تضاف الى صاحبها كقولهم سنة العمرين وما أشبه ذلك قال فان قلت سلمنا هذا ولكن الذى روى عن على فيه مقال لأن فى سننه عبد الرحمن بن اسحاق الكوفى قال أحمد ليس بشيء منكر الحديث قلت الحديث رواه أبو داود وسكت عليه ويعضده مارواد بن حزم من حديث أنس (من اخلاق النبوة وضع اليمين على الشمال تحت السرة) وقال الترمذى العمل على هذا عند أهل العلم من الصحابة والتابعين ومن بعدهم وضع اليمين على الشمال فى الصلاة ورأى بعضهم أن يضعها فوق السرة ورأى بعضهم أن يضعها تحت السرة وكل ذلك واسع اه

قلت لكن ابن حزم لم يرو حديث أنس باسناده إنما ذكر حديث عائشة رضى الله عنها أنها قالت ثلاث من النبوة الحديث ثم قال وعن أنس مثل هذا

يستدل هو به في غالب أحواله بل يذم فاعل ذلك أشد الذم وأبلغه وإن كان هو أيضاً قد يقع في ثقله لاشتباه أو ضرورة وعلى كل حال فالأثر الذي أوردته يستغنى به لتلك الزيادة كما يستغنى بسكوت أبي داود فإذا انضم إلى هذا ما روى عن أحمد من التخيير ربما أحدث قوة لأن ذلك يشعر بثبوت الأمرين عنده لكن يذكر تايه ماسبق عن ابن المنذر من قوله إنه لم يثبت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في تعيين الموضع شيء ولذلك اختار هو التخيير وقد يجب بانه لا يلزم من عدم ثبوته عند ابن المنذر أن لا يثبت عند غيره خصوصاً مثل أحمد بن حنبل على أنه وجد ما يرد كلام ابن المنذر في أحد الشقين وهو ثبوت الوضع على الصدر بالسند الصحيح عند ابن خزيمة والبيهقي وغيرهما فلا يبعد وجود ما يرد به في الشق الآخر ويكون الشارع قصد التخيير بين الأمرين أو أخبر كل صحابي بحسب ما رأى أو ظهر له من فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم وبهذا التقرير يتقوى حديث أبي شيبه الواسطي بما فيه من الزيادة أما أصله فصحيح متواتر كما علمت والله المستعان .

وكذلك حديثه الذي رواه من حديث أبي هريرة عن هذا القبيل فقد تابعه على أصله من حديث أبي هريرة نفسه النضر بن اسماعيل عن ابن أبي ليلى عن عطاء عن أبي هريرة وتابعه أيضاً إبان بن بشر المعلم عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة كما تقدم وتابعه على روايته من غير حديث أبي هريرة العدد الذي ذكرناه سابقاً في تواتر الحديث وبالله تعالى التوفيق

(فصل) قال المتعصب ^{٣٥٨} منها ما رواه أبو داود والنسائي وابن ماجه من رواية

الحجاج بن أبي زينب قال سمعت أبا عثمان يحدث عن عبد الله بن مسعود قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أصلي وقد وضعت شمالى على يمينى فأخذ يمينى فوضعهما على شمالى وهذا الحديث مداره على الحجاج بن أبي زينب والحجاج قال أحداً أخشى أن يكون ضعيف الحديث وقال ابن المديني شيخ من

أهل واسط ضعيف وقال النسائي ليس بالقوى وقال الدارقطني ليس بقوى ولا حافظ وقال العقيلى روى عن أبى عثمان حديثا لا يتابع عليه قلت لعله هذا الحديث لانى لم أجده متابعا عليه . وقال الشوكانى فى نيل الاوطار هذا الحديث ضعيف والشوكانى من المنتصرين المتعصبين للقبض وقد اعترف بضعف هذا الحديث اهـ

أقول الحديث قال النووى فى شرح المذهب إسناده صحيح على شرط مسلم وقال ابن سيد الناس فى شرح الترمذى رجاله رجال الصحيح وقال الحافظ فى الفتح إسناده حسن كما سبق عنه أما ما قاله النووى وابن سيد الناس فلأن مسلما احتج بالحجاج بن أبى زينب فى صحيحه وقال فيه ابن معين لا بأس به وقال ابن عدى أرجو أنه لا بأس به فيما يرويه . ولقد ارقطنى فيه قولان قال مرة ليس بقوى وقال فى موضع آخر ثقة . وقال الآجرى عن أبى داود ليس به بأس وذكره ابن حبان فى الثقات فهذا شرط الصحيح وأما اقتصار الحافظ على تحسينه فمن أجل مراعاة ما قيل فيه مما نقله المتعصب ولا تنس ما قدمته لك من أن التعديل مقدم على الجرح الذى لا يذكر سببه عند أهل الحديث وعليه عمل الشيخين ولذلك احتج مسلم بالحجاج بن أبى زينب فى صحيحه ثم إنه لم ينفرد بالحديث كما قال المتعصب الجاهل بل تابعه عليه القاسم بن عبد الرحمن عن أبيه عن ابن مسعود عند الدارقطني وهذه المتابعة التى يسميها أهل الحديث بالمتابعة القاصرة وله مع هذه المتابعة شاهد من رواية خمسة وعشرين صحابيا ونيف وأربعين راويا كما سبق ذكر ذلك كله مفصلا فلم يبق شك فى صحته كما قال النووى وابن سيد الناس وبالأولى حسنه كما قال الحافظ

إذا عرفت هذا فاعلم أن المتعصب كذب هنا كذبا فاحشا وهو معاود للكذب فنسب الى الشوكانى بوقاحة تامة أنه قال فى نيل الاوطار إنه حديث ضعيف وإليك نص الشوكانى فى نيل الاوطار عقب ذكر ابن تيمية

للحديث وعزوه إياه لأبي داود والنسائي وابن ماجه الحديث قال ابن سيد الناس رجاله رجال الصحيح وقال الخياط في الفتح اسناده حسن وفي الباب عن جابر عن احمد والدارقطني قال مر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم برجل وهو يصلي وقد وضع يده اليسرى على اليمنى فانتزعها ووضع اليمنى على اليسرى والحديث يدل على أن المشروع وضع اليمنى على اليسرى دون العكس ولا خلاف فيه بين القائلين بمشروعية القبض هذا كل ما كتبه الشوكاني على هذا الحديث ولم يتعرض له في موضع آخر من هذا الكتاب أصلاً فانظر جرأة هذا الرجل على الكذب ووقاحته التي لم يعهد لها نظير من متعصب وجاهل قبله وليته إذ كذب على الشوكاني أطلق العزول إليه ولم يقيد بنيل الاطوار حتى يبقى لسكذبه مجال واحتمال ولكن أبي الله الا فضيحة من يستخف بحديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ويظعن في سنته بهواد

(فصل) قال المتعصب ومنها ما أخرجه البيهقي عن ابن عباس وابن عمر بلفظ إنا معشر الانبياء أمرنا بثلاث تعجيل الافطار وتأخير السجور وأخذ اليمين بالشمال قال البيهقي تفرد به عبد المجيد وإنما يعرف بطلاحه بن عمرو عن عطاء عن ابن عباس وطاحه هو ابن عمرو بن عثمان الحضرمي قال أحمد لا شيء متروك الحديث الخ

أقول دلس المتعصب هنا وأدخل حديثاً في حديث واسناداً في اسناد وحكم على كل منهما بما أداه اليه جهله واقتضاه هواه والواقع ان حديث ابن عباس حديث صحيح وحديث ابن عمر فيه ضعف قريب محتمل أما حديث ابن عباس فأخرجه ابن حبان في صحيحه قال اخبرنا الحسن بن سفيان ثنا حرمة ابن يحيى ثنا ابن وهب قال انا عهرو بن الحارث أنه سمع عطاء بن أبي رباح يحدث عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال (إنا معشر الانبياء أمرنا أن نؤخر سجورنا ونعجل افطارنا وأن نمسك بأيماننا على شمالكنا

في صلاتنا قال ابن حبان سمع هذا الخبر ابن وهب من عمرو بن الحارث وطالحة
ابن عمرو عن عطاء بن أبي رباح أنه نقله من ترتيب صحيح ابن حبان المسمى بالاحسان
لأبي الحسن علي بن بلان الفارسي من نسخته العتيقة المحفوظة بدار الكتب
المصرية وقد عزاه الحافظ نور الدين في مجمع الزوائد إلى الطبراني في الكبير
وقال رجاله رجال الصحيح فقط كذب المتعصب وجهله وتدليسهم وأما حديث
ابن عمر فأخرجه البيهقي في السنن قال وأخبرنا أبو سعد الماليني أنبأنا أبو أحمد
ابن عدي ثنا اسحاق بن أحمد الخزاعي بمكة ثنا يحيى بن سعيد بن سالم القداح قال
حدثنا عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد عن أبيه عن نافع عن ابن عمر أن
النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال (إنما عشر الأنبياء أمرنا بثلاث تعجيل الفطر
وتأخير السحور ووضع اليمنى على اليسرى في الصلاة) قال البيهقي تفرد به
عبد المجيد وإنما يعرف بطالحة بن عمرو وليس بالقوي عن عطاء عن ابن عباس
مرة وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولكن الصحيح عن
محمد بن أبان الانصاري عن عائشة رضي الله عنها ثلاث من النبوة فذكرهن
من قولها أنه وقد وهم البيهقي في قوله إنما يعرف بطالحة بن عمرو فقد أخرجه
ابن حبان والطبراني من غير طريقه رجاله الصحيح كما رأيت وبالله التوفيق .
(فصل) في قول المتعصب^ص ومنها ما أخرجه البيهقي عن ابن عباس في قوله تعالى

فصل لربك وانحر فقد رواه روح بن المسيب عن عمرو بن مالك النكري عن أبي الجوزاء
عن ابن عباس قال (وضع اليمين على الشمال في الصلاة) ورواه بن المسيب قال فيه ابن
عدي يروي أحاديث غير محفوظة وقال ابن حبان يروي الموضوعات لا تحمل
الرواية عنه وعمرو بن مالك النكري قال فيه ابن عدي منكر الحديث عن الثقات
يسرق الحديث وضعفه أبو يعلى الموصلي فبان لك غاية ضعف هذا الحديث
أو نكبه لشكارة راويه اه

أقول وهذا أيضا من فاحش كذبه وتحريفه للكلم عن مواضعه فان عمرو

بن مالك النكري ثقة ماغمره أحد بشىء أصلا وإنما المتكلم فيه عمرو بن مالك البصرى ولا تظن أنه اشتبه عليه الحال بينهما فبهرى ساحته من الكذب بل هو متعمد لذلك فإن الذهبي نص على الفرق بينهما في أول ترجمة البصرى ونبه على ذلك فقال عمرو بن مالك الراسبي البصرى لا النكري ثم ذكر ماذهله المتعصب من الجرح وقال بعده فأما عمر بن مالك النكري عن أبي الجوزاء وعمر بن مالك الجهني عن أبي سعيد الخدري فتقتان اه فلم يبق بعدهما البيان والايضاح من الذهبي التباس وقد ترجم الحافظ لعمرو بن مالك النكري في التهذيب ولم يذكر فيه جرحا أصلا بل قال ذكره ابن حبان في الثقات وقال يعتبر حديثه من غير رواية ابنه عنه يخطئ ويغرب اه أى لأن ابنه واسمه يحيى ضعيف فما وجد من رواية ابنه عنه فالضعف من ابنه لا منه رأينا روح بن المسيب فقال ابن معين صوياح وقال أبو حاتم هو صالح وليس بالقوى وقال الزائر في مسنده ثنا حيد بن مسعدة ثنا أبو رجاء روح بن المسيب الكلبي ثقة فهو لاء ثلاثة من الحفاظ يعدلونه وقد انتقد الحافظ في اللسان ما ادعاه ابن حبان من تفرد روح عما اتهمه به وزالت عنه تهمة ابن حبان بالمتابعة كما أنه لم ينفرده بهذا التفسير عن ابن عباس بل توضع على ذلك كما سبق أيضا منه وبالله التوفيق

(فصل) قال المتعصب ومنها ما أخرجه البيهقي من رواية يحيى بن أبي طالب

عن أبي الزبير قال أمرني عطاء أن أسأل سعيد بن جبيرة أين تكون اليدان في الصلاة فوق السرة أو أسفل السرة فسأله فقال فوق السرة فكم قال البيهقي أصح أثر روى في هذا الباب أثر ابن جبيرة هذا وتعقبه في الجوهر النقي فقال كيف يكون هذا أصح شيء في الباب وفي مسنده يحيى بن أبي طالب وقد قال فيه موسى بن هارون أشهد على يحيى بن أبي طالب أنه يكذب في كلامه ولم يعن بالحديث وقال أبو أحمد محمد بن اسحاق ليس بالمثين وقال أبو عبيد الآجرى خطأ أبو داود سليمان ابن الأشعث على حديث يحيى بن أبي طالب اه

أقول عقد البيهقي في سننه بابا للزهد على الحنفية للفائدين بوضع اليدين تحت السرة وأورد فيه أحاديث وأثر سعيد بن جبير المذكور ثم قال بعده وكذلك قاله أبو مجاز لا حق بن حميد وأصح أثر روى في هذا الباب أثر سعيد بن جبير وأبي مجاز وروى عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه تحت السرة وفي إسناده ضعف فكتب عليه ابن التركاني في الجوهر النقي مانعه قلت في هذا أربعة أشياء أحدها أن قوله وكذلك قاله أبو مجاز الظاهر أنه من كلام البيهقي ولم يذكر سنده لنظر فيه ومذهب أبي مجاز الوضع أسفل السرة حكاه عنه أبو عمر في التمهيد وجاء ذلك عنه بسند جيد قال ابن أبي شيبة في مصنفه ثنا يزيد بن هارون أنا الحجاج بن حسان سمعت أبا مجاز وسأله قلت كيف أضع قال يضع باطن كف يمينه على ظهر كف شماله ويحملهما أسفل من السرة والحجاج هذا هو الثقفى قال أحمد ليس به بأس وقال مرة ثقة وقال ابن معين صالح ومع هذا كيف يجعل البيهقي ما نسبته إلى أبي مجاز بغير سند من الوضع فوق السرة أصح أثر روى في هذا الباب والثاني أن قوله أصح أثر يفهم منه صحة أثر علي وابن عباس المتقدمين وقد قدمنا ما فيهما والثالث كيف يكون أثر ابن جبير أصح ما في هذا الباب وفي سنده يحيى بن أبي طالب الخ ما ذكره المنعصب والرابع أنه سمي كلام ابن جبير وأبي مجاز أثرا والمعروف عند الفقهاء أن الأثر ما وقف على الصحابي والأمر في هذا قريب وقال أبو حازم رويانا عن أبي هريرة قال وضع الكف على الكف في الصلاة تحت السرة وعن أنس قال ثلاث من اخلاق النبوة تعجيل الإفطار وتأخير السحور ووضع اليد اليمنى على اليسرى في الصلاة تحت السرة اهـ فكلام ابن التركاني إنما هو في تعيين محل الوضع لا في أصل سنته مع أنه مخطئ في جميع ما اعترض به على البيهقي أما الأول فجوابه أن البيهقي حكى عن أبي مجاز أنه ذهب إلى الوضع تحت السرة وهو وإن كان لم يسنده إلا أنه ثقة باتفاق فلا يقول ذلك إلا وهو عنه مروى بإسناده كما يورد

في سننه أحاديث وآثارا معاصرة اكتفاء بكونها مشهورة ولا يلزم مما رواه ابن أبي شيبة عن أبي مجلز من القول بوضع اليدين تحت السرة أن لا يكون له قول آخر في المسألة كما روى عن علي عليه السلام فيها أيضا قولان وحيث أن ابن الترمذي لم يقف على سند البيهقي إلى أبي مجاز فلا يمكن أن يرد قوله إنه أصح أثر في الباب بما أورده من مصنف ابن أبي شيبة فلعل اسناد البيهقي إلى أبي مجاز أصح من اسناد ابن أبي شيبة إليه فكيف يحكم بكونه غير أصح وهو لم يره بعد . ثم راجعت مصنف ابن أبي شيبة فإذا فيه هذا الأثر عن مجاز لا عن أبي مجاز والنسخة عتيقة فلعل التي وقف عليها ابن الترمذي محرفة فسقط اعتراضه من أصله وأما الثاني فجوابه أن قول البيهقي أصح أثر روى في الباب لا يقتضي أن يكون غيره صحيحا كما فهمه ابن الترمذي بل هو ذوهل منه عن صنيع أهل الحديث في ذلك فإنهم يطلقون هذا اللفظ ويريدون به الأصحبة النسبية وفي التاريخ الكبير للبخاري وسنن الترمذي ومسنند البزار من هذا كثير جدا فإن كلامهم يقول لم يصح شيء في هذا الباب وأصح حديث فيه كذا مع تنصيصهم على ضعفه كما تراه في كتب التواريخ ونص عليه الحافظ السيوطي في التدریب وقال النووي في باب صلاة التسبيح من الأذكار عقب حكايته عن الدارقطني أنه قال أصح شيء في فضائل السور قل هو الله أحد وأصح شيء في فضائل الصلوات فضل صلاة التسبيح مانصه ولا يلزم من هذه العبارة أن يكون حديث صلاة التسبيح صحيحا فإنهم يقولون هذا أصح ما جاء في الباب وإن كان ضعيفا ومرادهم أرجحه وأقله ضعفا . وأما الثالث فجوابه أن يحيى بن أبي طالب وثقه الدارقطني وغيره كما قال الذهبي وزاد أنه محدث مشهور ورد تضعيف موسى بن هارون بأن الدارقطني من أخبار الناس به وقد وثقه وقال الحافظ في اللسان قال مسلمة بن قاسم لا بأس به والناس يتكلمون فيه فهذا الاسناد أصح من الإتهام الذي فيه أبو شيبة عبد الرحمن ابن اسحاق الواسطي الراوي لوضع اليدين تحت السرة باتفاق من أهل الحديث

وأما الرابع فجوابه أن أهل الحديث يسمون كلام الموقرفات والمقاطيع أثرا كما هو مشهور بينهم؛ لولم يعلموا ذلك لكان هذا اصطلاحا له فلا يناقش في اصطلاحه فإن من هذا صواب كلام البيهقي وصحة ما أتى به والله الموفق .

(فصل) ثم قال المتنصب قلت بما ذكره البيهقي هنا من كون هذا الاثر هو أصح

أثر في الباب والآخر قد بينا لك ما فيه من الضعف يظهر لك أن الباب ليس فيه حديث صحيح لأن البيهقي من القائلين بالقبض المنتصرين له فاذا اعترف هر مع تجرعه في الحديث بأن أثر التابعي وفيه من الضعف ما فيه هو أصح ما في الباب علم بديهية أن الباب ليس فيه حديث صحيح اهـ

أقول بل الذي يعلم بديهية أن الرجل لا يستحي من الكذب ولا يخشى عاقبة الفضيحة به فإنه نقل بعد هذا مباشرة عن البيهقي أنه صحيح حديث عائشة ثم إن البيهقي قال في سننه باب وضع اليد اليمنى على اليسرى في الصلاة وأخرج فيه حديث وائل من رواية جعفر بن محمد عن عفان ثم قال عقبه روادهم لم في الصحيح عن زهير عن عفان ثم أخرجه من روجه آخر من رواية موسى بن عمير العنبري وقال عقبه قال يعقرب مرسى بن عمير كوفي ثقة ثم أخرج حديث سهل بن سعد من رواية اسماعيل بن إسحاق وإسحاق بن الحسن كلاهما عن القعنبي عن مالك وقال عقبه رواه البخاري في الصحيح عن القعنبي ثم أخرج حديث عائشة وصححه ثم أخرج حديث على أنه كان إذا قام إلى الصلاة فكبر ضرب بيده اليمنى على راسه الأيسر وقال هذا حديث حسن ثم قال باب وضع اليدين على الصدر في الصلاة من السنة وأورد فيه حديث وائل وعلى وابن عباس وأثر سعيد بن جبير المذكور وقال هو أصح أثر يروى في هذا الباب أي باب وضع اليدين على الصدر لا باب أصل الوضع لأنه خرج منه بعد أن نص على صحة أكثره وحسنه وأيضا قال أصح أثر ولم يقل أصح حديث لأن الحديث قد صح فيه أيضا عن وائل كما أخرجه هو وصححه ابن خزيمة والآخر غير الحديث

وإن كان هو أعم منه لانه يشمله لكن في غير هذا المقام كما يعرف من تعريفه والفرق بينهما عند أهل الحديث وبالله التوفيق

(فصل) قال المتعصب ومنها ما أخرجه البيهقي والدارقطني عن عائشة رضي

الله تعالى عنها من رواية شجاع بن مخلد عن هشيم عن محمد بن أبان عن عائشة قالت ثلاث من النبوة تهجيل الافطار وتأخير السحور ووضع اليمين على الشمال قال البيهقي طريق محمد بن أبان عن عائشة صحيحة واعترضه صاحب الجوهر النقي فقال قال الذهبي في الميزان قال البخاري محمد بن أبان لا يعرف له سماع من عائشة وساق هذا الحديث بنفسه اهـ

قلت وفي سنده أيضا شجاع بن مخلد وقد قل في تهذيب التهذيب ذكره العقيلي في الضعفاء الخ اهـ .

أقول الحديث أخرجه سعيد بن منصور في سننه قال حدثنا هشيم أنا منصور بن زاذان عن محمد بن أبان به فسقط التعاميل بشجاع بن مخلد من أصله لذى زاده المتعصب على ابن التريكانى لانه ظن أن الطعن في الحديث هو أن تنظر في إسناده ثم تبحث عن رجال ذلك الاسناد في كتب الرجال من غير معرفة بالحديث ولادراية بطرقه وأسانيده فشجاع بن مخلد إنما وقع في سنن الدارقطني لآخره وإلا فسعيد بن منصور قد سمعه من هشيم وأخرجه في سننه كما أنه له من ابن القيم في اعلام الموقعين وأما محمد بن أبان فهو وإن لم يسمع من عائشة فقد سمع من عروة والقاسم بن محمد وهما ثنتان يرويان عن عائشة فالغالب أنه سمع من أحدهما فأرسله ولا يجوز أن يكون سمعه من ضعيف وأرسل عنه لانه ثقة كما قال ابن حبان وابن عبد البر وغيرهما ثقة لا يفعل مثل هذا ثم إن الحديث صحيح ثابت من غير روايته من غير حديث عائشة كما سبق فلا يضر فيه مثل هذا الارسال والحمد لله

(فصل) ثم قال المتعصب ومنها ما رواه الدارقطني من رواية عبد الرحمن بن

اسحاق عن الحجاج بن أبي زينب عن أبي سفيان عن جابر قال (مر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على رجل يصلي فوضع شماله على يمينه فأخذ يمينه فوضعها على شماله وهذا في سنده عبد الرحمن بن اسحاق وقد مر لك أنه ضعيف باتفاق وفيه الحجاج بن أبي زينب وقد مر لك أنه ضعيف أيضاً وفيه أبو سفيان وقد اختلف في توثيقه وسئل عنه ابن معين فقال لا شيء. وقال ابن المديني كانوا يضعفونه في حديثه وسئل أبو زرعة عنه فقال أنريد أن أقول ثمة الثقة شعبة وسفيان وقال ابن عيينة حديثه عن جابر إنما هو صحيفة اه

أقول وهذا أيضاً من كذبه الصراح فإن الحديث ليس في إسناده عبد الرحمن بن اسحاق أصلاً . قال الدارقطني في سننه حدثنا أحمد بن محمد بن محمد بن جعفر الجوزي ثنا مضر بن محمد ثنا يحيى بن معين ثنا محمد بن الحسن الواسطي عن الحجاج عن أبي سفيان عن جابر قد ذكره وأخرجه الامام احمد في مسنده أيضاً قال حدثنا محمد بن الحسن الواسطي يعني المزي ثنا أبو يوسف الحجاج يعني ابن أبي زينب الصيقل عن أبي سفيان عن جابر قد ذكره فأين هو عبد الرحمن ابن اسحاق الواسطي الذي افتراه المتعصب على سند الحديث وأما الحجاج بن أبي زينب وأبو سفيان فكلهما ثقة من رجال الصحيح احتج بهما مسلم في صحيحه فالحديث صحيح على شرطه ولهذا قال الحافظ نور الدين الهيثمي في مجمع الزوائد عقب إirاده رواه أحمد والطبراني في الاوسط ورجاله رجال الصحيح اه (فصل) ومنها ما أخرجه أبو داود عن العلاء بن صالح عن زرعة بن عبد الرحمن

سمعت ابن الزبير يقول (صنف الزبيرين ووضع اليد على اليد من السنة وهذا الاثر في سنده العلاء بن صالح وهو مختلف فيه وثقه أبو داود وابن معين وقال أبو حاتم كان من عنق الشيعة وقال ابن المديني روى أحاديث منكرا اه

أقول العلاء وثقه ابن معين وأبو داود يعقوب بن سفيان وابن نمير والعجلي وقال أبو حاتم لا بأس به وقال ابن خزيمة شيخ وقال يعقوب بن شيبة مشهور

وذكره ابن حبان في الثقات فلا يبقى بعد هذا التوفيق شيء وكمن رجال الصحيحين من لم يتفق على توثيقه اثنان فضلا عن تسعة أو عشرة فيهم ابن معين الذي هو أشد الناس تعنتا في الرجال فلا يؤثر فيه كلام ابن المدبني على أن إتيانه بالمنكير لا يدل على ضعفه اذا لم ينفرد بها والحديث سكت عنه ابرداود وقال النووي في شرح المذهب إسناده حسن

(فصل) قال المتعصب بهذا ^{ما}جل الاحاديث الواردة في القبض لان الترمذي في جامعه ما ذكر حديث هلب الطائي المتقدم قال وفي الباب عن وائل وغطيف بن الحارث وابن عباس وابن مسعود وسهل بن سعد وقد ذكرنا أحاديث من ذكرهم الا غطيف بن الحارث فحديثه أخرجه ابن أبي شيبة ولم أظفر بانظفه ولا بسنده فلم يمكنني الحكم عليه بشيء. وذكرت أحاديث جماعة من الصحابة لم يذكرهم كعلي وعائشة وابي هريرة وابن عمر وابن الزبير وجابر بن عبد الله وأثر سعيد بن جبير وقد علمت مما مر أن جميع الاحاديث المذكورة لم يسلم منها واحد من الطعن الموجب لضعفه حتى حديثي الصحيحين .

أقول الكلام على هذا من وجهين

(الوجه الاول) أنك علمت أيضا مما مر كذبه وجهله فيما افتراه من العلال على حديث الصحيحين وغيرهما بما ذكره .

(لوجه الثاني) انه اعترف بعدم وقوفه على جميع أحاديث القبض وآثاره فينبغي أن يسأل عما لم يقف عليه مانظره فيه وما جوابه عنه اذا صح ولم يوجد له طعن فان الذي لم يذكره من الاحاديث والآثار كثير منها حديث سعد بن أبي وقاص صححه الحاكم وحديث شداد بن شرحبيل إسناده حسن وحديث أبي الدرداء صححه الحافظ نور الدين البهيمى في مجمع الزوائد وحديث عبد الله بن جابر البياض قال الحافظ المذکور إسناده حسن وحديث أنس بن مالك وحذيفة بن اليان ويعلى بن مرة وابي بكر ومرسل الحسن رطاووس وأثر

ابراهيم النخعي ومجالد والشعبي وأبي سحار ومجاهد وأبي القموص وغيرهم كما
مر جميع ذلك وقد اعترف ايضا بعدم وقوفه على حديث غطيف بن الحارث
وهو حديث معروف متداول أخرجه الامام احمد في مسنده ايضا والبخارى
في التاريخ الكبير والبعثى في معجمه والطبراني في الكبير وذكره الحافظ نور
الدين في مجمع الزوائد وقال رجاله ثقات وكذا ذكره الحافظ في الاصابة وغيرها
فكيف يرد هذه السنة ويصرح بأنه لم يسلم جميع احاديثها من العلل الموجبة
للضعف وهو يعترف بعدم وقوفه على جميعها لكنه معتمد على عناده وجازمه
أنه لو رأى ألف حديث صحيح لاستفرد كل ما عنده من صنوف الجهل
وضروب الكذب والتدليس حتى يأتى على جميعها كما فعل فيما سبق
فالله المستعان .

(فصل) قال المنعصب اذا قال قائل إن الاحاديث الضعيفة ترتقي الى درجة^{٥٩}
الحسن أو الصحة فيجب العمل بها فالجواب أن هذا محله ما لم يعارض المجموع
الضعيف ما هو أقوى منه كالصحيح لذاته والحسن لذاته وهذه الاحاديث
الضعيفة قد عارضها ما هو أقوى منها من الاحاديث وعمل أهل المدينة
مع أنا معشر المالكية لا نقول بأن القبض لم يثبت عن النبي صلى الله عليه
وآله وسلم بل نعترف بأنه ثبت عنه عاينه الصلاة والسلام لكثرة روايته
عنه صلى الله عليه وآله وسلم وإن كانت ضعيفة ولكننا نقول إنه منسوخ
بالارسل كما سيأتى بيانه إن شاء الله تعالى اهـ

أقول في هذا من مخازيه أمور

(الاول) الكذب في قوله وهذه الاحاديث الضعيفة قد عارضها ما هو أقوى
منها من الاحاديث وعمل أهل المدينة وهو في أربعة مواضع
(الكذبة الاولى) في قوله إنها ضعيفة مع جزمه بصحتها واعترافه بذلك بقوله مع
أنا معشر المالكية نعترف بأن القبض ثابت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم .

(الكذبة الثانية) في دعواه وجود معارض لهافانه لامعارض لها أصلا ولم يذكر هو من ذلك حديثا واحدا وما ذكره لا يسمى معارضا في مذهب من المذاهب ولا قول من الأقوال فلذلك عددنا هذا من كذبه لا من جهله لأن كرن ما ذكره من الأحاديث غير معارض ضروري لكل أحد حتى للعوام أمثاله (الكذبة الثالثة) في دعواه أن الأحاديث التي ذكرها أقوى من أحاديث القبض فانه نفسه يعلم أن القبض متواتر كما صرح هو بوجوده من رواية ثمانية عشر صحابيا فيما سبق واعترف هنا بكثرة روايته عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم (الكذبة الرابعة) في دعواه أن عمل أهل المدينة عارض أحاديث القبض فانه يعلم أن ما يدل على العمل في هذه المسألة معدوم وأن دعوى العمل حادث بعد الألف وسنزيد لذلك تفصيلا عند ذكره إن شاء الله تعالى

(الامر الثاني) التناقض والتلاعب فإن اعترافه هنا بأن القبض ثابت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لكثرة روايته يناقض كل ما طعن به في الأحاديث واقتراه من العمل السابقة

(الامر الثالث) الهذيان الدال على سخافة عقله وجنونه في قوله ولكننا نقول إنه منسوخ بالارسال فانه إذا كان يعتقد أن أحاديث القبض منسوخة بالارسال وكان هذا قول المالكية كما اقتراه عليهم فاشتغاله بتضعيف الأحاديث المنسوخة وذكر علماء يدل على حقه وجنونه إذا كان يكفيه أن يقول من أول مرة إن أحاديث القبض منسوخة بأحاديث الارسال ويقيم من أكاذيبه دليلا على نسخها بدل اشتغاله بتضعيفها فلما لم يفعل ذلك وهو يعتقد نسخها علما أنه مجنون كما تحكم بذلك على من نراه يطعن في الأحاديث المبيحة لنكاح الفتعة والمخبرة عن شرب الصحابة للخمر ونحوها مع اعقاده أيضا أنها منسوخة ولكن يجب أن تعلم أنه لا يعتقد نسخ أحاديث القبض كما لا يعتقد تضعيفها ولكنها فرقة اقترأها لينخلص بها من التناقض بين اعترافه بثبوتها وطعنه السابق فيها إلا أنه لفرط غباوته لم

يعرف طريقا للتخلص فوقع فيه فيما وقع مما يحمد الله تعالى عند سماعه على السلامة منه فالحمد لله رب العالمين .

(فصل) قال المتعصب ^ع البحث الثاني في أدلة القائلين بالارسال وهى أمران

الامر الاول الاحاديث الدالة عليه فابداً بحديث أبى حميد الساعدي لصحته التامة ودلالته على الارسال دلالة صريحة وقد قال فى فتح البارى إنه أخرجه البخارى وأبو داود والترمذى وأحمد وابن خزيمة وأسوق هنا رواية أبى داود لما فيها من الزيادة الدالة على الارسال صريحاً ولفظه حدثنا أحمد ثنا أبو عاصم الضحاك بن مخلد حدثنا يحيى وهذا حديث أحمد ثنا أبى عبد الحميد يعنى ابن جعفر أخبرنا محمد بن عمرو بن عطاء قال سمعت أبى حميد الساعدي فى عشرة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم منهم أبو قتادة قال أبو حميد أنا أعلمكم بصلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قالوا فلم فوالله ما كنت أكثرنا له تبعاً ولا أقدمنا له صحبة قال بلى قالوا فاعرض قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا قام الى الصلاة يرفع يديه حتى يحاذى بهما منكبيه ثم يكبر حتى يقر كل عظم فى موضعه معتدلاً ثم يقرأ ثم يكبر فيرفع يديه حتى يحاذى بهما منكبيه ثم يركع ويضع راحتيه على ركبتيه ثم يعتدل فلا يصوب رأسه ولا يفتن ثم يرفع رأسه فيقول سمع الله لمن حمده ثم يرفع يديه حتى يحاذى منكبيه معتدلاً ثم يقول الله أكبر ثم يهوى الى الارض فيجافي يديه عن جنبيه ثم يرفع رأسه ويشترى رجله اليسرى فيقعدها عليها ويفتح أصابع رجله إذا سجد ويسجد ثم يقول الله أكبر ويرفع ويشترى رجله اليسرى فيقعدها عليها حتى يرجع كل عظم الى موضعه ثم يصنع فى الاخرى مثل ذلك ثم اذا قام من الركعتين كبر ورفع يديه حتى يحاذى بهما منكبيه كما كبر عند افتتاح الصلاة ثم يصنع ذلك فى بقية صلاته حتى اذا كانت السجدة التى فيها التسليم أخر رجله اليسرى وقعد متوركاً على شقه الايسر قالوا صدقت هكذا كان يصلى صلى الله عليه

وآله وسلم ثم تكلم المتعصب على صحة الحديث ثم قال فإذا علمت صحة الحديث فأوضح لك موضع الدلالة منه والاستدلال به على الإرسال وهو قوله إذا قام إلى الصلاة رفع يديه حتى يحاذي بهما منكبيه ثم يكبر حتى يفر كل عظم في موضعه معتدلاً فغير خاف على عامي فضلاً عن عالم أن معنى يفر ثبت في محله ولا شك أن محل الدين من الإنسان جنباه وذلك هو الإرسال بعينه لا ينافي في ذلك إلا مجنون أو مكابر في المحسوس اهـ

أقول من المعلوم أنه لا يوجد حديث واحد يحوى أحكام الشريعة ولا أحكام فرع من فروعها كالطهارة والصلاة والصيام والزكاة والحج والجهاد وغيرها من أحكام الأطعمة والأشربة والبيع والمعاملات إنما ثبتت أحكام كل واحد منها على انفرد من أحاديث متعددة عن جماعة من الرواة متكاثرة فلا يوجد حديث يذكر فيه جميع فرائض الوضوء وسننه كما لا يوجد حديث فيه جميع فرائض الصلاة ومالها من السنن والمستحبات أصلاً وهكذا سائر فروع العبادات والمعاملات وقد ألف الإمام الحافظ أبو حاتم بن حبان كتاب الصلاة المفرد عن الصحيح ذكر في أوله أن الأربع ركعات تشتمل على ستائة سنة منقولة عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثم بين ذلك بالأحاديث التي أتى بها في مجلد حافل ومعلوم أنه لا يوجد من الأحاديث الصحيحة ما يسود كراساً فضلاً عن مجلد وهكذا كتاب الصلاة من صحيح البخاري ومسلم والسنن الأربعة وغيرها فيه مئات من الأحاديث كلها متعلق بالأربع ركعات كما أنه لا يوجد من الصحابة من تصدى لفرع من فروع الشريعة فنقل جميع الأحكام المتعلقة به بحيث لا يوجد عند غيره من متعلقات ذلك الفرع ما ليس عنده وإن كان أحفظهم على الإطلاق أو أشدهم ملازمة لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأكثرهم حرصاً وعناية ولو بنقل أحكام ذلك الفرع المخصوص فإن منهم من اعتنى بنقل طهارته صلى الله عليه وآله وسلم كعثمان وعلي والربيع بن زناد بن عفران ومنهم من

اعتنى بنقل صلاته كآبى حميد الساعدي ووائل بن حجر وآبى هريرة وابن عمر وابن عباس ومنهم من اعتنى بنقل أحكام الزكاة كآبى بكر الصديق ومنهم من اعتنى بنقل أحكام الحج كجابر بن عبد الله ومنهم من اعتنى بسؤاله عن أحكام الصيد والاطعمة والآوانى كعدى بن حاتم وآبى ثعلبة الخشني ومنهم من اعتنى بسؤاله عن الفتن واشراط الساعة كحذيفة بن اليمان ومع ذلك فانك تجد في سنن الوضوء ما لم يذكره عثمان ولا على ولا الربيع بنت معوذ وتجد من فرائض الصلاة وسننها ما لم يذكره أبو حميد ولا وائل ولا ابن عمر وهكذا في سائر الابواب ثم ان الصحابي الذي وجه عنايته لفرع من الفروع لا يوجد عنه حديث واحد يذكر فيه جميع ما تلقاه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم من أحكام ذلك الفرع بل تجد عنه فيه أحاديث متعددة (المخرج متباينة الطرق مختلفة التاريخ يذكر في كل منها من حكم ذلك الفرع ما لم يذكره في الآخر فمن عثمان وعلى والربيع في الطهارة أحاديث ذكروا في كل واحد منها ما لم يذكره في الآخر وعن أبي هريرة وابن عمر وابن عباس في الصلاة أحاديث ذكروا في كل واحد منها ما لم يذكره في الآخر وعن عدى وآبى ثعلبة الخشني في أحكام الصيد والآوانى كذلك وهكذا حال جميع الصحابة فيما نزلوه عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما لم يكن الواحد منهم قليل الصحة والرواية عنه صلى الله عليه وآله وسلم كالذين اجتمعوا به مرة واحدة وسألوه عن أشياء ثم فارقوه فلم يكن عندهم ما يحدثون به عنه غير ذلك الحديث الواحد فانه في الغالب ينقل عنهم بتمامه ما لم يكن كثير تحدثهم به وتكثر المخارج عنهم به أما الذين أكثروا عنه كآبى هريرة وعائشة وابن عمر وابن عباس وجابر وآبى سعيد الخدري وأنس بن مالك وأمثالهم فلا يحدثون بجميع ما عندهم في الباب الواحد عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مرة واحدة الا اذا كانت أحكام ذلك الباب قليلة وقد يقصد الواحد منهم في بعض الاحيان الاستيعاب فيأتى على جميع ما سمعه

أوشاهده من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كما فعل جابر في الحج ووائل
ابن حجر وغيره في الصلاة فلا تنفق الرواة على نقله عنه كذلك والسبب
في هذا أمور

(أولها) أن الشريعة لم تنزل مرة واحدة بل كانت تتجدد وقتا فوقتنا ولم
ينقطع التشريع الا بوفاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فكان يحدث
أوفى أو يقضى أو يفعل الشيء فيسمعه أو يراه من يكون حاضرا ثم في وقت
آخر يحدث أو يفتى أو يقضى أو يفعل الشيء فيغيب عنه من كان حاضرا في الوقت
الأول ويشهده غيرهم فيحدث كل بحسب ما رآه أو سمعه ثم قد يكون ما شاهد
أحدهما شرعا زائدا على ما شاهد الآخر من تعلقه بفعل واحد وقد يكون فيه
ما هو ناقص عما شاهده الآخر إما لكون ذلك القدر المتروك نزل نسخه أو
ترك لبيان الجواز وعدم الوجوب وقد يكون الآخر من الفعلين دالا على نسخ
الأول منهما كما أن بعضهم قد يسمع العام والمطلق ويسمع الآخر الخاص
والمقيد فتختلف من أجل ذلك أحاديثهم نقصا وزيادة وعموما وخصوصا
وإطلاقا وتقييدا وتعارض في بعض الأحيان وجوبا وندبا وجوازا ومنعا
إذا كان أحدهما ناسخا والآخر منسوخا.

(ثانيها) أن الفعل قد يكون حكمه واحدا لم يحصل فيه منذ شرع نقص ولا
زيادة ولا نسخ ولا تخصيص وشهده من النبي صلى الله عليه وآله وسلم أو
سمعه منه جماعة من الصحابة في وقت واحد أو في أوقات متعددة ثم يروونه عنه
بصيغ مختلفة قد يفيد بعضها ما لم يفده الآخر ويزيد فيه بعضهم ما لم يذكره
الآخر وليس ذلك راجعا إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم بل هو راجع إلى
نصرفهم في الالفاظ وروايتهم الحديث بالمعنى واختلافهم في قوة الحافظة
خصوصا ولم تكن كتابة الحديث فيهم شائعة بل ولا كان أكثرهم يعرف
بكتابة فربما حدث بعضهم بالحديث ففسي منه ما حفظه الآخر وربما حدث

البعض بالمعنى انسيانه اللفظ أو اعتقاده جواز ذلك وحافظ الآخر على اللفظ لحفظه أو اعتقاده منع الرواية بالمعنى .

(ثالثاً) أن يكون صاحب قد حفظ عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم جميع ما يتفق من الأحكام ولكنه يحدث في كل وقت من أحكامه بما يقتضيه الحال وتدعوا إليه الضرورة لسؤال وجه إليه في ذلك الحكم خاصة أو حصول نزاع في مسألة أوجب عليه أن يظهر ما عنده فيها أو كونه شاهداً أحد خلاف السنة فيها ونحو ذلك من الأسباب كأن يسأل عن قراءة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أو يصلي وراء إمام فيرى منه ما يخالف قراءة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فيذكر وصف صلاته وغرضه منه بيان المسئول عنه وما وقعت المخالفة فيه وهو القراءة فيعتنى بها العناية التامة ويهمل كثيراً من غيرها مما هو معلوم بالضرورة أو يحصل ذلك بالنسبة إلى فعله صلى الله عليه وآله وسلم فيها وكيفية ركوعه وسجوده وجلسه فيوجه عنايته لوصف الفعل ولا يتعرض للتراث والادكار فيرد عنه من أجل هذا حديثان أو أحاديث في كل منها ما ليس في الآخر وهذا كثير جداً في أحاديث أبي هريرة وابن عمر وابن عباس وغيرهم من نقلت عنهم صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأحكامها التي نطق بها وقد يقصد استيعاب الرصف بتأمله فيخونه حفظه ويحصل منه سهو ونسيان فلا يذكر بعض السنن في ذلك الوقت وإن رويت عنه نفسه في وقت آخر وقد يكون ما تركه ولم يذكره مما خفي عليه فلم يشاهده ولم يسمع من النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيه شيئاً مما شاهده أو سمعه غيره .

(رابعها) أن يذكر أصحاب الحديث بتأمله ويرويه عنه أو عن رواه عنه العدد الكثير والجسم الغفير فتباین ألفاظهم وتختلف بالنقص والزيادة رواياتهم وليس ذلك صادراً من أصحاب بل من الرواة عنه أو في الطريق إليه وذلك لا يوجد في الأحاديث التي مخرجها واحد إنما يوجد في ذوات الطرق المتعددة

انباين الناس في الضبط وتفاوت مراتبهم في الحفظ أو لتعدد الاختصار من بعضهم في بعض الاحيان فقد يحدث الشيخ بالحديث في مجلس الاملاء فيذكره بتمامه على ما هو في حفظه أو كتابه ويروي عنه جماعة كذلك ثم يحدث به مرة أخرى في المذاكرة فيختصره ويورد منه محل الشاهد فيحدث عنه كذلك آخرون .

وقد قال الحافظ أبو عمر في الكلام على حديث ذى الدين وما وقع فيه من الاختلاف على الزهرى مالفظة كان ابن شهاب أكثر الناس بحثاً في هذا الشأن فكان ربما اجتمع له في الحديث جماعة فحدث به مرة عنهم ومرة عن أحدهم ومرة عن بعضهم على قدر نشاطه حين تحديثه وربما أدخل حديث بعضهم في بعض كما صنع في حديث الافك وغيره وربما كسل فلم يسنده وربما انشرح فوصل وأسند على حسب ما تأنى به المذاكرة فلذا اختلف عليه أصحابه اختلفا كثيراً اهـ

وهكذا حال جميع الحفاظ وهو الاكثر في وجود اختلاف الروايات وقال النووي في الكلام على حديث ضمام بن ثعلبة الذي جاء يسأل عن الاسلام في شرح مسلم مالفظة واعلم أنه لم يأت في هذا الحديث ذكر الحج ولا جازم كرد في حديث جبريل من رواية أبي هريرة وكذا غير هذا من هذه الاحاديث لم يذكر في بعضها الصوم ولم يذكر في بعضها الزكاة وذكر في بعضها صلة الرحم وفي بعضها أداء الخمس ولم يقع في بعضها ذكر الايمان فتفاوتت هذه الاحاديث في عدد خصال الايمان وزيادة ونقصا وإثباتا وحذفا وقد أجاب القاضي عياض وغيره بجواب لحصه الشيخ أبو عمرو بن الصلاح وهذا فقل ليس هذا باختلاف صادر من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بل هو من تفاوت الرواة في الحفظ والضبط فمنهم من قصرها فاقصر على ما حفظه فأداه ولم يتعرض لما أَرادَه غيره بنفى ولا اثبات وإن كان اقتصره على ذلك يشعر بأنه

الكل فنفذ بان مما أتى به غيره من الثقات أن ذلك ليس بالكل وان اقتصره عليه كان لقصور حفظه عن تملكه ألا ترى حديث النعمان الآتي قريبا اختلفت الروايات في خصاله بالزيادة والنقصان مع أن راوى الجميع واحد وهو جابر ابن عبد الله في قضية واحدة ثم إن ذلك لا يمنع من ايراد الجميع في الصحيح لما عرف في مسألة زيادة الثقة من أنا نقبلها اه

قلت ومراده بهذا ما وقع من اختلاف الروايات في الحديث الواحد خاصة والا فقد يكون ذلك من غير الرواة كما قررته سابقا وقد أشار الى نحو ذلك الاصم الشافعي رضى الله عنه فقال في الرسالة وأما السنة المختلفة التي لا دلالة معها على أيها النسخ ولا أيها المنسوخ فشكل أمره متفق صحيح لا اختلاف فيه ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عربى اللسان والدار وقد يقول القول عاما يريد به العام وعاما يريد به الخاص ويسأل عن الشيء فيجيب على قدر المسألة ويؤدى الخبر عنه الخبر متقصى والخبر مختصرا فيأتى ببعض معناه دون بعض ويحدث عنه الرجل الحديث قد أدرك جوابه ولم يدرك المسألة فيدله على حقيقة الجواب بمعرفة السبب الذى يخرج عليه الجواب وليس فى الشيء سنة وفيما يخالفه أخرى فلا يخلص بهض السامعين بين اختلاف الحالتين اللتين سن فيهما ويسن سنة فى بعض معنى فيحفظهما حائظ ويسن فى معنى يخالفه فى معنى ويجمعه فى معنى سنة غيرها لا اختلاف الحالتين فيحفظ غيره تلك السنة فاذا أدى كل ما حفظ رآه بهض السامعين اختلافا وليس شيء منه مختلفا ويسن بلفظ منخرجه عام جملة بتحريم شيء أو تحليله ويسن فى غيره خلاف الجملة فيستدل على أنه لم يرد بما حرم ما أحل ولا بما أحل ما حرم ويسن السنة ثم ينسخها بسنة ولم يدع أن يبين صلى الله عليه وآله وسلم كل مانسخ من سنته بسنته ولكن ربما ذهب على الذى سمع من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعض علم الناسخ أو علم المنسوخ فيحفظ أحدهما دون الذى سمع من رسول الله

صلى الله عليه وآله وسلم الآخر وليس يذهب ذلك على عامتهم حتى لا يكون موجودا فيهم اذا طلب وظل ما كان كما وصفت أمضى على ماسنه عليه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اهـ .

ومن أجل هذا الاختلاف الصادر من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بحكم تجدد التشريع ومن الصحابة أو الرواة عنهم على ما شرحناه في الاسباب كان الواجب قبول جميع الاحاديث والنظر في جميع طرقها وقبول ما وقع من زيادات الثقة فيها لان الكل شرع ثابت عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وليس بعض الاحاديث أولى بالاتباع من بعض مالم يكن هناك صارف عن بعضها دون الآخر .

قال ابن حزم في المحلى دين الاسلام لا يؤخذ الا من القرآن أو ما صح عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إما بنقل جميع علماء الأمة وهو الاجماع وإما بنقل جماعة وهو التواتر وإما برواية الثقات فان تعارض فيما يرى المرء آيتين أو حديثان صحيحان أو حديث صحيح وآية فالواجب استعملهما جميعا لان طاعتهما سواء في الوجوب فلا يحل ترك أحدهما الآخر مادامنا نقدر على ذلك وليس هذا الابان يستثنى الأقل معاني من الاكثر فان لم نقدر على ذلك وجب الاخذ بالزائد حكما لانه متيقن وجوبه ولا يحل ترك اليقين بالظنون اهـ .

(فصل) إذا تكرر هذا فالاحاديث التي استدلت بها المنعصب تبعا لامثاله ليس فيها حديث واحد فيه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يرسل يديه في الصلاة ولا يضع يمينه على شمائه حتى يمكن أن تثبت به سنية الارسال ولا حديث فيه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن الوضع حتى يشب ما يدعيه من كراهية الوضع في الصلاة بل ورد خلاف ذلك وهو النهي عن السدل في الصلاة كما ستقف عليه من الخلاف في معناه وغايتها وأورده أحاديث

وردت في صفة صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يتعرض الراوى فيها لذكر الوضع كما لم يتعرض فيها لغيره من الفرائض والسنن لاحد الاسباب التى بينها فلا يستدل بحديث كل واحد منهم الا على سنية ما ذكر فيه لا على نفي ما عده مما ذكر في حديث غيره أو في حديثه هو من طريق آخر والالم يبق من فرائض الصلاة وسنتها نصفها ولا ربعها فان من الصحابة من اقتصر في وصف صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على ذكر التكبير ورفع اليدين عند الانتقال الذى لا يقول به المنعصب ومنهم من اقتصر على ذكر الافعال ولم يستوفها تمام الاستيفاء ومنهم من اقتصر على اقامة فقط ومنهم من زاد معها بعض اذكار الركوع والسجود فللمتمسك بحديث الاول أن ينفى جميع الفرائض والسنن ويقول الصلاة إنما هي عبارة عما ذكر فيه من التكبير ورفع اليدين لان الراوى وصف صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولم يذكر غير ذلك وللمتمسك بحديث الثانى أن يقول مثله مما هو مبين للصفة الاولى وكفى المستدل بهذه الاحاديث أن يلزم بمثل هذا مما لا يوجد في دين من الادبان فمسأل الله السلامة من مثل هذه الوقاحة بمنه وفضله آمين .

(فصل) واذا ذكرنا ما يبطل الاستدلال بتلك الاحاديث على سبيل الاجمال فلنشرع في إبطال الاستدلال بها على طريق التفصيل فنقول إن استدلاله بحديث أبى حميد على سنية الارسال فضلا عما يفتره من كراهة الوضع باطل من وجوه (الوجه الاول) أنه ورد ذكر الوضع في بعض طرق هذا الحديث فقد قال ابن حزم في المحلى وروينا من طريق أبى حميد الساعدي أنه قال أنا أعلمكم بصلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثم وصف أنه كبر ورفع يديه الى وجهه ثم وضع يمينه على شماله الحديث وقد قال في أوله وليعلم من قرأ كتابنا هذا أننا لم نحتاج الاخبار صحيح من رواية الثقات مسندا . فأما أن تكون هذه الرواية ضعيفة أو معلقة ليس لها اسناد بل هي عنده مسندة ولكن حذف الاسناد (٣٢ - متون)

اختصارا كما فعل في كثير من غيرها وقد نقلها عنه واعتبرها وأقرها الحافظ أبو الفتح اليعمرى في شرح الترمذى والحفيد ابن رشد في البداية فبطل التمسك بهذا الحديث من أصله .

(الوجه الثانى) أنه لو لم تر هذه الرواية المصروفة بان أبا حميد وضع يمينه على شماله في وصف صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لعلمنا أن ذلك وقع اختصارا من بعض الرواة لأمر .

(الأمر الاول) أن الوضع ثابت عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بطريق التواتر المفيد للعلم اليقيني بحصوله منه صلى الله عليه وآله وسلم ومواظبته عليه كما بيناه بطرقه وأسائده فعدم التعرض له في حديث وصف فيه صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم دليل دلى أنه وقع اختصارا من الرواة كما دلت رواية البخارى في الصحيح التى يقول فيها أبو حميد إنه رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذا كبر جعل يديه حذر منكبيه وإذا ركع أمكن يديه من ركبتيه ثم هصر ظهره فإذا رفع رأسه استوى حتى يعود كل فقار مكانه الحديث على أن فيها اختصارا لأشياء منها رفع اليدين عند الركوع والرفع منه وعند القيام من الركعتين لتواتره عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ووجوده في الروايات الأخرى عن أبي حميد وكما حذف الرفع من رواية البخارى كذلك حذف الوضع من روايته ورواية من لم يتعرض لذكره فلا يستدل به على أن أبا حميد لم يضع يمينه على شماله كما لا يستدل برواية البخارى على أنه لم يرفع يديه في مواضع الاتي قال .

(الأمر الثانى) أن الصحابة الحاضرين قالوا لأبي حميد صدقت هكذا كانت صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ومن جملتهم سهل بن سعد الساعدى كما سعى في رواية أحمد والترمذى وابن ماجه وأبو هريرة كما سعى في رواية لابى داود والطحاوى وكل منهما قد روى أن الوضع من سنة رسول

الله صلى الله عليه وآله وسلم كما تعلمت أحاديثها بذلك فلولم يكن أبو حميد وضع يمينه على شماله لما صدقاه في ذلك .

(الأمر الثالث) أنه لا يجوز أن يكون النبي صلى الله عليه وآله وسلم ترك وضع اليمين على الشمال لأنه أخير كما سبق أن الله أمر به فقال إنه عشر الانبياء أمرنا بثلاث فذكر منها وضع اليمين على الشمال ولا يجوز على النبي صلى الله عليه وسلم أن يخالف أمر ربه له وجميع الانبياء فدل على أن عدم ذكره وقع اختصارا من الرواة إن سلمنا أنه ليس في حديث أبي حميد فكيف وقد ورد فيه كما رأيته وكما ستعرفه أيضا من اللفظ الذي تمسك به المنتصب .

(الأمر الرابع) أنه كاشباهه ونظيره من أحاديث صفة الصلاة فقد عرفناك^٢ أنه لا يوجد حديث فيه جميع الصنن المنقولة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الصلاة وحديث أبي حميد كما لم يذكر فيه الوضع على الرواية المشهورة كذلك لم يذكر فيه دعاء الاستفتاح والذكر في الركوع والرفع منه وفي السجود والرفع منه والتشهد وتحريك السبابة وكيفية وضع اليدين وكيفية القراءة وكيفيةها في كل صلاة والجهر أو الهمس والتمهيد والتعوذ والبسملة والتأمين والسكتتان وغير ذلك من السنن القولية والفعلية .

(الوجه الثالث) أنه على فرض عدم ورود الرواية المصراحة بوضع أبي حميد يمينه على شماله في الصلاة وعدم ما يدل على وجود الاختصار من الرواة فلا يصلح حديثه لأن يكون دليلا على سنية الإرسال وكرهية الوضع لأمر (الأمر الأول) أنه يجوز أن يخفى على أبي حميد من سنن الصلاة ما علمه غيره كما خفى على كبار الصحابة وأكثرهم ملازمة للنبي صلى الله عليه وآله وسلم كثير من المسائل فقد خفى على ابن مسعود ندرج التطبيق في الصلاة فروى ابن الجارود في المنتقى من طريق عبد الرحمن بن الأسود عن عاقمة قال قال عبد الله رضي الله عنه علمنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الصلاة فكبر

ورفع يديه فلما أراد أن يركع طبق يديه بين ركبتيه قال فبلغ سعداً رضى الله عنه فقال صدق أخى قد كنا نفعل هذا ثم أمرنا بهذا يعنى الإمساك بالركب ووضع يديه على ركبتيه وخفى على والدانى مالك الاشجعى القنوت فى الصلاة فانكره وقال إنه بدعة كما فى سنن النسائى وكذلك خفى على ابن عمر فلم يعرفه مع حرصه على معرفة سنن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وشدة تمسكه بها وخفى عليه أيضا المسيح على الحفين واستغربه وخفى على أبى موسى الأشعرى تيمم الجنب كما فى الصحيح وأمثال هذا وقعت للصحابة كثيرا فى مسائل مختلفة اقتصرنا منها على بعض البعض مما يتعلق بالصلاة والطهارة لمجانسته لحديث الباب والا فلو تتبع ما خفى عليهم من سنة النبى صلى الله عليه وآله وسلم وأحكامه فى مسائل الفقه لجاء منه ما يبالغ كتابا مستقلا كما قال جمع من الحفاظ فكيف ترد سنة ثابتة بطريق التواتر بحديث من يجوز أن تكون خفيت عليه كما خفى غيرها على غيره .

(الامر الثانى) ولو سلمنا أنه لا يجوز خفاء مثل هذه السنة على مثل أبى حميد فيجوز أن يكون نسيها بعد ما علمها كما وقع ذلك أيضا لكثير من الصحابة فقد نسى عمر بن الخطاب تيمم الجنب حتى ذكره به عمار كما فى صحيح مسلم عن عبد الرحمن بن أبى (أن رجلا أتى عمر فقال إني أجنب فلم أجد ماء فقال لا أصلى فقال عمار أما تذكر يا أمير المؤمنين إذ أنا وأنت فى سرية فأجنبنا لم نجد ماء فأما أنت فلم تصل وأما أنا فتمعتك فى التراب وصليت فقال النبى صلى الله عليه وآله وسلم إنما كان يكفيك أن تضرب يديك الأرض ثم تنفخ ثم تمسح بهما وجهك وكفيك فقال عمر أتق الله يا عمار فقال إن رأيت ألم أحدث به فقال عمر فويلك ما توليت) ونسى أنس بن مالك البسملة فى الصلاة بعدما حدث بها كما فى مسند احمد وصحيح ابن خزيمة عن أبى سلمة أنه سأل أنسا أكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يستفتح بالحمد لله رب العالمين

أو بيسم الله الرحمن الرحيم فقال إفك تسألني عن شيء ما أحفظه وما سألني عنه أحد قبلك وحدث أن القنوت بعد الركوع ثم نسي فأنكره وقال انه قبل الركوع روى عبد الرزاق عن ابن مسعود قال ما نسيت فيما نسيت عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه كان يسلم عن يمينه وعن شماله الحديث وأمثال هذا أيضا كثيرة للاتباع وسيأتي بعضها .

(الامر الثالث) أنه يجوز أن يكون تركها عمداً لا اعتقاده أنها ليست من السنن الاكيدة أو غير ذلك كما ترك جمع من الصحابة بعض سنن الصلاة كما في مسند أحمد وسنن ابن ماجه ومعاني الطحاوى بسند صحيح عن أبي موسى الاشعري قال صلى بنا على يوم الجمل صلاة ذكرنا صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاما أن نكون نسيناها وإما أن نكون تركناها عمداً يسلم على يمينه وعلى شماله (وفي الصحيح عن مطرف قال صليت أنا وعمران صلاة خلف على بن أبي طالب فكان إذا سجد كبر وإذا رفع كبر وإذا نهض من الركعتين كبر فلما سلم أخذ عمران بيدي فقال لقد صلى بنا هذا صلاة محمد صلى الله عليه وآله وسلم أو قال لقد ذكرنا هذا صلاة محمد صلى الله عليه وآله وسلم والمراد أنهم كانوا تركوا التكبير في الصلاة عند الانتقال كما في مسند أحمد عن مطرف قال قلت لعمران بن حصين يا أبا نجيد من أول من ترك التكبير قال عثمان بن عفان حين كبر وضف صوته (وفي معجم الطبراني عن أبي هريرة (أن أول من ترك التكبير معاوية) وفي الوسائل الى معرفة الاوائل للحافظ السيوطي (أول من ترك التكبير معاوية كان إذا قال سمع الله لمن حمده انحط الى السجود ولم يكبر) أسنده العسكري عن الشعبي وجمع بينهما بأن معاوية تركه بترك عثمان وترك عثمان أيضاً بعض أمور الحج وأمر بذلك فتبعه من الصحابة من تبعه ومثل أنس عن ذلك فأخبر بأن فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم خلافه ثم قال للسائل افعل كما يفعل أمراؤك الى غير هذا مما يكثر بتبعه ومع احتمال

هذا فلا يصلح الحديث لأن يتمسك به في رد سنة ثابتة عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بطريق التواتر .

(الوجه الرابع) وعلى فرض وجود ما ينفي هذه الاحتمالات كلها كما لو صرح أبو حميد بأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يضع يمينه على شماله فلا يكون نفيه حجة في ابطال ما ثبت عن غيره لما تقرر عند أهل الحديث والفقه والاصول أن المثبت مقدم على النافي ولو مع تساويهما فكيف وقد بلغ المثبتون حد التواتر المفيد للعلم القطعى .

قال البخارى فى مواضع من صحيحه وفى جزء رفع اليدين له إذا روى رجلان عن محدث قال أحدهما رأيت فعل وقال الآخر لم أره فالذى قال رأيت فعل فهو شاهد والذى قال لم يفعل فليس هو بشاهد لانه لم يحفظ الفعل وهكذا قال عبد الله بن الزبير كشاهدين شهدا أنى لفلان على فلان ألف درهم باقراره وشهد آخر أنه لم يقر بشئ فبعمل بقول الشاهدين ويسقط ما سواه وكذلك قال بلال رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى فى الكعبة وقال الفضل بن عباس لم يصل وأخذ الناس بقول بلال لأنه شاهد ولم ياتفتوا الى قول من قال لم يصل حين لم يحفظ اهـ

قلت وكذا قال أنس كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يرفع يديه فى شئ من دعائه الا فى الاستسقاء كما فى الصحيح وروى جماعة بلغوا حد التواتر أنهم رأوه يرفع يديه فى الدعاء فى مواضع متعددة كما بينته فى جزءه أفردته للكلام على رفع اليدين وأفرد لاحاديثه كل من الحافظين المنذرى والسيوطى جزاء مستقلا وقال والدانى مالك الاشجى صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلم يقنت وخلف أبى بكر فلم يقنت وخلف عمر فلم يقنت وخلف عثمان فلم يقنت وخلف على فلم يقنت كما فى سنن النسائى وروى جماعة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم والخلفاء الاربعة أنهم كانوا يقنتون وروى أبو

يصلى يستدرج الله موثقون عن شريح انه سأل عائشة أكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلي على الحصير فأتى سمعت في كتاب الله جعلنا جهنم للكافرين حصيرا قلت لم يكن يصلي عليه وصلاته على الحصير ثابتة كما في الصحيح وأنكرت أيضا أن يكون النبي صلى الله عليه وآله وسلم بال قائما وقالت من حدثكم فلا تصدقوه وروى حذيفة في الصحيح أنه صلى الله عليه وآله وسلم أتى سباطة قوم فبال قائما وأنكرت أيضا أن يكون النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال أن الميت يعذب بيكاه أهله عليه وإن يكن قال الشؤم في المرأة والدار والفرس وكله ثابت من طرق متعددة في الصحيح وغيره بل أنكرت الاسرام بحسده صلى الله عليه وآله وسلم مع مخالفة قولها لظاهر القرآن والسنة المتواترة وهكذا أنكر عمرو عثمان وابن مسعود وابن عباس وغيرهم أشياء ثابتة عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلم يلتفت أهل العلم في جميعها إلى قولهم إنما أخذوا بقول المثبتين . فان قيل إنما يقدم المثبت على النافي اذا كان بين خبريهما تعارض ولا تعارض بين فعلين كما في أحاديث الباب لاحتمال وقوعهما في حالين كما هو اختيار جماعة من أهل الاصول .

فلنا محل ذلك في الافعال التي لا تكون بيانات للاقوال وليس حديث الباب كذلك فانه وقع بيانا لقوله صلى الله عليه وآله وسلم صلوا كما رأيتموني أصلي وقد أخبر الجمهور أنهم رأوه يصلي واضعا يمينه على شماله . والمفروض أن أبا حميد خالفهم ونفى ذلك فيثبت حينئذ التعارض ويقدم المثبت على النافي .

(الوجه الخامس) وعلى تسليم عدم التعارض وحمل الفعلين على حالين في وقتين مختلفين فغايتة أن يفيد حصول الارسال منه صلى الله عليه وآله وسلم مرة من المرات وذلك لا يفيد مطلوب المنصب فيما يزعمه من كراهة الوضع وسنية الارسال إنما يفيد جواز الارسال وعدم وجوب الوضع كما ثبت عنه صلى الله عليه وآله وسلم أنه سلم مرة واحدة وصلى على المنبر وتكلم في الخطبة

وحمل أمانة بنت أبي العاص في الصلاة وفتح الباب لعائشة في الصلاة وفعل
أذن ابن عباس في الصلاة وقام عقب السلام وشرب قائما وبال قائما الى غير
ذلك من الأمور التي قصد بهارفع الحرج وبيان الجواز فلا يقول أحد إنهم امن
السنن الممدوب اليها وانما هي جائزة اذا وقعت اضرة أو على سبيل النذر
وكذلك الارسال ثم لا تنس أنه لم يقع شيء من هذا وانما ذكرناه فرضا
لقطع كل ما يمكن أن يتعاق به المبطون وبالله التوفيق .

(الوجه السادس) أنه لو جاز الاستدلال بحديث أبي حميد على نفى سنة
الوضع لجاز الاستدلال به على نفى سنة الدعاء والاستفتاح والذكر في الركوع وقول
ربنا لك الحمد عند الرفع منه والذكر بعده وتقديم الركبتين واليدين في
الهوى الى السجود والذكر والدعاء فيه والذكر في الرفع منه والتشهد الاول والتشهد
الاخير وتحريك السبابة فيه والدعاء بعده وغير ذلك فانه لم يتعرض لشي منها
في الرواية التي ذكرها المنتصب واختارها على غيرها فيجب عليه أن يثبت بها أن
النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يكبر حتى يقر كل عظم في موضعه ثم يقرأ
ولا يذكر الدعاء الوارد بطريق الاستفاضة عنه في الاستفتاح ثم يركع
حتى يعتدل ولا يذكر في ركوعه شيئا ثم يرفع فيقول سمع الله لمن حمده
فقط لا يزيد دعاء ربنا لك الحمد ولا يذكر بعده ما هو وارد عنه ثم يسجد فلا
يذكر ولا يدعو ثم يرفع رأسه فيجلس كذلك لا يذكر شيئا وهكذا اذا جلس
لا يتشهد سواء في الاول والاخير ثم يسلم من صلاته لأن هذا هو وصف أبي حميد
في الرواية التي ذكرها المنتصب ولا يقول أحد إن صلاة رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم كانت بهذه الصفة فان قال انما قصد أبو حميد وصف أفعاله
صلى الله عليه وآله وسلم في الصلاة دون الأقوال فلنا قد ذكر من الأقوال
التكبير والقراءة وهن الله لمن حمده وترك من الأفعال تقديم الركبتين على
اليدين عند الهوى الى السجود والتكبير عند الرفع منه الى القيام وترك رضع

اليدين على الركبتين عند التشهد وتحريك السبابة والاشارة بها عند النطق بالشهادة ثم انه قاصد لوصف صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهن كانت مشتملة على الاقوال والافعال فلما اقتصر عليها لما كان واصفا لصلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فان قل حذف هذه الاشياء وقم اختصارا منه أو من الرواة ليكونه معروفا من الاحاديث الاخرى فلما هذا هو المطلوب وكذلك وضع اليدين وقع اختصارا منه أو من الرواة لثبوته في أحاديث هي أقوى وأكثر من أحاديث تلك السنن المسكوت عنها في حديثه وبالله التوفيق

(الوجه السابع) أن أبا حميد ذكر في وصف صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رفع اليدين عند الركوع والرفع منه وعند القيام من الركعتين وذكر فيه جلسة الاستراحة والفرق بين حياة الجلوس الأول والجلوس للسلام والمنعصب لا يفعل في صلاته شيئا من هذا ولا يقول إنه من سنن الصلاة فاذا كان الحديث عنده حجة فهو ملزم بجميع ما فيه وإن كان بعضه حجة وبعضه ليس بحجة فهو تلاعب بالدين وخرق لاجماع المسلمين : (فان قال) قد أجبت عن رفع اليدين بأنه منسوخ وأن الدلائل على نسخه دارواه احمد وأبو داود والترمذي عن عبد الله بن مسعود (أنه قال لأصلي لكم صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلم يرفع يديه إلا مرة واحدة) واه ابن عدى والدارقطني والبيهقي من حديث محمد بن جابر عن حماد عن ابراهيم عن علقمة عن بلال بن رباح عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأبي بكر وعمر فلم يرفعوا أيديهم إلا عند الاستفتاح وهذا الحديث حسنه الترمذي وسحجه ابن حزم وقد قال ابراهيم النخعي للمغيرة حين قال له ان واثلا حدث أنه رأى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يرفع يديه اذا افتتح الصلاة واذا ركع واذا رفع رأسه من الركوع ان كان وأثلا رآه مرة يفعل ذلك فقد رآه عبد الله خمسين مرة لا يفعل ذلك وقد قال العيني وفي البدائع عن ابن عباس أنه قال العشرة الذين شهد لهم رسول الله صلى الله

(٣٣ - متون)

عليه وآله وسلم بالجنة ما كانوا يرفعون أيديهم الا في افتتاح الصلاة واخرج الطحاوى بإسناد صحيح عن مجاهد قال صليت خلف ابن عمر فلم يكن يرفع يديه الا في التكبيرة الأولى من الصلاة وأخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه عن مجاهد قال ما رأيت ابن عمر يرفع يديه الا في أول ما يفتتح الى غير ذلك مما ذكره العيني وغيره وقال ابن عبد البر كل من روى عنه ترك الرفع في الركوع والرفع منه روى عنه فعله الا ابن مسعود فأنت قد علمت أن القاتان بترك الرفع ما اعتمدوا الا على أن الاحاديث الكثيرة الواردة في الرفع منسوخة وجميع ما احتجوا به طعن فيه المخالفون هذا جواب المتعصب . فلتأهو جواب فاسد من وجوه .

(الوجه الاول) أن ما ذكره غير صحيح كما اعترف هو بذلك في آخر كلامه وان استعمل الكذب والخيانة في أوله كما ستعرفه .

أما حديث ابن مسعود الذي رواه احمد وابو داود والنسائي فقد ضعفه الشافعي وابن المبارك ويحيى بن آدم واحمد بن حنبل والبخاري وابو حاتم وابو دارد والدارقطني وابن حبان وجمهور أصحاب الحديث وليس ضعفه عندهم من قبل إسناده فان ظاهره الحسن أو الصحة ولذلك اعتبره الترمذي فحسنته وابن حزم فصحه ليردبه على من زعم وجوب الرفع عند الانتقال وانما ضعفه عندهم ناشى من جهة وهم راويه فيه .

فقد قال ابن أبي حاتم في العلل سألت ابي عن حديث يرواه الثوري عن عاصم بن كليب عن عبد الرحمن بن الاسود عن علقمة عن عبد الله أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قام فكبر فرفع يديه ثم لم يعد قال ابنى هذا يقال وهم فيه الثوري وروى هذا الحديث عن عاصم جماعة فقالوا كلهم إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم افتتح فرفع يديه ثم ركع فطبق وجعلهما بين ركبتيه ولم يقل أحد ما رواه الثوري اه .

وقال البخارى فى رفع اليدين بعد أن أورده بصيغة التمرىض قال احمد ابن حنبل عن يحيى بن آدم قال نظرت فى كتاب عبد الله بن ادريس عن عاصم ابن كليب ليس فيه ثم لم يعد فهذا أصح لان الكتاب احفظ عند أهل العلم لان الرجل يحدث بشئ ثم يرجع الى الكتاب فيكون كما فى الكتاب ثم أسند حديث التطبيق المتقدم ثم قال وهذا هو المحفوظ عند أهل النظر من حديث عبد الله ابن مسعود اهـ .

فمن أجل هذا قال الامام الشافعى فيما نقله البيهقى عنه أنه لم يثبت ولو ثبت لكان المثبت مقدما على الناقى .

وقال عبد الله بن المبارك لم يثبت عندى حديث ابن مسعود ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رفع يديه أول مرة ثم لم يرجع وقد ثبت حديث رفع اليدين كأننى أنظر الى النبى صلى الله عليه وآله وسلم وهو يرفع يديه فى الصلاة لكثرة الاحاديث وجودة الاسانيد أسنده عنه الترمذى والبيهقى فى سننهما وهذا لفظ البيهقى كلاهما من رواية سفيان بن عبد الملك عنه .

وقال ابو داود فى سننه هذا حديث مختصر من حديث طويل وليس هو بصحيح على هذا اللفظ اهـ يشير الى أن الصحيح فيه هو حديث التطبيق كما قال البخارى وأبو حاتم .

ونقل الحافظ فى التلخيص عن الدارقطى أنه قال لم يثبت وعن ابن حبان أنه قال فى كتاب الصلاة المفرد هذا أحسن خبر روى لاهل الكوفة فى نفى رفع اليدين فى الصلاة عند الركوع وعند الرفع منه وهو فى الحقيقة أضعف شئ يقول عليه لان له عللا تبطله

ونقل فى نصب الراية عن ابن القطان أنه قال هو عندى صحيح إلا قوله ثم لا يعود فقد قلوا إن وكيعا كان يقولها من قبل نفسه وكذا قال الدارقطى إنه صحيح الا هذه اللفظة اهـ

ونقل الزركشى فى تخريج أحاديث الشرح الكبير عن النووى أنه قال فى الخلاصة اتفقوا على ضعف هذا الحديث ثم تعقبه بقوله ونقل الاتفاق ليس بجيد فقد صححه ابن حزم والدارقطنى وابن القظان وغيرهم اهـ

قلت وإطلاق الزركشى القول بتصحيحه من الدارقطنى وابن القظان ليس بجيد أيضاً فقد علمت أنهما صححا أصله دون قوله ثم لم يعد رأيا ابن حزم فمسلم أنه صححه ولكنه اغتر بظاهر الاسناد كما سبق.

وأما حديث ابن مسعود المروى من طريق محمد بن جابر عن حماد عن إبراهيم عن علقمة عنه أنه صلى مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم رأى يحيى بكرو وعمر فلم يرفعوا الا فى الافتتاح فوضع ولا بد لأنه إذا كان الحفاظ وهو انثوري وهو ثقة حافظ فى قوله ثم لم يعد وأبرزوا لذلك دليلا قاطعا فكيف بمن زاد فيه أبا بكر وعمر الثابت عنهما أيضاً رفع اليدين وهو محمد بن جابر اليمامى الذى ضعفه ابن معين والنسائى والبخارى وقال أبو حاتم ساء حفظه فى الآخر وذهبت كتبه زاد الذهبى رآه وقال أحمد لا يحدث عنه إلا من هو شرمته وقال ابن حبان كان أعمى يلحق فى كتبه ما ليس من حديثه وبسرق ما ذكرك به فيحدث به ولهذا حكم ابن الجوزى بوضعه فأورده فى الموضوعات وقال آفته اليمامى وقال الدارقطنى عقب إخراج فى السنن تفرد به محمد بن جابر وكان ضعيفا عن حماد عن إبراهيم وغير حماد يرويه عن إبراهيم مرسل عن عبد الله من فعله غير مرفوع الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو الصواب ونقله عنه البيهقى فى سننه ثم قال وكذلك رواه حماد بن سلمة عن حماد بن أبى سليمان عن إبراهيم عن ابن مسعود مرسل موقوفا اهـ ومن هنا تعلم خيانة المتعصب وتدليس فى قوله عقب هذه الرواية وهذا الحديث حسنة الترمذى وصححه ابن حزم وذلك لم يقع منهما الا فى الرواية الاولى والله المستعان

وأما ما قاله إبراهيم النخعى للمغيرة حين حدثه بحديث وائل بن حجر فبكلام

لا يساوى سماعه كما قال الامام ابو بكر بن اسحاق فقد قال البيهقي في سنده
 أخبرنا ابو عبد الله الحافظ. انبانا أبو بكر بن اسحاق الفقيه. أنا محمد بن أحمد بن
 النضر ثناء معاوية بن عمرو ثناء زائدة عن حصين ح وأنبانا أبو بكر بن الحارث الفقيه
 أنبا على بن عمر الحافظ. أنبا الحسين بن اسماعيل وعثمان بن محمد بن جعفر
 قالوا ثناء يوسف بن موسى ثناء جرير عن حصين بن عبد الرحمن قال دخلنا على ابراهيم
 فحدثه عمرو بن مرة قال صلينا في مسجد الحضرميين فحدثني علقمة بن وائل عن
 أبيه أنه رأى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رفع يديه حين يفتح الصلاة وإذا
 ركع فقال ابراهيم ما أرى أباه رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلا ذلك
 اليوم الواحد أفحفظ ذلك وعبد الله لم يحفظ. ذلك منه ثم زال ابراهيم انما رفع
 اليدين عند افتتاح الصلاة قال أبو بكر بن اسحاق الفقيه هذه علة لا تساوى
 سماعها فان رفع اليدين قد صح عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثم عن
 الخلفاء الراشدين ثم عن الصحابة والتابعين وليس في نسيان عبد الله بن مسعود
 رفع اليدين ما يوجب أن هؤلاء الصحابة رضى الله عنهم لم يردوا النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم رفع يديه وقد نسي ابن مسعود من القرآن ما لم يختلف
 المسلمون فيه بعد وهو المعوذتان ونسى ما اتفق العلماء. كلهم على نسجه وتركه
 من التطبيق ونسى كيفية قيام اثنين خلف الامام ونسى ما لم يختلف العلماء فيه أن
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى الصبح يوم النحر في وقتها ونسى كيفية جمع
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم مرة ونسى ما لم يختلف العلماء فيه من وضع
 المرفق والساعد على الارض في السجود ونسى كيف كان يقرأ النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم وما خلق الذكر والانثى وإذا جاز على عبد الله أن ينسى مثل
 هذا في الصلاة خاصة كيف لا يجوز له في رفع اليدين اه وكذلك رد هذا الكلام على
 النخعي أبو عبد الله البخاري فقال في رفع اليدين وهذا ظن منه لقوله فعلة مرة مع
 أن وائلا ذكر أنه رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه غير مرة يرفعون ايديهم

ولا يحتاج وأبل إلى الظنون لأن معاينته أكثر من حسابان غيره قال وقد بينه زائدة فقال حدثنا عاصم ثنا أي أن وائل بن حجر أخبره قال قلت لا تنظرن إلى صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كيف صلى فكبر ورفع يديه فلما ركع رفع يديه فلما رفع رأسه رفع يديه يمثلها ثم أنيت بعد ذلك في زمان فيه برد فأريت الناس عليهم الثياب تحرك أيديهم تحت الثياب فهذا وائل بين في حديثه أنه رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه يرفعون أيديهم مرة بعد مرة اه وكذلك رده على النخعي الامام الشافعي فقال الاولى أن يؤخذ بقول وائل لانه صحابي جليل فكيف يرد حديثه بقول رجل من هو دونه خصوصاً وقد رواه معه عدد كثير

وأما ما نقله العيني عن صاحب البدايع من أن ابن عباس قال إن العشرة الذين شهد لهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالجنة ما كانوا يرفعون أيديهم إلا في افتتاح الصلاة فمن تحويف الغالين والكاذب المبطلين التي لا أصل لها ولا اعتماد فقد قال جمع من الحفاظ كابن منده والحاكم والبيهقي إن من رواه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم العشرة المشهود لهم بالجنة وقال البخاري في رفع اليدين قال الحسن وحيد بن هلال كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يرفعون أيديهم لم يمضن أحداً من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم دون أحد ولم يثبت عند أهل العلم عن أحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه لم يرفع يديه ثم بعد ذلك أسند هذين الاثرين فقال حدثني مسدد قال أنبأنا يزيد بن زريع عن سعيد عن قتادة عن الحسن قال (كان أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم كانوا أيديهم المرواح يرفعونها إذا ركعوا وإذا رفعوا رؤسهم) وقال حدثنا موسى بن اسماعيل حدثنا أبو هلال عن حميد بن هلال قال (كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا صلوا كانت أيديهم حيال آذانهم كانوا المرواح).

قال البخارى ولم يثبت عند أهل النظر من أدركنا من أهل الحجاز وأهل العراق منهم عبدالله بن الزبير يعنى شيخه الحميدى وعلى بن عبدالله يعنى ابن المدينى ويحيى بن معين واحمد بن حنبل وإسحاق بن راهوية وهؤلاء أهل العلم من بين أهل زمانهم فلم يثبت عند أحد منهم علم فى ترك رفع الأيدي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا عن أحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنهم لم يرفع يديه اهـ

وقال البيهقى فى سننه أخبرنا محمد بن عبدالله حدثنى محمد بن صالح ثابطة وبى ابن يوسف الأخرم ثنا الحسن بن عيسى أنبأنا ابن المبارك ثنا عبد الملك بن أبى سليمان عن سعيد بن جبيرة أنه سئل عن رفع اليدين فى الصلاة فقال هو شىء يزين به الرجل صلاته كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يرفعون أيديهم فى الافتتاح وعند الركوع وإذا رفعوا رؤسهم فهو هؤلاء ثلاث من التابعين يخبرون عن جميع الصحابة أنهم كانوا يرفعون أيديهم وهؤلاء ثلاثة من كبار حفاظ الحديث يصرحون أن الرفع وارد عن العشرة وهؤلاء أئمة الحديث يخبرون أن عدم الرفع لم يثبت عن أحد من الصحابة فمن أين لصاحب البدائع ما نقله عن ابن عباس أن العشرة كانوا لا يرفعون ثم إننا قد وجدنا الرواية بالرفع عن الخلفاء الأربعة منهم .

قال البيهقى فى سننه أخبرنا أبو عبد الله الحافظ ثنا أبو عبد الله محمد بن عبدالله الصفار الزاهد إملاءً من أصل كتابه قل قال أبو اسماعيل محمد بن اسماعيل السلى صليت خلف أبى النعمان محمد بن الفضل فرفع يديه حين افتتح الصلاة وحين ركع وحين رفع رأسه من الركوع فسألته عن ذلك فقال صليت خلف حماد بن زيد فرفع يديه حين افتتح الصلاة وحين ركع وحين رفع رأسه من الركوع فسألته عن ذلك فقال صليت خلف أيوب السختياني فكان يرفع يديه إذا افتتح الصلاة وإذا ركع وإذا رفع رأسه من الركوع فسألته

فقال رأيت عطاء بن أبي رباح يرفع يديه إذا افتتح الصلاة وإذا ركع وإذا رفع رأسه من الركوع فسأله فقال صليت خلف عبدالله بن الزبير فكان يرفع يديه إذا افتتح الصلاة وإذا ركع وإذا رفع رأسه من الركوع فسأله فقال عبدالله بن الزبير صليت خلف أبي بكر الصديق رضي الله عنه فكان يرفع يديه إذا افتتح الصلاة وإذا ركع وإذا رفع رأسه من الركوع وقال أبو بكر صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فكان يرفع يديه إذا افتتح الصلاة وإذا ركع وإذا رفع رأسه من الركوع قال البيهقي رواه ثقات قال وأخبرنا أبو عبدالله الحافظ ثنا الامام أبو بكر احمد بن اسحاق بن أيوب ثنا محمد بن صالح ابن عبدالله أبو جعفر الكياني الحافظ ثنا سلمة بن شبيب قال سمعت عبدالرزاق يقول أخذ أهل مكة الصلاة من ابن جريج وأخذ ابن جريج من عطاء وأخذ عطاء من ابن الزبير وأخذ ابن الزبير من أبي بكر الصديق رضي الله عنه وأخذ أبو بكر من النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال سلمة وحدثنا احمد بن حنبل عن عبد الرزاق وزاد فيه وأخذ النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن جبريل عليه السلام وأخذ جبريل عن الله تبارك وتعالى قال عبدالرزاق فكان ابن جريج يرفع يديه وقال البيهقي أخبرنا أبو عبدالله الحافظ قال أنبأنا أبو جعفر احمد بن عبيد الحافظ وأبو القاسم عبدالرحمن بن الحسن الاسديان قال ثنا ابراهيم بن الحسن الهمداني ثنا آدم بن أبي إياس ثنا شعبة ثنا الحكم قال رأيت طاوسا كبيرا فرفع يديه حذو منكبيه عند التكبير وعند ركوعه وعند رفعه رأسه من الركوع فسألت رجلا من أصحابه فقال انه يحدث به عن ابن عمر عن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال الحكم فالحديثان كلاهما محفوظان عن ابن عمر عن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وابن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فان ابن عمر رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فعله ورأى أباه فعله ورواه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وكذلك قال البخاري في رفع اليدين أنه ورد عن

عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، وأخرج البيهقي في الخلافيات من طريق سليمان بن كيسان المديني عن عبد الله بن القاسم قال بينما الناس يصلون في المسجد إذ خرج عليهم عمر فقال أقبلوا على بوجوهكم أصلي بكم صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فرفع يديه حتى حاذى بهما منكبيه ثم كبر ثم ركع ثم فعل مثل ذلك حين رفع فقلوا هكذا كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلي بنا .

وأخرج الدارقطني في غرائب مالك من طريق خلف بن أيوب عن مالك عن الزهري عن سالم عن أبيه عن عمر قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فذكره .

وأخرج فيه عن سعيد بن المسيب قال رأيت عمر يرفع يديه حذو منكبيه إذا افتتح الصلاة وإذا ركع وإذا رفع رأسه من الركوع .

وأخرج الطبراني في الأوسط من حديث أنس بن مالك قال صليت وراء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأبي بكر وعمر كلهم كان يرفع يديه إذا افتتح الصلاة وإذا كبر وإذا رفع رأسه يكبر للجدود .

وأخرج أحمد والبخاري في رفع اليدين وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه والطحاوي والبيهقي من رواية عبد الرحمن الاعرج عن عبيد الله بن أبي رافع عن علي عليه السلام قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا قام إلى الصلاة المكتوبة كبر ورفع يديه حتى يكونا حذو منكبيه وإذا أراد أن يركع فعل مثل ذلك وإذا قام من السجدة فعل مثل ذلك وقال الترمذي حدث حسن صحيح . وصححه أيضاً أحمد فيها حكاه عنه الحلال .

وأخرج ابن حزم في المحلى من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج قال قالت له طاء رأيتك تكبر بيدك حين تستفتح وحين تركع وحين ترفع رأسك من الركعة وحين ترفع رأسك من السجدة الأولى ومن الآخرة وحين تستوي من (٣٤ - متون)

مثنى قال أجل قلت تخلف باليدين الاذنين قال لا قد بلغنى ذلك عن عثمان أنه كان يخلف يديه أذنيه . قال ابن جريج قلت لعطاء وفي التطوع من التكبير باليدين قال نعم في كل صلاة .

فهذه الرواية عن الخلفاء الاربعة بالرفع في مواضع الانتقال وكذلك ابن عباس الذى نسبوا اليه هذا القول كان يرفع يديه .

ففى رفع اليدين للبخارى حدثنا مالك بن اسماعيل ثنا شريك عن ليث عن عطاء قال رأيت ابن عباس وابن الزبير وأبا سعيد الخدرى وجابرأ رضى الله عنهم يرفعون أيديهم إذا افتتحوا الصلاة وإذا ركعوا .

وقال فيه أيضاً حدثنا مسدد ثنا هشيم عن أبى جرة قال رأيت ابن عباس يرفع يديه إذا كبر وإذا رفع رأسه من الركوع .

وقال فى موضع آخر منه حدثنا محمد بن مقاتل أنبأنا عبد الله عن ابن جريج قال أخبرنى الحسن بن مسلم أنه سمع طاووساً يسأل عن رفع اليدين فقال رأيت عبد الله وعبد الله وعبد الله يرفعون أيديهم . فعبد الله بن عمر وعبد الله بن عباس وعبد الله بن الزبير .

وقال ابن ماجه ثنا أيوب بن محمد الهاشمى ثنا عمر بن رباح عن عبد الله بن طاووس عن أبيه عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يرفع يديه عند كل تكبيرة .

وأخرج أبو داود قال حدثنا قتيبة بن سعيد ثنا ابن لهيعة عن أبى هبيرة عن ميمون المسكى أنه رأى عبد الله بن الزبير وصلى بهم فيشير بكفيه حين يقوم وحين يركع وحين يسجد وحين ينهض للقيام فيقوم فيشير يديه . فانطلقت الى ابن عباس فقلت انى رأيت ابن الزبير صلى صلاة لم أر أحداً يصليها فوصفت له هذه الاشارة فقال إن أحببت أن تنظر الى صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاقند بصلاة عبد الله بن الزبير .

قلت وفي هذه الرواية رفع زائد على ما أخذ به الجمهور وهو الرفع عند القيام إلى الثانية والرابعة ولعل ذلك هو محل استغراب ميمون المكي كما استغربه النضر بن كثير من عبد الله بن طاووس فأخرج أبو داود والدولابي في الكنى عن المنائي وابن حزم في المحلى عنه قال صلى إلى جنبى عبد الله بن طاووس في مسجد الخيف فكان إذا سجد السجدة الأولى فرفع رأسه منها رفع يديه تلقاء وجهه فأنكرت ذلك فقالت لوهيب بن خالد فقال لوهيب بن خالد تصنع شيئاً لم أر أحداً يصنعه فقال ابن طاووس رأيت أباى يصنعه وقال ابن رأيت ابن عباس يصنعه ولا أعلم إلا أنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصنعها وقد تقدم الرفع في هذا الموضع في حديث على عليه السلام وورد في أحاديث أخرى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم من حديث وائل بن حجر ومالك بن الحويرث وأنس بن مالك وبها أخذ مولانا الولد رضى الله عنه فإنه يرفع عند القيام إلى الثانية والرابعة أيضاً وأمر بذلك أصحابه وبه أخذ جماعة من السلف وهو رواية عن أحد وقال الخطابي إذا صح الحديث فالقول به واجب ونصره ابن حزم في المحلى وغيره وأما قول مجاهد أنه صلى خاف ابن عمر فلم يكن يرفع يديه إلا في التكبيرة الأولى فضعيف وهما رضى بروايته ورواية غيره عن ابن عمر أنه كان يرفع يديه بل كان يرمى بالحصى من لا يرفع يديه فقد قال البخارى حدثنا الحميد بن أنباط الوليد بن مسلم قال سمعت زيد بن واقد يحدث عن نافع أن ابن عمر رضى الله عنهم ما كان إذا رأى رجلاً لا يرفع يديه إذا ركع وإذا رفع رماه بالحصى .

وقال الدارقطنى في سننه ثنا أبو بكر النيسابورى ثنا عيسى بن أبى عمران ثنا الوليد بن مسلم ثنا زيد بن واقد عن نافع قال كان ابن عمر إذا رأى رجلاً يصلى لا يرفع يديه كلما خفض ورفع حصبه حتى يرفع. وقد أورد البخارى أثر مجاهد بصيغة انتمريض فقال في رفع اليدين ويروى عن أبى بكر بن

عياش عن حصين عن مجاهد أنه لم ير ابن عمر رفع يديه إلا في أول التكبير وروى عنه أهل العلم أنه لم يحفظ من ابن عمر إلا أن يكون سها كما يسهو الرجل في الصلاة في الشيء بعد الشيء كما أن أصحاب محمد صلى الله عليه وآله وسلم ربما يسون في الصلاة فيسلمون في الركعتين وفي الثلاث ألا ترى أن ابن عمر كان يرمى من لا يرفع يديه بالخصى فكيف ترك ابن عمر شيئا يأمر به غيره وقد رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فعله قال يحيى بن معين حديث أبي بكر عن حصين إنما هو توهم منه لا أصل له قال البخاري ولو تحقق حديث مجاهد أنه لم ير ابن عمر رفع يديه لكان حديث طاووس وسالم وفافع ومحارب بن دثار وأبي الزبير حين رأوه أولى لأن ابن عمر رواه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فلم يكن يخالف الرسول مع ما رواه أهل العلم من أهل مكة والمدينة واليمن والعراق يرفع يديه اهـ

وقال البيهقي في المعرفة قال البخاري : أبو بكر بن عياش اختلط بآخرته وقد رواه الربيع وليث وطاووس ونافع وأبو الزبير ومحارب بن دثار وغيرهم قالوا . رأينا ابن عمر يرفع يديه إذا كبر وإذا رفع وكان يرويه أبو بكر قديما عن حصين عن إبراهيم عن ابن مسعود مرسل موقوفان بن مسعود كان يرفع يديه إذا افتتح الصلاة ثم لا يرفعهما بعد وهذا هو المحفوظ عن أبي بكر بن عياش والاول خطأ فاحش لمخالفته الثقات عن ابن عمر اهـ

وقال الحافظ أثر مجاهد مطعون في اسناده لأن أبا بكر بن عياش راويه ساه حفظه بآخرته وعلى تقدير صحته فقد أثبت ذلك سالم ونافع وغيرهما عنه والعدد الكثير أولى من واحد لاسيما وهم مثبتون وهو نافع مع أن الجمع بين الروايتين ممكن وهو أنه لم يكن يراه واجبا ففعله تارة وتركه أخرى ومما يدل على ضعفه ما رواه البخاري في رفع اليدين عن ابن عمر أنه كان إذا رأى رجلا لا يرفع يديه إذا ركع وإذا رفع رماه بالخصى.

قلت وما يدل على ضعفه أيضا ثبوت الرفع عن جاهد نفسه لما ذكره البخارى فى رفع اليدين والبيهقى فى السنن وابن حزم فى المحلى وابن عبد البر فى الاستذكار والخطابى فى معالم السنن وغيرهم بل صرح الحافظ فى التلخيص بأن حديث ابن عمر هذا مقلوب موضوع أما الرواية عن ابن عمر بالرفع فثابتة فى الموطأ والصحيحين والسنن والمسند وغيرها من طرق متعددة فلا حاجة الى الاطالة بذكرها والله الموفق .

(فائدة) تقدم عن سعيد بن جبير أنه قال فى الرفع هو شيء يزين به الرجل صلاته ولعل هذا الاثر هو مستند ما ذكره الثعالبى فى تفسيره عن التوخى القاضى أنه قال فى قوله تعالى (خذوا زينتكم عند كل مسجد) ان المراد بالزينة رفع اليدين فى الصلاة وهو تفسير غريب وفى تقابله وهو أغرب منه ما ذكره صاحب السكز الممدنون والفلك المشحون قال وفقت على كتاب لبعض الحنفية ذكر فيه مسائل الخلاف ومن عجائب ما فيه الاستدلال على ترك رفع اليدين فى الانتقالات بقوله تعالى الى (ألم تر الى الذين قيل لهم كفوا أيديكم وأقيموا الصلاة) اهـ

قلت وكذا ذكر عياض أن ابن القصار من المالكية استدلل بها على ذلك أيضا كما استدلل بها بعض من انتصر لسنة القبض وهو استدلال غريب بل باطل فان الآية فى واد وما استدلوا له فى واد

(الوجه الثانى) أنه على فرض ثبوت ما ذكره فلا يكون دليلا على النسخ لأنه ليس من طرق ثبوته المقررة عند أهل العلم بالحديث والفقه والأصول كما ستعرفه . وأيضا لو ثبت النسخ بمثل هذا لكان أكثر الشريعة منسوخا فانه قل أن توجد مسألة ليس فيها مثل هذا الخلاف بين الصحابة ولا انعكس الحال أيضا على مدعى النسخ فيقال قد ثبت الرفع برواية عدد التواتر من الصحابة ولم يخالف فيه إلا ابن مسعود وذلك يدل على أن ما هو متمسك به منسوخ

ولم يطلع هو على نسخة كما لم يطلع على نسخ النظيف فدام على فعله ويستجبل عادة أن ينسخ حكم فيجمله جميع الصحابة الذين منهم الخلفاء الاربعة ويعرفه ابن مسعود وحده بخديته هو المنسوخ .

(الوجه الثالث) أن من عدا ابن مسعود من الصحابة قد أجمعوا على رفع الدين كما قال البخارى والبيهقى وابن حزم وابن عبد البر وغيرهم من الحفاظ ولم يكن الصحابة ليجمعوا على أمر إلا وقد فارقوا عليه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثم عمل به من بعدهم جميع علماء الامصار من التابعين فمن بعدهم لم يخالف فيه إلا نفر قليلون لشبهة ضحيقة لا يلتفت اليها ولا يعول على مثالها وما كان أئمة المسلمين كسلفهم الصحابة ليجمعوا على الاخذ بمنسوخ حديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وترك ما نسخته .

(الوجه الرابع) أنه يلزم عليه أن يثبت الامام ترك العمل بالناسخ والاخذ بالناسخ الذى لا يقول به مسلم فان رفع الدين وإن روى عن ابن القاسم تركه فقد روى فعله عنه جمهور أصحابه كابن وهب وأشهب وأبى مصعب والوليد بن مسلم وسعيد بن أبى مرجم وابن عبد الحكم وغيرهم وحزم به عنه الترمذى وغيره ~~على~~ قال محمد بن عبد الحكم لم يرو واحد عن مالك ترك الرفع فى الركوع والرفع منه إلا ابن القاسم وكذا قال ابن عبد البر وزاد أنه لم يزل مالك يقبض ويرفع إلى أن اتى الله وقال ابن حزم هو رواية أشهب وابن وهب وأبى مصعب وغيرهم عن مالك أنه كان يفعله ويفتى به وهو الذى صححه ابن العربى ورجحه اللخمي وشهره عياض والقرطبي وقال إنه مشهور مذهب مالك وهو آخر أقواله وأصحابها وكذا قال الخطاى فى معالم السنن واستظهره خليل فى التوضيح وقال الخافظ لا نعلم للمالكية متمسكا إلا رواية ابن القاسم وقال ابن حزم لا نعلم لرواية ابن القاسم عن مالك وجها أصلا ولا تدلعا بشئ من الروايات ولا قائلا بهامن الصحابة ولا من التابعين .

(الوجه الخامس) أنه ورد التصريح بعدم نسخ الحديث وهو النص المقاطع
كل شبهة فأخرج البيهقي من طريق موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر قال
كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا افتتح الصلاة رفع يديه وإذا
ركع وإذا رفع رأسه من الركوع وكان لا يفعل ذلك في السجود فما زالت
تلك صلاته حتى لقي الله تعالى

وقال ابن القيم في الهدى النبوى روى عنه صلى الله عليه وآله وسلم الرفع
في المواطن الثلاثة نحو من ثلاثين نفسا وانفق على روايتها العشرة ولم يثبت
عنه خلاف ذلك بل كان ذلك هديه إلى أن فارق الدنيا اهـ .

فبان من هذا كله بطلان ما تمسك به من نسخ الرفع وأنه لا صارف عن
العمل به فهو ملزم بالاختصاص بما دل عليه الحديث من سنة الرفع صراحة كما أراد
أن يجعل سكوت الراوى عن الوضع دليلا على سنية الإرسال ثم هذا جوابه
عن الرفع مع فساده وبطلانه فإين جوابه عما ذكره من السنين الأخرى
وجيئة نلو ذكر وضع اليمين على الشمال في جميع روايات حديث أبي حميد
لرده كما فعل في الأحاديث السابقة وكما رد هذه السنين بلا دليل فالتة المستعان .
(فصل) وأما تعلقه بقول أبي حميد في هذه الرواية ثم يكبر حتى يقر كل
عظم في موضعه وأن هذا هو الإرسال بعينه لا ينافى فيه إلا مجنون فتعلق
باطل من وجوه

(الوجه الاول) ما قدمناه في سرد أحاديث الباب من أن هذه الزيادة دلالة
ظاهرة على وضع اليمين على الشمال وذلك أن القيام أول الصلاة ليس محلا
للنص على الاعتدال لأن المصلى سيعتدل فيه طول قراءة الفاتحة والسورة
كما أنه ليس محلا للنص على الإرسال حتى يقر كل عظم في موضعه لانه لو
كان مرسلا لكان الحال بالضرورة يقتضى ذلك طول قيامه في الصلاة فالنص
على هذا من الخبر الذى لا بعده النجاة كلاما بل الصحاح أراد به إفادة حكم زائد

وهو أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن يضع يمينه على شماله عقب طرح اليدين من الرفع مباشرة كما هو مذهب جماعة بل كان يرسلهما حتى يقر كل عظم في موضعه ثم بعد ذلك يضعهما كما هو مذهب آخرين ويؤيد هذا رواية ابن حزم عن أبي حميد أنه قال ثم يضع يمينه على شماله وما ذكره أبوطالب المديني في القوت من قوله رويانا عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه كان إذا كبر رفع يديه فإذا أراد أن يقرأ وضع اليمين على اليسرى وهذا واضح وضوح الشمس في رابعة النهار فالمحمل للصحابي الاخبار بما لا فائدة فيه وما هو من باب السماء فوقنا . هو المجنون وضم إلى جنونه بلادة وغباوة .

(الوجه الثاني) أنه لو لم يكن الحديث ظاهرا في هذا لكان حمله عليه واجبا لوجوب الجمع بين الاحاديث ثم هو ليس فيه أنه كان لا يقبض بيد أن يستقر كل عظم في موضعه فهو محمول على أنه يقبض بعد ذلك كما وقع هذا في كثير من الاحاديث .

(الوجه الثالث) أن هذه الزيادة انفرد بها عبد الحميد بن جعفر فان الحديث رواه عن أبي حميد عباس بن سهل ومحمد بن عمرو بن عطاء فالاول لم يذكرها في جميع الروايات عنه والثاني رواه عنه محمد بن عمرو بن حاحله وعبد الحميد بن جعفر فالاول لم يذكرها في جميع الروايات عنه والثاني إنما ذكرها في رواية أبي عاصم الضحاك بن مخلد عنه والافند رواه عنه يحيى بن سعيد وأبو أسامة بدونها أيضا كما تتبعناه من طرق الحديث في المسند والصحيح والسنن الاربعة ورفع اليدين للبخاري ومعاني الآثار للطحاوي وسنن البيهقي والمتنقي لابن الجارود والسنن للدارمي والمجلي لابن حزم وغيرها ثم وجدت البيهقي في بعض الابواب من سننه نص على انفرد عبد الحميد بن جعفر بها ومن أدلة المتعصب التي بنى عليها رسالته عدم قبول الزيادة لانه رد ما زاده نحو ثلاثين صحابيا على أبي حميد

الساعدي فكيف يقبل مازاده عبد الحميد بن جعفر على سائر رواة الحديث ولو شئنا أن نقبع طريقته لقلنا إن عبد الحميد بن جعفر قال فيه ابن حبان ربما أخطأ وقال أبو حاتم لا يحتاج به وضعفه سفيان فهذه الزيادة مما وهم فيه ويدل على وهمه فيها عدم تثبته في ذكرها كل مرة وكون التنصيص على الاعتدال في أول القيام غير معقول لأنه ضروري وكون الرواة خالفوه فنصوا عليه عند القيام من الركوع المحتمل لعدم الاعتدال فالمستدل بهذه الزيادة مع ما فيها والمجنون (فصل) قال المنعصب وإذا قال قائل إن الحديث المذكور يدل على الإرسال

أولا ولا يمكن أن يكون بعد الإرسال يقبض فالجواب أن هذا إجمال في محل البيان والتفصيل يحتاج إلى وحى يسفر عنه ولم يقل أحد من أهل المذاهب الأربعة بالإرسال أولا حتى يقر كل عضو في محله ثم يقبض بعد ذلك ولو كان كما قال كان هو أولى شيء بالبيان لما فيه من الغرابة فيدينه الصحابي المتعرض لبيان وصف صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وكشفها لأصحابه ولو كان الصحابي تاركا لينوه له وقالوا له أخطأت تركت كذا ولم يقرؤا له بأنه هو أعلمهم بصلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقد نص العلماء على أن السكوت

في معرض البيان يفيد الحصر اهـ

أقول هذا أعظم دليل على ما قدمته من أن هذا الرجل يسمع أو يرى في كتب العلم ألفاظا لا يفهمها فيدفعها تبجيها وإظهاراً للعلم في غير ما وضعت له وفي موضع لا يبقى لها معنى معه فإن قوله فالجواب أن هذا إجمال في محل البيان والتفصيل يحتاج إلى وحى يسفر عنه كلام لا وجه لذكره هنا ولا معنى له أصلا فإن الإجمال والبيان يتعلقان بالخطاب بالعبادة وهو خاص بالشارع فهو الذي يرد عنه الإجمال مرة والبيان أخرى وليس بيد غيره إجمال ولا بيان إنما حسبه نقل ما حضره منهما فالصلاة قد بينها النبي صلى الله عليه وآله وسلم أتم بيان وأكمله كما أمره الله تعالى وأراه إياه فما أتى في نقل بعض الرواة عنه

من إجمال فيها فهو من تفصير ذلك الراوى فى الاداء والتبليغ إما لنسيانته أو انتهاء علمه إلى ما بلغه أو غير ذلك من الاسباب التى قلناها فليس هو من باب الاجمال ولا من باب البيان إنما هو من باب حفظ المنقول وضبطه وحسن التبليغ فيه ثم إن قوله يحتاج إلى وحى يسفر عنه كلام فى غاية السقوط فإن أباه حميد لم يكن رسولا حتى يتوقف إجماله على وحى يرد عنه مرة أخرى يسفر عن ذلك الإجمال وإن سلمنا تسمية تفصير أبى حميد فى وصف الصلاة ونسيانته بعض ما حفظه غيره إجمالا يحتاج إلى وحى يسفر عنه وقلنا أن مراد المتعصب به وحى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقد ورد ذلك الوحى من طريق ثلاثين صحابيا أحدهم أبو حميد فى بعض الروايات وأسفر عن الإجمال الواقع منه فى هذه الرواية رأى المتعصب ذلك الوحى المسفر عن إجمال أبى حميد فى الموطأ والصحيحين والسنن وغيرها وخطه يمينه فى رسالته ولعب به كما اقتضاه ورعه ودينه وزينه له هواه وعناده .

وكذلك قوله وقد نص العلماء على أن السكوت فى معرض البيان يفيد الحصر فإنه أشد فى السقوط وأبلغ فى السخافة مما قبله ولقد أعاد الله العلماء أن ينطقوا بمثله فإنه من المحال الذى لا ينطق به عاقل فضلا عن فاضل إذ المبين هو النبى صلى الله عليه وآله وسلم فالسكوت لا يخلو أن يكون منه فى حال البيان أو من غيره والثانى غير جائز لأنه لا مشرع معه حتى يوافق بسكوته فوجب أن يكون السكوت منه وحده ثم البيان منه لا يخلو أيضا أن يكون بالفعل أو بالقول فإن كان الاول فكل فعله مقرون منه بالسكوت عليه إذ لا يتصور أن يفعل فعلا وينتقض بقوله فى حال فعله وإن كان البيان بالقول فمقتضاه أن يكون ساكتا فى حال نطقه بالقول ليفيد أنه أراد الحصر بسكوته حال نطقه وهو محال فانظر ما ينطق به هذا الرجل الذى يزعم أن علمه طبق ما بين السماء والأرض وأنه أعلم من مالك ثم احكم على عقله بما تشاء والعلماء إنما نصوا

على أن الافتصار في معرض البيان يؤذن بالحصر وهو كلام معقول لا محال فيه والله يستعزنا ويحمينا من الوقوع في مثل هذا بمنه وفضله آمين

(فصل) وأما قوله ولم يقل أحد من أهل المذاهب الأربعة بالارسال أو لاحقاً يقر كل عضو في موضعه ثم يقبض بعد ذلك فمن جهله أو تجاهله وتدليسه فأن في كل من كتب الثناغية والخفية والحنايلة حكاية الخلاف في هذه المسألة وفي كل مذهب منها قولان قول أنه يضع عقبيه على اليدين من الرفع وقول أنه يرسل حتى يقر كل عضو موضعه بل وحتى ينتهي من دعاء الاستفتاح ثم يضع عند الشروع في القراءة بل هذا منصوص في كتب التصوف المتداولة كالقوت لآبي طالب المكي والاحياء لآبي حامد الغزالي .

قال أبو طالب المكي في القوت في وصف الصلاة ثم يكبر ويرسلهما بالارسال خفيفاً رقيقاً ويكون إرساله يديه مع آخر التكبير لا يرسلهما قبل انقضاء التكبير ولا يرفعهما بعد الفراغ من التكبير ثم يستأنف وضع اليمين على الشمال بعد الإرسال روينا عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه كان إذا كبر أرسل يديه فإذا أراد أن يقرأ وضع اليمين على اليسرى اهـ

وقال الغزالي في الاحياء وإذا استقرت اليدين مفرهما ابتدأ التكبير مع إرسالهما وإحضار النية ثم يضع اليدين على ما فوق الصرة تحت الصدر ويضع اليمين على اليسرى أكراماً لليمين بأن تكون محمولة وينشر المسبحة والوسطى من اليمنى على طول الساعد ويقبض بالابهام والخنصر والبصير على كوع اليسرى قل وقد روي وضع اليدين على الأخرى في صورة العقد ثم قال بعد ذكر كيفية رفع اليدين ويرسلهما إرسالاً خفيفاً رقيقاً ويستأنف وضع اليدين على الشمال بعد الإرسال وفي بعض الروايات أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا كبر أرسل يديه وإذا أراد أن يقرأ وضع اليمين على اليسرى فإن صح هذا فهو مما ذكرناه اهـ

وقال في الوجيز ثم اذا أرسل يديه وضع اليمنى على كوع اليسرى تحت صدره اه
قال الرافعي في شرحه ولك أن تبحث في لفظ الارسال الذي أطلقه في
هذه السنة وتقول كيف يفعل المصلي بعد رفع اليدين عند التكبير أيدي يديه
كما يفعل الشيعة في دوام القيام ثم يضمهما الى الصدر أم يحطهما ويضمهما الى
الصدر من غير أن يدلّهما والجواب أن المصنف ذكر في الاحياء أنه لا يفيض
يديه يميناً وشمالاً اذا فرغ من التكبير لكن يرسلهما إرسالاً خفيفاً رقيقاً ثم
يستأنف وضع اليمنى على الشمال قال وفي بعض الاخبار أنه كان يرسل يديه فاذا أراد
أن يقرأ وضع اليمنى على اليسرى فهذا ظاهر أنه يدلّ ثم يضمهما الى الصدر
وقال صاحب التهذيب وغيره المصلي بعد الفراغ من التكبير يجمع بين يديه
وهذا يشعر بالاحتمال الثاني اه

قل الزوى في الروضة والأصح ما في الاحياء اه

وقال في شرح المذهب قال أصحابنا السنة أن يحط يديه بعد التكبير ويضع
اليمنى على اليسرى قال الرافعي واختلفوا في أنه اذا أرسل يديه هل يرسلهما
إرسالاً بايعاً ثم يستأنف رفعهما الى تحت صدره ووضع اليمنى على اليسرى
أم يرسلهما إرسالاً خفيفاً الى تحت صدره فقط ثم يضع ؟ . قلت الثاني أصح
وبه قطع الغزالي في تدريبه وجزم في الخلاصة بالاول اه .

وقال أيضاً في شرح مسلم في باب رفع اليدين والأصح أنه اذا أرسلهما
أرسلهما إرسالاً خفيفاً الى تحت صدره فقط ثم يضع اليدين على اليسار
وقيل يرسلهما إرسالاً بايعاً ثم يستأنف رفعهما الى تحت صدره اه

وقل البابر في شرح الهداية ثم الاعتماد سنة القيام عند أبي حنيفة وأبي
يوسف وعن محمد أنه سنة القراءة وثمرته تظهر في المصلي بعد التكبير فعندهما
لا يرسل حالة الثناء وعند محمد يرسل فاذا أخذ في القراءة اعتمد والاصل أن
كل قيام فيه ذكر مسنون يعتمد فيه وإلا فلا اه

وقال الطحطاوى فى الدر المختار عطفًا على السنن ووضع الرجل يمينه على يساره تحت سترته آخذًا رسغها مختصره وإبهامه كما فرغ من التكبير بلا إرسال فى الأصح وهو سنة قيامه

وكتب ابن عابدين فى رد المحتار على قوله بلا إرسال هو ظاهر الرواية وزوى عن محمد فى النوادر أنه يرساهما حالة الثناء فإذا فرغ منه يضع بناء على أن الوضع سنة القيام الذى له قرار فى ظاهر المذهب وسنة القراءة عند محمد اه
وقال القارى فى المرفأة فى الكلام على حديث وائل بن حجر أنه رأى النبى صلى الله عليه وآله وسلم حين دخل فى الصلاة كبر ثم التحف بثوبه ثم وضع يده اليمنى على اليسرى مانصه والظاهر أنه وضع من غير إرسال وهو المعتمد فى المذهب وقيل إنه يرسل ثم يضع جمعًا بين الروايتين اه

وعده العارف الجيلانى من سنن الصلاة على مذهبهم فقال فى الغنية وأما الهيئات فخمسة وعشرون هيئة رفع اليدين عند الافتتاح والركوع والرفع منه وهو أن يكون كماء مع منكبیه وإبهاماه عند شجمتى أذنيه وأطراف أصابعه مع فروع أذنيه ثم إرسالهما بعد الرفع ووضع اليمين على الشمال فوق السرة اه
وفى الجواهر لابن شاس فى الباب الرابع منه فى كيفية الصلاة ثم اذا أرسل يديه قبض باليمين على المعصم والكوع من اليسرى تحت صدره الخ
فأين ما دعاه من أن أحدا من أهل المذاهب لم يقل بالإرسال أولا حتى يتر كل عظم فى موضعه ثم يقبض بعد ذلك فالله المستعان

والحديث الذى ذكره أبو طالب والغزالى قال الحافظ فى تخریج احادیث الرافعى أخرجه الطبرانى من حديث معاذ أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا كان فى صلاته رفع يديه قبال أذنيه فاذا كبر أرسلهما ثم سكنت ورأيت يمينه على يساره الحديث رفيه الخصيب بن جهمدر كذبه شعبة والقطان وقال الغزالى سمعت بعض المحدثين يقول هذا الخبر انما ورد بانه يرسل

بديه إلى صدره لا أنه برسلهما ثم يستأنف رفعهما إلى الصدر حكاه ابن الصلاح في مشكل الوسيط اهـ

قلت والظاهر أن أبا طالب لم يتصد هذا الحديث فإنه قال كما سبق رويانا أنه كان إذا كبر أرسل يديه فإذا أراد أن يقرأ أو يضعهما وليس الحديث المذكور مفيدا لهذا بل الأقرب أنه وقعت له رواية مشتملة على هذا التفصيل ويؤيدان هذا اختيار محمد بن الحسن صاحب أبي حنيفة ولا يبعد أن يكون أخذ من حديث أبي حميد الذي سبق في روايته من رواياته أنه يرسلهما حتى يقر كل عظم في موضعه مع الرواية الواردة عنه أنه كان يضع يمينه على شماله إذا جمعه بين روايته يقتضي هذا التفصيل الذي ذكره أبو طالب المكي وعليه جملة جماعة لأن التصريح على إقرار اليمين موضعهما في هذا المحل لا وجه لذكره إلا لإفادة هذا الحكم كما أوضحناه فيما سبق وبلغته التوفيق

﴿ فصل ﴾ وقوله ولو كان الصحابي تاركا له لبنيوه له وقالوا له أخطأت تركت كذا لم يقرؤا له بأنه أعلمهم بصلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هو من باب قلب الحقائق إذ إقرارهم من أعظم دليل على أنه وضع يمينه على شماله في الصلاة حال وصفه كما جاءت الرواية عنه بذلك خصوصا ومن المحقرين أبو هريرة وسهل بن سعد وهما من المناقلين لسنية وضع اليمين على الشمال ولو جاز الاستدلال بإقرارهم على ما وقع في هذه الرواية من إختصار الوضع لجاز الاستدلال بإقرارهم على عدم سنية ما اختصر معه أيضا من دعاء الاستفتاح والذكر في الركوع والرفع منه والسجود والرفع منه والتشهد وتحريك السبابة وغيرها فيقال لم يفعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم شيئا من ذلك في صلاته ولو فعله لما تركه أبو حميد المنصدي للبيان إذ لو كان مسنونا وتركه لقواله أخطأت تركت دعاء الاستفتاح والذكر في الركوع وقول ربنا ولك الحمد والدعاء بعده تركت كذا تركت كذا ولم يقرؤا له بأن ما رصفه هو فعل النبي

صلى الله عليه وآله وسلم في صلاته فلما أقروه مع أنه لم يذكر شيئا من ذلك فهو دليل على أنه غير مسنون وأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن يفعل شيئا من ذلك في صلاته ولا يقول بهذا مسلم فضلا عن شاهد صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فتخصيص الاستدلال بالاقرار على متروك من المتروكات دون باقيها لعب جلى وتحزب ظاهر فاما أن يكون دليلا على ترك الجميع أو لم يكن دليلا على ترك الجميع وبالله تعالى التوفيق .

﴿ فصل ﴾ قال المنعصب واذارجعنا الى الترجيح وسلبنا تسليما جدليا أن حديث القبض لا علة له فحديث اتفقت عليه عشرة من الصحابة دفعة في وقت واحد لا شك أنه أرجح من حديث روى عن آحاد من الصحابة متفرقين لم يعلم ما طرأ لكل واحد منهم بعد الرواية عنه وأهل الحديث يعجبهم كون الصحابي الراوى للحديث متأخر الاسلام ليكون حديثه آمنا من النسخ وهو لا ينفر فيهم أبو هريرة وهو متأخر الاسلام ما قدم الا في غزوة خيبر اه

أقول إذا لم تستح فاصنع ما شئت فهكذا يفعل من لاحياء له يستدل باقرار أنى هريرة على حديث لم يتعرض الراوى فيه لنفى ولا اثبات ويترك تصريحه بقوله وضع الكف على الكف في الصلاة من السنة وقوله أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كبر على جنازة فرفع يديه أول تكبيرة ووضع اليمنى على اليسرى وروايته عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال أمرنا معشر الانبياء أن نعمل افطارنا ونؤخر سحورنا ونضرب بايماننا على شمالكنا في الصلاة ولعله إذ روى هذه الاحاديث كان متقدم الاسلام وانما تأخر اسلامه حين وردعته إقرار أنى حميد على صلاة لم تتفق الرواة على نقل جميعها ولم يتعرض للموضع بنفى ولا إثبات على ما في الكتب الستة أما على رواية ابن حزم التي ذكر فيها الوضع فيجب حينئذ أن يتقدم اسلامه على اسلام خديجة وعلى أنى بكر فالى الله المشتكى من هذا التلاعب بالدين وسنة سيد المرسلين .

وقوله إن أهل الحديث يعجبهم كون الصحابي الراوى للحديث متأخر
 الاسلام كذب على أهل الحديث لم يصدر هذا من أحدهم فضلاً عن جميعهم
 إذ مقتضاه أن لا تعجبهم أحاديث أبى بكر وعمر وعلى وعثمان وبقية العشرة
 وبلال وابن مسعود وفضلاء الصحابة أو تكون أحاديث معاوية وأمثاله من
 مسلمة الفتح أعجب اليهم منها ولا قائل به من المسلمين فضلاً عن أهل الحديث
 وإنما أخذ المنتعصب هذا من حديث جرير بن عبد الله أنه قال ثم توضحاً ومسح
 على خفيه فقيل له تفعل هكذا قال نعم رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 بال ثم توضحاً ومسح على خفيه قال إبراهيم فكان يعجبهم هذا الحديث لأن
 اسلام جرير كان بعد نزول المائدة وإنما أعجبهم لأن آية المائدة فيها الأمر بغسل
 الرجلين والاحاديث دلت على مسحها فتعارضت مع الآية ولم يعلم المتقدم
 من المتأخر منهما مع احتمال أن تكون الآية نزلت متأخرة عن فعل المسح
 فتكون ناسخة له فلما روى جرير المسح وكان إسلامه متأخراً عن نزولها علم
 أن المسح متأخر عنها وأنه غير منسوخ فقام المنتعصب بجميع الأحاديث على
 هذا ونسب قياسه الحمارى إلى جميع المحققين .

وقوله لا شك أنه أرجح من حديث روى عن آحاد من الصحابة متفرقين لم
 يعلم ما طرأ لكل منهم بعد الرواية عنه هو كلام يشبه هدم السفهاء المجانين
 فلست أدري ماذا يريد أن يعلم من ثلاثين صحابياً حدثوا بوضع اليمين على
 الشمال مما عساه أن يكون طرأهم بعد تحديثهم يريد أن يعلم قراهم وما حدثناكم به من
 أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يفعله ويقول أنه من سنن الأنبياء كان
 كذباً ما عليه وقد تبنا إلى الله منه أم قولهم إنه كان شرعاً ثم حكاه بنسخة أم
 قولهم إنه كان منسوخاً واتفقنا على نقله كذلك وقد رجعنا عنه أم غيرها مما
 لا يقول به عاقل ثم أن اخبار شتى منه وقال به فثبت له لازم لحديث أبى حميد
 والعشرة معه فإنه لم يعلم ما طرأ لكل واحد منهم بعد ما حدثوا به أيضاً والنبي

جاء مثله على ثلاثين صحيا فجوازه على عشرة من باب أولى

(فصل) وتعرضه للترجيح بين هذه الأحاديث خطأ صريح وجهل قبيح فإن الترجيح إنما يكون بين دليلين متعارضين وأحاديث الباب غير متعارضة لانه لا تعارض بين مثبت الحكم وساكته عنه غير متعرض له بنفى ولا اثبات قال ابن دقيق العيد في شرح العمدة في الكلام على حديث رفع اليدين مانصه والترجيح إنما يكون عند التعارض ولا تعارض بين رواية من أثبت الزيادة وبين من نفاها أو سكته عنها اهـ فالتعارض في مثل هذه الأحاديث إنما ينصور لو قال أبو حميد إن النبي صلى الله عليه وآله وسام كان يصلى ولا يضع يمينه على شماله وهذا غير موجود في حديثه ولا في حديث غيره البتة كما بيناه أول الكتاب ولو فرضنا وجوده لكان كافيا في ترجيح أحاديث القبض عليه كونها متواترة ولا تعارض بين متواتر وأحاد وكذلك كونها مثبتة وهو ناف والمثبت مقدم على النافي وكونها مفيدة حكما زائدا يقتضى الاحتياط للدين قبوله بل لو ورد حديث في الإرسال لكانت جميع وجوه الترجيح الإسنادية والمتنية موجودة في أحاديث القبض وحيث أنه لم يرد فلا حاجة إلى اتباع المتعصب في جهله بالنقض لذكرها والله الموفق

(فصل) قال المتعصب في البلية شعري لم ألف المستاوى رسالة في القبض وتبعه متأخروا علماء المخاربة لما أقدموا على المشرق ورأوا أهله يقبضون فصار كل واحد يبنى على رسالته ومؤلف رسالة جملها رسالة المستاوى مع زيادات قليلة مدعمة لما قاله المستاوى في زعمه متمسكين بأن حديث القبض رواه مالك في الموطأ وهذا التمسك في غاية البطلان اهـ .

أقول وباليه شعري لم ألف المتعصب رسالة جملها رسالة الوزاني مع زيادة كذب وتدليس وتناقض وتحريف بل ويقال أيضا لم ألف خليل مختصرا جملته مختصر ابن الحاجب ولم ألف ابن الحاجب مختصرا جملته جواهر ابن (٣٦ - متون)

شاس ولم ألف ابن شاس كتاباً جله تهذيب البرادعي ولم ألف البرادعي كتاباً
 جله مدونة سخون ولم ألف سخون كتاباً جله كلام ابن القاسم بل ليت
 شعري لم ألف الناس جميع كتب الفقه وجلها منقول عن الأئمة مع زيادات مدعمة
 لما قاله الأئمة فان المسناوي لم يحدث حديثاً في الدين ولا ابتدع فيه ما خرجه
 إجماع المسلمين حتى لا يخذل وحذره من شح بدينه وغار على سنة نبيه صلى الله
 عليه وآله وسلم أن يطمئن فيها الجاهل وينكرها المتعصبون إنما عمد المسناوي
 الى كتب الفقه فاستخرج منها النصوص الدالة على أرجحية هذه السنة في المذهب
 وجمعها في رسالة فاصداً بيان الحق وحياء السنة فجاء من بعده وبنى على رسالته
 وزاد عليها اضعاؤها من النصوص والأدلة فكان ماذا فكيف يقول لم ألف
 المسناوي رتبته المتأخرون ويضم اليه ما قد بينا كذبه فيه من أنهم فعلوا ذلك
 لموافقة الأغنياء والعظماء بالمشرق فأغنى عن إعادته على أن قوله في مؤلفات
 المتأخرين جلها رسالة المسناوي جهل بها وكذب على أصحابها فان كتاب شيخنا في
 عشرة كراريس ورسالة المسناوي في كراريس مشتملة على ثلاثة مباحث الاول في
 حكيمة الاقوال (لوجوده في المذهب في ثلاث ورقات والثاني في حكم التقليد
 واورد في الانتقال من مذهب الى آخر في خمس ورقات ثم خاتمة له في تراجم
 الأئمة للقائلين بالقبض في تسع ورقات والمبحث الثالث في معارضة من
 اعترض القبض من الجاهل في سبع ورقات وهذا أنا أنقل المبحث الاول الذي
 هو مقصد الرسالة بتمامه ليتبين كذب المتعصب في زعمه ان المسناوي استدل
 برواية مالك لحديث القبض في الموطأ وأن مؤلفات المتأخرين جلها رسالة
 المسناوي كما يتبين كذب شقيقه أيضاً في زعمه ان مقتدي هي رسالة المسناوي فاقول
 قال العلامة المسناوي (علم أن قبض البصري باليمن في قيام الصلاة وسد لها
 مختلف فيه في مذهب مالك على أربعة أقوال مذكورة في مشاهير كتب أئمة
 المذهب كمختصر ابن الحاجب وابن عرفة وغيرهما الاستحباب والكراهة

والجواز والمنع فاما القول باستجابته في الفرض والنفل ونرجيحه فيهما على الارسال والتسديد فهو قول مالك في الواضحة وسماع القرينين أيضا واخباره غير واحد من المحققين كالامام أبي الحسن اللخمي والحافظ أبي عمر بن عبد البر والفاضلين أبي بكر بن العربي وأبي الوليد ابن رشد وعده في متهمة انه من الفضائل وتبعه القاضي عياض في قواعده وكذا القرافي في كتاب الذخيرة صدر بآئنه من الفضائل ثم ذكر بعد ما فيه من الخلاف ومن اصطلاحه فيه تقديم المشهور على غيره كما نبه عليه في خطبته قال وهو في الصحاح عنه صلى الله عليه وآله وسلم ومثل ما في القرافي لابن جزى في قوانينه ونسبه عياض في الاكمال الى الجمهور وهو أيضا كما في الذخيرة للقرافي والميزان للشعراني قول الائمة الثلاثة الشافعي وأبي حنيفة وابن حنبل وزاد ابن عبد البر في الاستذكار على نسبه لمن ذكر نسبه لسفيان الثوري والشافعي بن راهبه وأبي ثور وداود ابن علي وأبي جعفر الطبري وغيرهم من أئمة المذاهب قال القسبي في شرح قواعد عياض قال للخمى ان القبض أحسن للحديث الثابت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في البخاري ومسلم ولائها رقة العهد الذليل لربه وحديث البخاري المشار اليه هو ما رواه عن عبد الله بن مسلمة عن مالك عن أبي حازم عن سهل بن سعد قال كان الناس يؤمرون ان يضع الرجل اليد اليمنى على ذراعه اليسرى في الصلاة قال أبو حازم لا أعلم الا ينمى ذلك للنبي صلى الله عليه وآله وسلم وحديث مسلم وحديث مسلم هو ما أخرجه في باب وضع اليد على الأخرى في الصلاة عن وائل بن حجر أنه رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم يفعل ذلك فانظر لفظه فيه وقال المواق ابن عرفة وروى القرينان يستحب أى القبض في الفريضة والتافلة ابن رشد وهو الاظهر لأن الناس كانوا يؤمرون به في الزمن الأول وأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يفعله اه ونقل المواق أيضا عن ابن العربي أنه قال كره مالك وضع اليد على الأخرى في

الصلاة وقال إنه ماسمع بشيء في قوله تعالى (فصل لربك وانحر) ابن العربي قد سمعنا وروينا محاسن والصحيح أن ذلك يفعل في الفريضة اه
 وذكر في سنن المهديين عن ابن عبد البر أنه قال في تمهيدته لاوجه لمكرهاته وضع اليمنى على اليسرى في الصلاة لأن الأشياء أصلها الإباحة ولم ينه الله ولا رسوله عن ذلك فلا معنى لمن كره ذلك هذا لو لم ترو إباحته عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اه فكيف وقد صح عنه فعله والحض عليه .
 وقال ابن حجر قال ابن عبد البر لم يأت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيه خلاف وهو قول الجمهور من الصحابة والتابعين وهو الذي ذكره مالك في الموطأ ولم يحك ابن المنذر وغيره عز مالك غيره وروى ابن القاسم عن مالك الإرسال وعنه النفرة بين الفريضة والنافلة اه وقال ابن حجر أيضاً قال العلماء الحكمة في هذه الهيئة أنه يحصل بها إشغال اليدين وهو أمتع من العبث وأقرب إلى الحشرع وكان البخارى لاحظ ذلك فعقبه بالحشوع .

ومن اللطائف قول بعضهم انقلب موضع النية والعادة أن من احترز على شيء وضع يده عليه وقال عياض في الاكمال ذهب جمهور العلماء من أئمة الفتوى إلى أخذ الشمال باليمين في الصلاة وأنه من سننها وتام خشوعها وضبطها عن الحركة والعبث وهو أحد القوانين لما لك في الفرض والنفل ورأت طائفة إرسال اليدين في الصلاة منهم الليث بن سعد وهو القول الآخر لما لك قال والآثار بفعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم والحض عليه صحيحة والاتفاق على أنه ليس بواجب وعن علي رضي الله عنه في قوله تعالى (فصل لربك وانحر) أن معناه وضع اليمنى على اليسرى في الصلاة يعنى على الصدر عند النحر وقيل في معنى ذلك غير هذا من نحر الأضحية وصلاة العيد وقيل نحر البدن بمنى وصلاة الصبح بجمع اه منه بلفظه .

ويرجع القبض أيضاً نص الأئمة كما في المواق على أن ما اختلف في مشروعيته

هو أرفع درجة من المباح قال عز الدين بن عبد السلام الشافعى فى قواعده إن كان الخلاف فى المشروعية فالفعل أفضل فما كرهه أحد الأئمة ورآه غيره ففعله أفضل كرفع اليدين فى التكبيرات قال وإنما قلنا هذا لأن الشرع محتاط لفعل المندوبات كما محتاط لفعل الواجبات اه وهذا مقتضى مذهب مالك أيضاً فإنه نص فى الموطأ على أن نذر المباح لا يوفى به وذبح فيما كرهه هو واستحبه غيره إلى أنه يلزم الوفاء به ألا تراه قد كره هدى المعيب ونذره والاجارة على الحج مع قوله يلزم نذره وتنفيذ الوصية بالحج ترجيحاً لما اختلف فى مشروعيته على المباح ومقتضى هذا كما قال الشيخ على الأجهورى موافقة مذهب مالك لما ذكره عز الدين كما أن مقتضاه أيضاً أن فعل القبض أفضل من تركه لا ندرجه فى هذه القاعدة وأما القول بكراهته فيهما فقد ذهب إليه طائفة منهم الليث بن سعد وهو القول الآخر لما لك ومذهب المدونة فى الفريضة قال فيها ولا يضع يمينه على يسراه فى فريضة وذلك جائز فى النوافل لطول القيام قال صاحب البيان ظاهره أن الكراهة فى النفرض والنفل إلا إذا طال فى النفل فيه وزوذهب غيره إلى أن مذهبه الجواز فى النافلة مطلقاً لجواز الاعتماد فيها من غير ضرورة وقال الليث سدل اليدين أحب إلى إلا أن يطول فى القيام فلا بأس أن يضع اليمنى على اليسرى فى الصلاة واختلف فى توجيه الكراهة المروية عن مالك على أقوال والذى عليه المحققون كالقاضى عبد الوهاب وغيره أنه إنما كرهه لمن يمله بتصد الاعتماد أى تخفيف القيام عن نفسه بذلك إذ هو شبه المستند ولهذا قال مرة ولا بأس به فى النوافل لطول الصلاة وذلك أن النافلة يجوز فيها الجلوس من غير عذر فكيف بالاعتماد وأما من فعله تستأ ولا غير اعتماد فلا يكرهه قالس هو كما قال أبو الحسن على الأجهورى تعليلاً بالمظنة بل إذا انتهى الاعتماد عند القائل به لم يكرهه القبض بخلاف الوجهين الآخرين الآتين فانهما تعليل بالمظنة وعلى هذا مشى عياض فى قواعده حيث قيد استحباب القبض

بها إذا لم يرد الاعتماد وقال بعضهم إنها كراهه مخافة أن يعتقد وجوبه
والأفهم مستحب وقال آخرون مخافة أن يظهر من الخشوع مالا يكون
في الباطن قال في التوضيح وتفرقه في المدونة بين القريضة والناقلة ترده وترد
الذي قبله وزاد الاجهوري في تضعيف الثاني نقلا عن بعضهم أنه يؤدي الى
كراهة كل المندوبات وفي رحلة العياشي لأبي سالم عبدالله بن أبي بكر بن عياش
مانعه وأما القبض فقد علم ما فيه من الخلاف وقد قال به أئمة محققون من
أهل المذهب كاللخمي وغيره خصوصا أن علل بحيثية اعتقاد الوجوب فإن ما
هذا سبيله من المكروهات لا يعبر به المحققون إذا صحت به الأحاديث سيما
مع انتفاء العلة كهذه المسألة فلو اطراد ذلك لأدى الى ترك السنن كلها أو غالبيتها
المداوم عليها لان المدارمة عايتها ذريعة الى ذلك وإنما قال الامام بذلك في
مسائل فليلة اعراض في الوقت اقضى ذلك كقول بعض العوام في آخر
السبت من شوال العيد الثاني فرآى الامام أن قطع هذه المفسدة أولى
من المحافظة على هذا المندوب فاذا انقطعت هذه المفسدة وأمن من عودها فلا
معنى لترك ما جاءت به الأحاديث الصحيحة إلا محض التقليد الذي لازمة له
إذا محض ويسمج في السمع اطلاق الكراهة والمنع فيما صح عنه صلى الله عليه
 وآله وسلم أنه فعله أو أمر به ورغب فيه الا لضرورة أسمع من ذلك وقد قال
 رأيت كثيرا من المالكية يقبضون أيديهم في الصلاة وذلك لحفة الامر فيه
 كما تقدم ولكون السدل في البلاد الشرقية كلها شعار الروافض ولا يفعله من
 الائمة الا المالكية والعمام يعتقدون أنه لا يفعله الا الرافضة فمن رأوه سادلا
 يديد في الصلاة قالوا إنه رافضي اهـ

ومن الشيوخ من حمل ما روى عن مالك فيه من قواه لا أعرفه على أنه
 لا يعرفه من لوازم الصلاة وواجباتها التي لا بد منها ونحو هذا تأويل ابن رشد
 قول مالك في المدونة لا أعرف قول الناس في الركوع سبحانه رب العظيم

وفي السجود سبحانه ربى الاسنى وأنكره قال ابن رشد أنكر وجوبه وتعيينه لان تركه أحسن من فعله لانه من السنن التي يستحب العمل بها عند الجميع قال الشيخ سالم المنهورى ونحو هذا التأويل لابن بشير وابن العربى فى انكار كل ما صدر عن مالك أو غيره من الأئمة لما هو من جنس المشروع كإذان الفذ وقراءة يس عند رأس الميت وغسل اليد قبل الطعام والتصدق بزنة شعر المولود وقول المضحى اللهم منك وإليك والقنوت فى وتر النصف الاخير من رمضان وما يتكلم به الناس عند محلاة الركع من قولهم اللهم إيماناً بك ورفع اليدين عند الاحرام اهـ

وانظر المواق فان كلامه يقتضى اختصاص ابن بشير وابن العربى بذلك التأويل فقد تبين أنه لا كراهة فى القبض على مذهب المدونة لمن فعله تسنناً واخيراً اعتماد بناء على أصح التأويلات عنده للنقاد وأما القول باباحته فى الفرض والنفل والتخير بينه وبين الارسال والسفل فهو قول مالك فى سماع القرينين من كتاب الصلاة الارل وقول أشهب فى رسم من شك فى طوافه من سماع ابن القاسم من جامع الغنية وذهبت اليه طائفة منهم الاوزاعى امام أهل الشام وأما القول بمنعه فيهما فهو إحدى روايتى العراقيين من أصحابنا وقد تقدمت روايتهم الاخرى وهذا القول وان حكاه الباجى ومن تبعه كابن عرفة من الشذوذ بمكان كما لا يخفى على من وقف على كلام أئمة هذا الشأن هذا ان حمل المنع فيه على ما يتبادر منه من التحريم كما هو مقتضى حكايته مقابل للقول بالكراهة وكلام الأئمة فى اكمال الاكمال والقاضى أبى العباس القماشانى فى شرح مختصر ابن الحاجب كالصريح فى ذلك أما ان حمل على الكراهة وهو الظاهر من جهة المعنى فهو راجع الى القول الثانى فلا اشكال حيثئذ والله أعلم واذا تقرر الخلاف فى أصل المسألة كما ترى وليس أحد من الناس حجة على صاحبه وجب الرجوع الى كتاب الله وسنة رسوله عليه السلام كما قال تعالى

(فإن تازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول) والرد إلى الله هو إلى كتابه ولم نجد فيه آية ترفع الاشكال ووجدنا سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قد حكمت بمطالبة القبض في الصلاة بشهادة مائتي الموطأ والصحيحين من الاحاديث السالمة من الظعن فالواجب الانتهاء إليها والقول بمقتضاها قال الله تعالى (وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمراً أن يكون لهم الخيرة من أمرهم) جعلنا الله من الذين يستمعون القول فيتبهون أحسنه ومن تمسك بهدى المصطفى عليه السلام وملسته اهـ

(فصل) فهذا كل ما كتبه المسنوى في المسألة وباقي أبحاث رسالته فيما ذكرته لك من أحكام التقليد والائتداء من مذهب إلى آخر وتراجع الأئمة الذين تقدم ذكرهم ورد شبه المعتبر على القبض من أنه غير مروي عن مالك وأنه ليس بمشهور في مذهبه وأنه لم يقل به أحد من علماء المغرب وأين هذا مما جابه شيخنا من النصوص المذهبية وذكره من الأحاديث وأتى به من وجوه والتجريح وغير ذلك من غرائب القول ومستجدات الأبحاث المتعلقة بهذه السنة وقد تبين لك من كلام المسنوى رحمه الله عدم تعرضه للاستدلال على أرجحية القبض بذكر مالك له في موطنه كما افتراه المتعصب عليه وعلى من ألف في المسألة بعده وبالله تعالى التوفيق .

(فصل) قال المتعصب ومن الأحاديث الدالة على الإرسال كل حديث وصفت فيه صلاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم وتعرض فيه لذكر المستحبات ولم يذكر فيها القبض لأن الإرسال هو الأصل كما لا يخفى والقبض وصف زائد فإذا لم يذكر بقي الحال على الأصل الذي هو الإرسال اهـ

أقول أما الاستدلال بالأحاديث التي وصفت فيها صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولم يذكر فيها القبض فقد قدمنا إبطاله بما فيه كفاية ومقنع لكل منصف ومتعسف وبيننا أنه لا يوجد حديث واحد ذكر فيه

جميع ما للصلاة من السنن والمستحبات أصلاً ومن ادعى وجوده فليأت به حتى نبين له ما لم يذكر فيه وأما قوله إن الإرسال هو الأصل فالكلام ساقط لا يصدر من ملى يعرف معنى التشريع وأصول التكليف فإن الأصل في الحقائق الشرعية هو ما وضعه الشارع لا ما تقتضيه الطبيعة في السكون والحركات ولا ما تقتضيه الأعراف واللغات فالصلاة التي أمرنا الله بها أصلها في اللغة الدعاء وعرفنا الرسول صلى الله عليه وآله وسلم أن المراد بها دعاء مةرون بأفعال مخصوصة من جهاتها وضع اليمين على الشمال فكان هو الأصل فيها لا ما تقتضيه طبيعة الإنسان عند القيام خصوصاً وقد أخبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن الله أمر به جميع الأنبياء والمرسلين فدل على أنه أصل أصيل فيها عند جميع الشرائع ولو ساءغ التمسك بالأصل الطبيعي في الحقائق الشرعية لبطلت من أصلها ولقليل أيضاً أن رفع اليدين عند تكبيرة الأحرام غيره سنون في الصلاة لأنه وصف زائد والأصل عدمه وكذلك تحريك السبابة عند التشهد وغيره من أفعال الصلاة يمكن إبطاله لمن رآه بهذا الدليل .

فإن اعترض بالاستصحاب المقرر في أصول الفقه قلنا ذلك فيما سكت عنه الشارع كصلاة زائدة على الخمس وصيام زائد على رة رمضان أما ما أوجبه الشارع وبينه فالأصل فيه ما وقع عليه البيان ثم محل ذلك أيضاً ما لم يرد في المسألة دليل فتستوجب حينئذ البراءة الأصلية ولا يثبت خلافها حتى يرد الدليل فإذا ورد ارتفع حكم الأصل وثبت حكم الشرع وهنا قد ثبت بطريق التواتر وضع اليمين على الشمال فبطل اعتصحاب الأصل الذي تقتضيه طبيعة الإنسان عند القيام وثبت وضع اليمين على الشمال .

فإن قال لم تنفق الرواة على نقله قلنا ولم يتعرض أحد منهم لنفيه وقد قررنا ما يزيح هذا الإشكال ويدفع هذا الاعتراض بما لا مزيد عليه وقررنا أن من قواعد الشريعة الاحتياط في قبول الحكم الزائد في بعض الأخبار على (٣٧ - متون)

غيرها حتى جعلوا ذلك من مسالك الترجيح .

وقد قال ابن رشد في الباب السادس آخر أبواب الطهارة من بداية المجتهد
مالفظه اذا تعارض حديثان أحدهما فيه شرع موضوع والآخر موافق للأصل
الذي هو عدم الحكم ولم يعلم المتقدم منهما من المتأخر وجب أن يصار
الى الحديث المثبت للشرع لأنه قد وجب العمل بنقله من طريق العدول وتركه
الذى ورد أيضا من طريق العدول يمكن أن يكون ذلك قبل شرع ذلك الحكم
ويمكن أن يكون بعده فلم يجوز أن يترك شرع وجب العمل به بالظن اهـ .

وقال ابن حزم في الاحكام اذا روى العدل لفظه لها حكم زائد لم يروها غيره
أو رواها غيره أو روى العدل عموما فيه حكم زائد وروى آخرون لفظه فيها
اسقاط ذلك الحكم فالفرض أن يؤخذ بالحكم الزائد أبدا لأنه شريعة واردة
قد تيقنا لزومها لنا وأننا مأورون بها ولم نتيقن نسخها ولا سقوطها ولا
يجوز ترك يقين لظن فمن ادعى أن تلك الشريعة التي قد صح أمر الله عز
وجل لنا بها قد سقطت عنا وأن الحكم قد رجع الى ما كنا عليه قبل ورود
تلك الشريعة فهو مفتر على الله عز وجل إلا أن يأتي ببرهان من نص أو
إجماع على دعواه ولا يحل لمسلم يخاف الله عز وجل أن يترك يقينا عما أعله
ليس كما يظن اهـ .

(فصل) قال المنتصب ومن الأحاديث الصريحة في الارسال
مأخرجه الطبراني في معجمه الكبير عن معاذ بن جبل قال كان رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم إذا كان في صلاته رفع يديه قبال أذنيه إذا كبر أرسلهما
ثم سكت وربما رأيت يضع يمينه على يساره وإنما ذكرت هذا الحديث وإن كان
في سننه الخصيب بن جحدر وقد قيل إنه ضعيف أو متروك لما فيه من
الايضاح لحديث أبي حميد الصحيح الذي ذكرنا والاستشهاد بالضعيف على
وجه المتابعة فعلم جميع المحدثين الشيخان وغيرهما فقد استشهد البخاري برواية

عبد الكريم بن أبي المخارق وهو ضعيف باتفاق وغيره من الضعفاء في صحيحه ولم يحتج بهم في الاصول وذكرنا لهذا الحديث من هذا اتقيل وأيضا الحديث المذكور وان كان ضعيفا اعتضد بحديث أبي حميد الصحيح وبظواهر ما قدمناه فينجبر بذلك ما قبل فيه من الضعف أو النكارة اه الى هنا كلام المنعصب

أقول الاستدلال بهذا الحديث باطل من وجوه

(الوجه الاول) أنه منكر ساقط قريب من درجة الموضوع أو موضوع فان راوية الخصيب بن جحدر اتفق الحفاظ على تكذيبه فكذبه شعبة والقطان وابن معين وقال احمد لا يكتب حديثه وقال البخاري كذاب وقال الساجي كذاب متروك الحديث ليس بشيء وقال ابن الجارود في الضعفاء كذاب وقال ابن حبان يروى الموضوعات وقال العقيلي أحاديثه متاكير لأصل لها وقال ابن الجوزي كذاب وأورد له في الموضوعات عدة أحاديث وحكم بوضعها من أجله وكذلك أورد الحفاظ السيوطي في كتاب الجامع من ذيل الموضوعات حديث الامراض هنايا للعبد من الله فأحب العباد الى الله أكثرهم الى هدية وحكم بوضعه من أجله أيضا وقال الذهبي في الميزان في حديث لا يمس القرآن الا طاهر والعمرة خير من الدنيا وما فيها هي الحج الاصغرانه من بلايا الخصيب يعنى هو المتهم به فسقط التعاق بهذا الحديث من أصله .

(الوجه الثانى) انه على فرض ثبوته فمناه كان اذا كبر أو سلمها فاذا شرع في القراءة وضعهما كما هو مذهب محمد بن الحسن وجماعة على ما قدمناه وقد فهمه جمع من الأئمة كذلك ويؤيده قوله ثم سكنت أى مدة دعاء الاستفتاح كما هو ظاهر حديث أبي حميد في الرواية التى استدلت بها المتعصب وقوله وربما رأيت يضع يمينه على شماله أى عقب خط اليدين من الرفع مباشرة فلا يرسلهما حتى فى مدة دعاء الاستفتاح كما فهمه جمع من الحفاظ فقد تقدم ما حكاه ابن الصلاح فى شكل الوسيط عن الغزالي أنه قال سمعت بعض المحدثين يقول

هذا الخبر انما ورد بان يرسل يديه الى صدره لانه يرسلهما ثم يستأنف رفعهما الى الصدر

وقال العلامة عبد الحى اللكنوى فى التعليق الموجد على موطأ محمد هذا الخبر محمول على أنه كان يرسل ارسالا خفيفا ثم يضع كما هو ذهب بعض العلماء وعليه يحمل ما أخرجه ابن أبى شيبه أن ابن الزبير كان اذا صلى أرسل يديه اه

وقال فى حاشية السماوية لادلالة فى هذا الخبر على الارسال فى تمام القيام فاعله أرسلهما عند قراءة سبحانك اللهم وبحمدك ثم وضعهما اه

قلت بل سياق عبارته ظاهر فى ذلك وأنه أراد كان اذا كبر أرسلهما ثم سكت لقراءة دعاء الاستفتاح وربما رأيت فى بعض الاحيان يضع يمينه على شماله فى تلك الساعة ولا ينتظر الفراغ من قراءة الاستفتاح

(الوجه الثالث) ان الحديث لو كان صحيحا لوجب حمله على هذا المعنى الظاهر منه ولما جاز التدول به الى غيره لما قدمناه . من ان الارسال لا يجوز فعله من النبى صلى الله عليه وآله وسلم لاخباره أن الله أمره به كما أمر به جميع الانبياء فقال انما معشر الانبياء أمرنا بثلاث فذكر منها وأن نضع أيما نأنا على شمالكنا فى الصلاة فكيف يتصور أن يترك ما أمره الله به فضلا عن أن يثبت ذلك برواية كذاب وضاع .

(الوجه الرابع) أن الحديث حجة عليه لانه ذكر فيه الوضع مع الارسال وأثبت كلاما من فعل النبى صلى الله عليه وآله وسلم وهو يزعم أن الوضع مذموم مكروه وكيف يكون مذموما وهو مذكور فى الحديث الذى به أثبت سنية الارسال هذا غاية فى التلاعب ونهاية فى التناقض والتضارب .

(الوجه الخامس) أنه ذكر فيه أمورا لا يقول المنتصب انها من سنن الصلاة فان معاذ قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا كان فى صلاته رفع

يديه قبالة أذنيه فاذا كبر أرسلهما ثم سكت وربما رأيته يضع يمينه على يساره فاذا فرغ من فاتحة الكتاب سكت فاذا ختم السورة سكت ثم رفع يديه قبالة أذنيه ثم يكبر ويركع وكما لا نركم حتى نراه راكعاً ثم يستوي قائماً من ركوعه حتى يأخذ كل عضو مكانه ثم يرفع يديه قبالة أذنيه ثم يكروى بآخر ساكناً وكان يمكن جبهته وأنته من الارض ثم يقوم كأنه السهم لا يعتمد على يديه وكان اذا جلس في آخر صلاته أعتد على فخذه اليسرى ويده اليمنى على فخذه اليمنى وبشير باصبعه إذا دعا وكان إذا لم أسرع القيام فذكر في الحديث السكتات الثلاث ورضح اليدين في الانتقال وعدم الاعتماد على اليدين عند القيام وكل هذا ليس من سنن الصلاة في مذهب المتعصب فان كان الحديث عنده حجة فالواجب أن يكون حجة في جميع ما دل عليه وان لم يكن حجة فكذلك أما كونه حجة في بعضه وغير حجة في أكثره فلا يقول به مطلق ملى في حجة ترد اليه من نبيه أو من يعتقده فضلاً عن مسلم .

فان قال عندنا أدلة خارجة صرفتنا عن الاخذ بما فيه قلنا وكذلك عندنا أدلة متواترة قطعية الثبوت والدلالة صرفتنا عن الاخذ بما يتوهم منه وعرفتنا أن من تركها وتمسك به فقد ترك السنة ودعا الى البدعة وخالف أمر الله ورسوله ونسب الى إمامه مالك ما هو بريء منه وبالله تعالى التوفيق .

(فصل) اذا عرفت بطلان هذا الاستدلال فاعلم ان المتعصب قد أتى فيه بما يجب التنبيه عليه وهو أمور .

(الامر الاول) التدليس والكذب في قوله وقد قيل في الخصيب انه ضعيف أو متروك فعبّر في حكاية تضعيفه بصيغة التمريض المفيدة ان تضعيفه ضعيف أو غير متفق عايه مع أنه لا خلاف بين أهل النقد في ذلك كما رأيت وعبر أيضاً بأنه ضعيف مع أن كل من جرحه قال فيه كذاب أو متهم بالوضع مفرق عند الحديثين بين الضعيف والكذاب فان الضعيف لا يطرح حديثه بل يعتبر به في

الاستشهاد والمتابعات بخلاف الكذاب فان حديثه ساقط عن درجة الاعتبار
في المتابعة والاستشهاد كما سبق لأن قوله كذاب هي أسوأ عبارات الجرح كما
قال الحافظ العراقي في ألفيته

وأسوأ التجريح كذاب يضع يكذبه وضاع ودجال يضع
وقال الذهبي في الميزان أوردى عبارات الجرح دجال كذاب أو وضاع
يضع الحديث الخ

وقال ابن الصلاح قال الخطيب ارفع العبارات أن يقال حجة أو ثبوت وأدونها
أن يقال كذاب ساقط اهـ

(الامر الثاني) عدم فهمه للألفاظ الدائرة بين أهل الحديث كما نبهنا عليه
غير مرة وقلنا إنه يرى الفاظا لا يفهمها فيستعملها في غير موضعها فان قوله
والاستشهاد بالضعيف على وجه المتابعة كلام لا معنى له عند المحدثين لأن
الاستشهاد يكون بالمتابعة لا على وجه المتابعة أو ذكر المتابعة يكون على وجه
الاستشهاد لا على الإصالة فان راوى الحديث إذا كان فيه ضعف وتأوه مثله
فان المحدث يذكر تلك المتابعة على وجه الاستشهاد والتقوية لحديث الأول كما يفعل
البخاري في إخراج حديث رجال ليسوا على شرطه ويكون غرضه من ذكر
متابعهم الاستشهاد لمعنى الحديث السابق أو تقويته أو رفع إشكال فيه أو نحو
ذلك لا أن يستشهد بالحديث على وجه المتابعة فان هذا لا معنى له أصلا ومع
هذا يصفه شقيقته في بعض تقاريره بمحدث المشرق والمغرب ومن وجود مثله
أسهل من وجود عثماء مغرب .

لقد هزلت حتى بدان هزالها كلاهما وحتى سامها كل مغلس
فاعجب لمحدث المشرق والمغرب لا يعرف الفرق بين للشاهد والمتابعة
الذى يعرفه صغار طلبة محدثي بيوتهم وإلى الله ترجع الامور
(الامر الثالث) الجهل في تطبيقه استشهاد المحدثين بالضعيف على هذا الحديث

فإن الضعيف الذى يجوز الاستشهاد به هو ما كان ضعفه ناشئاً عن غفلة راويه أو سوء حفظه ونحو ذلك . أما ما كان راويه كذاباً فلا يجوز الاستشهاد به بحال قال النووى فى التقریب وإذا قالوا متروك الحديث أو ذاهبه أو كذاب فهو ساقط لا يكذب حديثه زاد الحافظ السيوطى فى شرحه ولا يعتبر به ولا يستشهد به .

وأصله لابن الصلاح فى علوم الحديث ونظمه الحافظ العراقى فى ألفيته مع زيادة فقال

واسوأ التجريح كذاب يضع يكذب وضاع ودجال يضع
وبعدهما متهم بالكذب وساقط وهالك فاجتنب
وذاهب مَرُوك أو كفيه نظر وسكتوا عنه به لا يعتبر
وليس بالثقة ثم ردا حديثه كذا ضعيف جدا
واه عمرة وهم قد طرحوا حديثه وارم به مطرح
ليس بشئ لا يساوى شيئاً ثم ضعيف وكذا ان جيتا

ثم ذكر بقية المراتب الى أن قال

تكلموا فيه وكل من ذكر من بعد شيئاً بحديثه اعتبر

أى من بعد قوله لا يساوى شيئاً يعتبر بحديثه بخلاف من ذكر قبلها قال شيخ الاسلام فى فتح الباقى والحكم فى أهل المراتب الاربع الأول أنه لا يحتج بحديثهم ولا يستشهد به ولا يعتبر به اه بل لا يبعد الحكم على هذا الحديث بالموضع لا نفراد الخصيب به وهو كذاب وما انفرد به الكذاب هو الموضوع كما قال الحافظ فى النخبة الطعن إما أن يكون لكذب الراوى أو تهمة بذلك أو فحش غلطه أو غفلة أو فسقه أو وهمه أو مخالفته أو جهالة أو بدعته أو سوء حفظه فالأول هو الموضوع ثم عطف عليه باقى الالقب ولذلك أورد ابن الجوزى للخصيب أحاديث رحكم بوضعها وكذلك فعل الحافظ السيوطى

وان كان انفراد الكذاب قد لا يدل على الوضع في بعض الأحيان إلا بانضمام
قرينة أخرى إليه وأى قرينة أعظم من مخالفة ما جاء به لعدد اتواتر ان حمل
لفظه على المعنى الذى فهمه المتعصب والافوه موافق للجهمور غير أنه زاد
حكما هو سنية الارسال حال قراءة دعاء الاستفتاح وهذا الحكم أيضا لا يثبت
برواية مثله أصلا إن لم يكن هناك دليل آخر ولذلك كان "صحيح من الأقوال
في المذاهب الثلاثة" عدد سنية الارسال في هذا الموضع أيضا وإن المصلى يضع
عقب حط اليدين مباشرة له. فمقووط هذا الحديث عن درجة الاعتبار فضلا
عن الاحتجاج.

(الامر الرابع) التدليس بلفظة اه عقب قوله فينجر ما فيل فيه من الضعف والتكارة
على عادته السابقة المخترعة في هذه الرسالة طمعا أن يتوهم متوهم ان الذى انتهى
هو كلام نقله عن بعض العلماء لا كلامه هو لانه لم ينهه إلا بانتهاء الرسالة فوجب
أن يكون الذى انتهى هو كلام الغير وهو تدليس بارد مكشوف لا يروج إلا
على مثل فاعلة والله المستعان.

(فصل) قال المتعصب ومن الآثار المصروفة بالارسال ما أخرجه ابن أبى
شيبه عن الحسن وإبراهيم وابن المسيب وابن سيرين وسعيد بن جبير أنهم كانوا
يرسلون قال فى الروضة الهندية فإن بلغهم حديث الوضع فمحمول على أنهم لم
يحسبوه من سنن الهدى بل حسبوه عادة من العادات فقالوا إلى الارسال
لا صالقه مع جواز الوضع فعملوا بالارسال بناء على الأصل إذ الوضع أمر جديد
محتاج إلى الدليل وإذ لا دليل لهم اضطروا إلى الارسال لثبوتهم اه وبعض
كلامه ساقط فكيف يقول إن هؤلاء الاجلاء من التابعين يبالغون حديث من
قول النبى صلى الله عليه وآله وسلم ويجعلونه عادة من العادات فهذا كلام
ساقط بل لا يتركون العمل به عند بلوغه لهم إلا اثبتوا نسخة عندهم اه.

أقول هذا كلام أبطل من أن يشتغل برده فان نسخ الحديث لا يثبت بمخالفة

الصحابي له بل ولا يصريحه بنسخه كما هو مقرر في محله فكيف يثبت بمخالفة التابعي ومع هذا فله وجوه أخرى تبين بطلانه أيضاً

(الوجه الأول) أن هؤلاء قد ثبت عنهم الوضع من فعلهم قال ابن حزم في المحلى روينا فعل ذلك عن أبي مجلز وإبراهيم النخعي وسعيد بن جبير وعمرو بن ميمون ومحمد بن سيرين وأيوب السخيتي وحماد بن سلمة أنهم كانوا يفتلون ذلك وكذا حكاه ابن قدامة في المغني والنووي في المجموع فهذا يعارض ما تقدم عنهم ويدل على أنه غير منسوخ إذ لو كان منسوخاً لما فعلوه وتركوا ناسخه . فان قال يجوز أن يكون فعلهم كان قبل إطلاعهم على النسخ فلما علموا ذلك تركوه ؟ قلنا وكذلك يجوز أن يكون تركهم له كن قبل أن يبلغهم أحاديثه فلما بلغتهم أخذوا بها وتركوا الأرسال فإنه لم يأت دليل يعين أن أحد فعلهم كان متأخراً عن الثاني فإن كان تركهم للقبض يدل على أنه منسوخ فكذلك فعلهم للقبض يدل على أن الأرسال منسوخ .

(الوجه الثاني) أن أبا داود روى عن طريق محمد بن جحادة عن عبد الجبار بن وائل عن أخيه عاقمة عن أبيه وائل قال صليت مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فذكر في صلاة الصلاة وضع اليمين على الشمال قال محمد فذكرت ذلك للحسن البصري فقال هي صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ففعله من فعله وتركه من تركه فثبت أن وضع اليمين على الشمال من صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولو كان يعلم أنه منسوخ لأفاد السائل به ولما أكد له وصف وائل بن حجر بقوله هي صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فدل على أنه غير منسوخ عنده وكذلك روى محمد ابن الحسن في الآثار عن ابن حنيفة عن حماد عن إبراهيم أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يعتمد باحدى يديه على الأخرى في الصلاة يتواضع لله تعالى فصرح إبراهيم بأن ذلك كان تواضعاً لله تعالى والتواضع لله عز وجل (٣٨ - منوني)

لا ينسخ وأيضاً لو كان يعلم أنه منسوخ لما نسبته الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأطلق بل كان يفيد ذلك وينبئ على نسخه فاما لم يفعل دل على أن عليه بنسخه تقول من المتعصب عليه وأيضاً قال ابن أبي شيبة في المصنف حدثنا وكيع عن ربيع عن أبي معشر قال يضع يمينه على شماله في الصلاة تحت السرة وقال أيضاً حدثنا جرير عن مغيرة عن أبي معشر عن ابراهيم قال لا بأس أن يضع اليمنى على اليسرى في الصلاة وكذلك روى البيهقي عن ابن الزبير قال أمرني عطاء بن أسال سعيد بن جبير أن تكون اليدين في الصلاة فوق السرة أو أسفل من السرة فسألته عنه فقال فوق السرة فلو كان سعيد يعلم أنه منسوخ كما تقوله عليه المتعصب لما أفاد السائل عن الحكم ولا علمه أنه منسوخ.

(الوجه الثالث) أنه لو كان فعلهم المخالف لما ورد من السنة دليلاً على نسخه لما بقي من المحكم إلا القليل المجمع عليه فإن أكثر المسائل يوجد فيها مثل هذا الخلاف من التابعين وقد ذهبوا الى التوسعة بين بول الجارية وبول الصبي في الرش وهو خلاف السنة في التفرقة بينهما وخلاف مذهب مالك بين التوسعة بينهما في الغسل وذهب الى انتقاض الوضوء بمصافحة الكافر وإلى أن الابواب كلها نجسة وذهب هو وابن سيرين وابن المسيب وابراهيم الى إيجاب الوضوء من كل دم سائل وذهب ابن المسيب الى جواز قراءة الجنب القرآن وقال للسائل كيف لا تقرؤه وهو في جوفه وذهب هو والحسن إلى إيجاب غسل الاناء من ولوغ الهر وذهب إلى عدم إيجاب الفور في الوضوء وذهب ابراهيم إلى عدم التحديد في غسل الاناء من ولوغ الكلب وإلى أن البصاق غير طاهر وقال إنه بمنزلة العذرة وإلى أن بول البغل طاهر إلى غير ذلك مما يطول تتبعه وقد بانهم حديث يغسل من بول الجارية ويرش من بول الغلام وأحاديث معاملته صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه للكفر وغالطتهم وحديث العريزين والسلي وتصرع عمر والصحابه للفرث

واستعماله وحديث جابر في عدم انتفاض الرضوء من الدم السائل وحديث لا يقرأ الجنب ولا الحائض شيئاً من القرآن وحديث إنها ليست بنجس إنها من الطوافين عليكم والطوافات وحديث إذا ولغ الكلب في إناء أحدكم فليغسله سبع مرات وغير ذلك فإن كانت هذه الأحاديث منسوخة فاحاديث القبض كذلك وإن كانت غير منسوخة وكان هناك جواب عنها فهو الجواب عن أحاديث القبض إذ لا فارق أصلاً فبان من هذا أن القاط هو كلام المنعصب لا كلام العلامة القنوجي الذي جمع بين الأحاديث والآثار وحمل كلامها على ما ينبغي حملها عليه وسلك الطريقة المعروفة عند أهل العلم والواجبة على كل مسلم ولم يتلاعب بسنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولم تهن في نظره حتى يدفع في صدرها ويثبت نسخها بغير دليل ولا برهان كما هانت على المنعصب فقدم هواه عليها والله يحمينا بمنه وفضله آمين .

(تنبية) وقع من المنعصب تحريف وتزوير إضافي نقل كلام الروضة الندية ولم تسمح أمانته إلا بتبديله وتغييره على عادته فإن القنوجي قال فإن بلغ عندهم حديث الوضع فمحمول على أنهم لم يحسبوه من سنن الهدى بل حسيروه عادة من العادات فمالوا إلى الإرسال لصالته مع جواز الوضع فعملوا بالإرسال بناء على الأصل إذ الوضع أمر جديد يحتاج إلى الدليل وإذا لا دليل لهم فاضربوا إلى الإرسال لأنه ثبت عندهم الإرسال اهـ . فأبدل المنعصب هذه الجملة الأخيرة بقوله لثبوته عنهم ليفيد أن القنوجي معترف بأن الإرسال ثابت عند المذكورين مع أنه ناف لذلك وبصرح بأن إرسالهم لم يكن لثبوت الإرسال عندهم بل لعدم وصول الوضع إليهم والله الموفق للصواب

(فصل) قال المنعصب وأخرج ابن أبي شيبة عن ابن سنان أنه قال حين سئل عن الرجل يمسك يمينه بشماله فقال إنما ذلك من أجل الروم وروى عن الحسن أنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كافي انظر إلى

أخبار بنى اسرائيل وضعى أيمانهم على شمائهم فى الصلاة وهكذا أخرج عن
أبى مجاز وأبى عثمان النهدى وأبى الجوزاء وهؤلاء كلهم من كبار التابعين
وما نقل عن جميعهم يفهم منه النسخ لأن نسبته لأخبار بنى اسرائيل والروم
دال دلالة صريحة على أنه ليس من سنته صلى الله عليه وآله وسلم لأنه لا يفترى
بأخبار الروم ولا يأمر بالافتداء بهم ولا ينسب اليهم شيئاً من السنة بل قد
نهى صلى الله عليه وآله وسلم عن سؤالهم والافتداء بهم وعن النظر فى كتبهم ومن
هذا يعلم أن عزو القبض لأخبار بنى اسرائيل دال على الدم ويكون هذا بعد
نسخه فمكان النبى صلى الله عليه وآله وسلم كان أولاً يقبض موافقة لبنى اسرائيل
ثم لما نزل عليه الارسال ترك القبض وعزاه لأخبار بنى اسرائيل على وجه
الذم اهـ .

أقول فذلما تعد الكذب على النبى صلى الله عليه وآله وسلم وقاب الحقائق
فى سنته وشريعته ثم هو كذب مبنى على جهل ووهم مركب على وهم فإن
أثر ابن سيرين نقله المتعصب من الروضة الندية للقنوجى وهو وقع فيه محرفاً
وقد راج تحريفه على بعض علماء العصر فنقله أيضاً كما نقله المتعصب
ونى كل منهما عليه ما فهمه والصواب كما رأيته فى نسخة عتيقة من مصنف ابن
أبى شيبة قول ابن سيرين إنما فعل ذلك من أجل الدم بالدال المهمة يريد أنهم
كلوا إذا أطالوا القيام فى الصلاة نزل الدم إلى رؤس أصابعهم فأمروا بوضع
اليدين على الشمال من أجل ذلك وقد ذكر شيخنا فى سلوك السبيل
الواضح هذا الاثر على الصواب ونقل شرحه بهذا المعنى عن بعض العلماء
ولعله ابن أمير الحاج فى شرح المنية محلى ما ظن فان عمى به قديم ثم هو
تعليل باطل مردود على ابن سيرين رحمه الله تعالى بالسنة الصحيحة وآثر
السلف الصالح فقد قال النبى صلى الله عليه وآله وسلم إنما شر الانبياء
أمرنا أن نضع أيماننا على شمائنا فى الصلاة وقال ثلاث من

سنن الانبياء وذكر منها وضع اليمين على الشمال وقال ثلاث يحبها الله وذكر منها الوضع وفي لفظ ثلاث من النبوة وقال أبو الدرداء من أخلاق النبيين وضع اليمين على الشمال في الصلاة وقال أبو هريرة وضع الكف على الكف في الصلاة من السنة وقال ابن الزبير وضع اليدين في الصلاة من السنة وقال ابراهيم النخعي إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يفعل ذلك تواضعا لله عز وجل وقال الحسن هي صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فعله من فعله وتركه من تركه وكل هذا سبق مبسوط العزو بأسانيد و تحرير الكلام عليه فكيف يقبل قول ابن سيرين إنما فعل ذلك من أجل الدم بعد تصريح النبي صلى الله عليه وآله وسلم بأن الله يحبه وأمر به الانبياء وأنه من سنتهم وأخلاقهم وأخبار الصحابة أنه من سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هذا مما لا يقبله مسلم من ابن سيرين ولا غيره ثم هو رحمه الله تعالى في أوسع العذر إذ لم تبلغه هذه الأحاديث ومعاذ الله أن يسمع ابن سيرين قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثلاث يحبها الله وقوله ثلاث من سنن الانبياء أو من النبوة وقوله إنا معشر الانبياء أمرنا أن نضع أيماننا على شمالكنا في الصلاة ثم يقول بعد ذلك إنما فعل من أجل الدم أما المتعصب فكذاب متلاعب بدينه ومكذب لنبيه صلى الله عليه وآله وسلم لانه وقف على أخبار النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن الله أمره بجميع الانبياء وأنه عما يحبه تعالى وكتب ذلك في رسالته ونقل عن أبيه في تصحيحه ثم جعله بعد ذلك قبيحا مذموما وأنه مما تبع فيه النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأهل الكتاب ولم يؤمر به من ربه فالنبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول إنا معشر الانبياء أمرنا أن نضع أيماننا على شمالكنا في الصلاة والمتعصب يقول لم يؤمر به إنما تبع فيه بنى اسرائيل فاخترتم أيها المسلم قول من تقبل وخبر من تعتمد قول نبيك الصادق المصدوق الذي لا ينطق عن الهوى أو خبر هذا المتعصب الكذوب

والغبي الجبول .

فان قلت إن هذه الاحاديث لم تصح عنده فلذلك لم يعتمد هافحمل الوضع على ما ذكر ولم يقصد تكذيب النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيها أخبر به من أمر ربه . قلت هو جواب فاسد من وجهين .

(الوجه الاول) أن الاحاديث المذكورة صحيحة وهو في نفسه متيقن صحتها لكثرة طرقها وتباين منارجها ووقوفه على تصحيح الحفاظ لها فقد صحح ابن حبان والحافظان نور الدين الهيثمي في مجمع الزوائد والجلال السيوطي في حاشية الموطأ حديث ابن عباس وصحح البيهقي حديث عائشة والحافظ نور الدين حديث أبي الدرداء الموقوف واحتج مالك بحديث عبد الكريم بن أبي المخارق وقال ابن عبد البر إن معناه ورد في ثلاث أحاديث حسان ويثبت أنا وجه صحتها من الصنعة الحديثية فيما سبق وفي الباب مع هذا حديث أبي هريرة وحذيفة وابن عمر ويعلى بن مرة فلا يتصور مع كثرة هذه الطرق وتصحيح الحفاظ لبعضها أن لا يصح الحديث عنده .

(الوجه الثاني) وعلى تسليم أنه غير معتقد صحتها فلا أقل من أن يوجب عنده تصحيح الحفاظ لحديث مع كثر طرقه وقفة تمنعه من مثل هذه الجراءة والتقول الباطل في دين الله وسنة رسوله صلى الله عليه وآله وسلم فقد تقرر أن الحديث الضعيف باتفاق يعمل به في مثل هذا احتياطاً فكيف بحديث صححه جماعة من الحفاظ فلما لم يتوقف مع كل هذا دل على تهجمه وعدم احترامه لاخبار النبي صلى الله عليه وآله وسلم وكلامه .

(فصل) وقوله في مرسل الحسن كائن أنظر إلى أخبار بني اسرائيل واضعياً أيمانهم على شمائهم في الصلاة صلى الله عليه وآله وسلم عزاه إليهم على وجه الذم كذب على النبي صلى الله عليه وآله وسلم وتحريف لمعنى حديثه فإن الحديث وارد في مدح هذه السنة وتأكيده أمرها كما هو ظاهر فالنبي صلى الله عليه وآله وسلم لما أخبر أن الوضع من سنن الانبياء أكد

ذلك بقوله كآنى انظر الى أحبار بنى اسرائيل وهم العلماء الفقهاء منهم واضع
 أيمانهم على شمائهم فى الصلاة امثالاً لاوامر أنبيائهم ومتابعة لسننهم إشارة
 منه صلى الله عليه وآله وسلم الى فضل هذه السنة وتأكيدها وأشتهارها بين
 الامم الماضية وقد كتب الزرقانى فى شرح الموطأ على قول عبد الكريم بن
 أبى المخارق من كلام النبوة إذا لم تستح فافعل ما شئت ووضع اليدين إحداهما
 على الأخرى فى الصلاة الحديث ما نصه أى مما اتفق عليه شرائع الانبياء لانه
 جاء فى أولها ثم تتابعت بقيتها عليه ولم ينسخ فيها نسخ من شرائعهم اهـ وليس
 هذا الفعل من محدثات بنى اسرائيل ولا من مبدعاتهم حتى يعزروا إليهم على
 وجه الذم ولا فى الحديث ما يشير الى ذلك وعلى فرض أن فيه ما يفيد فهو
 مردود من وجهين .

(الوجه الاول) أنه خبر ضعيف سافط لعائنين الاول أنه مرسل
 والمرسل مردود عند الجمهور إذا لم يرد ما يعضده فكيف اذا ورد ما يعارضه
 وبالأخص مراسيل الحسن فانما عندهم شبه الريح العلة الثانية أنه من رواية
 رجل سافط الرواية شديد الضعف فان ابن أبى شعبة أخرجه عن وكيع عن
 يوسف بن ميمون عن الحسن به ويوسف بن ميمون هو القرشى المخزومى أبو
 خزيمة الصباغ قال أحمد ضعيف ليس بشئ وقال أبو زرعة وأبو الحديث
 وقال البخارى وأبو حاتم منكر الحديث جداً زاد أبو حاتم ليس بالقوى
 ضعيف وكذا قال النسائى وقال مرة ليس بثقة وقال الدارقطنى ضعيف وقال
 ابن حبان فاحش الخطأ كثير الوهم يروى عن الثقات ما لا يشبه حديث
 الاثبات فلما فحش ذلك منه بطل الاحتجاج به فكيف يحتاج بحديث من هذا
 حاله على ذم سنة تواتر عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فعلها والحث
 عليها لو فرضنا أن فى حديثه ما يفيد للذم فكيف والحال بعكس ذلك كما علمت
 (الوجه الثانى) أنه لو كان صحيحاً ومفيداً للذم الملتصق به لعارضناه بالخبر

المتواتر المفيد للقطع بأنه من سنة النبي صلى الله عليه وآله وسلم سنة الانبياء قبله وخبر الآحاد لا يعارض المقطوع به وما كان هكذا لا يتصور ان يكون مذموما بحال :

(فصل) وقوله وهكذا أخرج عن أبي مجاز وأبي عثمان الهندي وأبي الجوزاء كذب صراح على ابن أبي شيبة وعلى هؤلاء الأئمة الثلاثة فإن ابن أبي شيبة لم يخرج هذا الحديث إلا عن الحسن وحده وأن أراد أنه أخرج عن هؤلاء معنى ما ألقاه بمرسل الحسن من أفادته ذم الوضع كان كاذبا أيضا من وجهين .

(الوجه الاول) أنه لم يقع لأبي مجاز ذكر في باب الوضع ولا باب الارسال من مصنف ابن أبي شيبة أصلا

(الوجه الثاني) أنه أخرج عن أبي عثمان وأبي الجوزاء عكس مراد المتعصب فقال ثنا عبد الأعلى عن المستمر بن الريان عن أبي الجوزاء أنه كان يأمر أصحابه أن يضع أحدهم يده اليمنى على اليسرى وهو يصلي وقال ثنا يزيد أخبرنا الحجاج بن أبي زينب قل حدثني أبو عثمان الهندي أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مر برجل يصلي وقد وضع شماله على يمينه فأخذ النبي صلى الله عليه وآله وسلم يمينه فوضعهما على شماله ولم يذكر فيهما غير هذين الخبرين ثم إن الوضع وارد عن أبي مجاز أخرجه عنه البيهقي وسننه وقد تقدم فاعجب لهذا الرجل ما أجرأه على الكذب .

(فصل) ومن هذا تعلم أن قوله هؤلاء من كبار التابعين وما نقل عن جميعهم يفهم منه النسخ الخ فهم ساقط مبنى على كذب فاحش فانه لم ينقل عن أحد من المذكورين ما عزاه إليهم واقتراه بقلة حياته عليهم كما رأيت وقد قدمت فيما سبق باب الارسال بتمامه من مصنف ابن أبي شيبة فأرجع اليه لتزداد يقينا بكذبه ثم لو فرضنا أنه صادق وأن ابن أبي شيبة أخرج ذلك الحديث عن الثلاثة

المذكورين فهو كاذب أيضاً ولا أقول مخطيء في دعواه إن الأثر بفهم منه
النسخ لما قررته لك آنفاً والله الموفق

(فصل) قال المتعصب وأخرج ابن أبي شيبة عن يزيد بن إبراهيم قال سمعت
عمر بن دينار قال كان ابن الزبير إذا صلى يرسل يديه اهـ

أقول استدل المتعصب بهذا الأثر على نسخ الوضع وهو استدلال فاسد من
وجوه (الوجه الاول) أنه لو كان الارسال وارداً لكان هذا عين الدليل على
نسخه لان ابن الزبير كان يرسل أولاً ثم صار يقبض آخراً والدليل عليه أمران
(الامر الاول) انه أخبر كما في سنن أبي داود أن وضع اليدين على الشمال
من السنة ولم يكن يخالف سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلا لانسنيان
أو اعتقاد نسخ أو عدم اطلاع وهذان ممنوعان لما ساذكره فلم يبق إلا انه كان
يرسل أولاً قبل أن يبلغه الوضع فلما بلغه صار يفعله وأخبر انه من السنة .

(الامر الثاني) أن البيهقي أسند عن عبد الرزاق قال اخذ اهل مكة الصلاة
من ابن جريج واخذ ابن جريج من عطاء واخذ عطاء من ابن الزبير واخذ ابن
الزبير من أبي بكر الصديق وأخذ أبو بكر الصديق من النبي صلى الله عليه وآله وسلم
وكل هؤلاء كانوا يقبضون فابن الزبير مثلهم اما النبي صلى الله عليه وآله وسلم
فتقدم ذلك عنه بطريق التواتر وأما أبو بكر فقال ابن أبي شيبة في مصنفه ثنا
يحيى بن سعيد ثنا ثور عن خالد بن معدان عن أبي زياد مولى دراج قال
ما رأيت فذيت وإنى لم أنس أن أبا بكر كان إذا قام إلى الصلاة قال هكذا فوضع
اليمنى على اليسرى وأما عطاء فقال البيهقي في سننه أخبرنا أبو زكريا بن اسحاق
أنبأنا الحسن بن يعقوب ثنا يحيى بن أبي طالب أنبأنا زيد ثنا سفيان عن ابن
جرير عن أبي الزبير قال أمرني عطاء أن أسأل سعيداً أين تكون اليدين في
الصلاة فوق السرة أو أسفل من السرة فسأله عنه فقال فوق السرة يعني به
سعيد بن جبير وأما ابن جريج فذكر ابن عبد البر في الاستدكار عن عبد الرزاق
(٣٩ - متون)

قال رأيت ابن جريج يصلي في إزار وقبص وبمينه على شماله فدل هذا على أن ابن الزبير كان يضع لانه أخذ الصلاة عن أبي بكر وقد كان يضع وعطاء أخذا عن ابن الزبير وقد كان يضع وأهل مكة أخذوها عن ابن جريج وقد كان يضع وهم أيضا كانوا يضعون كما عزاه إليهم غير واحد فسقط احتجاجة بأن إرسال ابن الزبير دال على نسخ القبض وصح أنه لو ورد ذلك كان هذا دليلا على نسخه والله الموفق .

(الوجه الثاني) وعلى فرض أنه لم يرد ما بعين كون الوضع آخر فعل ابن الزبير فلا يمكن لأحد أن يستدل به على نسخ سنة تواترت عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وانفق عليها جميع أصحابه من بعده إذ من البعيد أو المستحيل عادة أن يغيب الناسخ عن جميع الصحابة وفيهم الخلفاء الراشدون ومن كانوا شديدي الملازمة له صلى الله عليه وآله وسلم وتبع سنته مثل ابن مسعود وابن عمر وأبي هريرة وغيرهم ممن سبق ويطلع على الناسخ عبد الله ابن الزبير وحده ثم من البعيد أيضا أن يطلع على الناسخ ثم يكتبه عن جميع الناس ولا يذكره لأحد مع توفر الدواعي على ذلك في عصره خصوصا وقد حدث هو أن الوضع من السنة .

(الوجه الثالث) أنه لو جاز الاستدلال بمخالفة عمل ابن الزبير لروايته على نسخ الوضع لجاز الاستدلال بهذه المخالفة على نسخ كثير من المسائل التي لا يستطيع المتعصب أن يفوه بنسخها فقد روت عائشة رضي الله عنها أن الصلاة فرضت ركعتين ركعتين فاقرت صلاة السفر وزيد في صلاة الحضر وكانت هي تخالف ذلك فتم في السفر وروت أن كل امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل ثم خالفت ذلك وأنكحت بنت أخيها عبد الرحمن المنذر بن الزبير وعبد الرحمن حتى غائب غيبة قريبة بالشام بغير علمه ولا أمره وروت التحريم بلبن الفحل وصح عنها خلافه وأنه كان يدخل عليها من أرضعته بنات أخواتها ولا يدخل عليها من

أرضعته نساء أخواتها وروت ترك إيجاب الوضوء بما مست النار وصح عنها إيجاب الوضوء للصلاة من أكل ماسته النار وروت هي وابن عباس وأبو هريرة المسح على الخفين وصح عن الثلاثة المنع منه جملة وروى ابن عباس حديثاً في أن الخلع طلاق والسند اليه فيه ضعيف وصح عنه أن الخلع فسخ لا طلاق وروى عمر وعثمان أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تمتع بالعمرة إلى الحج وصح عنهما النهي عن التمتع وروى أبو هريرة حديث البحر هو الطهور ماؤه الحل ميتته وروى سعيد بن منصور عنه أنه قال ما آن لا يجزبان من غسل الجنابة ماء البحر وماء الحمام وروى أيضاً حديث الأمر بغسل الاناء سبعة من ولو غ الكلب وصح عنه أنه يغسل ثلاثاً وكم لهذه المسائل من نظير وليس في إمكان المتعصب أن يدعى نسخ شيء من هذه الأحاديث المخالفة لعمل روايتها فأحاديث القبض مثلها إذ لا فارق أصلاً .

(الوجه الرابع) أنه استدلال مخالف لأصول مذهب مالك والجمهور فقد قال الشريف التذسائي في خاتمة الباب الأول من مفتاح الوصول مانصه قد يعترض على السند بأن الراوى خالف ما روى كما يحتاج أصحابنا على أن غسل الاناء من ولو غ الكلب سبع بقوله صلى الله عليه وآله وسلم إذا ولغ الكلب في اناء أحكم فليغسله سبعة فيقول أصحاب أبي حنيفة هذا يرويه أبو هريرة وقد صح عنه أنه كان يفتي بغسل الاناء ثلاثاً وإذا خالف الراوى روايته كان ذلك قدحا في الحديث عنده إذ لو كان معمولاً به لما خالفه والجواب عند أصحابنا أن الحجة في الخبر لافي مذهب الراوى فلعلة خالفه باجتهاد منه وذلك لا يوجب عايينا اتباعه هـ وقال البناني في حاشيته على شرح المحلى وهذا أى وجوب العمل بخبر الواحد وإن خالفه راويه هو كذلك عندنا معاشر المالكية أيضاً هـ

وقال الشوكاني في الإرشاد ولا يضر الخبر عمل الراوى له بخلافه خلافاً

لجمهور الحنفية وبعض المالكية لاننا متعبدون بما بلغ اليانا من الخبر ولم نتعبد بما فهمه الراوى ولم يأت من قدم عمل الراوى على روايته بحجة تصلح الاستدلال بها وقال فى موضع آخر ولا وجه لما قيل من أنه قد أطلع على ناسخ لذلك الخبر الذى رواه لاننا لم نتعبد بمجرد هذا الاحتمال وأيضاً فربما ظن أنه منسوخ ولم يكن كذلك اهـ

وقد أطال ابن حزم فى الاحكام وابن القيم فى الاعلام فى أبطال ماذهب اليه الحنفية من تقديم عمل الراوى على روايته بما يطول بنقله الكتاب ويكفيانا اعتراف المتعصب أن هذا هو المشهور من مذهب مالك على أن غيره عبر بأنه مذهب مالك كما سبق فاستدل له بها هو مخالف لمذهبه باعترافه تناقض وتقلب وعجز واضطراب .

(فصل) وقد تعرض القنوجى لأثر ابن الزبير هذا فقال فى شرحه على الدرر البهية للشوكانى ما لفظه وأما ما أخرجه أبو بكر بن أبي شيبة عن يزيد بن إبراهيم قال سمعت عمرو بن دينار قال كان ابن الزبير إذا صلى يرسل يديه فهى رواية شاذة لما روى الثقات عنه كما أخرج أبو داود عن زرعة بن عبد الرحمن قال سمعت ابن الزبير يقول صف القدمين ووضع اليد على اليد من السنة وإن سلم كرنها صحيحة فهذا فعله والفعل لا عزم له ورواية الوضع عنه مرفوعة لانه نسبته الى السنة وقول الصحابي من السنة فى حكم الرفع كما حقق فى كتب أصول الحديث ومع هذا لعله لم ير الوضع من سنن الهدى وفهم الصحابي ليس بحجة كما مضى لاسيما إذا كان مخالفا لاجلة الصحابة كما مير المؤمنين أبي بكر الصديق وعلى المرتضى وابن عباس وابن مسعود وسهل بن سعد ونحوهم على أنها مخالفة للاحاديث المرفوعة المشهورة واعمال الصحابة المستفيضة فى باب الوضع فينبغى أن لا يعول عليها وتسقط عن الاعتبار ولا يلتفت اليها اهـ .

فاعترضه المتعصب بأن هذا لا يقال له شاذ بل هو من مخالفة عمل الراوى

لروايته والشاذ هو ما خالف فيه الراوى من هو أوثق منه وبأن الحديث الذى ظاهرا رواه عنه الثقات فى سنده الدلاء بن صالح وهو ضعيف عند بعضهم وبأن قول الصحابي من السنة كذا ليس متفقا على أنه فى حكم المرفوع وبأن قوله ولا سيما إذا خالف أجلة الصحابة كائى بكر وعلى فيه أنه لم يخالفهم لأن الموضوع فى ترك العمل بالوضع ومن أين للمعتز أن هؤلاء كانوا يقبضون ورواية القبض عنهم لا تدل على العمل به فان ابن الزبير رواه ولم يعمل به مع أن أبا بكر رضى الله عنه لم يرو عنه القبض اهـ .

وأقول إنه اعتراض ساقط ناشئ عن جهل وعدم معرفة فان الشاذ يطلق عند المحدثين على مذهبين أحدهما ما ذكره المنتصب والثانى الغرابة والانفراد مع مخالفة الأصول وكثيرا ما يذكرون الحديث فيقولون عنه شاذ مع أنه ليس له إلا سند واحد بحيث لا يتصور فيه مخالفة الراوى لمن هو أوثق منه وإنما يعنون به شذوذه عن الأصول ومنه قول البيهقى فى حديث أبى الضحى عن ابن عباس أنه قال فى كل أرض نبى كذبيسكم وآدم كآدم ونوح كنوح وإبراهيم كإبراهيم وعيسى كعيسى إسناد صحيح ولكنه شاذ بمرّة وعلى هذا المعنى اقتصر الحاكم فى تعريف الشاذ فقال فى علوم الحديث له أما الشاذ فانه حديث يتفرد به ثقة من الثقات وليس للحديث أصل متابع لذلك للثقة ثم قال سمعت أبا بكر أحمد بن محمد المتكلم الأشعر يقول سمعت أبا بكر محمد بن أحمد بن إسحاق يقول سمعت يونس بن عبد الأعلى يقول قال لى الشافعى ليس الشاذ من الحديث أن يروى الثقة ما لا يرويه غيره هذا ليس بشاذ إنما الشاذ أن يروى الثقة حديثا يخالف فيه الناس هذا الشاذ من الحديث اهـ وابن الزبير قد خالف بفعله جميع الصحابة والاحاديث المفواترة فأثره شاذ كما قال الشافعى والحاكم وغيرهما فاعتراض المنتصب على أهل الفن ناشئ عن جهلهم بالتلومهم والله الموفق للصواب .

(فصل) وأما قوله فى الحديث الذى رد به القنوجى أثر ابن الزبير أنه

من رواية العلاء بن صالح وهو ضعيف عند بعضهم فقد قدمنا بطلاله بان الحديث سكت عليه أبو داود وحسنه النورى في شرح المذهب وبان العلاء المذكور أوثق من كثير من رجال الصحيحين المجمع على صحتهما فقد وثقه ابن معين وأبو داود ويعقوب بن سفيان وابن نمير والعجلي وأبو حاتم وابن خزيمة ويعقوب ابن شيبة وابن حبان بعبارات متنوعة وهذا أعلا ما يطلب في التوفيق

(فصل) وأما اعتراضه بان لم يتفق على كرون قول الصحابي من السنة كذا له حكم الرفع فتعاق بارد وهندمة فارغة ولو صح مثل هذا اتعاق في ابطال مسائل الاصول وقواعده لما صحت منه قاعدة لانه لا يكاد يوجد فيها ماهر متفق عليه غير مختلف فيه بل وكذا مسائل جميع العلوم فالعبرة بصحة القاعدة وقوة دليلها لا بانتفاء الخلاف فيها وقد بينا فيما سبق صحة ما ذهب اليه الجمهور من ان قول الصحابي من السنة كذا له حكم الرفع وأوردنا له من الدلائل ما لم يبق معه شك والله الموفق

(فصل) وأما قوله ومن أين للمعارض ان هؤلاء المذكورين يعنى أبا بكر وعلياً وابن مسعود كانوا يقبضون ورواية انقبض عنهم لاندل على العمل به مع أن أبا بكر الصديق لم يرو عنه القبض الخ فاقدام بجهل وتجاهل بنهورفانه جهل مارواه ابن أبي شيبة باسناد على شرط الصحيح عن أبي زياد مولى دراج قال مارأيت فنسيت واني لم أنس أن أبا بكر كان إذا قام إلى الصلاة وضع اليد اليمنى على اليسرى وجهل مارواه ابن أبي شيبة ثنا وكيع عن عبد السلام بن شداد أبي طالوت عن غزوان بن جرير عن أبيه قال كان على إذا قام إلى الصلاة وضع يمينه على ريسه فلا يزال كذلك حتى يركع متى ما ركع إلا أن يصلح ثوبه أو يحك جسده ورواه أبو داود في سننه عن محمد بن قدامة عن أبي بدر عن أبي طالوت به وكذلك أخرجه البيهقي وقد مرسياها وتجاهل ما ذكره هو قبل هذا وعزاه إلى أبي داود والنسائي وابن ماجه من رواية

الحجاج بن ابى زينب قال سمعت أبا عثمان يحدث عن عبد الله بن مسعود قال رآنى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وضعت شمالى على يمينى فأخذ يمينى فوضعها على شمالى .

(فصل) قال المنعصب وفى كتاب العلم لابن عبد البر قال مصعب الزبيرى ما رأيت أحدا من علمائنا يكرمون أحدا ما يكرمون عبد الله بن حسن وعنه روى مالك حديث السدل اهـ

أقول هذا من المنعصب تدابيس ومغالطة فانه يعلم علم يقين أن هذا الاثر خارج عما هو بصدده ولو علم أن فيه ادنى شبهة تصالح للتعلم بها لاكثر اللغظ وأطال الصياح ولذلك أوردته وسكت فلم يعاق عليه شيئا ولو كان السدل فى هذا الاثر بمعنى الارسال لكان لنا أن نعارضه بما رواه أحمد وأبو داود والترمذى من حديث أبى هريرة قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن السدل فى الصلاة لكن المراد به سدل الثياب لأن الاقدمين لم يكونوا يعبرون عن إرسال اليدين فى الصلاة بالسدل كما يعبر به متأخروا المالكية بل يعبرون عنه بالارسال أما السدل فقال الخطابى فى معالم السنن هو إرسال الثوب حتى يصيب الأرض وقال أبو عبيدة فى الغريب للسدل إرسال الرجل ثوبه من غير أن يضم جانبيه بين يديه فان ضمه فليس بسدل وقال ابن الاثير هو أن يلتحف بثوبه ويدخل يديه من داخل فيركع ويسجد وهو كذلك قال وهذا مطرد فى القميص وغيره من الثياب قال وقيل هو أن يضع وسط الازار على رأسه ويرسل طرفيه عن يمينه وشماله من غير أن يجعلهما على كتفيه وقد تكلم علماء المذهب على هذا الاثر بعينه وبينوا المراد منه فى جامع البيان والتحصيل لابن رشد مانصه وسئل مالك عن السدل فى الصلاة فقال لا بأس بذلك فقيل له هل رأيت أحدا يفعل ذلك قال نعم قيل له عبد الله بن حسن قال نعم وغيره قال القاضى نفسه صفة السدل أن يسدل الرجل طرفى رداءه

بين يديه فيكون بطنه وصدره مكشوفاً فأجاز ذلك في المدونة وإن لم يكن عليه إلا أزار أو سرلويل يستمر عورته وحكى أنه رأى عبد الله بن حسن يفعل ذلك ومعنى ذلك إذا غلب عليه الحر إذ ليس من الاختيار أن يصلي الرجل مكشوف الصدر والبطن وهو ظاهر هذه الرواية اه وفي شرح المختصر للخطاب قال ابن يونس والسدلي أن يسدل طرف إزاره ويكشف صدره وفي وسطه مئزر أو سرلويل فيتم صلاته لأنه مستور اه وفي شرحه للمواق قال ابن العربي مازنه داهية قال مالك لا بأس بالسدلي في الصلاة أشار إلى أنه يجوز أن يحمل الرداء في الصلاة على غير السنة والهيئة التي تحمل عليها في خارجها وخفي هذا على قوم يستقرون المسائل الفقهية ترى أحدهم حاملاً لردائه على هيئة الارتداء حتى إذا صلى سده ومالك لم يقل سنة الصلاة السدلي اه ونصوصهم بهذا كثيرة فلا استدلال بهذا الأثر محض تدليس ومغالطة ومثل هذا ما استدلل به بعض قضاة المغرب وقد ذكرت له أن الإرسال لم يرد فيه حديث عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال مازلنا نسمع هذا من نصري القبط حتى رأيت حديثاً صريحاً بالإرسال فقلت وما هو قال رأيت في سنن أبي داود أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن السدلي في الصلاة قال فهذا يدل على أنه صلى الله عليه وآله وسلم لم كان يسدل أولاً ثم نهى عنه فعجبت من فهمه واستدلالة ثم بعد ذلك بمدة جرى ذكر هذه المسألة أيضاً فقال لا ينقض عجب لمن يزعم سنية الوضع مع أن الإمام نص في المدونة على أنه مكروه عنده فقلت له لم يقل الإمام ذلك إلا بعد قوله لا أعرفه وهو دال على إمرأته لاعتماد فقال إن الإمام لم يقل ذلك وهذا نصه موجود في حاشية بناني على الزرقاني فأتني بالحاشية أوقفك عليه فقلت له بل ننظر المدونة نفسها فإنها بين أيدينا فقال لا تنظر في المدونة فإن سحنون كذاب لا يعتمد نقله وإنما يعتمد نقل بناني

أى عن سجنون في المدونة فلما قال هذا علمت ان المتعصب فتك بعقله حتى أوصاه الى هذا الحد الذى يضحك المجانين فاعرضت عن الكلام معه في الموضوع وفتحت في حديث آخر . فهذا الضرب لا يدري ما يخرج من رأسه عند الضال عن هواه والله المستعان

(فصل) قال المتعصب الامر الثانى من أدلة الارسال هو أن عليه عمل أهل المدينة اهـ

أقول أول من ادعى أن الارسال كان عليه عمل أهل المدينة الثنائى في شرحه على المختصر المعداد من الكتب الضعيفة التى لا يعتمد على شىء مما فيها من نقل أو تقرير كما نص عليه الهلالى وصاحب تكملة الديباج وغيرهما والا فكتب المذهب المعتمدة بريئة من هذا التهور وأصحابها أجل من أن يقفوا مالا علم لهم به ولا وجود لاصله فهذا مرطأ الامام وشروحه للباجى وابن عبد البر والزررقانى والسدرانى وشرح البخارى لابن بطال وشرح مسلم لعباس والابى والسوسى والاحكام لابن العربى والعارضة له والاحكام لابن الفرس والمدونة لسجنون واختصارها لابن أبى زيد وللبرادعى وشرحه لابی الحسن وابن ناجى وتكميل التقيد لابن غازى وديوان ابن يونس والغنية وشرحها لابی الوليد بن رشد وهو المعروف بالبيان والاختصار وكتاب المقدمات له ومختصر ابن الحاجب وشروحه للشيخ خليل وابن عبد السلام والعمالى وشروح الرسالة للقلشانى وابن ناجى وزروق ويوسف بن عمر وتحقيق المبانى لأبى الحسن والاجورى والنراوى وجسوس والخطاب وشرح قواعد عياض اللقبابى وتنبيه الغافل للفجروتى والبداية لابن رشد الحفيد والذخيرة للقرافى والمختصر لابن عرفة والشامل لبهرام والجواهر لابن شاس والقوانين لابن جزى وشروح المختصر وحواشيه كشرح الخطاب والمواق وبهرام والسنهورى والفيشى والاجهورى والخرشى وحاشية الصبيدى عليه والزررقانى وحواشيه لابن سودة وبناتى والرهمنى وأبى على بن رحال (٤٠ - متونى)

وغيرهم الى كثير في كتب المذهب التي يطول ذكرها وكذا كتب انشافية
والخفية والحنابلة والزيدية وشرح الحديث وكتب الخلاف وحكاية المقالات
ليس في شيء منها دعوى أن الارسال كان عليه عمل أهل المدينة ولو وجد
من ادعاه لكانت دعواه باطلة مردودة من وجوه

(الوجه الاول) أنباء دعوى لادليل عليها وكل ما كان كذلك فهو باطل
(لوجه الثاني) أن الاحاديث تواترت عن النبي صلى الله عليه وآله
وسلم بالوضع والاصل في عمل أهل المدينة أن لا يكون مخالفا للسنّة
فلتتمسك بالاصل حتى يقوم الدليل على خلافه .

(الوجه الثالث) أن هذه الدعوى المجردة عن الدليل والبرهان معارضة
بنقل الحفاظ الذين كانوا قريبي العهد من أهل المدينة المحتج بعملهم وإجماعهم
عند مالك وتصدروا لنقل ذلك عنهم بالاسانيد المتصلة الصحيحة كالترمذي
والبخاري وابن عبد البر وغيرهم فقد عزوا الرضع لجمع الصحابة والتابعين
ولم يستثنوا منهم أهل المدينة ولو كان عملهم على خلافه لاستثنوهم كما استثنوا
الافراد القائلين بالارسال

(الوجه الرابع) ان سهل بن سعد الساعدي من أهل المدينة وهو آخر من
مات بها من الصحابة وقد أخبر آخر القرآن الذي هو وقت العمل المحتج به
أن الناس كانوا يؤمرون بالوضع فلو كان العمل على خلافه لذكره عقب الحديث
وبين سببه فلما لم يفعل دل على أن عمل أهل المدينة كان على وفق حديثه الذي
أخبر به .

(الوجه السادس) أن عبد الله بن بريدة قال ما رأيت سعيد بن المسيب يقبض
يمينه في الصلاة كان يرسلهما فعزا هذا إلى ابن المسيب وحده ولو كان عليه عمل
أهل المدينة لقال ما رأيت أحدا من علماء المدينة يقبض فلما عزا إلى ابن المسيب
وحده دل على أن عمل أهل المدينة على خلافه

(الوجه السابع) أن العمل الذي هو حجة عند مالك هو ما نقلوه نقلاً مستفيضاً وتداوله عملهم خلفاً عن سلف إلى زمان النبي صلى الله عليه وآله ولم كالآذان والصاع ونحو ذلك وهذا لا يتصور ادعاؤه في الإرسال فتد جاءت الأحاديث والآثار عن الصحابة والتابعين من أهل المدينة بالوضع ولم ينقل عن أحد منهم الإرسال إلا عن سعيد بن المسيب وحده .

(الوجه الثامن) أن مالكاً ذكر حديث الوضع في موطنه مستدلاً به ولم يذكر أن العمل على خلافه وكل حديث ذكره وكان العمل على خلافه نبه عليه كما فعل في حديث البيهان بالخيار وفي حديث السجدة على المنبر وفي حديث الرضاع وغيرها فانه ذكر عقب كل حديث منها أن العمل على خلافه ولم يفعل ذلك عقب حديث الوضع فدل على أن عمل أهل المدينة كان على الوضع لا على الإرسال .

(الوجه التاسع) أن مالكاً قال بالوضع في جميع الكتب المنقولة عنه ونقله عنه جمهور أصحابه وكان يضع هو نفسه فلو كان عمل أهل المدينة على خلافه لما وضع ولا قال به .

(الوجه العاشر) أن عمل أهل المدينة لا يتصور أن يكون على الإرسال لانه إنما كان حجة لدلالته على آخر الأمرين من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقد دلت القواطع على أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انتقل إلى الرفيق الأعلى وهو يضع يمينه على شماله فكيف يتصور أن يجمع أهل المدينة على خلافه على ما يراه امام مالك .

(فصل) وقد تمسك المتعصب في كون عمل أهل المدينة على الإرسال بأربع شبه (الشبهة الأولى) كون مالك قائلاً بالإرسال مع وجود الأحاديث بخلافه فلو لم يستند إلى مرجح أقوى منها وهو العمل لما قال بخلافها وهي شبهة باطلة فقد قدمنا أن مالكاً يقل بالإرسال قط وإن نسبته إليه نشأت من الخطأ في

فهم رواية ابن القاسم عنه .

(الشبهة الثانية) أن مالكاً قال لأعرفه مع أنه ذكر حديثه في الموطأ وهذا دليل على أنه أراد لم يعرفه من عمل أهل المدينة وهي شبهة يطلها ما قدمناه من الأوجه المذكورة هنا والسابقة أول الكتاب .

(الشبهة الثالثة) كونه مذهب سعيد بن المسيب وهو من أهل المدينة وهي شبهة باطلة من وجهين .

(الوجه الأول) أن هذا عين الدليل على كونه خلاف عمل أهل المدينة كما قدمناه إذ لو كان عمل جميعهم على الإرسال لما صح نسبته إلى سعيد بن المسيب وحده ولقال الناقل رأيت أهل المدينة يرسلون فلما عزاه إلى ابن المسيب وحدد دل على أن عمل أهل المدينة على خلافه .

(الوجه الثاني) أنه لو كان مذهب الواحد من علماء المدينة كسعيد بن المسيب يدل على أنه عمل جميعهم لدل على أن عمل أهل المدينة كان متوفراً على مسائل لا يقول بها مالك منها أن سعيد بن المسيب ذهب إلى جواز قراءة الجنب للقرآن فقد قال حماد سألت سعيد بن المسيب عن الجنب هل يقرأ القرآن فقال وكيف لا يقرؤه وهو في جوفه ومنها أنه ذهب إلى أنه لا يحزى في الاستجمار إلا ثلاثة أحجار ومنها أنه ذهب إلى غسل الأناء من ولوغ الهر ومنها أن الزهري ذهب إلى التفرقة بين بول الغلام وبول الجارية في الغسل ومنها أن ربيعة ذهب إلى أنه لا بأس أن يقرأ الجنب القرآن إلى غير ذلك مما يطول تتبعه فلو دلت مذاهب أفراد علماء المدينة على إجماعهم الذي هو حجة عند مالك لكان متناقضاً أصوله مخالفاً للسنة ولعمل أهل المدينة معا ولا قائل أيضاً بأن هذه المسائل من عمل أهل المدينة .

(الشبهة الرابعة) أن ابن عبد البر ذكر في كتابه المالكي أن كلامه الوضع والإرسال سنة وقد قال في خطبته إنه اعتمد فيه على عمل أهل المدينة وهي

شبهة باطلة من وجوه

(الوجه الاول) أن هذا كذب صراح على ابن عبد البر فإنه قال في خطبة الكافي مانصه واقنططته من كتب المالكيين ومن مذهب المدنيين واقتصرت فيه على الأصح علماء والأوثق نقلاً ما يريد بالمدينين أصحاب مالك المعروفين كما يقول غيره من الفقهاء رواية المدنيين كذا ورواية العراقيين أو المصريين كذا فحرفه المنعصب إلى عمل أهل المدينة وغفل أنه لو اقنططه من عمل أهل المدينة لتناقض مع قوله المالكيين لأن عمل أهل المدينة الذي هو حجة عند مالك هو عمل الصحابة وأبنائهم الذين أدرتهم مالك ولأنه حينئذ يكون كتاب اجتهاد لا كتاب فقه على مذهب مالك .

(الوجه الثاني) أنها مغالطة فإن كتاب الكافي ألفه ابن عبد البر في الفقه المالكي وليس هو كتاب حديث حتى يتعرض فيه لعمل أهل المدينة وكتب الفقه يحكى فيها أقوال الامام أو ما صح منها والقولان موجودان في المذهب وإن كان أحدهما ناشئاً عن الخطأ في فهم رواية ابن القاسم فهو يحكى أن الفاعلين سنة في مذهب مالك لأن كليهما مروى عنه لأنهما سنة من جهة الدليل .

(الوجه الثالث) أنه حكى القولين معا وقال كلاهما سنة فقتضاه على فهم المنعصب أن يكون كل منهما عمل أهل المدينة وانهم أجمعوا على الوضع وعلى الارسال ثم خصص العمل بالارسال وحده بدون دليل ولا مخصص .

(الوجه الرابع) ان ابن عبد البر أشار إلى أرجحية الوضع على الارسال فقال مانصه كمال الصلاة بعد اسباغ الوضوء واستقبال القبلة التكبير مع النية ورفع اليدين مع التكبير حذو المنكبين ووضع اليمنى على اليسرى وأورسها كل ذلك سنة في الصلاة اه فقدم الوضع على الارسال إشارة إلى أرجحيته على قاعدة الفقهاء فعلى فرض أنه حكى عمل أهل المدينة ففعله دليل على أن الوضع هو الراجح من فعلهم .

(الوجه الخامس) أنه عد كلا الفعلين سنة والمنعصب يزعم أنه مكروه مخالف لمذهب مالك وأن الورع في دينه ينبغي له أن يتركه وكيف يترك ما كان من عمل أهل المدينة المقدم عند مالك على الحديث فاعجب لفظة هذا الرجل مع كونه أعلم من مالك فيما يزعم .

(فصل) قال المنعصب واما نصوص المالكية على أن الأرسال عليه عمل أهل المدينة فكثيرة منها ما قاله التتائي بعد قول المختصر تأويلات لم يذكر المؤلف من علل الكراهة كونه مخالفاً لعمل أهل المدينة وقال الدردير في شرح قول المختصر مثل قول التتائي وكذا قال الصاوي أيضاً و قال عايش في الفتاوى اعلم أن سدل اليمين في الصلاة ثابت في السنة فعلة النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأمر به بإجماع المسلمين وأجمع الأئمة الأربعة على جوازها فيها واشتهر ذلك عند مقلديهم حتى صار ظاهراً معلوم من الدين بالضرورة وأنه أول وآخر فعله صلى الله عليه وآله وسلم وأمر به أصحابه صلى الله عليه وآله وسلم فالدليل على أنه فعله وأمر به الحديث الذي رواه مالك في الموطأ عن سهل ابن سعد واقتصر عليه البخاري ووجه الدلالة منه هو قوله كان الناس يؤمرون أن يضع الرجل يده اليمنى على ذراعه اليسرى في الصلاة فكونه أمرهم بالوضع دال نصاً على أنهم كانوا يسدلون وإلا كان أمراً بتحصيل الحاصل وهو عبث محال على الشارع صلى الله عليه وآله وسلم ومن المعلوم بالضرورة أنهم لم يعتادوا السدل ويفعلوه إلا لرؤيتهم فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأمرهم به بقوله صلى الله عليه وآله وسلم صلوا كما رأيتموني أصلي والدليل على كونه آخر فعله صلى الله عليه وآله وسلم استمرار عمل الصحابة والتابعين عليه حتى قال مالك لا أعرفه والصحابة كانوا يأخذون بالأحدث فالأحدث من عمله عليه الصلاة والسلام فكان هذا العمل دالاً على نسخ حكم القبض ويدل على أنه آخر فعله صلى الله عليه وآله وسلم حديث وانيل بن حجر في بحيته

الثاني السابق من أنهم كانوا يحركون أيديهم تحت الثياب وهو ظاهر أو صريح في السدل كما مر مستوفى اهـ .

أقول أمادعوى كون الارسال عليه عمل أهل المدينة فقد ذكرنا أن أول من ادعاها الثنائي وبيننا أنها من أبطال الباطل وأصرح الكذب بما لا مزيد عليه فليقل الثنائي ومن شاء من المنهورين ماشاؤا فلن يقبل من ذوى الثبوت والتحقيق والورع والمحاسبة فضلا عن أهل النساheel والمنهوروالاقدام والتهجم إلا ما كان ظاهر الحجة واضح البرهان قال تعالى (قل هاتوا برهانكم إن كنتم صادقين) فلا يثبت صدق قول الارهانه وأين هو برهان أن عمل أهل المدينة كان على الارسال اللهم إلا ما قدمناه له من الأدلة القاطعة على الفساد والابطال على أن الثنائي لم يجزم بهذه الدعوى كما تراه واضحا من عبارته إنما أبدأها احتمالا وتبعه في نةلها بتلك العبارة العارفة الدردير في شرحه الكبير مشيرا بها الى وهن هذا الاحتمال ولذلك اقتصر في صغيره على التعليل بالاعتماد ولما حكاه تلبذه الصاوى في حاشيته عقبه بتوهميه فقال ولما كان المعول عليه العلة الأولى يعنى الاعتماد اقتصر عليها المصنف اهـ فاسقط المتعصب هذا واقتصر على عزو حكايته للصاوى على عادته في تسوية القول وحذف ما لم يوافق منها .

وأما دعوى النسخ لاحاديث وضع اليمين على الشمال فأول من تولى أمرها فيما أعلم الشيخ عايش وتبعه الوزانى والمتعصب وأمثالهما من منهورة هذا الزمان ومتعصبيه واست أدرى كيف استجاز عايش رحمه الله ذلك مع ما قرره العلماء من حرمة دعوى النسخ فى شىء من الكتاب والسنة بغير دليل يفيد اليقين بنسخه وارتفاع حكمه وسقوط امثاله لقيام الدليل على وجوب العمل بكل ما صح عن الله والرسول فن قال فى شىء منه إنه منسوخ فقد أسقط العمل به واوجب عدم اتباعه وامثاله وذلك مخالفة صريحة ومهصية كبيرة

مؤدية الى اسقاط الشريعة من أصلها لمن رام ذلك إذ لا فرق بين دعوى أحد النسخ في آية ما أو حديث ما وبين دعوى غيره النسخ في آية أخرى وحديث آخر فإذا قبل من عايش دعوى نسخ أحاديث القبض بدون حجة ولا برهان ومن غيره دعوى نسخ أحاديث رفع اليدين في الانتقال كذلك فليقبل دعوى من ادعى نسخ وجوب الصلاة وجميع التكليف الشرعية زاعما أن ذلك إنما كان في ابتداء الاسلام لاصلاح ما كان عليه العرب من جاهلية وجفاء وغازلة وفظاظة ودعوى غيره نسخ تحريم التصوير واقتناء الصور زاعما أن ذلك كان مختصا بزمان الصحابة لقرب عهدهم بعبادة الاوثان إذ لا فرق بين هذه الدعوى حيث كان جميعها مجردا عن الدليل والبرهان ولهذا حكم العلماء على من ادعى نسخ حديث بغير دليل من حديث مثله أو إجماع متيقن أنه فاسق ساقط العدالة بل حكم ابن حزم على فاعل هذا بالكفر والمروق من الاسلام وهو ظاهر فيمن فعل ذلك عن تعمد في ابطال التكليف واسقاط الشرع فرارا من الطاعة والامثال أما الشيخ عليش رحمه الله تعالى فكان عالما فاضلا وصالحا كاملا وإنما صدر ذلك منه عن تساهل وتهور وعدم إمعان وتدبر مع ما للعصبية من التأثير العظيم في تزيين الباطل وقلب الحقائق أما المتعصب فلم يتبعه عن اعتقاد صحة دعواه نسخ أحاديث وضع اليمين على الشمال إنما تبعه عن تجاهل وتغافل لعلمه علم يقين أن أحاديث القبض غير منسوخة وأنها من أحكم المحكمات ولذلك لجأ إلى الطعن فيها والتقول على أساسيتها بما فضح به نفسه اذ لو كان يعتقد أنها منسوخة لما حمل نفسه تبعات ذلك الطعن المفترى على الله ورسوله وحملته شريعته ولا اكتفى بادعاء كونها منسوخة لان الحديث المنسوخ لا يعمل به ولو كان أصح الصحيح كآيات المجمع على قرآنيها وهي منسوخة ومع ذلك فلم يكتب بتضعيفها أيضا لعلمه أنه قد اعظم القرية بادعائه ضعف أحاديث الموطأ والصحيحين المجمع من الامة على

صحتها خصوصا ما تواتر من الاحاديث المخرجة فيها فرجع الى القول بانها منسوخة حتى يحكم طريق نصره الهوى ومحاربة السنة فمن لم يغتر بضعف الاحاديث فاعلمه أن يغتر بنسخها أو بالعكس ومن لم يغتر بهما جميعا فاعلمه يغتر بادعاء أن عمل أهل المدينة كان على الارسال أو يغتر بكون العمل بالحديث فسقا وضلالة كما افتح به محاربته للسنة في أول رسالته فلا يخرج مطالعها إلا بدليل يصرفه عن العمل بهذه السنة خصوصا وبشكل حديث لم يدون في الفقه عموما وحينئذ تقر عينه وتطيب نفسه

١٠ (فإن قلت) كيف تنسب عائشا الى التهور وادعاء النسخ بغير دلائل مع اسنادها الى عمل الصحابة والتابعين وكيف تنسب المتعصب الى التعمد والعناد مع استناده الى حديث وائل بن حجر .

قلت أما استناد عlish رحمه الله فتهور ظاهر وخطأ صريح على الصحابة والتابعين فانه لا يوجد نقل بالارسال عن أحد من الصحابة إلا عن ابن الزبير وقد رجع عنه ولا عن أحد من التابعين إلا الحسن و ابراهيم وسعيد بن جبير وسعيد بن المسيب وكلهم رجعوا عنه إلا الأخير فلم ينقل عنه الرجوع كما أوضحنا جميع ذلك فيما سبق فإين هم الصحابة والتابعون الذين استمر عملهم على الارسال حتى كان دليلا على نسخ أحاديث القبض وفي أى كتاب يوجد هذا النقل عن الصحابة والتابعين ومن أسنده اليهم من أهل الرواية وكيف تقبل هذه الدعوى المجردة من الدليل مع نقل الوضع بالاسانيد المتصلة عن أبي بكر وعلى وأبي هريرة وابن مسعود ووائل بن حجر وسهل بن سعد وهلب الطائي وغطيف بن الحارث وابن عباس وسعد بن أبي وقاص وعائشة وشداد بن شرحبيل وأنس بن مالك وحذيفة بن اليمان وعبد الله بن عمر وأبي الدرداء ويعلى بن مرة وعبد الله بن جابر ومعاذ بن جبل وأبي زياد مولى بني جمح وعمرو بن حريث وطرفة والد تميم وأبي حميد الساعدي في عشرة من الصحابة وابن الزبير ولم ينقل عن أحد من غيرهم فيه خلاف ومن التابعين (٤١ - متون)

الحسن البصرى وطاووس وأبى عثمان النهدي وأبى مجلز وإبراهيم النخعي
وعلقمة بن وائل وكليب بن شهاب وحجر بن العنيس وأبى جعيفة وجريز
الضبي والنعمان بن سعد وعقبة بن ظهير وأبى حازم سلمة بن دينار ومجاهد
وقيصة بن هلب ويونس بن سيف وعطاء ابن أبى رباح وأبى الجوزاء
وأبى سفيان وزرعة بن عبد الرحمن وعامر بن سعد ومحمد بن أبان الانصارى
وأبى وائل وأبى سلمة بن عبد الرحمن ونافع ومورق العجلي وخالد بن
معدان ومجالد وأبى الزبير والشعبى وغيرهم من التابعين، وكيف تقبل أيضا
مع معارضتها لحكاية الترمذى والبغوى وابن عبد البر وغيرهم من الحفاظ
الذين كانوا قريبي العهد من الصحابة والتابعين والذين ينقلون الاقوال والمذاهب
بالاسانيد المتصلة إلى أصحابها وقد قالوا ان القبض كان عليه عمل الصحابة
والتابعين فمن بعدهم كما سبقت نصوصهم بذلك وكيف تقبل دعوى ان الارسال
كان عليه عمل الصحابة والتابعين وقد قال بالوضع جمهور الائمة الذين هم اتباع
التابعين وعندهم أخذوا الفقه منهم تلقوا السنن والاحكام أفرا وأعمل أشياخهم
التابعين مستمرأ على الارسال ثم اتفقوا على مخالفتهم وكنان نقل ذلك عنهم وكيف
تقبل أيضا وهذا ما لك يقول بالقبض يذكره في موطنه ولا يثبت على أن العمل كان على
خلافه كما فعل في غيره وينقله عنه عدد التواتر من أصحابه أفراى مالك عمل أشياخه
التابعين مستمرا على الارسال ثم خالفهم وقال بالوضع حتى نقله عنه جمهور
أصحابه أهل يستمر ذلك العمل على الارسال إلا بعد أن قال بالوضع ورواه عنه
جمهور أصحابه وتفرقوا في البلدان ودونوه في مصنفاتهم ثم بعد ذلك استمر
عمل التابعين على الارسال ودل على نسخ أحاديث وضع اليمين على الشمال أم
كان ماذا من هذه الاحتمالات التى لا يقولها عاقل فضلا عن فاضل وإذا كانت
أحاديث الوضع منسوخة كما يراه الفاضل عليش فكيف قرر في شرحه على
المختصر أن الوضع سنة في الفريضة إذا لم يقصد به الاعتماد وقصدت به السنة

أو لم يقصد به شيء. وجعل هذا هو المعتمد من المذهب وكيف ساغ له اعتماد شيء يعتقد أنه منسوخ في الشريعة مرفوع حكمه والعمل به فهذا من التهور المسقط عن درجة الاعتبار وقبول ما يذكره صاحبه أو ينقله من الاخبار .

(فصل) وأما استناد المنعصب إلى حديث وائل في مجيئه الثاني وقوله إنهم كانوا يحركون أيديهم تحت الثياب فقد قدمنا أو آخر الكلام على حديث وائل أن هذا من تعمد كذب المنعصب على أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأنه رأى في سنن أبي داود عقب الرواية التي ذكرها رواية أخرى تبين المراد وهي قوله ثم جثت في الشتاء فرأيت أصحابه يرفعون أيديهم من تحت الثياب وأن البيهقي ترجم على هذا الحديث بإب رفع اليدين في الثوب وبسطنا ذلك هناك وقلنا إن هذا الفهم السخيف الذي فهمه المنعصب يحل عنه كل مسلم يقدر فضل الصحابة أن يعتقد فيهم أنهم كانوا يعشون في الصلاة خلف النبي صلى الله عليه وآله وسلم لأن وائلا نسب ذلك إلى جميعهم لا إلى واحد منهم فارجع إليه فانه مهم وبالله التوفيق .

(فصل) وإذا تقرر بطلان ما تعلق به في نسخ الوضع فاعلم أن ادعاه باطل أيضا من وجوه .

(الوجه الاول) أنهم ادعوى لادليل عليها وكل ما كان كذلك فهو باطل فادعاء النسخ باطل ثم لو كان شيء من الدعاوى مقبولا بغير دليل لكان ادعاء النسخ على الخصوص غير مقبول لما عرفت من تأديته إلى إبطال الشريعة من أصلها ولذلك لم يقبله علماء الاصول حتى من الصحابي مالم ينقله عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أو يبين وجه النسخ عنده حتى ينظر فيه لاحتمال أن يكون قال ذلك عن اجتهاد أخطأ فيه فقد ظن قوم في أشياء أنها فلسفة وليست هي من بابها كما نص عليه الغزالي في المستصفي والامام الرازي في المحصول والتاج السبكي في جمع الجامع وغيرهم على تفاصيل وفروق ذكروها فاذا كان ادعاء النسخ من الصحابي الذي

شاهد الوحي وحضر السابق واللاحق من أقواله صلى الله عليه وآله وسلم وأفعاله غير مقبول إلا بدليل فما بالك بادعائه من رجل في القرن الثالث عشر من غير برهان ولا دليل

(الوجه الثاني) أن النسخ هو بيان انتهاء مدة العمل الذي سبق في علم الله عز وجل أنه سيحيينا عنه إلى غيره في وقت آخر فإذا جاء ذلك الوقت بين لنا ما كان مستورا عنا من النقل عن ذلك العمل إلى غيره وهذا لا يتصور في وضع اليمين على الشمال لأنه ورد عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن الله يحبه وأنه من أخلاق النبوة كما سبق وما كان كذلك فلا ينتهي مدة العمل به بل باخباره صلى الله عليه وآله وسلم أنه محبوب لله تعالى وأنه أمر به جميع الأنبياء والمرسلين علمنا أنه مطلوب على الدوام .

(الوجه الثالث) أن هذا من الأخبار والأخبار التي من هذا القبيل لا يدخلها نسخ كما تقرر في الأصول لأخبار النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن الله يحب وضع اليمين على الشمال ونسخه يقتضي خلاف هذا الخبر وأنه غير محبوب والخلف في خبر الصادق محال .

(الوجه الرابع) أنه ورد عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما هو صريح في أن هذه السنة غير منسوخة وذلك فيما أخرجه أبو نعيم في ترجمة أويس القرني من الحلية قال حدثنا أبي ثنا حماد بن محمود ثنا سلمة بن شبيب ثنا الوليد بن اسماعيل الحراني ثنا محمد بن إبراهيم بن عبيد حدثني مجالد بن يزيد عن نوفل بن عبد الله عن الضحاک بن مزاحم عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ذكر يوماً وصف الضعفاء المغلوبين أهل الجنة فقالوا يا رسول الله كيف لنا برجل منهم قال ذاك أويس القرني قالوا وما أويس القرني قال أشهل ذر صهوة بريد ما بين المنكبين معتدل القامة آدم شديد الأدمة ضارب بذقنه إلى صدره رام يبصره إلى موضع سجوده واضح يمينه على شماله يتلو القرآن يسكن على

نفسه ذو طمرين لا يؤبه له متزر بازار صوف ورداء صوف مجهول في أهل الأرض معروف في السماء لو أقسم على الله لأبر قسمه ألا وإن تحت منكبه الأيسر لمعة بيضاء ألا وإنه إذا كان يوم القيامة قيل للعباد ادخلوا الجنة ويقال لاؤيس قف فاشفع فيشفعه الله في مثل عدد ربيعة ومضر يا عمر ويا علي إذا أتيا لقيتاه فاطلبا إليه أن يستغفر لكما يغفر الله لكما الحديث . فهذا وصف النبي صلى الله عليه وآله وسلم لاؤيس القرني من بعده بأن يضع يمينه على شماله فلو كان منسوخا لما فعله ولما ذكره النبي صلى الله عليه وآله وسلم من صفاته المحمودة ولو فرضنا أن ذلك كان سيصدر من أؤيس عن جهل منه بنسخه وأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وصفه بما هو عليه ولو من الصفات المخالفة للشرع لاؤيس النبي صلى الله عليه وآله وسلم عمر وعلي حين علم أنهما سيجتمعان به أن يخبراه بنسخ وضع اليمين على الشمال كما أمرهما أن يطلبها منه الاستغفار فلما لم يفعل ذلك دل على أن هذا الفعل غير منسوخ .

(الوجه الخامس) أن أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد انفقوا على الوضع ولم ينقل عن أحد منهم فيه خلاف إلا ما نقل عن عبدالله بن الزبير وحده وقد رجع عنه حين بلغه حديث الوضع ثم رواه وأخبر أنه من السنة ومحال أن يغيب حكم من أحكام الشريعة عن جميع الصحابة فلا يعرفه منهم أحد لأن الله تعالى أخبر أنه تكفل بحفظ شريعة نبيه صلى الله عليه وآله وسلم وأنه لا يضيع منها شيء ولو غاب شيء من أحكامها عن جميع الصحابة ثبت ضياعه لأنه لا سبيل إلى وصوله لمن بعدهم إلا من طريقهم فإذا لم يعرفه جميعهم فقد ضاع والخلف في خبره سبحانه وتعالى محال .

(فصل) وقد استشعر المنصب بابعاده في المقال وإغرابه بدعوى

المحال فأراد أن يتدارك ذلك فقال وما ذكر من نسخ القبض بعمل أهل المدينة وغيره من الأحاديث الدالة عليه ليس المراد به النسخ المتعارف عند أهل

الأصول الذى هو رفع الحكم الثابت بطريقتين الحكم اللاحق المضاد له مع تراخيه عنه حتى يحتاج إلى التصريح بالنسخ والناسخ وإنما المراد به نسخ الاجتهاد وهو عبارة عن تضعيف المجتهد وما عارضه عنده معارض قوى فى اجتهاده وإن كان المضعف عنده صحيحاً فى نفسه كما عزاه صاحب التقرير فى بحث مفهوم المخالفة لابن الهمام فإنه قال الحكم بالضعف والصحة إنما هو فى الظاهر أما فى نفس الأمر فيجوز صحة ما حكم بضعفه ظاهراً فإن كل موضع تعارض فيه دليلان فرجح المجتهد أحدهما يلزم بالضرورة القول بمسوخية الآخر وإلا كان تاركاً لدليل صحيح عن الشارع وهذا النسخ الذى هو الاجتهادى غير خاص بالامام مالك بل هو معمول به عند جميع الائمة فقد مر لك فى المقدمة قول ابن عبد البر فى العلم ما أعلم أحداً من ادل العلم إلا وله تأويل فى آية أو مذهب فى سنة رد من أجل ذلك المذهب سنة أخرى بتأويل سائغ أو ادعاء نسخ ومثله للقرافى فى تنقيحه وقد قال الحنفية بهذا فى حديث خمس رضعات وحديث ولو غسك الكلب فى الإناء اهـ

أقول وهذا الكلام باطل عقلاً وشرعاً وفيه من التضارب والتناقض ما لا يحتمل أن ينطق به عاقل فإن المنعصب استدل على نسخ أحاديث القبض بأدلة النسخ المتعارف فاستدل بحديث أبى حميد فى عشرة من أصحابه وقال كون الصحابى الراوى لحديث القبض الذى هو سهل بن سعد حاضراً فى الجماعة المقربين لأبى حميد مقراً له معهم بأنه هو أعلمهم بصلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم دليل واضح على نسخ حديث القبض لأنه لو لم يعلم بنسخه ما صدق أباً حميد ورد عليه تركه قال وهذا إذا رجعنا إلى النسخ كما هو الحق واستدل أيضاً بحديث وائل وقوله ثم جئت بعد ذلك فوجدتهم يحركون أيديهم من تحت الثياب قال فهذه الزيادة دالة دلالة واضحة على نسخ ما رواه فى المرة الاولى من القبض واستدل أيضاً بقول ابن سيرين إنما فعل ذلك من أجل الدم الذى تحرف

عليه بافظ الدم وبمرسل الحسن كاتى انظر الى أحبار بني اسرائيل واضع
 أيانهم على شئائهم في الصلاة قال وهذا دل على ذنا ونسخه وأن هذا هو المتأخر من أمره
 وهو عين النسخ واستدل أيضاً بما ورد عن ابن الزبير أنه كان يرسل مع أنه روى القبض
 ثم قال وإذا ثبت عنه أنه كان يرسل في صلاته مع شهادة ابن عباس له أن
 صلاته هي صلاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم دل على أنه عليه الصلاة
 والسلام كان يرسل في الصلاة فيكون هذا دالا على النسخ فهذه الأدلة التي
 ذكرها هي دليل النسخ المتعارف الذي هو رفع الحكم للثابت لأنه أبان بها
 أن الإرسال هو آخر فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثم بعد هذه الأدلة
 الصريحة القاطعة على حسب تليفقه وتزويره رجع الى أن المراد بالنسخ
 المدعى نسخ الاجتهاد لا النسخ المتعارف وأنه لا يحتاج مع ادعاء نسخ الاجتهاد
 الى إقامة الدليل الدال على النسخ فهذا التناقض العجيب والتكاذب والاضطراب
 دلائل على ما قدمنا من أنه ادعى مالا يعتقد وقوعه من نسخ هذه الأحاديث
 كما ادعى مالا يعتقد أيضاً من ضعفها وإنما الذي ذكره من الطعن
 ودلائل النسخ مجرد تلاعب منه بشرع الله وسنة رسوله صلى الله عليه
 وآله وسلم .

ثم ان هذا الكذب الذي افتراه أيضاً وسماه نسخ الاجتهاد لا يعرف من
 مسلم اعتقاده ولا من عاقل النطق به فإن النص إما أن يكون منسوخاً وإما
 أن يكون محكماً ولا واسطة بينهما أصلاً والمنسوخ هو ما رفع حكمه والتكليف
 به من الشارح لامن غيره كائناً من كان ومن اعتقد أن غير الشارع ينسخ حكماً
 فهو كافر حلال الدم باجماع المسلمين غير أن للنسخ شروطاً وعلامات يعرف
 بها بعضها مجمع عليه وبعضها مختلف فيه بين العلماء فيرى بعضهم أن وجوده
 دال على النسخ فيثبت به ويعتقد منسوخية الدليل من أجله ويرى الآخر أنه
 لا يدل عليه فلا يقول بمنسوخية الدليل معه ويرى أنه محكم ثم مع ذلك قد

لا يقول به لصوارف أخرى ككونه ضعيفا أو معارضا بالقطعي أو ما هو أقوى منه ولو آحادا مثله أو مخصوصا أو مقيدا أو بجحلا أو مؤولا أو غير ذلك مما هو معروف عند أهله لا بكونه منسوخا فإن الاحاديث التي لم يأخذ بها العلماء على الاجتماع والانفراد تبلغ المئين وما قيل بنسخه منها لا يبلغ الحسين أما ما أجمع على نسخه فلا يبلغ العشرة فلو كان كل حديث تركه إمام لزم القول بمنسوخيته لكان نصف الشريعة منسوخا وللزم منه أيضا المحال وهو أن تكون تلك الاحاديث منسوخة وقت كونها محكمة إذ ما من حديث تركه إمام أو أئمة إلا وأخذ به آخرون فعلى مذهب التاركين يكون منسوخا وعلى مذهب الآخذين به يكون محكما وهذا من أبطل الباطل وأجل المحال ثم ما ادعاه أيضا من أن النسخ الاجتهادي ليس معمولا به عند مالك وحده وأنه مذهب جميع الأئمة وأسند ذلك الى ابن عبد البر والقرافي هو كذب على مالك وعلى الأئمة وعلى ابن عبد البر والقرافي وعلى جميع المسلمين والعجب أنه يزعم استخراج هذا النسخ الاجتهادي من التقرير الذي هو من أصول الحنفية ثم يجمله أصل مذهب مالك ويعزوه الى غيره من الأئمة على سبيل الموافقة كان مالكا هو الذي نص عليه أو وجد منصورا عليه في أصول مذهبه فما أعظم تهور هذا الرجل وأشد غفلقه أو تخافله وكلام ابن عبد البر الذي زعم أنه يدل على قول جميع الأئمة بالنسخ الاجتهادي هو ما ذكره في باب ذم الرأي وإبطال القول به في دين الله من كتاب العلم له بعد أن حكى عن الياث ابن سعد أنه قال أحصيت على مالك بن أنس سبعين مسألة كلها مخالفة لسنة النبي صلى الله عليه وآله وسلم مما قال مالك فيها برأيه ولقد كذبت اليه في ذلك قال ابن عبد البر ليس لأحد من علماء الأئمة ثبت حديثا عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثم يرده دون ادعاء نسخ عليه باثر مثله أو إجماع أو بعمل يجب على أصله الاتقياء اليه أو طعن في سنده ولو فعل ذلك أحد سقطت عدالته فضلا عن أن يتخذ إماما ولزمه إثم الفسق هذا كلام ابن عبد

البر بحروفه وهو قول جميع العلماء لا ابن عبد البر وحده بل العلماء كلهم يعتقدون أنه لا يجوز لاحد من الناس أن يرد حديثا ثابتا عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلا بالأمور التي ذكرها ابن عبد البر وأن منها دعاء النسخ بأثر مثله أو إجماع على نسخة كما هو مقرر في طرق معرفة النسخ وثبوتها عند أهل الأصول وأما كون الحديث يصح عند إمام ولا يقوم عنده دليل على نسخه من حديث مثله أو إجماع متيقن ثم يقول بنسخه من قبل اجتهاده فهذا لم يقل به مسلم ومن قاله فهو فاسق أو كافر كما قدمناه وكما نص عليه أيضا ابن عبد البر وليس في كلامه كما ترى الإشارة إلى هذا النسخ الاجتهادي ونسبته إلى جميع الأئمة فضلا عن التصريح به واعلم أن المتعصب لم يستعن على نسبه هذا لابن عبد البر إلا بحذف مالا يساعده عليه من كلامه فانه أحال هنا على كلام ابن عبد البر السابق له في المقدمة ونص ما نقله عنه في المقدمة هو قوله ليس أحسن علماء الأمة يثبت عنده حديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بشيء ثم يرده إلا بادعاء نسخ أو معارضة أثر غيره أو إجماع فابن عبد البر قال بادعاء نسخ بأثر مثله أو إجماع يعني أن الإمام يدعى نسخ الحديث مستندا في دعواه إلى حديث آخر أو إجماع يدلان على النسخ والمتعصب حذف قول ابن عبد البر بأثر مثله وزاد هو من عنده أو معارضة أثر غيره ليفيد كلام ابن عبد البر أن الإمام قد يدعى النسخ بغير دليل يدل عليه من أثر أو إجماع متيقن ويجعل ل مجرد المعارضة نسخا ويسميه بالنسخ الاجتهادي فانظر إلى هذا الرجل ما أقل حياءه واجراءه على الكذب وأشد خيائته في العلم مع منافاة الثلاثة للإيمان فقد أخبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن لا إيمان لمن لا حياء له ولا إيمان لمن لا أمانة له وإن الكذب مجانب للإيمان وقال الله تعالى (إنما يفترى الكذب الذين لا يؤمنون بآيات الله) وفي الصحيح آية المنافق ثلاث وإن صام وصلى وزعم

(٤٢ - متوفى)

أنه مسلم اذا حدث كذب واذا وعد اخلف واذا أوتمن خان وفي الحديث تناصحوا في العلم ولا يكتتم بمضكم بعضاً فان خيانتة في العلم أشد من خيانتة في المال فنسأل الله السلامة والعافية من مضلات الهوى وفتن العصية بجاه خير خلقه صلى الله عليه وآله وسلم آمين .

(فصل) وقد أذكرني هذا ما سبق من خياناته في النقول وعدم أمانته فيها فخشيت أن يكون قد كذب على الشيخ عlish وخان فيما نقله عنه فرجعت الى الفتاوى فاذا الامر كما ظننت وكنت والله متعجبا من صدور مثل ذلك الثهور من الشيخ عlish فاذا هو قال مانصه رواية ابن القاسم في المدونة عن مالك المقدمة على غيرها كراهيته فيها مطلقا لكونه منسوخا واقتصر عليها في المختصر وصدر بها ابن عرفة وهذا يفيد اعتمادها لها ونص المدونة كره مالك وضع اليعنى على اليسرى في الفريضة وقال لا أعرفه في الفريضة اه ومعنى قوله لا أعرفه لا أعرف جريان العمل من الصحابة والتابعين واتباع التابعين في الفريضة والذي أعرف جريان عملهم به فيها إنما هو السدل وقد أخرج الامام حديث القبض في موطنه ومنه نقله الشيخان فلا جائز ان يقال أنهم لم يبلغه ولا أن يقال عدل عنه لمجرد هوى نفسه لانهقاد الاجماع على تنزهه عن ذلك من التابعين الذين هم خير القرون وحملهم حديث عالم المدينة عليه ومن اتباع التابعين كذلك ومن بعدهم الى هذا الحين فلم يبق إلا أنه ثبت عنده نسخة بعمل الصحابة والتابعين واتباع التابعين بالادلا لا يمكن جعلهم آخر أمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا مخالفتهم له وحيث فلا اشكال في كراهته في الفرض التي رواها ابن القاسم في المدونة ولا قوله لا أعرفه مع صحة الحديث به فيها وتخريجه في الموطأ ولا حاجة الى التأويلات والأجوبة التي تسكفها شراح المدونة ولا يظهر قول جماعة من شراح المختصر محل الكراهة ان قصد به الاستناد فان قصد به الاقتداء برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلا يكره

وان تبعهم العدوى واقتصر عليه في المجموع اه فهذا نص عيش في الفتاوى فإين
مانقله المتعصب عنه من قوله اعلم ان سدل الديدن في الصلاة ثابت في السنة
فعله النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأمر به باجماع المسلمين الى آخر ما افتراه
فان هذا كذب صراح على النبي صلى الله عليه وآله وسلم وعلى عيش وعلى
المسلمين باجماع المسلمين فان النبي صلى الله عليه وآله وسلم ماسدل ولا أمر به
ولا نقل عنه ذلك أحد من المسلمين ولا قاله عيش فيما رأيت من فتاويه وأما
ما وقع في هذا الكلام من النهور والفساد فقد أوضحنا بطلان جميعه فيما سبق
من كتابنا هذا إلا ما لا ضرر فيه ولا تفاق به موضوع المسألة فأتى أعرضت عنه
خوف الاطالة مع ظهوره لاهل العلم وبالله التوفيق .

(نصل) قال المتعصب ومن العجب قول الترمذى رحمه الله تعالى في جامعه

والعمل على القبض عند أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله
وسلم والتابعين ومن بعدهم يرون أن يضع الرجل يمينه على شماله في الصلاة اه
فليقل لنا لمن هذا العمل فالعمل مر لك إيضاح أن المراد عمل الصحابة
والتابعين في المدينة المنورة خاصة وان لا يمكن توفر شروطه في غيرها وان ترمذى
من ترمذ وترمذ لم يدخلها صحابى قطعا ولا تابعى على الظاهر فلا يتصور أن
يكون لها عمل من الصحابة والتابعين والترمذى أيضا صغير السن لم يدرك
التابعين ولا تابعيهم وأقل ما يروى به عن مالك واسطة أو وسطان وقد يروى
عنه بثلاث لانه من أصحاب البخارى والبخارى يروى عن مالك بواسطتين
فكيف ساغ له مع هذا ان يقول عليه العمل ، ولو فرغنا أنه أدرك أحد
من تابعى التابعين تقريرا فإنا وأنه رآه يقبض ماساغ له أن يقول ذلك لما
مر لك قريبا من المراد بالعمل واذا قلنا انه استند في قوله الى النقل عن بعض العلماء
فهذا أيضا لا يسوغ له ذلك لان أجل علماء تابعى التابعين وأعلمهم بالمدينة
وهو الملقب بامام دار الهجرة وعالم المدينة الامام مالك وهو قد قال فيما رواه

عنه ابن القاسم الذى هو أجل أصحابه فى المدونة التى هى أعمد كتبه وآخرها لما سئل عن القبض لأعرفه وأكرهه فى الفرض فهل يمكن أن يكون عليه عمل التابعين ولا يعرفه مالك ويعرفه الترمذى الذى لم يدرك مالكا ولا أحدا من كبار أصحابه الساكن بترمذ فى عراق العجم وهل لقول مالك لا أعرفه مع أنه روى حديثه فى الموطأ معنى غير أنه لم يكن عليه أهل المدينة الذين أدركهم وأيضاً الكوفة والبصرة أقرب إلى المدينة من ترمذ وأكثر منها علماء وقد دخلهما كثير من الصحابة والتابعين والحسن البصرى ومحمد بن سيرين وسعيد بن جبير وإبراهيم من المدنيين وكلهم من التابعين والاولان من كبارهم وهم جميعاً يرسلون ولا يقبضون فكيف يكون عليه عمل الصحابة ويتركونه مع علمهم بأن عليه عملهم وكيف يخفى عليهم مع مشاهدتهم لهم وممارستهم لهم والاختلاص عنهم ويعلمه الترمذى مع صغر سنه وبعد داره فقوله هذا عجيب وأعجب منه اصغاء العلماء له والتفاتهم عليه ونقلهم له وكيف يخفى عليهم ما بيناه وأوضحناه من خطئه اهـ .

أقول بل العجب العجيب والامر المضحك الغريب هو جنون هذا الرجل وبلاذته وسخافة عقله وغباوته فانه لم يسمع بمثل هذا المذيان بل ولا فى امكان سخيف ولو اجتهد أن يأتى بما يماثله أو يقاربه وليت شعري كيف بلغه وهو فى صحراء شقيط دين النبي صلى الله عليه وآله وسلم وشرعه الذى بعث به فى الحجاز وفقه مالك الذى كان بالمدينة فان النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه ومالكا وأصحابه لم يدخل أحد منهم شقيطاً ولا وصل شقيطى فى ذلك العصر إلى الحجاز وكيف بلغ حفاظ الاندلس وأئمة شرع النبي صلى الله عليه وآله وسلم وعمل صحابته واجماعهم الدين لم يدخل أحد منهم الاندلس ولا ذهب أحد من الاندلسيين اليهم وكيف بلغ الأئمة المتفرقين فى الاقطار عمل جميع المسلمين بمشارك الارض ومغارمها حتى ساغ لهم حكاية الاجماع فى المسائل المتعددة

الكثيرة بل وكيف بلغ مالكا وهو بجانب قبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم سنته وكلامه وقد ولد بعد وفاته صلى الله عليه وآله وسلم بنحو تسعين سنة فان البعد الزماني أبعد من الميكاني لا مكان ارتفاع الثاني بالسفر والتنقل بخلاف البعد الزماني فان ارتفاعه محال وإذا فلا خصوصية للترمذى بتوجيه هذا الاعتراض والتكذيب بل كل عمل واجماع يحكيه غيره كالك والشافعي وأحمد والاوزاعي واسحاق وابن جرير ومحمد بن نصر وابن خزيمة والطحاوي وابن المنذر والبيهقي وابن عبد البر وابن حزم وابن قدامة وابن رشد والبايجي وابن العربي وعياض والنووي وأمثالهم من العلماء يرد بمثل ما رده حكاية الترمذى لعمل الصحابة والتابعين فان كثيرا من هؤلاء الاثمة لم يخرجوا من بلادهم ومن خرج منهم فلم يطف الدنيا بأسرها ولا اجتمع بكل عالم أو جده الله في عصره فضلا عن قبله ونزقهمنا الى تكذيب كل من روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم حديثا ممن لم يدركه وبعدت عنه داره وزمانه ونقول لمثل أحمد والبخاري ومسلم وأصحاب الصحاح والسنن والمسائيد والمعاجم من أين لكم بهذه الاحاديث عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم الذي ولدتم بعد انتقاله الى الرفيق الاعلى بمئات من السنين والذي بينك وبين مدينته آلفاً مؤلفة من الفراسخ والاميال ونقول لعلنا اللغة والعربية الذين كانوا يبلاد العجم وهم أمتها واعلامها من أين لكم بلغات العرب ودقائقها وأنتم عجموا الاصل واللسان والدار ولم يرحل أحد منكم الى بلاد العرب ولا سمع منهم بل ولا هو في عصرهم ونقول لعلماء السير والمغازي والتاريخ وأخبار الناس من أين لكم بحكاية هذه الوقائع والغزوات والفتوحات والحروب التي لم تحضروها أنتم ولا آباؤكم ولا آباؤهم وأجدادهم ولم تكن في أوطانكم ولا رحلتم إلى البلاد التي وقعت فيها وإذا نحن قد آتيناه على جميع العلوم والشرائع في جميع الملل والاديان بالافساد والابطال أفيمكن لسخيف أو معجون ان ينطق بمثل هذا كلا والله إني لا تحدى كل عالم بالتاريخ وایام الناس وأخبار

السخفاء والمحقى والمجانين أن يأتى عن واحد منهم بمثل هذه السخافة والهذيان المؤدى بصحيح النظر فيه الى ابطال جميع الشرائع والاديان من كل أمة وفى كل عصر وزمان وأعجب من هذا كله أنه كذب الترمذى الحافظ الذى كان ينقل عن كل عالم من الصحابة والتابعين وأتباعهم أحكامه وأفعاله وأقواله ولو كلمة واحدة مثل لا أونعم بالاسانيد المتصلة المتعددة بأنه كان فى ترمذ وأنه لم يدرك الصحابة والتابعين ويتعجب من الامة فى موافقتها له على ذلك ثم يثبت هو أن عمل أهل المدينة كان على الارسال باحتمال ابداه بمصر فى القرن التاسع التانى الذى لو أراد إسناد قول واحد عن صحابى واحد أو تابعى واحد لأعجزه ذلك ولكان محالا فى حقه الامن طريق الترمذى وأقرانه فضلا عن ان ينقل باسانيده عن جميع فقهاء المدينة الذين كانوا فى المائة الاولى ما يخالف الذى حكاه عنهم الترمذى الذى أدرك أصحابهم وأصحاب أصحابهم فن مثل هذه الوقاحة والسخافة فليتعجب المتعجبون لامن قول الترمذى إن عمل الصحابة والتابعين كان على وضع اليمين على الشمال ولا من موافقة العلماء له على ذلك المقال وبعد هذا أذكر لك طريق حكاية الترمذى لعمل الصحابة والتابعين وذلك من وجوه .

(الوجه الاول) أن الترمذى أخذ السنن والآثار عن جماعة منهم قتيبة بن سعيد وهناد بن السرى وأبو مصعب أحمد بن أبى بكر المذنبى وإبراهيم بن عبد الله الهروى وإسماعيل بن موسى السدى وسويد بن نصر وعلى بن حجر السعدى ومحمد بن عبد الملك بن أبى الشوارب وعبد الله بن معاوية الجمحى وإسحاق بن موسى الانصارى ومحمود بن غيلان ومحمد بن بشار وسعيد بن عبد الرحمن المخزومى ومحمد بن المثنى ومحمد بن أبى عمر المكي وقيصة وأبو كريب محمد بن العلاء وأحمد بن بكر الدمشقى ونصر بن على الجهضمى وبشر بن معاذ القدى وعمر بن على الفلاس وعبد الله بن سعيد الاشج والحسن بن على الخلال ويحيى بن مرسى وإسحاق بن منصور وعلى بن خشرم ومحمد بن منصور المكي وإبراهيم

ابن سعيد الجوهري ومحمد بن رافع وأحمد بن عبد الله السلمي وسفيان
 ابن وكيع ومحمد بن حميد الرازي وجعفر بن محمد بن عمران وأحمد بن منيع
 والحسن بن محمد الزعفراني والفضل بن سهل الأعرج ومحمد بن عبيد المحاربي
 وأبو عبيدة بن أبي السفر وسوار بن عبد الله العنزي ومحمد بن عمر والسواق
 وعباس بن عبد العظيم العبدي ومحمد بن عبد الأعلى والحسين بن حريث
 والحسن بن الصباح البزار ومحمد بن موسى البصري ويحيى بن خلف البصري
 وسعيد بن يحيى الأموي وأبو بكر بن النضر ومحمد بن سهل بن عسكر
 وعبد الله بن عبد الرحمن الدارمي وعقبة بن مكرم والحسن بن عرقه وأحمد
 ابن عتبة الضبي وأحمد بن عتبة الآملي ومحمد بن أبان وعبد الله بن منير المروزي
 والفضل بن الصباح البغدادي وسلمة بن شبيب وأحمد بن إبراهيم الدورقي
 وأحمد بن محمد بن موسى المروزي ويعقوب بن إبراهيم الدورقي ومحمد بن يحيى
 النيسابوري وعبد الله بن عبد الله الخزاعي ومحمد بن معشر والحسن بن أبي بكر
 المروزي وهارون بن إسحاق الهمداني وعبد الأعلى بن واصل ويحيى بن
 أكتم وعلي بن سعيد الكندي وإسحاق بن إبراهيم بن حبيب ومحمد بن رافع
 النيسابوري وصالح بن عبد الله الترمذي ويوسف بن عيسى المروزي وعبد
 الوارث بن عبيد الله المروزي ومحمد بن إسحاق البغدادي وإسحاق بن منصور
 الكوسج وعلي بن عيسى بن يزيد وسليمان بن سالم المصاحفي وعبد الله بن الصباح
 وحيد بن مسعدة البصري وعبد بن يعقوب الكوفي ومسلم بن عمرو المدني
 وعبد الوهاب بن عبد الحكم وهارون بن عبد الله البزار وهشام بن يونس
 الكوفي ومحمد بن حاتم البغدادي وموسى بن عبد الرحمن الكندي في أمم سواهم .

(فصل) وأخذ هؤلاء عن جماعة منهم مالك وسفيان بن عيينة وعبد
 الرحمن بن أبي الزناد وهشيم وإسماعيل بن عياض وعيسى بن يونس وإبراهيم بن سعد وعمر
 ابن شاذان والوليد بن مسلم وجريز بن عبد الحميد وعبد الرزاق والطائفي وعبد

الرحمن بن مهدي ويحيى القطان وجعفر بن عون وأبو ضمرة والوافدي ويزيد
ابن زريع وأبو بكر بن عياش وابن أبي تخازم وحماد بن زيد وحماد بن سلمة
وفضيل بن عياض ومحمد بن أيمن وحفص بن غياث ويزيد بن هارون وعبد
الله بن المبارك وإسحاق بن يوسف وأبو معاوية ومعتز بن سليمان وإبراهيم
ابن عبد العزيز بن أبي مخذومة وأيوب بن واقد ويحيى بن آدم وزيد بن
الحياب ومعاذ بن هشام ويعلى بن عبيد ووكة بن الجراح ومروان بن معاوية
وعبد الوهاب الخفاف وعبد الوهاب الثقفي والامام الشافعي ومحمد بن عبد الله
الأنصاري وروح بن عباد والفضل بن موسى السنان وسعيد بن سالم
القداح وعبد العزيز الدراوردي وعبد الله بن إدريس وإسماعيل بن عياش وخلف
ابن خليفة والمبارك بن سعيد الثوري وسفيان الثوري وعبد السلام بن حرب
ومعلى بن منصور وزباد البكائي وأبو عصمة وعبد الكبير بن دينار
وعبد الله بن الوليد العدني وعبد الله بن سوار العنزي ويحيى بن سعيد بن أبان
ومسلم بن خالد الزنجي وعبد الله بن جعفر الرقي ومروان بن محمد الطاطري
وعبد الله بن إبراهيم الغفاري وشريك النخعي وفرج بن فضالة وأبو يوسف
القاضي وعمر بن هارون البلخي ومهدي بن ميعون وعبد الله بن الأجلح وسعيد
ابن عمر الضبي وهاشم بن القاسم الأسدي والحسن بن حبيب ومعروف
الحياط وكثير بن سليم وعبد العزيز بن المختار وعبد الله بن طيبة في أمم
لا يحصون.

(فصل) وأدرك بعض هؤلاء بعض الصحابة وروى أكثرهم عن
التابعين وبعضهم عن كبار التابعين منهم عبد العزيز بن صهيب وسليمان
التيمي وحيد الطويل وعاصم الأحول وأيوب السختياني وابن عون وأبو
النباح وصالح بن كيسان وسعد بن إبراهيم والزهري وهشام بن عروة
وصفوان بن سليم والاعمش وعبد الملك بن عمير وأبو إسحاق الشيباني ويحيى

ابن سعيد الأنصاري وعامرة بن الققعاق وعبد العزيز بن ربيع وعطاء
ابن السائب وطلق بن معاوية بن مالك وأشعث الحداني وأبو مالك
الاشجعي وعبيد الله بن عمرو ومصعب بن سليم وعمر بن ذر وثابت
البناني وأنس بن سيرين وقتادة وعبد الملك بن أبي مخذرة وعثمان بن حكيم
ومطر واسماعيل بن أبي خالد ومحمد بن زياد الالاهاني وضمضم بن زرعة وعبد
الرحيم بن جبير وشرحبيل بن مسلم وزيد بن أسلم وأبو بكر بن أبي مریم
وإبراهيم بن يزيد وحبيب بن صالح وموسى بن عقبة وسهيل بن أبي صالح وعمرو
ابن دينار ومجالد والدوام بن حوشب وأبو الزبير وهشام بن حسان ومنصور
ابن زاذان وحسين المعلم ويونس بن أبي اسحاق ونعيم بن عبد الله المجهري ونافع
مولى ابن عمر وأبو الزناد وسعيد بن أبي سعيد المقبري وأبو حازم سلمة بن
دينار وصالح بن كيسان ومحمد بن المنكدر وعبد الله بن دينار والعلاء بن عبد
الرحمن وجعفر بن محمد وحيد بن قيس المكي وطلحة بن عبد الملك الأيلي وأبو
اسحاق السبيعي وسالم أبو النضر واسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة وأبان بن
تغلب وعاصم بن بهدلة وعبد الكريم بن أمية وعلي بن زيد بن جذعان ومغيرة
ابن مقسم وعكرمة بن أبي عمار واسماعيل السدي في آخرين .

(فصل) وأكثر هؤلاء أخذ عن الصحابة وكبار التابعين الآخذين عن
كبار الصحابة الذين حكى الترمذي عنهم العمل المذكور فلا ينكر حكايته لعمل
الصحابة والتابعين مع قربة منهم وشدة اتصاله بهم من هذه الطرق الكثيرة إلا ضي
جاهل أو عنيد مغموس البصيرة .

(الوجه الثاني) أن الترمذي ولد سنة تسع ومائتين ورحل وطوف البلاد
وأخذ عن خلق بالبصرة والكوفة وواسط والري وخراسان والعراق والحجاز
وجاهلهم من تابعي أتباع التابعين وفيهم نزر قليل من أتباع التابعين وشاهد عملهم
المأخوذ عن قبلهم كما تلقى ذلك أيضا سمعا ورواية عنهم ودخل المدينة المنورة
(٤٣ - متون)

ورأى أهلها وشاهد عملهم وأخذ عنهم فحكى ما شهد من عملهم وسمعه من أخبارهم وآثارهم .

(الوجه الثالث) انه حكى هذا العمل في جامعه وقد نقل عنه أبو علي منصور بن عبد الله الخالدي أنه قال صنعت هذا الكتاب فعرضته على علماء الحجاز والعراق وخراسان فرضوا به فلو لم يكن عملهم وعمل من قبلهم على ما حكاه عنهم لا عترضه في ذلك وعرفوه أن الأمر بخلافه ولو حصل ذلك لرجع عن حكايته لانتفاء الائتمة على ثقته وعدائه وديابته وأماته فلما لم يحصل دل على أنه صادق فيما حكاه عنهم وأن من أدركهم متفقون معه على حكايته ذلك عن قبلهم من التابعين والصحابة باقرارهم له على ذلك .

(الوجه الرابع) أنه نسب هذا العمل إلى الصحابة والتابعين ومن بعدهم في الذين بعدهم الائتمة المتبوعون وأصحاب المذاهب المجتهدين وقد قال في آخر جامعه في أول كتاب العلل منه ما لفظه وما ذكرنا في هذا الكتاب من اختيار الفقهاء فما كان فيه من قول سفيان الثوري فأكثره ما حدثنا به محمد بن عثمان الكوفي ثنا عبيد الله بن موسى عن سفيان ومنه ما حدثني به أبو الفضل مكتوم بن العباس الترمذي حدثنا محمد بن يوسف الغريابي عن سفيان وما كان من قول مالك بن أنس فأكثره ما حدثنا به إسحاق بن موسى الأنصاري ثنا معمر بن عيسى القزاز عن مالك ابن أنس وما كان فيه من أبواب الصرم فأخبرنا به أبو معصب المدني عن مالك بن أنس وبعض كلام مالك ما أخبرنا به موسى بن حزام أخبرنا عبد الله بن مسامة القعيني عن مالك بن أنس وما كان فيه من قول ابن المبارك فهو ما حدثنا به أحمد بن عبدة الأقرع عن أصحاب ابن المبارك عنه ومنه ما روى عن ابن المبارك عنه ومن روى عن علي بن الحسن عن عبد الله بن المبارك ومنه ما روى عن وهب بن زمعة عن فضالة النسوي عن عبد الله بن المبارك ومنه ما روى عن حبان بن موسى عن ابن المبارك وما كان فيه من قول الشافعي فأكثره ما أخبرني به الحسن

ابن محمد الزعفراني عن الشافعي وما كان من الوضوء والصلاة حدثنا به أبو الوليد المكي عن الشافعي ومنه ما حدثنا أبو إسماعيل ثنا يوسف بن يحيى القرشي البويطي عن الشافعي وذكر فيه أشياء عن الربيع عن الشافعي وقد أجاز لنا الربيع ذلك وكتبه لنا وما كان فيه من قول أحمد بن حنبل وإسحاق بن إبراهيم فهو ما أخبرنا به إسحاق بن منصور عن أحمد وإسحاق إلا في أبواب الحج والديات والحدود فاني لم أسمع من إسحاق بن منصور أخبرني به محمد بن موسى الأصم عن إسحاق بن منصور عن أحمد وإسحاق وبعض كلام إسحاق أخبرنا به محمد بن فليح عن إسحاق قال وقد بينا هذا على وجهه في الكتاب الذي فيه المرقف اهـ .
فبين الترمذي رضي الله عنه أسانيد على جهة الاجمال الى الآئمة الذين يكثر من نقل أقوالهم وعزو المذاهب اليهم وأشار الى أنه فصل ذلك بذكر سند كل قول ومسألة نقلها عن أحد - منهم في كتابه الذي لم يقتصر فيه على المرفوع وظهر من هذا جنون المصعب فيما اعترض به عليه وبالله التوفيق .

(الوجه الخامس) ان الترمذي لو تأخر به الزمان عن ادراك أحد من أتباع تابعي التابعين وعن إمكان نقل أقوالهم ومذاهبهم بالأسانيد كما تأخر بغيره من حفاظ المائة السابعة والثامنة فعاقبهم عن ذلك لا ساغ لعاقل رد حكايته عمل الصحابة والتابعين على شيء مع ما يعلمه من عظيم حفظه وكثرة حديثه وسعة روايته فهو لا ما لحفاظ الذين هم دونة في الحفظ وسعة الرواية وكثرة الاطلاع مع بعد أوطانهم وتأخر زمانهم يحكون إجماع العلماء من عصر الصحابة والتابعين الى عصرهم فيقبله منهم العلماء ويعتمدون عليه ويحتجون بثبوتها وهذا أبو عمر ابن عبد البر وأبو محمد بن حزم من حفاظ الاندلس في القرن الخامس ولم يارحوا وطنهما ولا تيسرت الي غير رحلتها قد أكثر من نقل الاجماع وحكايته فيما لم يسبقها أحد اليه وكذلك من جاء بعدهم مثل الفاضل عياض وابن العربي والقرطبي والرافعي وابن قدامة والنووي وابن تيمية والسبكي وأضرابهم يحكون في كثير من المسائل الاجماع بل ويحكيه من لم يكن له الحديث وروايته باع كاما الحرمين والغزالي وأبي إسحاق الشيرازي والرويانى وأضرابهم من

الفقهاء فيقبله منهم العلماء ولا يردون منه الا ما وجدوا فيه خلافا يقدر في حكاية وصحة انعقاده امارده من أصله بالطريق التي ردها المنعصب حكاية الترمذى لعمل الصحابة والتابعين فلم يصدر من أحد حتى من الذين ادعوا استحالة الاجماع وعدم امكان حصول العلم به فضلا عن الثائلين به وبامكان نقله وصحة الاحتجاج به الذين منهم جميع شيوخ المتعصب وأئمة مذهبه لانهم يعلمون أن حكاية الاجماع لا توقف على رحلة وسماح ولا لقاء واجتماع لاستحالة ذلك في الماضين وتعذره في المعاصرين انما العمدة في حكايته وإمكان ثبوته على سعة الحفظ وكثرة الرواية وشدة الاطلاع فاذا وجدت هذه الصفات في رجل وبالغ في التتبع والبحث والتنقيب من جميع جهات المسألة ومطائنها حتى غلب على ظنه أنه قد أحاط بكل المنقول فيها ولم يجد عن أحد خلافا ساغ له حينئذ حكاية الاجماع وانه لا يوجد من أحد فيها خلاف خصوصا اذا كانت تلك المسألة قد ثبت أصلها عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فانه حينئذ يزداد تأكدا بما هو معلوم بالضرورة من وجوب طاعة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم وامثال أمره واعتقاد صحة ما أخبر به وأنه لا يظن بمسلم فضلا عن امام مخالفة الادلل أقوى أوجب العدول عنه وحيث لا دليل لعدم وجود المخالف متيقن من هذا الأصل مع ما أنضم اليه من كثرة البحث وشدة التنقيب وأما امكان اطلاع الحافظ على جميع الاقوال والروايات وعدم شذوذ شيء منها بعد البحث والتنقيب عن علمه فقد قدمنا في أول هذا الكتاب لدى تقينا لوجود حديث في الارسال عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم من الدلائل عليه والبراهين على صحته ما يجب الرجوع اليه على من له رغبة في تحقيق هذه المسألة التي لم يتعرض لها في كتب الاصول أعنى كيفية الحصول على الاجماع فانهم يتكلمون في إثباته وإمكان حصوله ودلائل حججه ولا يتعرضون اسكيفية الحصول عليه مع أنها من أهم مسائله وأصعب مداركه .

والمقصود أن حكاية الترمذى لعمل الصحابة والتابعين من قبيل حكاية
الاجماع وهى منه مبنية على كل ما ذكرناه من الوجوه على أن ما قررناه في الوجه
الآخر كاف في ذلك لما علمت من تواتر هذه السنة عن النبي صلى الله عليه وآله
وسلم وعدم ورود ما يعارضها عنه ولولا وجود مخالفة سعيد بن المسيب الذي
لا ينعقد مع مخالفته الاجماع لحكى الترمذى اجماع الصحابة والتابعين على ذلك
ولكنه عبر بعمل الصحابة والتابعين لوجود مخالفته والله أعلم .

(فصل) ومن هذا أيضا تعلم فساد طعن المتعصب في ابن القيم الحافظ
المطلع الامام الذي لوجع علم ألف ألف مثل المتعصب لكان فطرة بالنسبة الى
بحر معارفه وتعلمه ولو وجد في أمة من أمثال المتعصب وادعى فيهم الرسالة
لأجزهم أن يأتوا بمثل أصغر مؤلفاته فضلا عن مثل كتاب الهدى النبوى
الذى أملاه من حفظه فضلا عن غيره من المؤلفات العظيمة النافعة الغريبة في
بابها والمصنفات النفيسة الجامعة المطربة بجليل فوائد ها وجميل تفهيمها وتهذيبها
مع ما كان عليه من الصلاح والتقوى والزهد والورع والحشية لله تعالى والجد
والاجتهاد في الطاعة والعبادة وقيام الليل وتلاوة القرآن قال تليذه الامام
الحافظ أبو الفرج بن رجب في طبقات الحنابلة كان رحمه الله ذا عبادة وتهجد
وطول صلاة الى الغاية القصوى وتأله ولهج بالذكر وشغف بالحجة والالانة
والافتقار الى الله والانكسار له والاطراح بين يديه على عتبة عبوديته لم أشاهد
مثله في ذلك ولا رأيت أوسع منه علما ولا أعرف بمعاني القرآن والسنة وحقائق
الايمان منه وليس بالمعصوم ولكن لم أر في معناه مثله . وكذا قال القاضي
برهان الدين الزرعى ماتحت أديم السماء أوسع علما منه ومؤلفاته شاهدة
بذلك ومنخبة عما هنالك فليطعن المتعصب عليه بما شاء فما يحط بذلك إلا على
نفسه ولا ينقص به إلا من قدره .

كناطح صخرة يوماليو ههنا فلم يضرها وأوهى قرنه الاعلى

يا ناطح الجبل العالى ليكلمه أشفق على الرأس لا تشفق على الجبل
فان ابن القيم أعلم بكتاب الله وسنة رسوله وأعرف بمقادير العلماء وحمة الشريعة
وأنتفى الله وأورع من أن يقول مالا علم له به من ملء الارضين السبع من مثل
الذى كذب رسالة يحارب بها سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وشحنها
بالكذب عليه وعلى أصحابه وحمة شريعته وطعن بالجهل والهوى فى سنته منع
الاتيان بالمخازى والمضحكات من أنواع الجنون وأصناف الهذيان .

(فصل) وقوله فى الترمذى فليتل لنا من هذا العمل فالعمل قد مر لك
إيضاح أن المراد به عمل الصحابة والتابعين فى المدينة المنورة خاصة وأنه
لا يمكن توفر شروطه فى غيرها كلام لا ينطق به إلا مجنون بلغ الغاية فى
الغباوة وبلید حاز أقصى درجة فى البلادة فان الترمذى لم يقل دليل هذه المسألة
العمل حتى يتعقب بان العمل الذى يصح الاحتجاج به هو عمل أهل المدينة
خاصة بل أخبر أن الوضع كان عليه عمل الصحابة والتابعين بجميع
الأقطار التى أوجدهم الله بها فاما أن يصدق فى هذا الخبر وإما أن
يرد عليه بحجة وبرهان واما سؤاله من هذا العمل بعد إخباره بأنه
عمل الصحابة والتابعين فلا معنى له كما أن قوله لا يمكن توفر شروطه
إلا فى الصحابة والتابعين الذين كانوا بالمدينة خاصة يفيد أن غيرهم من الصحابة
والتابعين الذين كانوا بغيرها وهم الأكثر كثرة لا يمكنهم العمل بشئ من شرائع
الاسلام وأنهم كانوا لا يصلون ولا يصومون ولا يزكون ولا يحجون ولا يعملون
عملا أصلا لان الترمذى حكى عنهم هذا العمل كما حكى سائر أعمال الاسلام فرد
عليه المنتصب هذه الحكاية بأن العمل لا يتصور وقوعه إلا من صحابة المدينة
وتابعيها وحينئذ فغيرهم كانوا لا يعملون شيئا من شرائع الدين ولا يمكن أن تتوفر فيهم
الشروط التى بها يعملون فهذا أقصى حد فى الجنون ينطق به هذا الرجل وهو
لا يدبر ولا يدري والسبب فيه أن القائلين بحجية العمل اختلفوا فى العمل الذى

يكون حجة فحصره بعضهم في عمل أهل المدينة بدعوى أنه لا يمكن تصوّره في غيرها بحجج ذكروها ليس هذا محل إيرادها فاشتبه هذا عليه بإخبار الترمذی عن الصحابة والتابعين أنهم كانوا يعلمون وأثبت أنه ليس في إمكان أحد من الصحابة والتابعين أن يفعل شيئاً غير أهل المدينة فله الحمد على السلامة من الوقوع في مثل هذا وإليه سبحانه وتعالى التضرع والالتجاء في الحماية منه ولا حول ولا قوة إلا بالله .

(فصل) وقوله في الترمذی أن أقل ما يروى به عن مالك واسطة أو واسطتان وقد يروى عنه ثلاث لأنه من أصحاب البخاری والبخاری يروى عن مالك بواسطتين خبر باطل واستنتاج فادفن الترمذی يروى عن مالك بواسطة واحدة كقتيبة بن سعيد وأبي مصعب المدني وبواسطتين من أصحاب عبد الله ابن مسلمة ومع بن عيسى عن مالك ولم يرو عنه ثلاث وسائط أو ما البخاری فيروى عن مالك بواسطة واحدة كاسماعيل بن أبي اويس وعبد الله بن سلمة ويحيى بن يحيى بن بكير التميمي وعلى فرض روايته عنه بواسطتين فلا يلزم أن يروى الترمذی الذي هو تلميذ البخاری عنه ثلاث وسائط فقد أدرك الترمذی أصحابه كما رأيت وأدرك كبار شيوخ البخاری الذين قد يروى عنهم البخاری بواسطة كما أنه لا يلزم من رواية الترمذی عن مالك ثلاث وسائط على فرض صحة ذلك أن يكون متأخراً لأن الحفاظ يعلو في سنده تارة وينزل أخرى فالبخاری يروى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثلاث وسائط في بعض الأحيان وبسبع في أخرى فلا يعلم تاريخه من السبع ولا من الثلاث وقد ولد الطبراني بعد وفاة البخاری بأربع سنين وعاش إلى الستين وثلاثمائة ومع ذلك روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثلاث وسائط كما قرأته في معجمه الصغير وفي جزء ثلاثياته وأربع كما قرأته في جزء رباعياته المعجم الكبير وهذا من أعلى أصانيد البخاری الذي مات قبل ولادة الطبراني بأن الترمذی قد روى عن قتيبة بن سعيد ما لم يبايع نصف أحاديث جامعه أو يزيد

ومع ذلك رأيت أنه أسند عنه في موضع من جامعه بربع وسائط فيهم شيوخ
 شيوخ الترمذى وشيوخهم الذين لم يدركهم الترمذى وهو أغرب مارأيت من
 النزول مع أن أهل القرن الخامس ربما أسندوا عن قتيبة بن سعيد بأعلى من هذا
 السند كما أن الحافظ قد يسند ويروى عن نفسه بواسطة كما هو معروف في كتب
 الحديث وكما رأيت أكثر الوارد منه في تذكرة المؤنسى من حدث ونسب للحافظ
 السيوطى وقد أورد فيه كل ما في جزء من حدث ونسب للخطيب البندادى الحافظ
 وزاد عليه والمقصود أن استنتاج تأخر زمان الرجل أو تقدمه من الاسناد
 باطل وبالله التوفيق .

(فصل كـ) وقوله ولو فرعنا أنه أدرك احدا من تابعى التابعين تفريعا
 فاسدا الخ هو من التعبير الغريب والابداع العجيب في ضم ألفاظ الفقه الى
 فنون الحديث واستعمالها في مسائل الرواية ثم ثمة تفريع صحيح لافساد كما اخبر
 عنه فان الترمذى ادرك جماعته من اتباع التابعين وروى عنهم منهم على بن حجر
 فانه روى عن معروف الخياط وهو من التابعين وكان مولى لوائلة بن الاسقع
 ومنهم اسماعيل بن موسى الفزارى روى عنه الترمذى حديثا ثلاثيا فقال في
 أواخر ابواب الفتن من جامعه ثنا اسماعيل بن موسى الفزارى ابن بنت السدى
 الكوفى ثنا عمر بن شاكر عن انس بن مالك قال قال رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم يأتى على الناس زمان الصابر فيهم على دينه كالمقبض على الجمر
 وقال الترمذى هذا حديث غريب من هذا الوجه وعمر بن شاكر روى عنه
 غير واحد من أهل العلم وهو شيخ بصرى اه وقد عرفت ان الطبرانى الذى
 مات بعد الترمذى باز بد من ثمانين سنة قد أدرك اتباع التابعين وروى احاديث
 ثلاثية الاسناد .

(فصل لـ) وقوله وإذا قلنا إنه أسند في قوله إلى المتل عن بعض العلماء فهذا
 أيضا لا يسوغ له ذلك لأن أجل علماء أتباع التابعين مالك وهو قد قال فيما رواه

عنه ابن القاسم لأعرفه وأكرهه في الفرض الخ هو رد على الترمذى باثبات خلاف من حكى هو موافقته فقد أسند عن اسحاق بن موسى الانصارى عن معن بن عيسى الفزارى عن مالك موافقة الجمهور ولم ينفرد بذلك معن بن عيسى حتى يقال انها رواية شاذة مهجورة بل تابعه عليه بقية أصحاب مالك الذين منهم مطرف وابن الماجشون وابن نافع وأشهب وابن وهب وابن عبد الحكم والواقدي وآخرون وأما المخالفة فلم تثبت عن مالك من وجه من الوجوه وإنما فهمما الناس من رواية ابن القاسم المختلفة فكيف يرد على الترمذى بمخالفة مالك التى حصلت منه بعد وفاته واشتهرت بعد وفاة الترمذى باحتمال ساقط مخالف للمعقول والمنقول .

﴿فصل﴾ وتقول وهى لقول مالك لأعرفه مع أنه روى حديثه فى الموطأ غير أنه لم يكن عليه عمل أهل المدينة قد أبطلناه بالوجوه السابقة أول الكتاب وبما ذكرناه من دلائل ابطال الدعوى كون الارسال كان عليه عمل أهل المدينة وكذلك قوله ان الحسن وابن سيرين وابن جبير وابراهيم النخعى من التابعين كانوا يرسلون فقد ذكرنا فيما سبق النقل عن جميعهم بأنهم كانوا يقبضون من كتاب الآثار لمحمد بن الحسن وسنن البيهقى والحلى لابن حزم وغيرها وأنه لم يبق أحد ممن نقل عنه الارسال إلا نقل عنه القبض عدا ابن المسيب فانغى ذلك عن اعادته بأسانيده والله الموفق لأرب سواه .

﴿فصل﴾ قال المتعصب بيان مشروية الارسال فى مذهب مالك قال

وهذا اوضح من أن يحتاج إلى بيان ولا سيما عند المالكية لأن كثيرا من علماءهم لم يسمع بالقبض لا طباق جميع المختصرات المقررة عندهم على الارسال ولا يذكر القبض إلا فى الشراح الباحثين عن أقوال المذهب الكثيرة الضعيفة

أقول هذا كذب على العلماء المالكية وعلى الكتب المقررة فى مذهبهم فانه لا يكاد يوجد كتاب إلا وفيه ذكر القبض عدا الرسالة لابن أبى زيد القيروانى (٤٤ - متون)

فاتفقوا لم يترخص في الإكراه قبض ولا إرسال على أن الكثير من شراحها تعرضوا
لذكره القبض والإرسال ففي شرحها للشيخ زروق فرع في حكم الإرسال بعد
تعليم للرفع اختلاف ولا يضع يمينه على يساره في الفريضة وذلك جائز في
النافلة بطولها للقيام. يعين نفسه الطرطوش إنما منعه في الفريضة لاجل الاعتماد
وفي العتية لأرى به بأساً في الفريضة والنافلة ابن رشد ظاهره اختلاف قول
ووهي بالآخوان يستحب والعراقيون يمنع عبد الوهاب التفرقة بين الفريضة
والنافلة في صحيحته والتأويل بالاعتماد غير صحيح وإنما اختلف الناس هل
ذلك من هيئات الصلاة أم لا في البيان يتحصل في ثلاثه أقوال الإباحة مطلقاً
والكراهة إلا في طول النافلة والاستحباب وهو يقبض اليمنى على كوع
اليسرى تحت صدره اهـ

... وفي شرحها للجزولي وليوسف بن عمر الانقاسي وأما فضائل الصلاة
فأقولها كفا إلى أن قال ووضع اليد اليمنى على اليسرى اهـ وأما غيرهما من أن كتب
فلا يكاد يخلو كتاب من ذكر القبض حتى المختصرات الصغيرة فهذه حاشية
الصفى من أصغر الكتب المقررة فيها ما نصه هل كراهته في الفرض للاعتماد
أو تخفيف الاعتقاد وجوبه وإظهار خشوع تأويلات ثلاثه والاول أقوى وإذا كان خالي
اليمن فيحمل على السنة لانه ورد في الحديث أنه صلى الله عليه وآله وسلم قبض
يديه في الصلاة والحاصل أنه إذا قصد السنة فهو مستحب وكذا إذا كان خالي
اليمين وإذا قصد الاعتماد فيكره وإذا قصد السنة والاعتماد فلا كراهة اهـ .

... ومن الكتب المقررة شرح الحارثي على مختصر خليل قال فيه وقع
اختلاف أهل الجوز القبض لتكسوخ يده اليسرى بيده اليمنى واضعاً لهما تحت
الضفدرة فوق السرة في النفل من غير قيد طول كراهي مذهب المدونة وعند
غيرنا ابن رشد لجواز الاعتماد فيها على غير ضرورة وإن طول فيه ويكره أن
قصراً كما غلبنا ابن وليد وأما تأويلنا في أن يكتب كراهة القبض بأي صفة كانت

في الفرض فيه ثلاث تأويلات قيل للاعتماد اذا هو شبيه بالمستند وهو للقاضي عبد الوهاب فلو فعله لالذلك بل تسنا لم يكره وأخذ منه جوازه في النفل لجواز الاعتماد فيه من غير ضرورة وقيل خيفة ان يعتقد وجوبه الجهال وهو للباقي وابن رشد وضعف هذا التأويل بتفرقه بين الفرض والنفل مع تأديته الى كراهة كل المندوبات وقيل خيفة اظهار خشوع ليس في الباطن وقد تعود النبي صلى الله عليه وآله وسلم منه وهو لعباض وعليه فلا تختص الكراهة بالفرض قاله بعض الشراح ونحوه للتأني وعليه فالتعليل الاول ليس تعليلا بالمظنة فاذا انتهى الاعتماد عند القائل به لا يكره الخ وكتب محشيه الصعيدي على قوله تسنا لم يكره ما لفظه هذا يفيد أن له أصلا في السنة ونفى الكراهة صادق بالجواز والاستحباب وحيث كان له أصل في السنة فهو مستحب بتمي اذا لم يقصد شيئا لاعتمادا ولا تسنا والظاهر حمله على التسنن فيحمل خالي الذهن عليه فالاحوال ثلاثة قصد الاعتماد مكروه قصد التسنن ولم يقصد شيئا مندوب وهذا هو التحقيق والتأويلات بعده خلافه اه ومن المكتب المقروءة شرح الزرقاني على المختصر جاء فيه ما لفظه وهل كراهته في الفرض للاعتماد اذ هو شبيه بالمستند فان فعله لا لاعتماد بل تسنا لم يكره أو خيفة اعتقاد وجوبه واستبعدة ابن رشد وضعفه أيضا بعضهم بتفرقه فيها بين الفرض والنفل وبانه يؤدي الى كراهة كل المندوبات عند الخرف على الجهال من اعتقاد وجوبها أو خيفة اظهار خشوع ليس في الباطن قال أبو هريرة أعوذ بالله من خشوع النفاق قيل وما هو قال أن يرى الجسد خاشعا والقلب غير خاشع وعليه فلا تختص الكراهة بالفرض قاله الثاني تأويلات في كل من المسألتين والتعليل الاول فيها بغير المظنة فاذا انتهى الاعتماد لم يكره كما قدمنا اه ومن الكتب المقروءة شرح العارف الدردير على المختصر وفيه ما لفظه وهل كراهته في الفرض للاعتماد اذ هو شبيه بالمستند فلو فعل لا للاعتماد بل استئنا لم يكره وكفا

ان لم يقصد شيئا فيما يظهر وهذا التعليل هو المعتمد وعليه في النفل مطلقا لجواز الاعتماد فيه بلا ضرورة أو كراهة خيفة اعتقاد وجوبه على العوام واستبعد وضعف أو خيفة اظهار خشوع وليس بخاشع في الباطن وعليه فلا تختص الكراهة بالفرض تأويلات أه

ومن الكتب المقررة بمجموع الامير مع شرحه وفيه عطفًا على المندوبات وقبض يديه أن تسنن أي قصد سنة التدب فوق سترته على الاقوى وجاز الاعتماد بنفل وكره بفرض اه ومن المتون الصغيرة متن الارشاد لابن عسكر فيه وهل الافضل عقدهما تحت صدره أو إرماله. اقول ان اه ومن الكتب المقررة أقرب المسا لك للدردير فيه وجاز القبض بنفل وكره بفرض للاعتداد اه قال الصاوى فلو فعله لا للاعتداد بل تسننا لم يكره اه فهذه الكتب المقررة قد أطبقت على ذكر القبض وانه اذا فعل بقصد السنة لا بقصد الاعتقاد فهو سنة لا مكروه فكيف لا يسمع به أكثر علماء المالكية وهم ماعرفوا فقه مالك لا من هذه الكتب التي لا يدرس بالدينا غيرها في هذا الزمان فان اعترض بالمرشد المعين قلنا قد قال ابن الحاج في حاشيته وفي القبض ثلاثة أقوال أحدها الاستحباب مطلقا وهو قول مالك في رواية مطرف وابن الماجشون عنه في الواضحة وقول المدنين من أصحابنا واختاره خبير واحد من المحققين كاللخمي وابن عبد البر وابن العري وابن رشد وابن عبد السلام وعده ابن رشد في المقدمات من فضائل الصلاة وتبعه عياض في قواعد ونسبه في الايمان للجزم به قال أئمة المذاهب الشافعي وأبو حنيفة وأحمد وسفيان الثوري وإسحاق بن راهويه وأبو ثور وداود بن علي وأبو جعفر الطبري وغيرهم ثم ذكر بقية الاقوال .

(انتهى الجزء الأول ويليه الجزء الثاني اوله فصل واما نصوص الكتب الكبيرة)

فهرس

كتاب المثنوي والبتار

صحيفة	صحيفة
٣٧ المتعصب ليس من أهل الحديث	٣ مقدمة الكتاب في ذكر أسماء من
٢٨ لاسبيل إلى معرفة السنة إلا من	روى القبض عن مالك
الكتب المدونة فيها	٥ بيان المراد من رواية ابن القاسم
٢٨ أراد كون أكثر كتب السنن مفقود	وإيضاحه من وجوه
والجواب عنه من وجوه	١٣ بيان أرجحية القبض في مذهب
٢٨ عدد أحاديث الأحكام	الامام مالك
٢٩ ما شرطه الامام احمد من عدد	١٥ ذكر المرجحين للقبض من أئمة مذهبه
الاحاديث السكافية للاجتهاذ وبيان	١٨ بيان شهرته في المذهب المالكي
المراد منه	١٩ سبب تأليف الكتاب
٣٠ الحديث الوارد من عشرين طريقا	٢٠ خطبة المتعصب وبيان ما فيها من
يعدونه بعشرين حديثا وإيضاحه	الاولهام والاختلاف في فصول ووجوه
٣٢ كتب السنة المتداولة الآن تشمل	٢١ خطوه في اضافة النقل إلى جميع
على أضعاف ما شرطوه في الاجتهاد	الصحابة والآل
٣٢ كتب السنة المدعومة الآن لخصها	٢١ بيان عدد الصحابة وان الناقلين
التأخرون	للسنة منهم لم يبلغوا عشرة
٣٣ لا يوجد حديث بالارسال في شيء	٢٣ تناقض المتعصب في اضافته نقل
من كتب السنة أصلا وبيان ذلك	الارسال إلى جميع الصحابة وحكمه
٣٤ يقطع بكذب الحديث الذي	بعد ذلك بضعفه
لا يوجد في الاصول	٢٤ كذب المتعصب في ادعائه وجود
٣٥ نصوص الحفاظ على عدم وجود	حديث بالارسال وبيان ذلك من
حديث في الارسال	وجوه مشتملة على فوائد
٣٧ نفي الحفاظ لوجود حديث يفيد	٢٤ انقراض عصر الرواية في المائة الرابعة
الظن المطلوب	٢٤ الرواية عن شهورش باطلة

صحيفة

٣٨ الحافظ ابن حجر من أهل الاستقراء

التام الذين يعتمد تفهيم للحديث

٣٩ نصوص أهل الحديث على أن نفي

الحافظ يعتمد

٤٢ نفي الحافظ للحديث من تبيل حكاية

الاجماع ويأت ذلك وابطاحه

٤٤ اتفاق جميع الحفاظ على نفي حديث

في الارسال

٤٥ الآثار الموقوفة في الارسال وهو

باب من مصنف ابن أبي شيبة بتمامه

٤٦ من وجوه الدلالة على عدم وجود

حديث في الارسال كونه لم يذكر

في شيء من كتب مالك وكتب

أصحابه وكتب الخلاف وذكر

المذاهب

٤٨ عزو المتعصب الارسال الى النبي

صلى الله عليه وآله وسلم من قبل

ما يفعله بعض أهل الرأي من عزو

القياس اليه وهو محرم بالاجماع

٤٩ الحديث الضعيف لا يعزى بصيغة

الجزم وكذا الحديث المروى بالمعنى

وصنيع البخارى في ذلك

٥١ مدح المتعصب لرسائله وتجهيله

في ذلك

٥٢ ادعاء المتعصب أن علمه طبق ما بين

السماء والارض وأنه أعلم من مالك

والرد عليه

٥٤ ادعاء على القارى أن المراد بعالم

صحيفة

قرش وعالم المدينة هو النبي صلى

الله عليه وآله وسلم لا الشافعى رلا

مالك والرد عليه

٥٤ خطأ على القارى في دعواه أن

حديث لو كان العلم بالثريا وارد

في أبي حنيفة جزما ونخطبه في ذلك

٥٦ على القارى كثير الاخطاء

والاوهام لا يعتمد عليه من ذلك ادعاؤه

أن سفيان بن عيينة من أكابر التابعين

٥٦ على القارى شيه بالمتعصب في

الدعاوى السكاذبة

٥٧ حكاية الخضر عليه السلام مع الشيخ

زكريا الانصارى واعتراضه عليه

في تلقيب نفسه بالشيخ

٥٧ بعض الاحاديث المخبرة بوجود

المدعين امثال المتعصب وماله من

الوعيد الشديد وهي من أكبر المعذرات

٥٩ ادعاء المتعصب أنه بين قصور

المرجحين للقبض وتكذيبه في

ذلك من وجوه

٦١ غباوة المتعصب وتناقضه

٦٢ خيانة المتعصب وتدليسه

٦٣ سوء أدبه مع العلماء

٦٤ كلام المتعصب في سبب تأليف

رسائله وكذبه على العلماء المغاربة

٦٤ بعض أحوال المتعصب وتلفه

للاغنياء والامراء وقطعه القياقي

والبحار في طلب الدنيا منهم

صفحة	مقدمة
٩٦	٩٦ تبرئة شيخنا عما اقترأ عليه المتعصب
	وبيان ذلك من وجوه
٩٧	٩٧ بعض أسماء المؤلفين في القبض من
	أهل عصرنا والذي قبله
٩٨	٩٨ بيان مؤلفاتهم ورسالة المتعصب
٧٠	٧٠ كذب المتعصب في زعمه أنه بين
	وجه أرجحية القبض بأنه لم يفعل ذلك
٧٠	٧٠ تناقض المتعصب أيضا من وجوه
٧٢	٧٢ جهله بما في كتب المؤلفين في القبض
	وكذبه عليهم
٧٦	٧٦ الموطأ مقدمة على المدونة
٧٧	٧٧ نقله لكلام الحافظ في التقليد
	وخيانته فيه
٧٩	٧٩ كلام المتعصب في مخالفة الأئمة
	للتصوص والرد عليه في ذلك
٨١	٨١ خطأ القرافي في كلامه على مقالة
	الامام الشافعي وردا على السبكي عليه
٨٥	٨٥ ابطال اشتراط العلم بانتفاء المعارض
	وبيان ذلك من ثلاثة عشر وجها
	وأبضاحه بما لا يوجد في غير هذا
	الكتاب
٨٦	٨٦ الأحاديث والآثار الدالة على عدم
	اشتراط العلم بانتفاء المعارض
٨٨	٨٨ اشتراط انتفاء العلم بالمعارض يؤدي
	إلى إسقاط التكليف
٩٠	٩٠ المعارض المشتراط العلم بانتفائه
	معدوم
٩١	٩١ المجتهد اذا باغى الحديث المنسوخ
	يجب عليه العمل به لانه فرضه
	حتى يقف على الناسخ
٩٢	٩٢ نصوص العلماء على عدم اشتراط
	العلم بانتفاء المعارض
١٠٣	١٠٣ اشتراط العلم بانتفاء المعارض
	يؤدي الى منع العمل بكلام الأئمة
	ونصوصهم إلا لحفاظ الفقه
١٠٤	١٠٤ ادعاء القرافي أن نفى المقلد للمعارض
	غير مقبول والرد عليه من وجوه
١٠٥	١٠٥ النسخ المجمع عليه لا يبلغ عشرة
	أحاديث
١٠٦	١٠٦ بيان المؤلفات في النسخ والمنسوخ
	من الحديث
١٠٦	١٠٦ الأحاديث الواردة معمول بجميعها
	عند الأئمة حتى ما ذكره الترمذي
	في آخر جامعه
١٠٨	١٠٨ رجوع المجتهد في هذا العصر الى
	الكتب كاف في الجزم بعدم وجود
	المعارض
١٠٩	١٠٩ زعم القرافي أنه لا يوجد في الشافعية
	من فيه أهلية الاستفتاء والمروءة عليه
	من وجوه
١١٢	١١٢ لا يجوز خلو العصر من مجتهد
	وتناقض القرافي في ذلك ٣٦١
١١٦	١١٦ خطأ المتعصب في احتجاجه بكلام
	القرافي
٣٦١	

صحيفة	صحيفة
١٣٦ دليل عظيم على غباوته	١١٧ خطأ المتعصب في ظنه أن المجتهد
١٣٧ التقليد لا يكون فيها دليله قطعى	المطلق لا يكون مقلدا وافرقت بين
١٣٩ طعن المتعصب في حديث وائل	المجتهد المطلق والمستقل والمقيد
والرد عليه من وجوه	١٢٢ فساد مقالة التسولى في منع المقلد
١٤١ خرقه لاجماع المسلمين بالطعن في	من العمل بالحديث
احاديث الصحيحين والكلام	١٢٣ نصوص مالك وأصحابه في ايجاب
عليها مفصلا	العمل بالحديث وتحريم التقليد
١٤٥ الوجه الثانى في بيان صحة الحديث	١٢٧ المقلدون من اتخذوا اجارهم
من الجهة الصناعية وبيان طرقه	ورهبانهم أربابا من دون الله
ومخارجه	١٣٠ التعصب للتقليد يؤدى الى الكفر
١٥٣ احاديث القبض متواترة وبيان	عبادة الله تعالى وحكاية في ذلك
ذلك من طرق أولها ذكر أسماء	١٣٠ خطأ التسولى على ابن الصلاح
الصحابة الراوين له والاسانيد اليهم	كذبه عليه
١٦٧ الطريق الثانى كونه مخرجا في	١٣٢ نقل المتعصب لكلام ابن عبد البر
كتب الأئمة	وتجمله في الاستدلال به من وجوه
١٦٨ الطريق الثالث النقل المتوارث	١٣٢ اقرار المتعصب على نفسه بالضلال
١٦٩ المتواتر لا يبحث عن رجاله	من حيث لا يشعر لفرط غباوته
١٧١ الضعيف اذا تعددت طرقه وجب	١٣٣ جملة باصطلاح أهل الحديث
الحكم على المجموع	١٣٣ قول ابن وهب كل صاحب حديث
١٧٤ الوجه الخامس أن الضعيف	ليس له امام في الفقه فهو ضال وابطال
معمول به في السنن والفضائل	الاستدلال به من وجوه
١٧٤ احتجاج الفقهاء بالضعيف في	١٣٥ الامام الشافعى له منة على جميع
الاحكام وذكرك بعض الاحاديث	من جاء بعده من العلماء المجتهدين
التي احتج بها المالكية وهى ضعيفة	وغيرهم
مع معارضة الاحاديث الصحيحة لها	١٣٦ تدليس غريب اخترعه المتعصب
١٨١ الوجه السادس في رد دعواه أن	في رسالته
حديث وائل منقطع وبيان ماصدر	١٣٦ كذب المتعصب أيضا
منه من التدليس في ذلك	

صفحة	صحيفة
٢٠٩	١٨٢ جهله بالادلة المصرحة بسماع علقمة
٢١٠	١٨٤ الوجه السامع في رد دعواه أن
٢١١	الحديث مضطرب وبيان جهله
٢١١	بحقيقة اضطراب
صحيح عنده	١٨٩ الوجه الثامن في رد دعواه أن
٢١٢	الحديث مضطرب المتن وتجهله بذلك
يخرجها في كتابه	١٨٩ تناقضه واضطرابه
٢١٢	١٩٠ الوجه التاسع في رد دعواه أن
صحيح عند البخاري عدم صحته	في حديث وائل ما يدل على النسخ
في نفسه	وبيان كذبه في ذلك
٢١٣	١٩٣ طعن المتعصب في حديث البخاري
٢١٤	ومالك والرد عليه من وجوه
والرد عليه	١٩٧ غلط الداعي في كلامه على هذا الحديث
العدالة تثبت بتتصيص واحد	١٩٨ قول الصحابي كان الناس يؤمرون
٢١٧	وأمرنا ونحوه له حكم الرفع
٢١٩	٢٠٠ زعم المتعصب أن الحديث مرسل
الترمذي وبيان جهله وكذبه في	والرد عليه من وجوه
ذلك	٢٠٢ رواية القعني مقدمه على رواية
٢٢٠	اسماعيل في الموطأ
جهل المتعصب في احتجاجه بكلام	٢٠٤ خيانة المتعصب في نقله للكلام
ابن دقيق العيد في الحسن	الحافظ
٢٢١	٢٠٥ كذبه على الحافظ
طعن المتعصب في حديث مالك	٢٠٦ جهله فيما رد به على الحافظ
والرد عليه من وجوه	٢٠٦ كذبه على ابن عبد البر
٢٢٢	٢٠٧ جهله وتناقضه فيما رد به على ابن
أذا وثق الامام راويا كان توثيقه	دقيق العيد
مقبولا عند مقلديه خاصة	٢٠٧ بيان معنى قول سهل كان الناس
٢٢٣	يؤمرون
ورود حديث مالك موصولا	
من طرق	
٢٢٤	
الوجه الثالث في جواب أبي عمر	
ابن عبد البر	
٢٢٤	
طعن المتعصب في حديث علي	
والرد عليه	

صحيفة	صحيفة
٢٤٩ ورود الوضع في طريق حديث	٢٢٩ طعنه في حديث عبد الله بن مسعود
أبي حميد الذي استدل به	والرد عليه
٢٤٩ حديث أبي حميد ليس بحجة في	٢٢٩ كذبه على الشوكاني
ذلك وبيانه من وجوه	٢٣٠ طعنه في حديث بن عمر وتدليسه
٢٥١ الصحابة يخفى على بعضهم كثير	وجله
من السنن والمسائل	٢٣١ طعنه في حديث ابن عباس
٢٥٢ الصحابي ينسب بعض السنن	وكذبه وتحريفه
٢٥٣ الصحابي قد يترك السنة باجتهاد	٢٢٣ رد المارديني على البيهقي والرد
٢٥٤ نفى الصحابي لشيء لا يدل على	على المارديني وبيان وهمه
عدم ثبوته	٢٣٥ مغالطة المتعصب في احتجاجه
٢٥٦ الزام المتعصب بأشياء لا يقول بها	بكلام البيهقي وكذبه وقلة حياته
٢٥٧ الكلام على رفع اليدين في الانتقال	٢٣٦ طعنه في حديث جابر وكذبه
والرد على المتعصب فيه	في اسناده
٢٥٨ ضعف حديث ابن مسعود	٢٣٨ زعمه أنه ذكر جل الاحاديث
٢٦١ بعض الضروريات التي نسيها ابن	الواردة في القبض وجهلة في ذلك
مسعود أو خفيت عليه	٢٣٩ زعمه ان الاحاديث الضعيفة اذا
٢٦٢ كذب من زعم ان العشرة المبشرين	عارضها ما هو أقوى منها الخ
كانوا لا يرفعون ايديهم في الانتقال	وكذبه الكثير في ذلك
٢٦٧ رفع اليدين عند القيام الى الثانية	٢٤٠ نطقه بالهذيان والسخافات الدال
والرابعة ودليله ومن قال به من	على جنونه
العلماء الذين منهم والداؤف	٢٤١ البحث الثاني للتعصب في أدلة
٢٦٩ استدلال غريب لبعض الخنفة على	القائلين بالارسال على زعمه
كراهة الرفع ومثله لبعض المالكية	والرد عليه وفيه فوائد لا توجد
٢٧٠ اجماع الصحابة على الرفع ماعدا	في تحريف هذا الكتاب
ابن مسعود	٢٤٤ سبب اختلاف الاحاديث
٢٧١ النص القاطع على عدم نسخ الرفع	بالقص والزيادة
	٢٤٨ ابطال ما استدل به المتعصب على
	سنة السدل بطريق التفصيل

صحيفة	صحيفة
٢٩٨ مخالفة التابعى للحديث لاتدل على نسخة	٢٧٣ كلام المتعصب فى البيان والاحمال يدل على أنه مجنون بهرف بما لا يعرف يجب الوقوف عليه للاعتبار وحدائقه على السلامة منه
٢٩٩ تحريف المتعصب لكلام القنوجى و لذبّه عليه	٢١٥ زعمه ان احداً من العلماء لم يقل بالارسال ثم الوضع عقبه وبيان جهله فى ذلك
٢٩٩ استدلاله بمسئل الحسن وابن سيرين وكذبّه فى ذلك وبيان كونه تحرف عليه	٢٧٩ ميل المتعصب الى الترجيح وبيان جنونه وجهله فيما ذكره
٣٠٥ استدلاله باثر ابن الزبير والرد عليه من وجوه	٢٨١ كلام المتعصب فى المساوى والرد عليه وتلخيص رسالة المساوى
٣٠٦ مخالفة عمل الراوى لروايته لاتدل على النسخ	٢٨٨ استدلال المتعصب على السدل بكل حديث لم يذكر فيه القبض والرد عليه
٣٠٨ اعتراض المتعصب على القنوجى وبيان جهله فى اعتراضه	٢٩٠ استدلاله بحديث معاذ وبيان أنه موضوع أو قريب من الموضوع
٣١١ مقالة للمتعصب فى استدلاله باثر عبد الله بن الحسن	٢٩٢ كون الحديث المذكور حجة عليه
٣١٣ زعمه أن الارسال كان عليه عمل أهل المدينة وابطاله من وجوه	٢٩٣ كذبّه وتدليسه فى هذا الحديث
٣١٦ مقالته بالنقل عن ابن عبد البر وكذبّه عليه	٢٤٩ عدم فهمه للافاظ الدائرة بين أهل الحديث
٣١٩ زعمه أن أحاديث القضا منسوخة والرد عليه وعلى الشيخ عlish من وجوه	٢٩٤ جهله بقواعد أهل الحديث
٣٢٥ زعمه أن المراد بالنسخ النسخ الاجتهادى وتناقضه وكذبّه فى ذلك	٢٩٦ تدليسه بلفظة اه
٣٢٧ ابطال النسخ الاجتهادى فى الملة المحمدية	٢٩٦ استدلاله باثر الحسن و ابراهيم وابن المسيب والرد عليه من وجوه
	٢٩٧ ثبوت القبض عن جميع المذكورين إلا ابن المسيب

صحيفة	صحيفة
٣٤١ الكلام على ابن القيم ومقارنة المتعصب به	٣٣٠ كذب المتعصب على الشيخ عليش رحمه الله
٣٤٣ جملة بالاسانيد ومعرفة العالي والنازل منها	٣٣١ رد المتعصب على الترمذى وابن القيم وبيان انفراده بمخافة لم تصدر من انسان منذ خلق الله البشر
٣٤٥ زعمه ان القبض لم يذكر في الكتب المقررة المتداولة وكذبه في ذلك	٣٣٤ بيان الطرق التي بها توصل الترمذى الى حكاية عمل أهل المدينة وعو من الفوائد النفيسة التي لا توجد في غير هذا الكتاب

(تم الفهرس)



